
دراسات فى
تاريخ الصحافة المصرية
أ.د محمد سعد إبراهيم
د. محمد على شومان

دراسات فى

تاريخ الصحافة المصرية

الطبعة الثانية

تأليف

أ . د. محمد سعد إبراهيم
رئيس قسم الاعلام
كلية الآداب — جامعة المنيا

د. محمد علي شومان
شعبة الاعلام
كلية البنات — جامعة عين شمس

2010

الكتـــــاب : دراسات في تاريخ الصحافة المصرية
المؤلـــــف : أ. د. محمد سعد إبراهيم
الناشـــــر : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - القاهرة
المقـــــاس : ١٧ X ٢٤
الطبعـــة الثانية : ٢٠١٠
رقـم الإيـداع : ٩٩/٥٤٠٥
ردمـــــك : ٩٧٧ ٢٨٧ ٠٩٦ ٧

دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع
٥٠ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
☎ ٢٧٩٤٨٦١٩- ٢٧٩٥٤٢٢٩
فاكس: ٢٧٩٢٨٩٨٠

لمزيد من المعلومات يرجي زيارة موقعنا على الإنترنت

www.sbhegypt.org
e-mail : sbh@link.net

بسم الله الرحمن الرحيم

" ن. والقلم ومايسطرون "

سورة القلم الآية رقم (١)

إهداء

إلى الأقلام الحرة التى صانت شـرف الكلمـة وبذلت التضحيات من أجل حرية الوطن وحريـة الصحافة.

مقدمــة

على امتداد سبعة عقود كاملة، تواصل عطاء المدرسة البحثية المصريـــة في مجال تاريخ الصحافة، حيث صدر عام ١٩٢٨ أول كتــاب بعنــوان "تــاريخ تكوين الصحف المصرية" لمؤلفه قسطاكي الياس عطــاره. وفــي عــام ١٩٤٠، أجيزت رسالة إبراهيم عبده عن "تاريخ الصحافة المصرية خلال الفــترة ١٧٩٨-١٨٨٢" في قسم التاريخ بجامعة القاهرة كــأول رســالة ماجســتير فــي تــاريخ الصحافة.

وفي عام ١٩٥٣، حصل محمود نجيب أبو الليل على أول رسالة دكتوراه في تاريخ الصحافة من المعهد العالي للتحرير والترجمة والصحافة، وموضوعهــا "الصحافة الفرنسية في مصر منذ نشأتها وحتى عام ١٩٤٤" بينما كانت أول رسالة دكتوراه في ذات التخصص. يمنحها قسم الصحافة بكلية الآداب-جامعة القــاهرة، في عام ١٩٥٤، وموضوعها "تاريخ الطباعة في الشرق الأدنى" لخليــل يوســف صابات.

وفي مسح لبحوث تاريخ الصحافة، أجرته الأستاذه الدكتوره نجوى كامل، تبين أن هناك ٨٠ رسالة ماجستير ودكتوراه في تايخ الصحافة مــن بيــن ٢٢٠ رسالة علمية في الصحافة من جامعة القاهرة خلال الفترة مــن (١٩٥٣-١٩٩٥) وهو ما يعادل (٣٦,٤٪) من إجمالي بحوث الصحافة.

وتبين من خلال المسح، ارتفاع نسبة بحوث تاريخ الصحافة فــي حقبــة الخمسينيات، حيث بلغت (٥٠٪) ثم زادت في الستينيات لتصل الى (٦٤٪) الا أنها تراجعت في السبعينيات الى (٤٥٪) ثم انخفضت في الثمانينيات والتسعينيات الى ٢٠٪) الأمر الذي يعكس التراجع الملحوظ في بحوث تاريخ الصحافة، والنظــرة السلبية إزاء هذا المجال البحثي بأبعاده السياسية والتشريعية والمهنية والفكرية.

وإذا كانت حقبة الخمسينيات قد ركزت علــى دراســة تــاريخ الطباعــة

والصحف، فإن حقبتى الستينيات والسبعينيات قد ركزتا على التـــأريخ للصحـف والصحفيين، ومعالجة موقف الصحافة من القضايا الوطنية. وبينما برزت بحـوث التأريخ للفنون الصحفية وصحافة الأحزاب والأقليات فى الثمانينيات، اختفت فـى التسعينيات بحوث التأريخ للصحفيين، لتبرز بحوث التأريخ للصحف مرة أخرى، بجانب تناول تاريخ الصحافة المصرية فى إطار القضايا المجتمعيـــة والظواهـر الصحفية.

وقد برزت فى الأربعينيات إسهامات جيل الرواد: الأستاذ الدكتور إبراهيم عبده والأستاذ الدكتور عبداللطيف حمزة. وفى الخمسينيات، تبرز إسهامات الأستاذ الدكتور محمود نجيب أبو الليل والأستاذ الدكتور خليل صابات، والأستاذ الدكتور مختار التهامى، والأستاذ الدكتور إبراهيم إمام.

وفى الستينيات تتواصل إسهامات الأستاذ الدكتور سامى عزيز والأســتاذه الدكتوره جيهان رشتى، والأستاذه الدكتورة إجلال خليفة. ثم تبرز فى السبعينيات إسهامات الأستاذ الدكتور فاروق أبو زيد، والأســتاذه الدكتـوره عواطـف عبد الرحمن، والأستاذ الدكتور محمد سيد محمد والأستاذ الدكتور راسم الجمال.

وفى الثمانينيات، تبرز إسهامات الأستاذه الدكتوره ليلـــى عبـد المجيـد، والأستاذ الدكتور إبراهيم المسلمى، والأستاذه الدكتوره نجوى كـــامل، والدكتـوره أميره العباسى.

وفى التسعينيات، تبرز إسهامات الدكتور سليمان صالح، والدكتور حمـــاد إبراهيم، والدكتور محمد سعد إبراهيم، والدكتور محمد على شـــومان، والدكتـور محمد منصور هيبه، والدكتوره نجوى عبد السلام، والدكتور حسنى نصر.

ويأتى هذا الكتاب، كمحاولة لرد الاعتبار لتخصـــص تـايخ الصحافـــة، بوصفه لايزال مجالاً بحثياً هاماً يتسع لموضوعات جديدة، برؤى جديدة، ومناهج جديدة، وأدوات جديدة، فضلاً عن حاجتنا إلى دراسات مقارنة تعـــالج الظواهـر الصحفية الجديدة، من منظور أشمل وأعمق، يربط الحاضر بالماضى، ويستشرف

المستقبل بدروس الماضي والحاضر.

ويقع الكتاب في ستة فصول تتناول التطور السياسي والتشريعي والاجتماعي والفكري والتقني والمهني للصحافة المصرية، حيث يعرض الدكتور محمد سعد إبراهيم في الفصل الأول لدور الصحافة المصرية في الحركة الوطنية خلال الربع الأول من القرن العشرين من خلال دراسة حالة لصحف (اللواء- العلم-الشعب-الأخبار-اللواء المصري والأخبار) ثم يتناول في الفصل الثالث التطور التشريعي للصحافة المصرية خلال الفترة (١٧٩٩-١٩٩٨) وفي الفصل السادس وضعية الصحافة المصرية في إطار التعددية الحزبية، وتفاعلات التعددية السياسية والصحفية خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

ويعرض الدكتور محمد على شومان في الفصل الثاني لتطور الصحافة في الحقبة الليبرالية (١٩٢٣-١٩٥٢) من خلال دراسة تحليلية للأطر التشريعية والفكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية والمهنية، ثم يتناول في الفصل الرابع سوسيولوجيه الجريمة في الصحافة المصرية خلال الفترة (١٩٤٠-١٩٥٢). ويقدم في الفصل الخامس دراسة حالة لتطور الفكر القومي في الصحافة المصرية من خلال تحليل مواقف الصحافة من تأسيس جامعة الدول العربية.

وفي الختام، نأمل أن يكون هذا الكتاب، حافزاً لظهور دراسات جديدة، وكتب جديدة، تعتمد على التكامل العلمي والتلاقح الفكري، والجهود المشتركة، سواء بين الباحثين الاعلاميين، أو بينهم وبين الباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والانسانية.

والله ولى التوفيق،،

القاهرة في ١٨ رجب ١٤١٩هـ

الموافق ٧ نوفمبر ١٩٩٨م.

المؤلفان

الصحافة المصرية والحركة الوطنية

(١٩٠٠-١٩٢٧)

د. محمد سعد إبراهيم

الفصل الأول

الصحافة المصرية والحركة الوطنية

(١٩٠٠-١٩٢٧)

- الإتجاهات الصحفية والفكرية والسياسية.
- الصحافة قبل الحرب العالمية الأولى .
- الصحافة وثورة ١٩١٩
- الصحافة وتعبئة الاستقلال
- المعارك الصحفية

المبحث الأول

الاتجاهات الصحفية والسياسية والفكرية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دور الصحافة المصرية فى الحركة الوطنية خلال الربع الأول من القرن العشرين من خلال دراسة حالة لصحف اللواء والعلم والشعب والأخبار واللواء المصرى والأخبار التى ترأس تحريرها أمين الرافعى.

ويأتى إختيارنا للصحف الخمس إنطلاقاً من أن الصحف الثلاث الأولى كانت لسان الحركة الوطنية المصرية خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، فى حين كانت صحيفة "الأخبار" لسان ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية المصرية فى بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، حتى نشب الخلاف بين سعد زغلول وأمين الرافعى حول تعديل أساس المفاوضات المصرية البريطانية.

أما أمين الرافعى فيقدم نموذجاً صحفياً للتلاحم بين الصحافة والحركة الوطنية المصرية، حيث تولى رئاسة تحرير الصحف الناطقة بلسان الحزب الوطنى، كما كان واحداً من أبرز قادة هذا الحزب، الذى تولى قيادة الحركة الوطنية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وأختير أمين الرافعى فى أعقاب إندلاع ثورة ١٩١٩، سكرتيراً مساعداً للجنة المركزية لحزب الوفد (الجهاز السرى لثورة ١٩١٩) وهى اللجنة التى قادت الثورة فى أعقاب نفى سعد زغلول ورفاقه كما ينفرد الرافعى بمواقف وطنية صلبة وقوية أبرزها قراره بإحتجاب جريدة "الشعب" عام ١٩١٤، حتى لا ينشر خبر الحماية البريطانية على مصر، ثم دعوته لإنعقاد البرلمان المنحل من تلقاء نفسه عام ١٩٢٥ دون دعوة رسمية من الملك.

أولاً: أحوال مصر السياسية:

ظلت مصر حتى عام ١٩١٤ تابعة من الناحية الشرعية للدولة العثمانية، ولم يتخذ الإحتلال البريطاني صفة شرعية أو دولية إلا بعد إعلان الحماية، كما لم يتغير نظام الحكم بعد الإحتلال فظل الخديو ومجلس النظار السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في ظل الإحتلال. هذا الوضع كان يتيح للدولة العثمانية من وقت لآخر قدراً من النفوذ تستطيع به مضايقة إنجلترا. هكذا وجدت في مصر سلطتان: سلطة شرعية ممثلة في الخديو والوزارة المصرية، وسلطة فعلية ممثلة في المعتمد البريطاني، ثم كانت هناك سلطة ثالثة هي سلطة الأمة أو الحركة الوطنية ([1]).

وظلت الحركة الوطنية المصرية تفتقد التنظيم والقيادة إلى أن جاء مصطفى كامل، الذي يعتبر بحق باعث الحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين، إذ برز دوره في حادثة دنشواي، مما إضطر الإحتلال لتغيير سياسته في مصر وإقالة اللورد كرومر ([2]) وقد أدى النمو المتزايد للحركة الوطنية، خلال السنوات السبع الأولى من العقد الأول من القرن العشرين إلى مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين الخديوية وسلطة الإحتلال البريطاني هي مرحلة الوفاق ([3]). وبدأت سياسة التقارب بين الخديو عباس حلمي الثاني والمعتمد البريطاني غورست، وترتب على هذه السياسة أن ناصب الحزبان الكبيران (الحزب الوطني وحزب الأمة) السلطتين المتفقتين العداء، فالحزب الوطني رأى أن هذا التقارب سيؤدي إلى التضحية بمبدأ الجلاء وسيتم على حساب المصلحة الوطنية، ورأى حزب الأمة أن في ذلك تضحية بمطالب الحزب الدستورية، ولجوء السلطتين المتحالفتين لسياسة القهر لقمع المعارضة الوطنية، وبدأت تلك السياسة بإحياء قانون المطبوعات عام ١٩٠٩ ([4]). وعندما خلف محمد فريد-مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني، إضطلع بمسئولية قيادة الحركة الوطنية وكانت مؤامرة الإنجليز الخديو قد بلغت ذروتها، رغم ذلك زادت الحركة الوطنية نفوذاً وإنتشاراً وخاصة بعد أن قطع محمد فريد صلة الحزب الوطني بالخديو ([5]). وبدأت الحملات تتوالى في مهاجمة سياسة الوفاق ([6]) وتصاعدت حدة المعارضة أبان عرض مشروع مد

إمتياز قناة السويس، الذى أيدته الحكومة ورفضته الجمعية العمومية إستجابة لضغط الرأى العام الذى هيأته الصحافة لمحاربة هذا المشروع (٧) وتطورت الأحداث بإغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء عام ١٩١٠، وكان هذا الحادث نقطة تحول فى مرحلة الوفاق ثم التخلى فيها عن سياسة المواجهة إلى سياسة القمع(٨).

وفى يوليو عام ١٩١١، توفى جورست وحل محله اللورد كتشنر، الذى عاد الى انتهاج سياسة الخلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية، وفى الوقت نفسه استمر فى سياسة القهر، بل كان أكثر شدة فى تطبيقها، مما ترتب عليه تحول أغلب قواعد الحزب الوطنى الى العمل السرى، بينما فرت زعامته - بعد سلسلة من الاضطهادات-الى الخارج متصورة أنها سوف تتمكن من مغالبة الاحتلال من وراء الحدود، أما حزب الامة فكانت استجابته كاملة للتقرب من الخديو عباس، الذى شجع فكرة الحزب باستقلال مصر عن تركيا (٩) غير أن الوضع تغير باشتعال الحرب العالمية الاولى فى عام ١٩١٤، إذ أعلنت الحماية البريطانية على مصر، وفى اليوم التالى أعلن خلع الخديوى عباس، وتولى السلطان حسين كامل عرض مصر (١٠) كما فرضت الأحكام العرفية وتبع ذلك تكميم الصحافة وتعطيل الجمعية التشريعية، ونتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس العليا الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم عن خيانة حكامهم لمصر (١١).

وعندما انتهت الحرب العالمية لم يكن على المسرح السياسى سوى عناصر حزب الامة والجمعية التشريعية وهذا القطاع هو الذى قدر له أن يتصدى لقيادة ثورة ١٩١٩ ممثلا فى هيئة الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول (١٢) وبدأ الوفد نشاطه بمقابلة ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨، التى طلب خلالها سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى السماح لهم بالسفر الى أوربا لعرض مطالب مصر على مؤتمر الصلح (١٣) ولما قوبل طلبهم بالرفض والاعتقال والنفى تفجرت ثورة

الشعب فى مارس ١٩١٩ دون توجيه من حزب ما، وخرجت الثورة من الجميع وباسم الجميع الذين ذاقوا مرارة الحرمان والهوان خلال الحرب، وأجمع الشعب المصرى كله على تحقيق مطالبه الوطنية ليس فقط فى الحكم الذاتى ولكن فى الاستقلال التام (١٤).

واضطرت السلطة البريطانية تحت ضغط الثورة وعنفها الى الافراج عن سعد ورفاقه والموافقة على سفر الوفد المصرى الى باريس (١٥). ثم أوفدت الحكومة البريطانية فى ديسمبر ١٩١٩ الى مصر لجنة ملنر للتحقيق فى أسباب نشوب ثورة ١٩١٩، فقوبلت اللجنة بالمقاطعة والمظاهرات والاضرابات، مما جعل ملنر يدعو الوفد الى التفاوض ولكن هذه المفاوضات انتهت بالفشل لرفض الشعب مشروع ملنر (١٦) وعلى إثر دراسة الحكومة البريطانية لتقرير ملنر، قررت اعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعت الى اجراء مفاوضات رسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وتبع ذلك تأليف وزارة جديدة برئاسة عدلى يكن، ثم عودة سعد زغلول من باريس، وانقسام الوفد المصرى حول من تكون له رئاسة وفد المفاوضات، وبالتالى انتقل الانقسام الى صفوف الشعب الذى انقسم الى سعدى وعدلى (١٧). وأخطأ عدلى فى السفر للمفاوضة فى هذا الجو المشحون بالخلاف، وكان لابد من فشل مفاوضاته مع كرزون فى مثل هذا الظرف، فقد استغل الانجليز الخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى واشتطوا فى شروطهم. واستقال عدلى فور رجوعه من لندن، وكان لا يمانع فى اصدار تصريح ٢٨ فبراير، ولكنه كان يمانع فى نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبره (١٨). واشتد نشاط الحركة الوطنية فى أعقاب نفى سعد ورفاقه الى جزيرة سيشل، الامر الذى دفع اللورد اللنبى الى تحذير حكومته من احتمال نشوب الثورة من جديد فى حالة بقاء الحماية، ثم نصحها بأن تصدر من تلقاء نفسها تصريحا تعترف فيه باستقلال مصر (١٩). وبصدور تصريح فبراير، دخلت مصر حقبة جديدة من تاريخها، احتدم النضال فيها من جديد بين قوى ثلاث: الشعب الذى لم يجن ما علقه على

ثورة ١٩١٩ من آمال، والملكية التى انتهزت فرصة تحقيق الاستقلال الذاتى لتحيى أوتوقراطية محمد على واسماعيل، ثم الاحتلال الذى كان يلعب أحيانا من وراء ستار، وأحيانا بشكل سافر لكى يقيم توازنا بين الشعب وبين الملكية مما يجعله قطب الرحى فى توجيه شئون البلاد طبقا لاطماع الاستعمار البريطانى (٢٠). وقامت وزارة عبد الخالق ثروت بتشكيل لجنة لوضع الدستور ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل الى صدوره لانه سيحد من سلطاته. ولم يكن ايضا يميل الى بقاء ثروت فى الحكم لانه ليس من الطراز الذى يمكن خضاعه لسيطرة القصر، واستقال ثروت فعهد الملك الى توفيق نسيم تأليف الوزارة مكافأة له على نجاحه فى اسقاط وزارة ثروت، وشرع نسيم فى مسخ الدستور لتقوية سلطان الملك وأذعن لمطالب الاحتلال فحذف النص الخاص بالسودان فى الدستور، ثم تألفت وزارة يحيى ابراهيم التى صدر فى عهدها دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب، وتم أيضا الافراج عن سعد ورفاقه، وأجريت الانتخابات فأسفرت عن فوز الوفد بالاغلبية وتأليف الوزارة البرلمانية الأولى برئاسة سعد زغلول (٢١). غير أن هناك أخطاء عديدة تؤخذ على تلك الوزارة، منها شيوع داء المحسوبية مما جعل الحكومة زغلولية لحماً ودماً (٢٢). كما كان سعد زغلول يضيق صدرا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه، وكان تعليقه على حملات معارضيه وخصومه: "من أحرج زغلولاً فقد أحرج أمة" (٢٣).

وجرت مفاوضات سعد - مكدونالد، وانتهت بالفشل، فواجه سعد بعد ذلك تدابير ومؤامرات قوية لاسقاط وزارته من جانب القصر والانجليز، وسرعان ما أدت أزمة اغتيال السردار البريطانى الى استقالة سعد ورفضه الاذعان لمطالب الانذار البريطانى. ثم ألف أحمد زيوار الوزارة وقد كان رئيسا لمجلس الشيوخ ومن صنائع السراى، لذلك قبل جميع المطالب البريطانية ووافق على سحب الجيش المصرى من السودان، والادهى من ذلك أنه عطل البرلمان، ثم استصدر مرسومين ملكيين بحل مجلس النواب مرتين (٢٤). وهكذا أصبح الملك فؤاد يحكم

البلاد حكماً مباشراً بواسطة أدوات وزارية لاسيما وأن على رأس الوزارة رئيس حكومة نصف تركى يأتمر بأمر الانجليز والسراى ([25]). وبدت المعركة واضحة للعيان، فالسراى لاتريد الوفد ولا زعيمه، ولاتريد الدستور ولا البرلمان ([26]).

وظل البرلمان معطلاً زهاء عام الى أن دعا أمين الرافعى الى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وأثبت فى سلسلة مقالات نشرتها "الاخبار" بطلان المرسوم الملكى الصادر بحل مجلس النواب، واستجابت الاحزاب الثلاثة (الوفد والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين) لدعوته واجتمع البرلمان فى فندق الكونتنتال رغم أنف الحكومة والاحتلال، ولما تمسكت وزارة زيوار ببطلان اجتماع البرلمان المنحل وأخذت تدعو الى اجراء انتخابات جديدة، رأت الاحزاب المؤتلفة الخروج من هذا المأزق ودخول الانتخابات التى أسفرت عن فوز مرشحى الائتلاف، واستقالة وزارة زيوار ثم تأليف وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن، وأعقبتها وزارة ائتلافية أخرى برئاسة عبد الخالق ثروت ([27]). وهكذا يمكن القول أنه فى المرحلة التى سبقت الحرب العالمية الاولى، كان الاحتلال البريطانى هو حجر الزاوية فيها، وكانت هدف الصحافة الوطنية اذ ذاك تعانى من جبهات ثلاث هى: جبهة الانجليز وجبهة القصر، وجبهة الانقسام الداخلى بسبب المفاوضات المصرية البريطانية، وبقيت هذه الجبهات الثلاث أشبه بالأتون الذى تحترق فيه الوطنية المصرية، وتصطلى بنارها الصحافة الوطنية ([28]).

ثانيا: الاتجاهات الفكرية:

تجدر الاشارة الى أن الفكر السياسى المصرى منذ مطلع القرن التاسع عشر كان يسير فى خطين متوازين: الفكرة القومية الليبرالية عند رفاعة الطهطاوى وتلامذته.. والفكرة الاسلامية التى ظلت جامدة داخل المدرسة الأزهرية حتى بدأت تتطور بتيار تجديدى عند جمال الدين الافغانى وتلامذته، وعند الشيخ محمد عبده فنشعر بأن الخطين على لقاء يكاد يكون تاماً، ثم عاد الخط

الإسلامى التجديدى الى الابتعاد عن الخط القومى الليبرالى بعد الامام محمد عبده. وهذا واضح تماما فى رشيد رضا والمناريين، وهكذا نجد التيار القومى الليبرالى ممثلا فى مصطفى كامل الذى كان أكثر التصاقاً بالعمل الثورى وحركة الجماهير، بينما كان لطفى السيد أقرب الى الفكر وأكثر بعداً عن حركة الجماهير (٢٩). وقد حمل حزب الامة وصحيفة "الجريدة" لواء الدعوة للاصلاح وتكوين رأى عام مثقف يكون قادراً على تولى السلطة الداخلية بالتدريج، وقاد لطفى السيد الدعوة بنفس المنهج الذى اتجه اليه محمد عبده بعد أن سمح له العودة الى مصر (٣٠) وعلى كل حال فقد أنزوى التيار الاسلامى المتجدد بعد محمد عبده وصعد التيار القومى الليبرالى، ومن ثم ولدت ثورة ١٩١٩ فى رحم الفكرة الليبرالية (٣١).

وأى محاولة تستهدف التعرف على اتجاهات الفكر القومى فى مصر، لابد وأن تتعرض لقضية العلاقة بين مصر وتركيا لارتباطها بفكرة الجامعة الاسلامية، كما أن التيار القومى الاسلامى سيطر على الحركة الوطنية المصرية حتى سقوط الخلافة الاسلامية فى تركيا فى نهاية الحرب العالمية الاولى (٣٢).

وينبغى أن نؤكد هنا أن شعور الولاء للخليفة العثمانى، لم يكن عن ضعف فى الشعور القومى المصرى وانما لان المصريين رأوا أن قوميتهم انصهرت فى قومية أكبر وظلت مصر أيضا محتفظة بوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة (٣٣). ويمكن القول أنه قد كانت هناك وطنيات كثيرة فى عهد أمين الرافعى.. كانت هناك وطنية اسلامية ترى أن مصر قطعة من العالم الاسلامى، وكانت هناك وطنية مصرية عثمانية تريد عودة مصر لدولة الخلافة فى تركيا، وكانت هناك وطنية لا تخاصم الانجليز بدعوى أن الاحتلال عرض لمرض هو الجهل والبعد عن ميدان الصناعة والتردد عن الاخذ بأساليب الحضارة الغربية (٣٤) وبينما كان الحزب الوطنى لايرى ما يمنع من تلاقى القومية المصرية مع القومية الاسلامية وأن ارتباط مصر بتركيا فى ظل حركتها لمقاومة النفوذ الاجنبى (٣٥). كان حزب الامة يدعو الى الاستقلال السياسى القائم على تكوين الامة المصرية دون اعتماد

على فكرة دينية أو تبعية للخلافة الاسلامية ([٣١]). وداخل الحزب الوطنـــى الــذى انتمى اليه الرافعى، تعددت الاتجاهات الفكرية، اذ كـــان هنـــاك اتجـــاه الجامعـــة الاسلامية ويمثله الشيخ عبد العزيز جاويش، وهذا الاتجاه كان يطالب بالاســـتقلال والدستور فى ظل وحدة العالم الاسلامى ممثلاً فى تركيا، أما الاتجاه الآخر فكـــان يمثله محمد فريد، الذى قاوم آراء جاويش وكان يرى أن حبه للدولة العثمانية أدى به الى نسيان مصر ومصالحها، الى أن وصلت الحالة بالشيخ جاويش الى نصـــح زملائه فى جنيف عام ١٩١١ بعدم حمل الدبوس المكتوب عليه "مصر للمصريين" بدعوى أن منظره يغيظ العثمانيين ([٣٢]). كما كان الحزب الوطنى من بين التيارات المحركة للحركة العمالية فى مصر، من خلال نشاطه النقابى العمالى، كما أتيح له فى عهد محمد فريد أن يحتك بالتيارات الاشـــتراكية العالميـــة، اذ اشـــترك فـــى مؤتمرات السلام المعادية للاستعمار، التى تبنتها الاحزاب الاشتراكية فى أوروبا، ولكن هذا لم يتمخض عن تطور فى الفكر القومى الليبرالى عند الحزب، لأن هذا التيار أجهض على يد الاحتلال فى الحرب العالمية الأولى، وبقى التيار القومـــى الليبرالى ممثلاً فى لطفى السيد ([٣٨]).

وإذا كان التيار القومى الاسلامى قد سيطر على الحركة الوطنية فى مصر فى فترة ماقبل الحرب الاولى، فانه انزوى بسقوط الخلافة الاسلامية فى تركيـــا، وبرز التيار القومى الليبرالى الذى تولى قيادة ثورة ١٩١٩ وسيطر على الحركـــة الوطنية فى فترة ما بعد الحرب.

أما التيار القومى العربى، فلم يكن واضحاً قبل الحرب الاولى لأن التطور الفكرى كان قائما على مفهوم عام شامل بالنسبة للدولة العثمانية، اذ لم يكن هناك اتجاه للانفصال عنها وانما برز التيار القومى المصرى الذى يحمل طابع الوطـــن فى مصر ([٣٩]). وعندما سقطت دولة الخلافة الاسلامية فى تركيا لم يتمثـــل الـــرد المقابل فى ولاء للقومية العربية بل فى ولاء للوطنية المصرية بمعناهـــا الضيـــق المنفصل عن العروبة، وهكذا جاء رد الفعل المقابل لدعوة الجامعة الاسلامية بعد

سقوط الخلافة رداً وطنياً مصرياً وليس رداً قومياً عربياً ([40]).

أما التيار الاشتراكى فكانت تحركه عناصر أجنبية من العمال الاجـــانب، وفى ظروف الحرب العالمية الاولى غادر عدد كبير منهم مصر فاختفت قـــاعدة التيار الاشتراكى وبقيت قيادته، وبعد الحرب حدث أكبر إضراب عمالى فى تاريخ مصر، وتألف عدد كبير من النقابات فى الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢١ الامر الذى جعل الصحافة الانجليزية تتهم الحركة العمالية بالبلشفية، ومن ثم ســـارع الوفــد ليقطع الطريق عن جماعة الاشتراكيين فسيطر على نقابات القاهرة، بينمـــا بقــى الاشتراكيون الاجانب بزعامة جوزيف روزنتال يوسعون قـــاعدة نشـــاطهم فــى الاسكندرية، وتمكنوا من تأسيس اتحاد النقابات عام ١٩٢١، ثم الحزب الاشتراكى المصرى، الذى عرف بعد اشتراكه فى المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية بـــالحزب الشيوعى المصرى، وهذا الحزب انعزل عن المجرى الاساسى لثورة ١٩١٩ وهو مجرى التحرر الوطنى. وفى أوائل عام ١٩٢٤ وجهت وزارة سعد ضربة قاصمة للحزب الشيوعى المصرى بمحاكمة أعضائه وحل اتحاد نقاباته. وفى مارس مـــن نفس العام بدأ الوفد يعمل على تأليف اتحاد لنقابات العمال بهدف فرض وصـايتـــه على الحركة العمالية ([41]).

ويلاحظ أن الحزب الشيوعى المصرى كان ينهج نهجاً يسارياً لايتفق مـــع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية فى مصـــر فـــى ذلــك الوقت، فقد جعل قضية الصراع الطبقى ترتفع فوق قضية التحرر الوطنـــى فلــم يتمكن من الاقتراب بذلك من الجماهير أو من الوفد وهو فى قيادة هذه الجماهير. ويلاحظ أيضا أن الوفد لم يضع فى اعتباره الثـــورة الاشـــتراكية فـــى الاتحــاد السوفيتى بل وضع فى اعتباره إعلان ويلسون وامكانية تأييد الولايـــات المتحــدة الامريكية، كما كان الوفد حريصا على أن ينفى كل صلة بينـــه وبيـــن الحركــة الاشتراكية العالمية ([42]).

من هذا كله يتضح بروز التيار القومى الاسلامى قبـــل الحـــرب الاولـــى

والتزوانه بسقوط الخلافة، ثم بروز التيار القومى الليبرالى بعد الحرب، وتعـــاظم الفكرة الوطنية المصرية، وعدم وضوح التيار القومى العربى، وانعـــزال التيــار الاشتراكى عن القضية الوطنية.

ثالثا: الاتجاهات الصحفية:

فى الفترة التى سبقت الحرب الاولى كانت مصر حافلة بالصحف الوطنية والعربية والاجنبية، اذ بلغ عدد الصحف الصـــادرة عــام ١٩٠٧ حوالـــى ١٣٨ صحيفة، منها ٥٥ أجنبية، و ٨١ عربية، و ٢ شرقية، ومن هذه الصحف ٨٤ جريدة تصدر فى القاهرة، و ٤٦ فى الاسكندرية، و ٢ فـــى بورســعيد، و ٥ فـــى طنطـا وصحيفة فى أسيوط (٤٢) ونستطيع أن نقسم صحافة ما قبل الحرب الـــى خمس اتجاهات هى:-

١- الاتجاه الذى تمثله صحافة الحزب الوطنى: وقد تعددت أجنحة هذا الاتجـــاه، ففى الوقت الذى دافعت فيه "مصر الفتاة" و "الدستور" عن استمرار التحـــالف بين الحزب والخديو، هاجمت صحف أخرى مثل "القطر المصرى" و "البلاغ المصرى" الخديوية بكل عنف، وفى الوقت الذى تطرفت فيه "الدستور" فـــى إسلاميتها، كانت "وادى النيل" تدعو بوضوح الى المصرية ويمكـــن تقسيم صحف الحزب الوطنى الى ثلاث مجموعات هى:

(أ) المجموعة الاولى وتضم الصحف التى صدرت ضمن الخطة التـــى وضعهـا الحزب لتنظيم صحافته، وتشمل صحف "اللواء" و "العلم" و "الشعب" والتـــى رأس تحريرها كل من مصطفى كامل والشيخ عبد العزيز جاويش وأمين الرافعى، ثـــم "ضياء الشرق" التى أصدرها محمود حسيب و "وادى النيل" التى أصدرها محمـد الكلزه، وهذه الصحيفة جارت الحزب الوطنى فى تطرفه من الاحتـــلال الا انهـا رفضت مجاراته فى عدائه للخديو، كما كانت أقل صحف الحـــزب تعبيـراً عـــن الاتجاه الاسلامى.

(ب) المجموعة الثانية وتشمل الصحف التى أصدرها مؤيدون للحزب الوطنـــى،

وتقبلها زعماؤه بين صفوفه مثل " الدستور" لصاحبها محمد فريد وجدى، و "مصر الفتاة" وهما يمثلان الجناح اليمينى للحزب، وهو الجناح الداعـــي الـــى اســتمرار التعاون بين الحزب والخديو، وقد اعتبرتا هتاف بعض أعضاء الحزب ضد الخديو عباس حلمى، وهو يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد السيدة زينب دسيسة احتلاليـــة، بل الاكثر من ذلك رفضتا أى وقفه متشددة ضد "المؤيـــد" أو حـــزب الاصـــلاح، باعتبارها وقفة ضد أصدقاء الخديو.

(ج) أما المجموعة الثالثة فتضم تلك الصحف الناطقة بلسان الحزب، ولكن قيـــادة الحزب رفضت أو تحرجت اعلان قبولها بين صفوف الحزب، وتشـــمل "القطـــر المصرى" لصاحبها أحمد حلمى و "البلاغ المصرى" التى كان يملكها رجل أسبانى يدعى جاك دارجيلا ويرأس تحريرها الكاتب الفرنسى المسيوالبان ديروجا وكانت تصدر فى قسمين عربى وفرنسى ([٤٤]).

٢- الاتجاه الذى تمثله جريدة "الجريدة" لسان حزب الامة، وهى صحيفة المعتدلين وجريدة حزب مسالم يرى الأمور فى اتئاد، ويرجو السير فى مراحل الاصــــلاح على مهل.

٣- الاتجاه الذى تمثله جريدة "المؤيد" لسان حـــزب الاصلاح علـــى المبـــادئ الدستورية، وهو حزب شديد الصلة بالقصر، ويميل الى مساندة الخديـــو عبـــاس حلمى الثانى.

٤- الاتجاه الذى تمثله الصحف المؤيدة السياسية الاحتلال البريطانى فى مصـــر، وتضم صحف "المقطم" و "مصر" ثم "المحروسة" التى كانت تميل الـــــى الخديـــو والاحتلال معا.

٥- الاتجاه الذى تمثله الصحف المحايدة، وتضم "الاهرام" و "البصـــير" وبعـــض الصحف الصغيرة ([٤٥])

وهكذا نجد أن الأحزاب قد نشأت فى أحضان الصحافة، وارتبطت نشـــأة هذه الصحف بظهور الأقلام البرجوازية، وظهور الفكر البرجوازى، وقد كـــانت

"الجريدة" أشهر الصحف التى حملت فكر البرجوازية المصرية، وكان يحررها فيلسوف البرجوازية المصرية أحمد لطفى السيد ([٤٦]) الذى كان على الدوام مفكرا، وقد اصطنع فى ردوده على كرومر أناة العقلاء وحكمة الحكماء وحلم الحلماء، وأكبر الظن أن مقالاته لم ترضى الشباب المصرى الذى ألهب عوطفه مصطفى كامل ولا الشيوخ المصريين الذين أثار عقولهم الشيخ على يوسف ([٤٧]). ولم تبلغ مصر الحرب الاولى، حتى كانت صحف الأحزاب الثلاثة قد تعطلت، إما بفعل الحكومة كما حدث فى "الشعب" أو بتنحى رجالها كما حدث فى "الجريدة" أو لاضطراب ماليتها كما حدث فى "المؤيد"

ولم تعش الصحف الاخرى الا بما اصطنعت من مسايرة الظروف حتى مرت الحرب الأولى وبدأ التايخ يخط صفحة جديدة فى حياة الصحافة المصرية ([٤٨]).

وفى الفترى التى أعقبت ثورة ١٩١٩، تضاعف عدد الصحف فوصل على سبيل المثال فى عام ١٩٢٥ الى ٢٦٧ جريدة منها ١٧٤ فى القاهرة، و٦٥ فى الاسكندرية، و١٣ فى طنطا، و ٤ فى بورسعيد، و٢ فى كل من بنى سويف والمنصورة والفيوم وجريدة ، واحدة فى كل من الزقازيق وميت غمر والمنيا وشربين، وبين هذه الصحف والمجلات كانت هناك ٤٣ مجلة مصورة ([٤٩]). ونجد أنفسنا ازاء تيارات صحفية جديدة فى هذه الفترة هى:

١- التيار الذى تمثله الصحف المؤيدة للوفد، وتشمل "الاخبار" التى أصدرها أمين الرافعى عام ١٩٢٠ وظلت اللسان شبه الرسمى للوفد، حتى لختلف الرافعى مع سعد زغلول حول تعديل أساس المفاوضات، ثم "البلاغ" التى أصدرها عبد القادر حمزة عام ١٩٢٣ بعد تعطيل الاهالى، والتى كان ديدنها الطعن فى سعد زغلول، وفى عام ١٩٣٥ أصدر محمد توفيق دياب "الجهاد"، وأصدرت فاطمة اليوسف "روز اليوسف".

٢- الاتجاه الذى تمثله جريدة "السياسة" لسان حزب الأحرار الدستوريين، والتى

صدرت عام ١٩٢٢ وكانت من أنضج الصحف المصرية، وأثر عنها الفضل الأول في نشأة حركة التجديد في المجتمع المصري، وظهر فيها النقد البرلماني على يد محمود عزمي، والتهكم السياسي على يد الدكتور طه حسين.

٣- الاتجاه الذى تمثله الصحف المؤيدة للحزب الوطني، وتضم جريدة "اللواء المصرى" التى أصدرها محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني عام ١٩٢١، والأخبار "ثم اللواء المصرى والاخبار".

٤- جريدة "الاتحاد" الناطقة بلسان حزب الاتحاد الذى أنشأت القصر الملكى عام ١٩٢٤، وكانت جريدة خامدة الذكر وكان يرأس تحريرها عبد الحليم البيلى.

وبجانب هذه الصحف، كانت هناك صحف أخرى مثل المنبر لعبد الحميد حمدى (١٩١٨)، "والاستقلال" لمحمود عزمى (١٩١٢)، و"الدستور" لفريد وجدى (١٩٢٢)و "المصور" لآل زيدان (١٩٢٥) و "العلم" لكريم ثابت (١٩٢٦) و "الكشكول" لسليمان فوزى و"النهضة النسائية للبيه هاشم (٣٠).

وهكذا يمكن القول، أن أبرز التيارات الصحفية قد أرتبطت بشكل أساسى بالتيارات الفكرية والسياسية والحزبية التى شهدتها مصر منذ مطلع القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٧. وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إن معظم القوى السياسية فى مصر خلال هذه الفترة سواء كانت داخل الحركة الوطنية أو خارجها، كانت لديها قنوات تعبير كافية تمكنها من نشر آرائها وأفكارها والدفاع عن مصالحها.

مراجع المبحث الأول

[1] - محمد أحمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الثورة (القاهرة: مطبعة الجبلاوى، ١٩٧٧) ص ١٦٩-١٧١.

[2] - عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية فى مصر، جـ٥ (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٥٢) ص ٧٢.

[3] -يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة: الأهرام، ١٩٧٥) ص١٦٢.

[4] -يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (القاهرة: الأنجلو، ١٩٧٠) ص٨٦-٨٩.

[5] - صبرى أبو المجد، محمد فريد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩) ص٢١.

[6] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧) ص٧١-ص٧٢.

[7] - أنور الجندى، تطور الصحافة العربية فى مصر (القاهرة: مطبعة الرسالة ١٩٦٧) ص٨٥-ص٨٦.

[8] - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص١٥٥.

[9] - نفس المرجع السابق، ص١٠٩-١١١.

[10] - عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، ج١ (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٥) ص١٩-٢٠.

[11] ELGOOD. P.G. EGYPT AND ARMY, OXFORD UNIVERSITY, I924, P 220.-

[12] - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص١٧٣.

[13] - حافظ محمود، المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر (القاهرة: دار الجمهورية، ١٩٦٩) ص١٥٦.

[14] - جاكوب لانداو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر، ترجمة سامى الليثى (القاهرة: مدبولى، ١٩٦٥) ص١٥٤.

[15] - عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩، ج٢ (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٥) ص١٣.

[16] - عبد الرحمن الرافعى، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ (القاهرة: مركز النيل، ١٩٨٠) ص٥.

[17] - نفس المرجع السابق، ص٥-٦.

[18] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٣٠-١٣٣.

[19] - طارق البشرى، سعد زغلول يفاوض الاستعمار (القاهرة: هيئة الكتاب، ١٩٧٧) ص٥٥.

[20] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٣٤-١٣٥.

[21] - عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص١١-١٣.

[22] - محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧) ص١٨٣.

[23] - محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (القاهرة: دار النهضة، ١٩٥٢) ص١٣١.

[24] - عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص١٤-١٨.

[25] - ابراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية (القاهرة: مطبعة الآداب، ١٩٥١) ص٨٥-٨٦.

[26] - محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور (القاهرة:الاهرام، ١٩٧٣) ص٦٥.

[27] - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٢٠.

[28] - عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة العربية في مصر (بغداد، دار المعارف، ١٩٦٧) ص١٨٧-١٩٠.

[29] - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص١٨٧

[30] - أنور الجندي، عبد العزيز جاويش (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥) ص٣١.

[31] - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص١٨٧.

[32] - فاروق أبو زيد، الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر (القاهرة: كتاب الاذاعة، ١٩٧٤) ص١٠٠-١٠١.

[33] - جمال حمدان، شخصية مصر "دراسة في عبقرية المكان" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧) ص٢٣٧.

[34] - فتحي رضوان، عظماء الشرق (القاهرة: كتاب الاذاعة، ١٩٥٨ ص٢٤.

[35] - أنور الجندي، مرجع سابق، ص٢١.

[36] - محمد زكي عبد القادر، مرجع سابق، ص٢٩.

[37] - محمد صبيح، مواقف حاسمة في تاريخ القومية العربية (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٥) ص٣٨.

[38] - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٢.

[39] - أنور الجندي، مرجع سابق، ص١٨٨-١٩٢.

[40] - فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠٨.

[41] - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٧.

[42] - الهلال، العدد العاشر: أول أكتوبر عام ١٩٦٤، ص٢١-٢٤.

[43] - قسطاكي الياس عطارة، تاريخ تكوين الصحف المصرية (القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٢٨) ص٢٥٤.

[44] - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص١٢٩-١٤٣.

[45] - ابراهيم عبده، مرجع سابق، ص١٧٥-٢٠٠.

[46] - عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر (القاهرة: روزاليوسف،١٩٧٥) ص١٢-١٣.

[47] - عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، ج٦ (القاهرة: دار الفكر، ١٩٦١) ص١٠٢-١٠٣.

[48] - ابراهيم عبده، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[49] - قسطاكي الياس عطارة، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[50] - أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها (بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٦١) ص٢٩٣-٢٩٧.

المبحث الثاني

الصحافة قبل الحرب العالمية الأولى

بدأ الرافعي حياته السياسية والصحفية وهو طالب بمدرسة الحقوق، ومارس العمل السياسي عضواً بالحزب الوطني ومحرراً بجريدة "اللواء"، وكان ذلك انطلاقاً من إيمانه بأن الواجب الوطني يحتم عليه مقاومة الوجود الاحتلالي والعمل من أجل الاستقلال.

كان الرافعي في طليعة الشباب الذين اعتنقوا مبادئ الحزب الوطني، وفي مقدمتها مبدأ الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان. وقد التصق بمصطفى كامل وتشبع بآرائه ومبادئه الوطنية[1]. وكان يتشبه بزعيمه دائماً وينهج منهجه في تربية نفسه تربية وطنية ويأخذ نفسه بمبادئه أخذا صارماً، ومن ثم كانت وطنية الرافعي وصحافته قبساً من وطنية مصطفى كامل وصحافته، وهكذا كان في ذهن الرافعي وفي قلبه مثلا أعلى يحتذيه في الصحافة والكفاح من أجل الوطن[2].

كان الرافعي زعيماً بارزاً في مدرسته وممثلا لطلابها في نادى المدارس العليا، الذى شارك في تأسيسه عام ١٩٠٦ ولما أتم دراسته انتخب سكرتيراً دائماً للنادي. وبقى يشغل هذا الموقع الى أن أغلق النادى بأمر من السلطة العسكرية البريطانية عام ١٩١٤م[3]. وهذا النادى لم يكن عمله اجتماعياً صرفاً، بل انه مارس العمل السياسي بطرق شتى أبرزها تنظيم المظاهرات[4]. وكان الطلاب سداة ولحمة الحزب الوطني، كما كان نادى المدارس العليا من أخطر من مراكز الانفجار الثوري التى اعتمدت عليها ثورة ١٩١٩ لتحريك بقية الطبقات[5].

وهكذا كان الرافعي زعيماً في مدرسته ينفخ في اخوانه روح الوطنية، وكان زعيما للشباب في نادى الحزب الوطني وجريدته[6]. وفي عام ١٩٠٧ قاد الرافعي مظاهرة كبرى خلف سراى عابدين، هتف فيها طلاب الحقوق بسقوط الجيش البريطاني وطالبوا بالجلاء والدستور، وكان ذلك احتجاجا على احتفال مصر

بتتويج الملك البريطانى جورج الخامس بعرض للجيش الانجليزى فى ميدان عابدين، وكان الخديو عباس يشرف بنفسه على هذا العرض وهو واقف تحت العلم البريطانى، الأمر الذى اضطر معه الخديو الى عدم الوقوف تحت العلم البريطانى، ولما تكررت هذه المظاهرة سنوياً أبطل هذا العرض وذلك الاحتفال المذل الذى كان من العادات البريطانية فى مصر[٧].

واشترك الرافعى فى تنظيم سلسلة اضرابات الطلبة ضد وزارة المعارف، التى سيطرت عليها سلطات الاحتلال ووضعت نظاماً لمدرسة الحقوق، كان الغرض منه استفزاز مشاعر الطلاب والتضييق عليهم نتيجة لتظاهرهم بالشعور الوطنى[٨]. وأحتج على مسلك الاحتلال ازاء الناظر الفرنسى لمدرسة الحقوق "المسيو لامبير" الذى أقيل من منصبه لأنه وقع على عريضة المطالبة باطلاق سراح المسجونين فى قضية "دنشواى"، وكتب الرافعى فى "اللواء" بعض المقالات اللاذعة المحرجة للناظر الانجليزى الجديد[٩]. كما كان حريصاً على أن يشهد باستمرار الندوات والاجتماعات السياسية المناهضة للاحتلال، التى كانت تعقد فى دار "اللواء" و "المؤيد" والتى كان يتحدث فيها مصطفى كامل ومحمد فريد وعلى يوسف ولطفى السيد وعمر لطفى. وذات مرة كان ابراهيم الهلباوى يحاضر، وهو محامى الاحتلال الانجليزى فى قضية دنشواى، فرأى الشباب ومن بينهم الرافعى أنه لابد من التعبير عن رأيهم فى شخصية المحاضر، فأطلقوا أسراب الحمام إشارة الى حادثة دنشواى[١٠] .

وهكذا نشأ الرافعى عدواً لدوداً للاحتلال، وطبعت نفسه بطابع الوطنية، وكان شعوره يدفعه الى العمل الوطنى قبل أن يدخل معترك الحياة. وكتب وهو طالب يدافع عن فكرة اشتغال الطلبة بالعمل السياسى ويدعوهم للقيام بواجبهم الوطنى[١١]. وكان الرافعى يسخر من سياسة الاعتدال فكتب سلسلة من المقالات يسفه فيها تلك النزعة ووصفها بأنها التطرف فى التساهل فى حقوق الأمة[١٢]، واستمر فى حملته على دعاة الاعتدال السياسى الذين كانوا ينادون بالنزول عن

المطالبة بالجلاء[١٣]. وكتب تحت عنوان "الثبات" يحبذ فكرة المقاومة الوطنية المستمرة ضد الاحتلال الانجليزى أيا كان لون سياسته ودعا الى التمسك بمبدأ الجلاء وعدم التنازل عنه[١٤].

وعندما أراد الاحتلال أن يلهى الأمة بنظام ناقص بتعديل مجالس المديريات، ظناً منه أن هذا التعديل يرضى الأمة ويصرفها عن المطالبة بالدستور، حمل الرافعى على سياسة الاحتلال حملة قوية وطلب من مجلس شورى القوانين أن يمتنع عن النظر فى هذا المشروع احتجاجاً على الاستخفاف بإرادة الأمة[١٥]. ولما أراد الاحتلال البريطانى أن يكسب جزءا كبيراً من الرأى العام ويصرفه عن المطالبة بالجلاء، ليخفف من ضغط الحركة الوطنية بترك الحكومة تقرر بعض الاصلاحات الدستورية كتخويل مجلس الشورى حق سؤال النظار، ظل الرافعى صلباً فى حملاته يدعو الأمة الى الالتفاف حول المثل الأعلى وهو الاستقلال التام والاستمرار فى المطالبة بالجلاء[١٦].

وعندما انعقد مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف بسويسرا فى صيف ١٩٠٩ وجه اليه الرافعى عدة مقالات يحذر فيها من فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال ومن فكرة الاكتفاء بالمطالبة بالدستور[١٧]. وظل الرافعى يدعو الى الانضواء تحت علم الجهاد الوطنى، ولم ينفك يذكر الأمة فى ١٤ سبتمبر من كل عام بنكبة الاحتلال، ويدعوها الى إعلان الحداد فى ذلك اليوم المشئوم وتجديد عهدها بمقاومة الاحتلال والاستمرار فى الجهاد حتى تحقيق الاستقلال التام[١٨].

واتخذ الرافعى موقف الدفاع عن الصفة الدولية للمسألة المصرية، التى أقرها مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ فأكد عدم شرعية الاحتلال البريطانى وعدم تغيير مركز مصر الدولى الذى ضمنته الفرمانات والمعاهدات، وأخذ يدحض المزاعم التى تحاول تأكيد المركز الواقعى الذى أوجده الاحتلال فى مصر، فهاجم تصريحات "السير صمويل" ناظر البوستة الانجليزية التى ألقاها بنادى الأحرار بلندن والتى أدمج فيها مصر ضمن المستعمرات البريطانية معتبراً إياها فى

المستوى الذى تقف فيه الهند وكندا واستراليا. وساق الرافعى فى هجومه اعتراف "اللورد كتشنر" فى تقاريره بأن الدولة العثمانية هى صاحبة السيادة فى مصر، بدليل أن الحكومة المصرية عندما أقامت نظارة الأوقاف رأى الجناب العالى استشارة السلطان ولم يفكر فى استشارة الملك البريطانى، وكان الرافعى يرى أن الوفاق الودى الذى تم بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ليس معناه الموافقة على مركز الاحتلال البريطانى فى مصر، لأن التصديق على ذلك لا يكون الا باتفاق جديد من جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر لندن، واستند فى ذلك الى آراء علماء القانون الدولى فى فرنسا أمثال "ديسبانية" و "دى مارتنس" و "كوشرى"[١٩].

ولم يكن الرافعى فى دفاعه عن مركز مصر الدولى قانعاً بالاستقلال الداخلى أو الذاتى، الذى يبقى مصر فى دائرة التبعية لتركيا، بل كان يرى أن هذا الاستقلال لم يعد محققاً للآمال الوطنية، وأن الاستقلال الحقيقى الذى تتطلع اليه الأمة هو الاستقلال التام لمصر والسودان[٢٠].

وتصدى الرافعى للدعاوى الاستعمارية التى كانت ترددها أبواق الاحتلال البريطانى داخل مصر وخارجها، من أن بريطانيا تتمنى نجاح الحكم الدستورى فى مصر وأنها تسعى لتحقيق التقدم والرخاء فى ربوع وادى النيل، وأكد فى رده على هذه المزاعم أن التاريخ ينقض هذه الدعاوى ويثبت بطلانها لأن مصر قبل الاحتلال كان لها دستور ومجلس نواب وحكومة دستورية خاضعة لرقابة الشعب، الى أن وقعت مصر فى يد الاحتلال فهدم أركان الحكومة الدستورية وأقام على أنقاضها حكومات استبدادية تخضع لأوامره وتتحرك بأصابعه[٢١].

* وأعتاد الرافعى مناقشة تقارير المعتمد البريطانى، التى كانت تصدر فى منتصف كل عام وكانت هذه التقارير تحوى وجهة النظر الاستعمارية، وتهدف الى اقناع المصريين بضرورة بقاء الاحتلال بدعوى أن فى ذلك مصلحة مصر وتقدمها[٢٢].

وقد كان جريئاً فى تناوله لها ورده عليها، وكان تعليقه على الذين يقولون

بعدم جدوى الكتابة فى هذا الموضوع طالما أن المعتمد البريطانى نافذ الكلمة: "إن ذكتاب الذين يتوخون فى كتاباتهم تجنب كل ما يمس الأجنبى ابتغاء كسب رضاه إنما هم الجناة"[22]. ولم يترك الرافعى مناسبة من المناسبات التاريخية والوطنية، مثل يوم ١١ يوليو تاريخ ضرب الاسكندرية، ١٤ سبتمبر تاريخ دخول القوات البريطانية القاهرة، الا واستغلها لتعبئة الشعور الوطنى وإلهاب حماس الجماهير، فيكتب مطالباً باستمرار الجهاد الوطنى وداعيا الأمة الى إعلان الحداد العام، فى ذكرى اليوم الذى منيت فيه البلاد بالاحتلال، وكانت "اللواء" تصدر فى هذا اليوم مجللة بالسواد وحافلة بالكلمات الوطنية والعبارات الحماسية واستمر هذا التقليد الى آخر عهده بالصحافة ([24]).

رفض التوسع الاستعمارى:

حدث فى الميدان السياسى فى أكتوبر ١٩٠٩ مسألة سياسية خطيرة ظهرت فيها الصحافة بمظهر جليل، فقد أخذ المستشار المالى البريطانى "مستربول" يفكر فى وسيلة لتعويض الاموال التي بددها الاحتلال فى السودان، فرأى أن خير طريقة يصل بها الى غرضه المفاوضة مع "شركة قناة السويس" لمد امتيازها أربعين عاماً (أى من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٨) وقسمة الأرباح بعد هذا التاريخ مناصفة بين الحكومة والشركة وذلك فى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة المصرية وجانب من الأرباح[25]. ظل المشروع تحت طى الخفاء زهاء سنة الى أن تمكن محمد فريد من الحصول على نسخة من المشروع ونشرها فى "اللواء" وأخذت صحف الحزب الوطنى تقاوم هذا المشروع وتطالب بعرضه على الجمعية العمومية قبل البت فيه[26].

اشترك أمين الرافعى مع محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش فى مهاجمة مشروع مد امتياز قناة السويس، وامتدت حملتهم الصحفية من أكتوبر عام ١٩٠٩ الى فبراير عام ١٩١٠ وانتهت بالنصر لمعسكر الوطنيين، وهزيمة المشروع الاستعمارى ورفضه[27]. وكتب الرافعى مطالباً الحكومة برفض

المشروع وداعياً الأمة الى مقاومته، وقدم فى ذلك سلسلة من المقـــالات المدعمة بالحجج والاحصاءات والبيانات ثم واصل حملته الصحفية فى "العلم" ثم "الاعتـدال" عندما عطلت الحكومة "اللواء"[٢٨]. وعندما عرض المشروع على الجمعية العمومية فى فبراير ١٩١٠ تابع الرافعى باهتمام شديد مناقشات النواب وعلق عليها شـارحاً اضرار المشروع من الناحيتين السياسية والمالية وداعياً الاعضاء الى رفضه وعدم الموافقة عليه وراح يفضح مواقف الوزراء الذين كانوا يؤيدون المشروع[٢٩].

ولاحدثت مقالات الرافعى وفريد وجاويش صدى واسعاً فى الـــرأى العام المصرى، إذ ألقيت خطب عديدة وعقدت اجتماعات كثـــيرة وقـامت مظـاهرات ضخمة، وبلغ من قوة الصحافة أن هيأت الأفكار بالدليل والبرهان لمقاومــــة هـذا المشروع وكونت رأياً عاماً قوياً احترمه أعضاء الجمعية العمومية وأذعنـــت لـه الحكومة[٣٠].

وكان سعد زغلول حينذاك وزيراً، وكان أحد المدافعين عن هذا المشــروع وقد بذل جهده فى اقناع أعضاء الجمعية العموميـــة بالموافقـة عليـه ([٣١]). الا أن الجمعية صوتت ضد مشروع مد امتياز قناة السويس بالاجماع ماعدا مرقص سميكه والوزراء، وقد اعتبرت هذه الهزيمة أخطر هزيمة منيت بها وزارة طوال الحيـــاة النيابية[٣٢].

وتصدى الرافعى لمشروع استعمارى آخر فى مارس ١٩١١، عندما اتخذ الاحتلال البريطانى من سيناء مركزا من مراكزهم الحربية، سلخوها عـــن وزارة الداخلية، والحقوها بوزارة الحربية وجعلوها تحت قيادة قائد بريطانى لا مصـــرى، وأرادوا أن يستصدروا تشريعاً يخلع صبغة قانونية على هذا الاجـراء، وقـد نبـه الرافعى الى خطورة هذه المسألى وكتب فى "العلم" سلسلة مقالات تحـــت عنـوان "التشريع السياسى فى مصر" كشف فيها نوايا الاحتلال البريطانى، وطالب أعضاء الجمعية العمومية بمقاومة هذا المخطط الاستعمارى ورفـــض التشـريع المزمـع تقديمه[٣٣].

التصدي لسياسة القمع:

قوبلت الحركة الوطنية بسلسلة من اجراءات القمع فى ظل سياسة الوفاق بين الاحتلال والخديو مما قضى على أغلب مظاهر المقاومة الحزبية والوطنية للوجود الاحتلالى، وحولها الى لون آخر من المقاومة بدأ خلال النصف الاول من عام ١٩١٠ وفى أعقاب اغتيال بطرس غالى[٣٤]. ولم تسلم صحف الحزب الوطنى – التى كان الرافعى منذ أبرز كتابها– من بطش قانون المطبوعات، إذ أنذرت "العلم" ثم عطلت لمدة شهرين بعد معارضتها لمشروع مد امتياز قناة السويس، وخلال فترة التعطيل أصدر الحزب الوطنى "الاعتدال" ثم "الشعب" الى أن عادت "العلم" الى الصدور فى ٢٠ مايو عام ١٩١٠ ثم عطلت نهائياً فى ٧ نوفمبر عام ١٩١٢[٣٥].

تصدى الرافعى لسياسة القمع والكبت والارهاب التى مارستها الحكومة بايعاز من الاحتلال، وانبرى للرد على كل تصرفات الحكومة وبياناتها ودعا الأمة الى عدم المبالاة بوسائل الارهاب والمضى فى مقاومة الاحتلال، وطالب أعضاء مجلس شورى القوانين بالامتناع عن النظر فى التشريعات الاستثنائية التى تقدمت بها الوكالة البريطانية لمحاربة الصحافة[٣٦]. ولقد استجاب النواب لنداء الرافعى ورفضوا بالاجماع الموافقة عليها، ومع ذلك أصدرت الحكومة هذه القوانين فاشتدت حملة الرافعى على سياسة القمع والارهاب[٣٧].

حارب الرافعى سياسة الوفاق وحمل عليها حملات شديدة وفضح أسرار السياسة الانجليزية فى الوزارات وافتئاتها على حقوق المواطنين، ودافع عن حقوق الموظفين الوطنيين وطالب باسناد كبرى المناصب اليهم مما كان يستأثر به الانجليز [٣٨]. وواجه بصلابة تلك السياسة التى استهدفت القضاء على الحركة الوطنية، وكتب يدعو الى مقاومة الاستبداد والطغيان من جانب هاتين القوتين اللتين تضافرتا على وأد الحركة الوطنية وهما قوة الوكالة البريطانية وقوة الحكومة [٣٩]. ولم يكد يتربص بسياسة الوفاق الوخيمة العواقب ويتتبع سوآتها ويكشفها للملاء

حتى باءت بالفشل، وتبين للحكومة الانجليزية أنه لامفر من تغيير سياسة الوفاق مع الخديو بشكل أو بآخر وكان ذلك في عام ١٩١١[٤٠].

وعندما انتقل الرافعي الى "العلم" عام ١٩١٠، استمر يكتب المقالات الوطنية الخاصة على مقاومة الاحتلال ومناهضة الحكومة الممالئة له، فقررت الحكومة في مارس ١٩١٠ تعطيل "العلم" لمدة شهرين بدعوى أن الصحيفة تطعن في الدولة الانجليزية ورجالها في مصر[٤١] وعلق الرافعي على قرار التعطيل متحديا سياسة الاضطهاد ومؤكداً أن سياسة القمع لن تجدى في إطفاء تلك العاطفة الوطنية الكامنة في القلوب وبين الضلوع[٤٢].

ومع قوانين التشدد في الداخل، اتبعت سلطات الاحتلال البريطاني سياسة اليد الطولى في مطاردة عمل الحزب الوطني بالخارج، ويظهر هذا في المؤتمر الذى أزمع الحزب عقده في باريس عام ١٩١٠، ولكن اتصالات بريطانيا جعلت فرنسا ترفض عقد للمؤتمر في باريس، مما جعل الحزب الوطني ينتقل بمؤتمره الى بروكسل[٤٣]. وكان الرافعي عضوا بهذا المؤتمر الوطني الذى استهدف فضح سياسة الاحتلال البريطاني، والدعوة لمساندة القضية المصرية في أوربا. كما كان الرافعي أحد الذين أجروا اتصالات عاجلة ببعض الحكومات الاوربية، لتسهيل عقد المؤتمر وفي نفس الوقت تولى مهمة التغطية الصحفية، فكان ينشر محاضر جلسات المؤتمر ومناقشاته ويبعث بها الى "العلم" مع المزيد من آرائه وتعليقاته التى تحتوى الكثير من الدروس الوطنية والتاريخية، وقد كان القراء يتلقفون رسائله من بروكسيل بحماس ولهفة[٤٤].

وعندما حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش بالسجن، خلفه الرافعي في رئاسة تحرير صحف الحزب الوطني، وكتب الرافعي سلسلة مقالات تحت عنوان "ضحايا الوطنية" و "عظماء" الرجال مضطهدون ويزجون في السجون "استعرض فيها كفاح المجاهدين أمثال" "غريبالدى" وفيكتور هوجو "ونابليون" والمسيح" ويوسف" عليهما السلام وظهرت في هذه المقالات روحه في تقديس التضحية[٤٥].

وعندما حكم على محمد فريد بالحبس ستة أشهر كتب الرافعي سلسلة مقالات مدعمة بآراء وأقوال رجال القانون، دافع فيها عن زعيم الحزب الوطني وصرخ في وجه الاحتلال بأعلى صوت: "أنزلوا بنا ماشئتم من الشدة" وأكد فيها أن سياسة القمع لن تضعف قوة الحركة الوطنية في مواجهة الاحتلال بل تزيدها قوة وصلابة(٤٦). وأثار الرافعي حملة صحفية على تدخل السياسة الاحتلالية في شئون القضاء، وأفسح صفحات "العلم" لنشر رسائل الرأي العام واستنكاره لمحاكمة محمد فريد، ودعا الأمة الى تلقى هذه الصدمات بالثبات والمثابرة والمثابرة (٤٧) وأخذ يؤكد أن سجن فريد سيقوى تيار الحركة الوطنية وسيدفع قوى جديدة الى الانضمام اليها (٤٨).

وهكذا حمل الرافعي رسالة الوطنية في عصر كانت الظروف تناهضها وتخذلها، وناضل ضد الاحتلال في وقت جبروته وطغيانه، وظل يكافح الاحتلال ويثير الوعي في نفوس المواطنين، ويساند الحركة الوطنية على صفحات صحف الحزب الوطني حتى نشبت الحرب العالمية الاولى(٤٩).

الحرب العالمية الأولى:

نشبت الحرب العالمية الاولى في أواخر يونيو ١٩١٤، وكان أمين الرافعي وقتها يقضي فترة الاستشفاء في بعض المدن الأوربية، وكان من المتوقع الا يعود الى مصر لأن مابينه وبين الاحتلال من خصومة وعداء يعني أنه سيصبح عند عودته نزيل المعتقلات، ولكنه أصر على العودة في ١٢ أغسطس واستأنف عمله بجريدة "الشعب"(٥٠).

بدأ الرافعي مقالاته اليومية حول المعارك الحربية في صورة مستحدثة مدعمة بالوثائق والخرائط وآراء الفنيين الخبراء العسكريين، الأمر الذي ازداد معه اقبال الجمهور على جريدته، لانها أنفردت دون بقية الصحف بتقديم الحقائق التي تحجبها البلاغات الرسمية البريطانية (٥١). وفي بادئ الأمر، تضاربت الأنباء والبرقيات حول نتائج الحرب، فالصحف الصادرة في مصر تقول بهزيمة ألمانيا،

بينما الصحف الصادرة خارج مصر تقول بانتصار ألمانيا، وإزاء ذلك رأى الرافعى من واجبه الصحفى أن ينقل لقرائه ماتنشره الصحف الصادرة بخارج مصر ليطلع القراء على أقوال كل مصدر ويحكموا بأنفسهم من خلال مقارنة رواياتها بالبلاغات الرسمية(٥٢). وهذا الموقف جعل السلطة البريطانية تتهمه بالانحياز للالمان، فنفى الرافعى اتهامه بالتلميح بفوز المانيا وأوضح أنه لا يفعل سوى تطبيق ماتذيعه المصادر الانجليزية والفرنسية على الخريطة ليبين مراكز كل من المتحاربين مستعينا فى كثير من الأحيان بالصحف المحلية الأجنبية الخاضعة لرقابتهم، وأكد أن مسألة النصر النهائى لايمكن لأحد أن يبدى فيها رأياً حازماً أو غير حازم وأنه لم يدر فى خلده شئ من هذا بالمرة فأثناء تغطيته لأنباء المعارك الدائرة (٥٣).

وفى الفترة التى سبقت دخول تركيا الحرب، تصدى الرافعى لحملات الصحف الأجنبية الناطقة بلسان الاحتلال فى مصر والتى أخذت تطالب باعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وأكد فى رده عليها أن الصحافة الوطنية قد استجابت بصفة مؤقتة لما طلبته منها الحكومة وتناست بعض واجباتها الصحفية حرصاً منها على مصلحة البلاد والأمن العام الأمر الذى لا تتسق معه تلك الدعوة التى من شأنها تهيج الاحساس الوطنى(٥٤). وفى هذه الأثناء لم تكن تركيا دخلت الحرب الى جانب الألمان، وكانت مصر بعيدة كل البعد عن ميادين القتال وكانت المفاوضات دائرة بين انجلترا وتركيا حتى تظل الثانية على الحياد مقابل ضمان سلامتها(٥٥). ولكن سرعان مادخلت تركيا الحرب ضد روسيا، فيكتب الرافعى مؤكداً على ضرورة الالتزام بالسكون وهدوء الخواطر لأن مركز مصر أصبح دقيقاً ولأن مصلحة مصر والمصريين فى رأيه تقتضى عدم الخوض فى هذه الحرب من الوجهة السياسية والامتناع عن التعليق على مقدماتها ونتائجها(٥٦). وتجدر الاشارة الى أن انجلترا ضغطت على وزارة حسين رشدى لاصدار القرار الذى تضمن انكار سيادة تركيا، وبذلك تحدد موقف مصر فى الحرب الدائرة الى جانب الحلفاء(٥٧).

وفى ٢ نوفمبر ١٩١٤ أصدر "الجنرال" السيرجون مكسويل قـائد جيـش الاحتلال فى مصر قراره باعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف ثم أصدر اعلاناً آخرا حذر فيه من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها ودعا الى اتباع جميع الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية البريطانية[٥٨]. هاجم الرافعى قرار الاحكام العرفية وانتقد تعطيل جلسات الجمعية التشريعية، واستند فى هجومه على قرار سلطات الاحتلال الى أن الدول المحاربة لـم تعطـل مجالسـها النيابية وأن مصر ليست مشتركة فى الحرب حتى تخضع لهذه الأحكام[٥٩].

واستمر الرافعى فى الخطة التى رسمها لتغطية أنباء الحرب، ممـا جعـل الصحف الأجنبية والصحف الموالية للاحتلال فى مصر تتهمـه بموالاتـه لتركيـا وانحيازه لالمانيا، فكان رد الرافعى أن مايكتبه لا يمليه عليه تحيز ولا ميل لفريـق دون آخر وانما تمليه النظرة المستقلة للحرب وأن الفارق الوحيد بينه وبين خصومه أنهم ينظرون اليه بمنظار أسود[٦٠] ويذكر "رونالد ستورس" السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية انه تحت تأثير الزحف الالمانى عبر بلجيكا انطلقـت الشـائعات حول الهزائم الانجليزية مما كان له تأثير فى مصر، إذ أن موجـة مـن الشـعور العدائى للانجليز والموالى للالمان سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر لدرجة أدهشت بعض الأوربيين بل حيرت المراقبين المصريين[٦١].

لذلك لم يسلم الرافعى من مطاردة السلطة البريطانية ودسائس خصومه، إذ أبلغ بعضهم دار الوكالة البريطانية أن هناك منشورات ثورية فـى مقـر جريـدة "الشعب" فأسرع مندوب من وزارة الداخلية بصحبة رجال البوليس وقاموا بتفتيـش مقر الجريدة فلم يعثروا على شئ، فكتب الرافعى مؤكداً انه أحرص من الحكومـة نفسها على استتباب الامن وأعلن استعداده لتعطيل جريدته اذا كان فى ذلك ما يساعد على الهدوء والامن[٦٢]. ثم استدعى الرافعى بعد ذلك الى وزارة الداخليـة لمقابلـة مستشار المعتمد البريطانى الذى ألمح بالتهديد وحاول استقطابه ولكن دون جـدوى فلم يأبه الرافعى بالتهديد والوعيد واستمر فـى خطتـه دون تغييـر[٦٣]. واتهمـوه

بالتشكيك فى صحة البلاغات الرسمية التى تصدرها الوكالة البريطانية عندما علق على تقهقر الالمان فى المعارك بقوله "ان الحكم لايكون الا بانتهاء الحرب" وأشار الى أن الجيوش الألمانية الأساسية لم تصب بأذى. واستدعى مرة أخرى للتحقيق فطلب نسخة من "الشعب" لينفى صحة الاتهام، ففوجىء بعدم وجود نسخة واحدة لدى سلطات التحقيق فاندهش لهذا الموقف معترفاً بأنه لم يعد يدرى ماذا يفعل ليكون محل رضاهم خاصة وأن أكثر مواد "الشعب" تحرر فى دوائر المراقبة والداخلية ولم تكن التلغرافات تسلم الا بعد تصليح الرقيب [٦٤]. وأكد الرافعى فى حديثه اليومى الى الرأى العام عبر صفحات "الشعب" أنه لاينظر الى الحرب بنظر انجليزى أو فرنسى أو المانى وانما يراها بعين مصرية مستقلة الأمر الذى لايستدعى محاسبته على انه انجليزى أو فرنسى، وهذا الموقف المستقل يقتضى تغطية أنباء الحرب دون تحيز لأى من الفريقين وبقدر ماتصل اليه استنتاجاته من خلال المقارنة بين بيانات الفريقين المتحاربين [٦٥].

ويعترف الرافعى بأنه قد ضحى بالكثير من واجباته الصحفية فى أثناء فترة الحرب، بناء على ماطلبته الحكومة من الصحافة حفاظاً على الأمن العام، ومن المطالب التى استجاب لها عدم ترجمة المقالات والأخبار التى كانت تنشرها الصحف الاجنبية المحلية والصحف العثمانية، وعدم نشر تلغرافاتها التى تنقلها وكالات الانباء، وعدم اللجوء الى كشف التناقض بينها وبين البلاغات الرسمية والكف عن عادة الكتابة يوم ١٤ سبتمبر ذكرى الاحتلال، والتوقف عن نشر مقالات الأمير المصلح شكيب أرسلان حول "موقف الاسلام والمسلمين" [٦٦].

وهكذا يمكن القول أن أمين الرافعى لم يقو على مغالبة شعوره العدائى تجاه الاحتلال خلال فترة الحرب، وأنه أظهر الميل والتعاطف للمعسكر المعادى للحلفاء والذى انضمت اليه تركيا، ولكن الرقابة الصحفية كانت له بالمرصاد، كما تعقبته سلطات الاحتلال بالاتهام تارة والتفتيش تارة والتحقيق تارة أخرى. وعلى الجانب الاخر فانه استجاب مضطراً لبعض مطالب الحكومة بغرض تهدئة الخواطر، ولكنه

على كل حال كان من العناصر الوطنية التى يخشى من ثوريتها والتى تكن فى نفس الوقت عداءً شديداً للانجليز.

احتجاب الشعب:

لم يكن الرأى العام فى مصر يميل الى تأييد قضية الحلفاء، وكان الانجليز يعرفون ذلك بلا ريب، لذلك راحوا يمهدون للرقابة على الصحف المصرية، من خلال المقالات التى تنشرها الصحف الأجنبية المحلية، نوهت هذه الصحف لانتشار الأخبار الكاذبة والملفقة حول الحرب وطالبت بفرض الرقابة لمنع نشر الاخبار التى يخشى فيها على اضطراب الأمن والنظام. وفى أول نوفمبر ١٩١٤ صدر الأمر العسكرى بفرض الرقابة على الصحف[٦٧] وبينما هاجم الرافعى هذا الأمر الصادر من سلطات الاحتلال، سارعت "الأهرام" بتبريره مؤكدة أن الرقابة لايراد منها غير منع مايضر ويضلل الرأى العام مع احترام الحقائق والحرية المعتدلة[٦٨].

قاست الصحافة المصرية الأمرين من الرقابة خلال الحرب[٦٩] ووقفت الرقابة للرافعى بالمرصاد، فكان يضطر فى معظم الأحيان الى إخراج نصف جريدة "الشعب" أبيض لا تسوده التعليقات[٧٠]. ولوحظ فى معظم الأعداد التى صدرت خلال الشهور الاولى من الحرب ظهور أعمدة بيضاء بكاملها وحذف فقرات كاملة من المقال اليومى الذى كان يكتبه الرافعى حول سير المعارك الحربية، كما أنخفض عدد صفحات "الشعب" من ثمان صفحات الى أربع ثم الى صفحتين[٧١].

وظلت الصحف مقيدة الحرية وخاضعة للرقابة، فاقتصر نشاطها على نشر ماتذيعه السلطة العسكرية البريطانية، الى أن اختفت معظم الصحف الوطنية مثل "الشعب" و "المؤيد" و "الجريدة"، بينما ظلت "الاهرام" و "المقطم" والصحف المعتدلة أو الموالية للاحتلال توالى صدورها[٧٢].

كان الرافعى يتوقع صدور إعلان الحماية البريطانية على مصر بين يوم

وآخر، وكان يخشى أن تضطر صحيفته "الشعب" الى نشر هذا الإعلان، فما كان منه الا أن أعلن توقفها عن الصدو [٧٣]. ففى صباح ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ صدرت "الشعب" وهى تحمل خبر احتجابها فى العمود الأخير على الصفحة الثانية تحت عنوان "احتجاب الشعب عن قرائه" وسطور قليلة تقول يحتجب "الشعب" عن قرائه منذ اليوم وسيعود إن شاء الله الى الظهور [٧٤].

وكانت آخر مقالات الرافعى فى "الشعب" يوم ٢٥ نوفمبر بعنوان "الحرب فى الميدان الشرقى والميدان الغربى وفى البلقان". وفى اليومين التاليين تولى أحمد رفيق كتابة المقال الافتتاحى حول الحرب [٧٥]. وقد اتخذ قرار توقف "الشعب" على إثر مداولة قصيرة بين أمين الرافعى وشقيقه عبد الرحمن الرافعى وعبدالله طلعت مدير الجريدة [٧٦]. ورفض الرافعى نصيحة السلطان حسين كامل له بضرورة الابقاء على صدورها، لأنه كان يؤمن أن الصحيفة الوطنية يجب أن تربأ بنفسها وشرفها عن نشر نبأ إعلان الحماية البريطانية على مصر، وأن الصحيفة التى تظهر فى هذا الوقت فان ظهورها بمثابة اعتراف بهذه الحماية فلما أعيت السلطان الحيل وبقى الرافعى مصرا على موقفه صدر أمر السلطة العسكرية باعتقاله [٧٧]. وهكذا شق على نفسه أن يكتب بيده وثيقة اعدامه، ورأى بثاقب نظره أن نشر بلاغات الحماية فى صحيفته لسان الحركة الوطنية أمراً لا يتفق وسمعة الحزب الوطنى كما لا يتفق وشرف الجهاد الصحفى [٧٨].

وصف عبد العزيز رفاعى فى كتابة "ثورة مصر عام ١٩١٩" قرار الرافعى بأنه أول احتجاج مصرى على الحماية [٧٩]. وعلقت جريدة "الوطن" على هذا القرار، فنفت أن يكون هذا الاحتجاب لأسباب مالية، وهكذا توقفت صحيفة وطنية رائجة حين تبين لها استحالة المضى فى رسالتها على الوجه الذى يرتضيه لها ضميرها [٨٠]. ويلاحظ هنا أن احتجاب "الشعب" كان مقروناً بكثير من التضحية، لأنها كانت من أكثر الصحف المصرية رواجاً فى ذلك الوقت، ولكن الرافعى لم يبال بذلك. ويتبين لنا مدى اصراره على موقفه وتمسكه بالمبدأ حين عرض عليه

السلطان حسين كامل بعد خروجه من السجن أن يمده بما يرغب من المال فى سبيل إعادة "الشعب" فرفض وأبى[٨١].

وكما فشلت محاولات اقناع الرافعى باستمرار "الشعب" إبان الحرب العالمية الأولى، فشلت أيضا محاولات إقناعه بعودتها الى الصدور بعد انتهـــاء الحـرب، وعندما أشيع نبأ حول قيام عبدالله طلعت مدير الجريدة بتقديم طلب لوزارة الداخلية لاستئناف اصدار "الشعب"[٨٢]. اتصل الرافعى بجريدة "الاهرام" التى نشرت الخـبر وأبلغها أنه لاينوى العودة الى الاشتغال بالصحافة وأنه عازم على الانقطـاع الـى المحاماه[٨٣]. ونفى عبدالله طلعت صحة الخبر وذكر أن الذى قدم الطلب منفـردا هو محمود أبو عثمان صاحب امتياز "الشعب" الذى سارع بتكذيب الخبر وأكد أنـه ليس من حقه طلب التجديد[٨٤].

وهنا يثار تساؤلان هامان: الأول هو هل كان قـرار الرافعـى باحتجـاب الشعب أول احتجاج مصرى على إعلان الحماية؟ والتساؤل الثانى هو هل يعتـبر هذا الموقف الذى اتخذه الرافعى هروبا من الميدان أم انه تسجيل موقف؟.

من المعروف أن قرار احتجاب "الشعب" كان فى ٢٧ نوفمبر أى قبل إعلان الحماية البريطانية على مصر بثلاثة أسابيع، إذ أعلنت الحماية يوم ١٨ ديسـمبر، وفى اليوم التالى أعلن خلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولى السلطان حسين كامل عرش مصر، وفى نفس الوقت وجهت الحكومة البريطانية اليه تبليغاً علـى لسـان "المستر شيتهام" القائم بأعمال المعتمد البريطانى أوضحت فيه الاسباب التى سوغت بها احداث هذا الانقلاب وحددت النظام الذى فرضتـه علـى البـلاد فـى عهـد الحماية[٨٥]. وقد قوبل هذا البلاغ بالسخط والألم، وكانت أولى مظـاهر الاحتجـاج امتناع طلاب مدرسة الحقوق عن الحضور فى اليوم المقـرر لزيـارة السـلطان للمدرسة، وقد فوجىء السلطان نفسه بهذا الاضراب الذى كـان بمثابـة مظـاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب، وعلى إثر ذلك قررت الحكومة فصـل ٥٤ طالبـاً وحرمان ١٣ طالباً من امتحان عام ١٩١٤[٨٦].

ومن المؤلم حقاً أن يحدث هذا الانقلاب الخطير الذى أهدر استقلال مصر ولايبدو من مصر الرسمية ولا من الجمعية التشريعية أى احتجاج، بل بقيت الوزارة قائمة دون أن يستقيل وزير، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة بل إن وكيلها المنتخب سعد زغلول كان فى مقدمة المحتفين "بالسير هنرى مكماهون" أول مندوب سامى بريطانى عين فى ظل الحماية إذ استقبله فى محطة العاصمة يوم ٩ يناير ١٩١٥ وقال عنه على مسمع من المستقبلين: "إن دلائل الخير بادية على وجهه وآمل أن يجزل الله لمصر الخير على يديه"[٨٧].

ويصف إبراهيم عبده مواقف الصحف المصرية إزاء اعلان الحماية بقوله: "لقد تعطلت صحف الأحزاب الثلاثة إما بفعل الحكومة كما هو الحال فى "الشعب" أو بتنحى رجالها كما حدث فى الجريدة"، أو لاضطراب فى ماليتها كما حدث فى "المؤيد"، ولم تعش الصحف الأخرى كالاهرام و "المقطم" و "البصير" الا بما اصطنعت من مسايرة الظروف[٨٨]. وقد آثر أحمد لطفى السيد الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى، وذهب الى بلدته برقين تاركا "الجريدة"، ليتولى شئونها عبد الحميد حمدى وذلك بعد أن فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصداليه صديقاه رشدى وعدلى[٨٩]، وكان لطفى السيد قد سأل حسين رشدى رئيس الوزراء عند بداية الحرب: "أتدخل الحرب مجانا ياباشا؟" وقال له إذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها الى الحرب فلتعترف أولا باستقلال بلادنا " فكانت إجابة رشدى: "لم يحن الوقت بعد" ثم سعى لطفى السيد فى تأليف وفد منه ومن رشدى وعدلى وعرضوا الأمر على "السيردنجت" فوعدهم باشارته لدى الحكومة البريطانية، ومازال يعبث بوعوده حتى يئس لطفى السيد وقال يومها: "سأكسر قلمى وأذهب الى بلدتى واعتزل السياسة" وبالفعل كان هذا هو آخر عهده بالصحافة [٩٠].

الا انه فى الشهر التالى لتوقف "الجريدة"، أصدر عبد الحميد جريدة "السفور" فكانت امتداداً "للجريدة" من حيث الطابع الفكرى[٩١]، ويروى محمد حسين هيكل قصة "السفور" التى صدرت إبان الحرب ولم يكن لها شأن السياسة فيقول: "لم

أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئاً عن سياسة مصر، فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك بل لقد بلغ من شدة الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم، وأن عطل لطفى السيد "الجريدة" لكن لم استطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب لذلك اتفقنا والشيخ مصطفى عبد الرازق وطه حسين ومنصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا على أن نشترك فى إصدار جريدة "السفور". ويلاحظ هنا أن هيكل أغفل ذكر اسم أمين الرافعى ولكنه أشار اليه ضمناً فى عبارته "عطل الكتاب السياسيون صحفهم".

وهكذا يمكن القول أن قرار الرافعى باحتجاب "الشعب" كان أول احتجاج مصرى على قرار إعلان الحماية البريطانية على مصر، تدلنا على ذلك مقدمات عديدة منها: انه لم يصدر احتجاج رسمى لامن الوزارة ولا من البرلمان، وأنه اتخذ قرار الاحتجاب قبل إعلان الحماية بثلاثة أسابيع، وقبل إضراب طلبة مدرسة الحقوق، وقبل انسحاب لطفى السيد وتوقف "الجريدة" بنصف عام، وانه استدعى لمقابلة مستشار المعتمد البريطانى بوزارة الداخلية قبل أن يصدر قراره بحوالى ثمانين يوماً ثم اصدرت السلطة العسكرية البريطانية أمرها باعتقاله بعد احتجاب "الشعب" بتسعة أشهر، كما رفض الرافعى نصيحة السلطان حسين كامل باستمرار الجريدة فى الصدور، ولم يبال بالتضحية بها وهى أوسع الصحف المصرية انتشارا فى ذلك الوقت[٩٢].

خلاصة القول أن الرافعى لم ينسحب من الميدان مثلما فعل لطفى السيد، ولم يوقف جريدته لاضطراب مالى كما هو الحال فى "المؤيد" ولكنه أغلق "الشعب" بعد صدامة بالاحتلال فى الشهور الأولى من الحرب، واتخذ قرار الاحتجاب حينما رأى استحالة المضى فى خطته على الوجه الذى يرتضيه ضميره، ورفض أن يلوث صفحات جريدته بخبر إعلان الحماية حتى لا يكون ذلك اعترافاً بها، أضف الى ذلك أن الرافعى لم يكن من الكتاب الذين يصطنعون الوسائل التى تمكنهم من مسايرة الظروف مثلما فعل الكتاب فى الصحف المعتدلة أو الصحف الموالية للاحتلال.

الرافعي في المعتقل:

واجهت سلطات الاحتلال نشاط الوطنيين بحملات الاعتقال التي استهدفت تصفية العناصر الوطنية المعارضة، وكان أمين الرافعي من أوائل المعتقلين إذ ألقى القبض عليه يوم ١٧ أغسطس عام ١٩١٥ وأودع بسجن الاستئناف مع فوج من الوطنيين المعتقلين، ثم نقل الى معتقل " درب الجماميز في غرفة واحدة مع شقيقه عبد الرحمن الرافعي، ونقل بعد ذلك الى معتقل طره، وبقى فيه الى فبراير ١٩١٦، ثم نقل الى معتقل بالجيزة يدعى "السجن الاسود" ومكث فيه الى ان تم الافراج عنه يوم ١٧ يونيو ١٩١٦ وبذلك أكمل أحد عشر شهرا[٩٣].

وكان ضمن المخلفات التي تركها الرافعي، أصول بعض الخطابات التي أرسلها الى حكمدار القاهرة والى حسين رشدى رئيس الوزراء يطالب فيها بالتحقيق معه وإحالته الى أى محكمة لتفصل فى أمره. وقد يلام الرافعي على إسرافه في المطالبة بالافراج وفى ثقته فى عدالى الحكومة المتواطئة مع الاحتلال ولكن يظهر من خلال خطاباته انه كان يعامل أسوأ معاملة داخل هذه المعتقلات[٩٤]. ويذكر عبدالرحمن الرافعي انه فور الافراج عنه وشقيقه أمين الرافعي وعبدالله طلعت مدير جريدة "الشعب" أعدت لهم عدة زيارات فقابلوا حسين رشدى رئيس الوزراء ثم قابلوا السلطان حسين كامل الذى قال للرافعي: "طلع" الغازيته" يا أمين بك" ووعده بالمساعدة المالية لاصدار "الشعب" غير أن الرافعي لم يفكر في إعادتها. وبذلت محاولات عديدة لاخراج الرافعي من مصر لاصدار" "الشعب" فى الخارج كما ذكر محمد فريد فى مذكراته الخطية، ولكنه انقطع عن العمل بالصحافة ولم يعد للمحاماه بعد الافراج عنه، بل شغل وقته بالدراسة والبحث وكتابة المذكرات السياسية حول مصير مصر بعد الحرب العالمية الأولى[٩٥].

نلخص مما سبق الى أن الرافعي نشأ شديد العداء للاحتلال، وآمن بمبدأ الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان، وكان زعيماً طلابياً فى نادى المدارس العليا الذى كان يقود الاضرابات والمظاهرات فى مواجهة الوجود الاحتلالي،

وتصدى لسياسة قمع الحركة الوطنية، وتولى تحرير الصحف الناطقة بلسانها، وهاجم الوفاق بين الاحتلال والقصر، ودافع عن مركز مصر الشرعي قبل الحماية، وكان لاحتجاب جريدته "الشعب" أول احتجاج مصري على قرار الحماية، كما كان في طليعة الوطنيين الذين طاردتهم السلطة العسكرية البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى والذين تم اعتقالهم خوفاً من ثوريتهم ومواجهة لموجة السخط التي تصاعدت ضد الاحتلال.

مراجع المبحث الثاني

١ - جريدة المقطم بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧م.

٢ - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٦.

٣ - المرجع السابق، ص ٥٤.

٤ - حافظ محمود، عمالقة الصحافة (القاهرة: كتاب الهلال، ١٩٧٤) ص ٤٧.

٥ - محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.

٦ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

٧ - الأخبار، العدد: ٢٠٧٦ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧.

٨ - عبد الرحمن الرافعي، مذكراتي (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٢) ص١١.

٩ - تيودور روزستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة علي أحمد شكري (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٠) ص٤٧٧.

١٠ - صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٤٤.

١١ - اللواء، العدد: ٢٩٦٢ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٠٨.

١٢ - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٦.

١٣ - اللواء، العدد: ٢٥٧٢ بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٠٧م.

١٤ - صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٣.

١٥ - اللواء، العدد ٢٨٦٧ بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٠٨م.

١٦ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٢٣.

١٧ - اللواء، العدد: ٣٢٤٧ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٠٩م.

١٨ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٥.

١٩ - الشعب، العدد، ٥٤٧ بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩١٣م.

٢٠ - عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

٢١ - الأخبار، العدد: ١٧٨٤ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥م.

٢٢ - عبداللطيف حمزة، مستقبل الصحافة في مصر (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٧م)

٢٣ - صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

٢٤ - اللواء، العدد: ٣٢٨٥ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٠٩م.

٢٥ - أنور الجندي، مرجع سابق، ص ٨٥.

٢٦ - المرجع السابق، ص ٨٦.

٢٧ - أنور الجندي، الصحافة السياسية في مصر (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢) ص ٢٣٠.

٢٨ - العلم، العدد: ٢٦٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩١٠.

٢٩ - العلم، العدد: ٢٦١ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩١٠.

٣٠ - أنور الجندي، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦.

٣١ - رفعت السعيد، سعد زغلول بين اليمين واليسار (بيروت: دار القضايا ١٩٧٠) ص٣٨.

[٣٢] - ALEXANDER, THE TRUTH ABOUT EGYPT, LONDON, I9II,P 324.

[٣٣] - العلم، العدد: ٦٥٥ بتاريخ ١٠ مارس ١٩١١.

[٣٤] - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

[٣٥] - ابراهيم عبده، مرجع سابق، ص ١٩٠-٢٠٠.

[٣٦] - العلم، العدد: ٥٢٣ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١١.

[٣٧] - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

[٣٨] - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٤.

[٣٩] - العلم، العدد: ٣٦٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩١١.

[٤٠] - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[٤١] - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

[٤٢] - المرجع السابق، ص ٢٠.

[٤٣] - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٢١٦.

[٤٤] - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص٥٢.

[٤٥] - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

[٤٦] - العلم، العدد، ٦١٠ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩١١.

[٤٧] - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

[٤٨] - العلم، العدد: ٦١٣ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩١١.

[٤٩] - محمد نجيب، شخصيات وذكريات في السياسة المصرية (القاهرة: كتاب الجمهورية، ١٩٧٢) ص ٩٠.

[٥٠] - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص٦٣.

[٥١] - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص١٥٠.

[٥٢] - الشعب،العدد: ٧٧١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩١٤.

[٥٣] - الشعب، العدد: ٧٩٩ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩١٤.

[٥٤] - الشعب، العدد: ٧٨٧ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩١٤.

[٥٥] - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص٦٨.

[٥٦] - الشعب، العدد: ٧٣٧ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩١٤.

[٥٧] - CHIROL, SIR VALANTINE, THE EGYPTIAN PROBLEM, LONDON, 1920, PI20.

[٥٨] - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٤.

[٥٩] - الشعب، العدد: ٨٤٥ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٣.

[٦٠] - الشعب، العدد: ٧٩٠ بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

[٦١] - LIOYD, EGYPT SINCE CROMER, LONDON, 1933, P 1880189.

[٦٢] - الشعب، العدد: ٧٨٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩١٤.

[٦٣] - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٤.

[٦٤] - الشعب، العدد، ٧٩٧ بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩١٤.

[٦٥] - الشعب، العدد: ٧٩٨ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩١٤.

[66] – الشعب، العدد: ٧٩٩ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩١٤.

[67] – أنور الجندي، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[68] – الأهرام ٢ نوفمبر ١٩١٤.

[69] – أديب مروه، مرجع سابق، ص٢٨٣.

[70] – عبداللطيف حمزه، مرجع سابق، ص ٥٨.

[71] – الشعب، العدد: ٨٤٠ بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩١٤.

[72] – أديب مروه، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

[73] – خليل صابات وسامي عزيز ويونان لبيب رزق، حرية الصحافة في مصر (القاهرة: الأنجلو، ١٩٧٣)، ٣٠٧.

[74] – الشعب، العدد: ٨٥٤ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٤.

[75] – الشعب، العدد: ٨٥٢ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤.

٧٦ – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠.

[77] – عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٥.

[78] – المرجع السابق، ص ١٢٩.

[79] – صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٦.

[80] – خليل صابات وسامي عزيز ويونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

[81] – محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

[82] – الأهرام ٢٠ يوليو ١٩١٨.

[83] – الأهرام، ٢١ يوليو ١٩١٨.

[84] – الأهرام ٢٢ يوليو ١٩١٨.

[85] – عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٨-٢٠.

[86] – المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

[87] – المرجع السابق، ص ٢٦.

[88] – ابراهيم عبده، مرجع سابق، ص ١٧٥-٢٠٠.

[89] – محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٦١.

[90] – عبداللطيف حمزه، مرجع سابق، ص ٥٦.

[91] – راسم الجمال، عباس العقاد في تاريخ الصحافة المصرية "رسالة ماجستير" (جامعة القاهرة، كلية الاعلام ١٩٧٤) ص٥٣.

[92] – محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٦٥.

[93] – صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٩.

[94] – المرجع السابق، ص ٦٨.

[95] – المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

المبحث الثالث

الصحافة وثورة ١٩١٩

عندما اقترب تقرير مصير الدول والشعوب، أخذ رجال الرأى فى مصر يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر وتمثيلها فى مؤتمر الصلح، فكانت مبادرة سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى بمقابلة "السير ريجنالدونجت" المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ وطلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر[1]. تمت المقابلة بموافقة الحكومة والسلطان، وكانت البلاد برمتها ترغب فى تغير وضعها السياسى[2]. قوبل رفض بريطانيا لمطالب الوفد بالاحتجاج والتذمر، ولما لم يذعن سعد للانذار البريطانى القى القبض عليه هو وزملائه وتم نفيهم الى جزير مالطا فانفجرت ثورة الشعب يوم ٩ مارس عام ١٩١٩[3].

واذا كانت مقابلة ١٣ نوفمبر أول عمل سياسى قامت به مصر عقب إعلان الهدنة، فانه يمكننا القول أن المذكرة السياسية التى كتبها أمين الرافعى يوم ٢٠ نوفمبر وارسالها الى مؤتمر الصلح مطالباً فيها بالاستقلال التام تعتبر العمل الثانى مباشرة من هذه الأعمال السياسية التى قام بها المصريون عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى[4]. فقد أرسل محمد فريد وأعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى تقريراً الى المؤتمر فى ٥ ديسمبر كما قدم محمد فريد تقريرين فى هذا الشأن الى المؤتمر الدولى الاشتراكى الأول فى يناير ١٩١٩ والثانى فى أغسطس من العام نفسه[5].

والذى يعنينا فى هذا الأمر أن هذا العمل السياسى قام به صحفى مصرى، مما يبرز دور الصحافة المصرية جنباً الى جنب مع الأحزاب والهيئات السياسية التى أخذت على عاتقها مسئولية تقرير مصير الشعب المصرى بعد الحرب الاولى أمام مؤتمر الصلح. دافع الرافعى فى مذكرته عن عدالة القضية الوطنية وبسط فيها

المسألة المصرية بسطاً وافياً وترجمها الى اللغة الفرنسية وقدمها لمعتمدى الدول الأجنبية فى مصر لابلاغها الى الرئيس ويلسون والى بعثة رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح، كما نشرت المذكرة باللغة العربية فكان لها صدى بين الشباب والمشتغلين بالقضية السياسية باعتبارها من الوثائق الهامة التى وجهت الأفكار الى ضرورة التمسك بالأهداف الوطنية[٦].

يذكر ابراهيم عبد القادر المازنى أن مذكرة الرافعى كانت لها شهرة واسعة وقد ضمها الوفد المصرى الى أوراقه وحججه، خاصة وأن صاحب المنكرة أيد الوفد الذى تزعمه سعد زغلول، وعارض فكرة الحزب الوطنى حول تأليف وفد آخر للسفر الى أوربا، بل أن الرافعى تصدى لزملائه أعضاء الحزب الوطنى المعارضين لسعد، ودعا الى مساندة الوفد المصرى الذى منحته الأمة توكيلها توحيداً لكلمة مصر وتفادياً للتعارض وبعثرة الجهود إذا ما سافر الوفدان لعرض القضية المصرية[٧].

وتجدر الاشارة الى أن هذه المذكرة تضمنها الكتاب الوحيد الذى خلفه الرافعى وهو "مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية "كما أعيد نشرها فى " الأخبار" بمناسبة بدء المفاوضات بين عدلى وكرزون فى عام ١٩٢١، وقد أكد الرافعى فى مستهل مذكرته أن المسألة المصرية ليست قضية اليوم وليست هذه المرة الأولى التى تناقش فى مؤتمر دولى، بل انها كانت الشغل الشاغل لساسة أوربا حتى استقر رأيهم فى عام ١٨٤٠ على جعل مركز مصر دوليا وضمنوا استقلالها بمعاهدة لندن التى تمثل هى وما تبعها من فرمانات- فى رأى الرافعى- أساس استقلال مصر وتسوية مسألة السودان باعتبارها أرضا مصرية[٨].

وأوضح الرافعى أن أوروبا -بهذه المعاهدة- وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها الأمر الذى يجعل الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لأن مركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ثم أشار الى أن انجلترا ضربت الاسكندرية عام ١٨٨٢، ولم تحترم تعهداتها الدولية وأن فرنسا رفضت الاشتراك

معها فى الانذار الذى قدمته لحكومة مصر وسحبت أسطولها كما أن الاسطولين الايطالى والنمساوى الموجودين وقتذاك بالاسكندرية لم يتذرعا بالحجة التى تذرع بها الاسطول البريطانى لضرب الاسكندرية ومن ثم دخول قوات الاحتلال مصر.

ومضى الرافعى يؤكد عدم شرعية الاحتلال البريطانى لمصر مستنداً الى أقوال وآراء علماء القانون الدولى أمثال "ديسبانية" و "دى مارتنس" و "المسيو فريسبييه" وكذلك الى التصريحات الرسمية لرجال الحكومة الانجليزية قبل وبعد دخول الاحتلال–والتى تقر جميعها بعدم شرعية الاحتلال(٩).

وأكد الرافعى–فى مذكراته التى قدمها لمؤتمر الصلح–أن مركز مصر لم يغيره الوفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ وأنه لم يكسب انجلترا حقا فى مصر لأن التصديق والموافقة على الاحتلال لايكونان الا باتفاق جميع الدول التى شاركت فى توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ (١٠) وأشار الى أن قناة السويس قد تقرر حيدتها بالمعاهدة الدولية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ وأن بقاء الاحتلال على ضفاف القناة يهدد هذه الحيدة ويجعل حرية الملاحة غير مضمونة.

وانتقل الرافعى مخاطباً الساسة الانجليز فذكرهم بما جاء فى المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية، والتى تعهد فيها "اللورد جرانفيل" فى مذكرة أرسلها الى سفير فرنسا فى لندن فى ١٦ يونيو عام ١٨٨٤ بأنه سيقترح على الدول وتركيا جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا، الأمر الذى يوضح أن فكرة الجلاء والاستقلال مختمرة فى عقول رجال الحكومة الانجليزية. وناشد الرافعى الضمير العالمى مؤكداً أن قضية مصر واضحة كل الوضوح، وأن مطالب مصر عادلة، وأن استقلال مصر ليس فى مصلحتها وحدها بل هو فى مصلحة جميع الدول، وهو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى، وقاعدة السلام العالمى.

وفى ختام مذكرته، أبرز الرافعى الحيثيات التى تستند اليها مصر فى المطالبة بالاستقلال التام وهى: عدم شرعية الاحتلال، ورفض الشعب المصرى

لوجوده وعدم قناعته بالاستقلال الداخلي، وحقه الشرعي في الاستقلال التام، وبطلان اتفاقية عام ١٨٩٩، ووحدة وادي النيل، وحيدة قناة السويس، وأخيراً حق تقرير مصير الدول المحتلة في مؤتمر الصلح.

وقدم الرافعي مطالب مصر التي لخصها في: الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان، ورفض بقاء الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس، وأكد الرافعي أن هذه المذكرة تعبر عن رأي الأمة المصرية بأسرها وتنطق بآمالها الوطنية، وطالب أعضاء مؤتمر الصلح أن يتيقنوا من ذلك بأنفسهم من خلال الاستطلاع الحر لرأي الشعب المصري بشرط إلغاء الاحكام العرفية واطلاق حرية الصحافة والاجتماع[11].

ويلاحظ أن الرافعي في مذكرته الى مؤتمر الصلح يتجاهل تماما ذكر الحماية البريطانية أو حتى مجرد المطالبة بالغائها مما يؤكد الموقف الذي سجله منها باحتجاب "الشعب"، كما يبرز فيها التطابق في الرأي بينه وبين الوفد المصري والحزب الوطني في المطالبة بالاستقلال التام بالاضافة الى أنها تكشف عن واسع خبرته في مجال السياسة الدولية.

وخلاصة القول أن مذكرة الرافعي كانت واحدة من سلسلة الأعمال السياسية التي سبقت قيام ثورة ١٩١٩، وأنه كان الصحفي المصري الوحيد الذي حرص على إبراز موقف الصحافة المصرية بجوار الهيئات والقيادات الوطنية التي سارعت بطلب الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى.

الثورة الشعبية:

لم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة دينية أو ثورة اجتماعية بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت أسبابها سياسية أيضا الى جانب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها دخل في التمهيد لها وفي ظهورها وفي تطورها[12]. وترجع الثورة الى غضب الشعب المصري إزاء تصرفات السلطة الانجليزية التي سخرت مصر وشعبها لخدمة

أغراضها الاستعمارية[١٣].

وبداية يجب الا نغفل أن لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما أثراً كبيراً في قيام ثورة ١٩١٩، وذلك بما غرسوا في النفوس من الدعوة الى الجهاد الخالص [١٤]. وأمين الرافعي باعتباره واحداً من تلاميذ وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد، كان له دور في التمهيد للثورة وتعبئة الجماهير قبل الحرب الأولى وبعدها وفي أثناء الثورة. وذلك من خلال الصحافة ونادى المدارس العليا ومنتديات الثورة والجهاز السرى للوفد.

ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كان الرافعي رئيساً لتحرير صحف الحزب الوطني الناطقة بلسان الحركة الوطنية، والكاتب الأول لها بعد مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش، ومن خلال هذا الموقع تصدى لمقاومة الوجود الاحتلالي وساند الحركة الوطنية في نضالها من أجل الجلاء وتحقيق الاستقلال التام، كما أنه مارس دوراً سياسياً هاماً من خلال نادى المدارس العليا الذى شارك في تأسيسه عام ١٩٠٦، وكان ممثلاً لمدرسة الحقوق وعضوا في مجلس ادارته ثم انتخب بعد تخرجه سكرتيراً للنادى وظل في موقعه حتى أغلقت السلطة العسكرية البريطانية للنادى عام ١٩١٤[١٥].

ويؤكد محمد أنيس أن هذا النادى كان من أخطر مراكز الانفجار الثورى، وأنه كان الجهاز التنظيمي الجماهيرى الذى استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تعمل به لتحريك بقية الطبقات [١٦]. وتبدو وجهة النظر سليمة حول نادى المدارس العليا ودوره في الثورة، ولعل انفجار ثورة مارس في ساحات المدارس والمعاهد العليا دليل يؤكد ذلك، فقد انطلقت المظاهرات من مدرستى الحقوق والطب ثم انضم اليها سائر الطلاب والعمال[١٧]. ونرى أنه من المرجح وجود علاقة ما بين دور الرافعي سكرتير نادى المدارس العليا وبين دوره كسكرتير مساعد للجنة الوفد المركزية أو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ولعله كان همزة الوصل بين التنظيمين ومما يوضح بعض جوانب هذه العلاقة أن الرافعي خلال عمله بلّجنة الوفد المركزية -إبان

الثورة- كان على اتصال دائم بلجان الشباب والطلاب، كما كان ينظم لقاءات سرية مع الفدائيين[١٨]. وأن جمعية "المدارس العليا" كانت ضمن الجمعيات السرية التي تألفت في أقل من عام واحد منذ انفجار الثورة، وإن كان لايوجد ما يحمل على التأكيد بأنها كانت خاضعة لاشراف الجهاز السرى للوفد [١٩]. وتجدر الاشارة الى أن الرافعي كان مناصراً للحركات الثورية قبل الحرب، مثل الجمعيات السرية والنقابات العمالية يدلنا على ذلك ماذكره مسعود فراج سكرتير جمعية "الاتحاد الأزهرى" من أن الرافعي كان مناصراً ومؤازراً ومرشداً للجمعية[٢٠]. وأن نقابة عمال الصنائع اليدوية قد اختارته عضوا بمجلس ادارتها (٢١) كما ولد مشروع النقابات الزراعية داخل نادى المدارس العليا[٢٢].

وإذا بحثنا عن دور الرافعي كواحد من دعاة الثورة الذين كان لهم فضل تعبئة الثورة الشعبية، لوجدنا أن داره بحى الحلمية الجديدة كانت إحدى منتديات ثورة ١٩١٩ التى كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثين فى شئونها، ومن بين هذه المنتديات: الازهر، وبيت الأمة، ومحل جروبى القديم بشارع المناخ، ومحل صولت بشارع "فؤاد"، ومقهى ريش بشارع "سليمان" وبار اللواء ومقهى الجندى، ومقهى السلام بميدان الاوبرا ودار عبدالرحمن فهمى بقصر العينى، ودار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية، ودار محمود سليمان بشارع الفلكى، ودار ابراهيم سعيد خلف بيت الأمة (٢٣).

ولاشك فى أن ثورة ١٩١٩ قامت دون أى تدبير أو تنظيم، ولم تكن ثمة جماعة أو هيئة تدعو اليها أو توجهها، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد بل هما وليدا الثورة التى كان برنامجها أوسع مدى من برنامج الوفد (٢٤). ولكن ليس معنى هذا التقليل من شأن الدور الذى لعبه الحزب الوطنى فى التمهيد للثورة قبل الحرب الأولى، أو إغفال دور الوفد المصرى الذى كان نفى أعضائه الشرارة التى أشعلت نار الثورة أو تجاهل دور دعاة الثورة الذين أسهموا فى تعبئة الجماهير وتحريكها.

الجهاز السرى للوفد:

تألف الوفد المصرى يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ برئاسة سعد زغلول وعضوية عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة (٢٥). ثم تألفت اللجنة المركزية للوفد كجهاز سرى لثورة ١٩١٩ ،واختير أمين الرافعى سكرتيراً مساعداً للجنة وكان عبد الرحمن فهمى سكرتيراً عاماً لها، وكانت اللجنة تضم محمود سليمان باشا رئيساً وابراهيم سعيد باشا وكيلاً وأميناً للصندوق ومحمود أبو حسن باشا وكيلاً ومحمد السيد على باشا وابراهيم الهلباوى ومرقص بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب وعبد الرحمن الرافعى والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود عبد الرازق والسيد بك خشبه وعلى بك محمود أعضاء (٢٦).

وهذه اللجنة كما نص قانون نظام الوفد، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والخبرة، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ومراسلته بالشئون الخاصة بمهمته (٢٧). ومنذ البداية ألقى أمين الرافعى بكل ثقله فى جانب سعد زغلول والوفد، واختلف مع كثير من رفاقه أعضاء الحزب الوطنى حول تأييده لسعد. وكانت وجهة نظر الرافعى أن سعداً هو أقرب الناس الى الشعب وهو أكثر الزعماء الموجودين كفاية وقدرة على الاضطلاع بأعباء رئاسة الوفد (٢٨).

وقد كان فى نية الحزب الوطنى أن يشكل وفدا للسفر الى أوربا، فقاد الرافعى حملة أفلحت فى أن تجعل الحزب يتراجع عن فكرته وأعلن الصوفانى أن الحزب الوطنى قرر العدول عن ارسال وفده الى أوربا لأسباب يبديها متى سمحت الظروف وقرر الحزب إيقاف الاكتتاب ورد مادفع (٢٩) وهكذا فبالرغم من أن الرافعى كان يعتنق مبادئ الحزب الوطنى الا انه كان من أوائل الداعين الى وحدة الحركة الوطنية، ومن أوائل المؤيدين للوفد المصرى، ومن أوائل المناصرين لسعد زغلول الذى راح يمده من حين الى آخر بالمذكرات السياسية والبحوث التاريخية

حول القضية المصرية (٣٠).

ويلاحظ أن حركة الوفد استطاعت شق الحزب الوطني الى جماعتين: جماعة الرافعي وكانت تؤيد الوفد في قوة، وجماعة مصطفى الشوربجي وكان ترتاب في قيادة الوفد، وهذه الجماعة الثانية كانت مصدر خطر كبير على الوحدة الوطنية لأنها استدرجت الى التحالف مع عمر طوسون وحركة الأمراء وسعيد بك في محاولة إرسال وفد آخر من الحزب الوطني يموله الأمير طوسون الى مؤتمر الصلح رغم أن كان الوفد في باريس (٣١). ولذلك ساند الرافعي الوفد وناصر سعدا خشية الانقسام وبعثرة الجهود الساعية لطلب الاستقلال، وفي إطار الوحدة والتماسك مارس الرافعي دوره في اللجنة المركزية للوفد، التي كان من أخطر المسئوليات التي ألقيت على عاتقها وحدة الجبهة الوطنية الداخلية وتماسكها والتفافها حول الوفد (٣٢).

وكان الرافعي، خلال نفي سعد ورفاقه الى مالطه- شعلة نشاط داخل لجنة الوفد المركزية، اتصالات مستمرة بلجان الوفد، واستقبالات لوفود الشباب والطلاب، ولقاءات سرية مع الفدائيين، وأحاديث مع مراسلي الصحف الاجنبية الذين كانوا يصرون على مقابلته لمعرفة أخبار الوفد (٣٣). وإذا كان عبدالرحمن فهمي هو المسئول اداريا عن نشاط الوفد في أثناء غياب سعد ورفاقه في المنفى وباريس ولندن، فإن الرافعي كان المسئول الفكري والاعلامي للثورة في المرحلة الأولى منها فكان يتولى صياغة بيانات الوفد ويتلقى تعليمات سعد زغلول (٣٤) وما أكثر التلغرافات التي كانت تصل الى الرافعي من سعد في بعض المسائل الهامة المتعلقة باستراتيجية الوفد وتكتيكاته، التي لم يكن يعرفها من أعضاء الوفد سوى مصطفى النحاس الذي كان بدوره يرسل الى الرافعي الخطوط الرئيسية لسياسة الوفد (٣٥).

ويلاحظ ورود اسم أمين الرافعي في آخر الأسماء في محاضر جلسات واجتماعات اللجنة، لأنه كان يتولى سكرتارية الجلسات وكتابة المحاضر واصدار

البيانات ([٦]). ويقول أحمد رفيق أحد الصحفيين الذين عملوا مع الرافعي: "لقد كان الرافعي في أثناء وجود الوفد بالخارج محور اللجنة المركزية ومديراً لدفتها وقائدها في سبيل التمسك بالحق الكامل لمصر وقد بقي يدير دفة الحركة الوطنية في اللجنة فكان يحرر قراراتها ونداءاتها وهو الذي كتب المقالات الشهيرة، الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا" باسم أحد أعضاء الوفد فأحدثت تأثيرا كبيرا في الرأي العام ([٧]). ويذكر الصحفيون الأجانب الذين زاروا مصر في بداية ثورة ١٩١٩ أنهم كانوا يلقون كل معاونة من الرافعي. ويذكر "مستر لاري ود" أحد المراسلين الامريكيين كيف أجاب الرافعي على الأسئلة التي قدمها اليه، ونشر الحديث في جريدة "شيكاغو تريبيون"الامريكية" ([٨]).

ويبدو من خلال تتبع مجموعة مراسلات سعد زغلول السرية التي كان يوجهها الى عبد الرحمن فهمي، انه لم يكن راضياً عن مسلك اللجنة ولا عن مواقفها في بعض الأحيان، فهو يقول في إحدى رسائله :"من المرغوب فيه أن اللجنة المركزية تتأنى في ابداء رأيها في المسائل الهامة حتى تراجعنا وتقف على حقيقة رأينا وأن لاتعدل فيما نكتبه لها الا بعد مراجعتنا ذلك أدعى فيما يظن لاتحاد العمل" ([٩]).

واذا أخذنا في الاعتبار أن الرافعي كان يتولى مهمة صياغة بيانات الوفد يتضح لنا أن هذه المقولة موجهة اليه بشكل ضمني، كما يلاحظ أن الرافعي كان من العناصر المتشددة داخل اللجنة تدلنا على ذلك إحدى الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، فقد اعترض الرافعي أثناء صياغة أحد البيانات على اقتراح بحذف فقرة منه وعارض قرار اللجنة بشطب عبارة "ثورة شعب" في أحد البيانات والتخفيف في بعض كلماته وعباراته، مما جعل اللجنة تعدل عن قرارها. ويشير عبد الرحمن فهمي في رده على مؤاخذات سعد الى انه لولا أن الرافعي في صف المعارضين له في هذا الشأن لضرب برأى المعارضة عرض الحائط وأوضح لسعد أن الواجب جعله يحترم رأى الرافعي ([١٠]).

ولعل فى هذا التناقض بين موقف الوفد المصرى فى أوروبا وموقف اللجنة المركزية للوفد داخل مصر ما يفسر قول "سيرول": "ان الزعماء الوطنيين لم يكونوا ينوون الى مثل هذه الحالة الخطيرة "الثورة" التى أدت أعمالهم اليها وأن تلك الموجة المجنونة التى اكتسحت البلاد إنما كانت بفعل عناصر مهيجة لم يكن لأحد سلطان عليها والوفد له مسئوليته الثقيلة عن الدعاية التى أدت الى هذه الأحداث (١)". ويحق لنا أن نتساءل: هل كان تأييد الرافعى للوفد وخلافه مع الحزب الوطنى ارتداداً عن فكره الوطنى المتشدد أو تراجعا عن مبادئ الحزب الوطنى؟ ولماذا لم يختر سعد زغلول- الرافعى- ضمن أعضاء الوفد المصرى ممثلاً للحزب الوطنى خاصة وأنه على رأس الجناح المؤيد له؟.

وقبل أن نجيب على التساؤل الاول، ينبغى التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما الوفد، الأولى تمتد من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٢٤ ،وكان الوفد فيها بمثابة تجمع وطنى عريض يعمل من أجل الاستقلال والدستور والمرحلة الثانية وهى الفترة التى تبدأ من عام ١٩٢٤ والتى تحول فيها الوفد من وضع الحركة الوطنية الى وضع الحزب السياسى الذى استخدم أسلوب المفاوضات من أجل استكمال الاستقلال (٢).

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن الرافعى لم يؤيد الوفد كحزب بل أيده بوصفه وكيلاً للأمة وتجمعاً وطنياً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، وأنه لم يكن الممثل الوحيد للحزب الوطنى فى لجنة الوفد المركزية بل كان معه شقيقه عبد الرحمن الرافعى، وأن موقفه لم يكن ارتداداً أو تراجعاً بدليل أنه اختلف مع سعد- بعد ذلك- حول تعديل أساس المفاوضات وتحول الى خصم للوفد .

ويرى صبرى أبو المجد أن سعد زغلول كان يعرف حق المعرفة أن شخصية الرافعى أهم وأضخم بكثير من الشخصيات التى اختيرت لعضوية الوفد، ورغم كل ذلك لم يضمه الى الوفد، إذ كان يعرف عنف الرافعى وثوريته وقوة تمسكه بالمبدأ الوطنى، ولذلك رفض أن يضمه حتى لا يكون ثمة انشقاق خطير فى

الوفد بين القوى الثورية والقوى المعتدلة ([23]).

والباحث يتفق مع الرأى السابق، ويضيف اليه، أن سعداً رأى أن تكون عضوية الوفد محصورة على نطاق ضيق فى عدد من أعضاء الجمعية التشريعية، الذين سبق انتخابهم حتى لايحدث ثمة اعتراض من خصوم الوفد، بالاضافة الى أنه كان فى حاجة الى وجود عناصر وطنية قوية داخل مصر قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة خصوم الوفد وكسب التأييد الجماهيرى.

ومما يؤكد حرص سعد على تمثيل الحزب الوطنى فى عضوية الوفد وحرصه فى الوقت نفسه على تفادى حدوث انشاق باستبعاد العناصر المتشددة، انه اختار مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ممثلين للحزب الوطنى ورفض اقتراح عبد الرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية بضم محمد فريد الى عضوية الوفد بدعوى أن الحلفاء يعرفون ميل فريد الى الألمان والأتراك وأن انضمامه الى الوفد من شأنه أن يزيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال القضية ([24]).

نخلص مما سبق الى أن أمين الرافعى قد اختاره سعد زغلول لشغل موقع قيادى داخل اللجنة المركزية للوفد-الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، وأنه كان الصحفى الوحيد بين أعضائها، ولذلك كان المسئول الاعلامى والفكرى للثورة، كما كان من العناصر الوطنية المتشددة داخل اللجنة، وكان ذلك أحد الأسباب التى جعلت سعداً يرفض ضمه الى الوفد المصرى. ولقد دعا الرافعى الى وحدة الحركة الوطنية والتفاف جميع فصائلها حول قيادة الثورة، وأيد الوفد بوصفه وكيلاً للأمة وتجمعاً وطنياً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، واختلف مع الحزب الوطنى عندما تحالف فريق منه مع خصوم الوفد لاجهاض حركته، وساند سعداً لأنه كان الزعامة الشعبية القادرة على الاضطلاع برئاسة الوفد.

التحقيق فى أسباب الثورة (لجنة ملنر):

مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين: مرحلة الثورة العنيفة وهى المرحلة التى اشتركت فيها جموع الشعب من الاسكندرية الى أسوان ولاسيما الفلاحين، وقد

قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة، ثم المرحلة الثانية والتى انحصرت أو كانت فى المدن واتخذت شكل مظاهرات وتحركات المثقفين (٤٥).

قررت بريطانيا إرسال لجنة تحقيق برئاسة ملنر الى مصر للتحقيق فى أسباب الثورة، وزعمت حينذاك أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراح اللنبى بالافراج عن سعد ورفاقه (٤٦).

وأشار لويد الى أن مهمة ملنر دراسة أحوال مصر وبحث الاصلاحات اللازمة لها ثم اقتراح مشروع الحكومة أو نظام الحكم الذى يمكن وضعه موضع التنفيذ من خلال الاتفاق مع السلطان ووزرائه (٤٧).

وعلى اثر إعلان تأليف اللجنة قامت المظاهرات وتجددت أحداث الثورة، وتواصى المصريون بمقاطعة ملنر فأوجست الحكومة البريطانية خيفة وأخرت حضور اللجنة الى أوائل ديسمبر (٤٨). وتختلف الآراء حول تحديد أول من دعا الى فكرة مقاطعة لجنة ملنر، إذ يذكر صادق عنبر أن الرافعى هو أول من دعا الى المقاطعة وقد وافقه الوفد على فكرته فكانت هذه الحركة موضع إعجاب العالم بما أظهرته الأمة من الاتحاد وتماسك الصفوف (٤٩). ويذكر محمد حسين هيكل أن فكرة المقاطعة لم تصدر عن الوفد فى باريس أو لجنته المركزية فى القاهرة بل أن الوفد كان بمعزل عن هذه الفكرة تماماً وأن اللجنة المركزية كانت فى حيرة الى أن نشرت "جريدة النظام" اقتراحاً لمواطن يدعى حسن سلامة يدعو الى المقاطعة (٥٠) بينما ينفى ذلك محمد أنيس مستنداً الى خطاب سعد المؤرخ فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ الى محمود سليمان والذى يؤكد أن الوفد فى باريس أثر المقاطعة قبل أن تنشر "النظام" اقتراح المقاطعة، وأشار الى أن عبد الرحمن فهمى هو الذى اقترح على سعد فكرة المقاطعة بعدما رفض عدلى عرض سعد بالاشراف على لجنة من المؤيدين للوفد للتفاهم مع لجنة ملنر الامر الذى يوضح أن الفكرة نشأت أولا فى اللجنة المركزية للوفد وأن سعداً وافق عليها فى يوليو ١٩١٩ (٥١).

وعندما رجع الباحث الى أعداد الصحف المصرية الصادرة إبان التفكير فى

إرسال لجنة ملنر والدعوة الى مقاطعتها، لم يعثر على كتابات للرافعي تؤيد القول بأنه أول من دعا الى فكرة المقاطعة، وكانت المقالة الوحيدة التى عثرنا عليها تحت عنوان "مصر وتركيا" بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩ وفيها يرد الرافعي على دفاع مصطفى الشوربجي عضو الحزب الوطني عن سيادة تركيا على مصر، وقد أكد الرافعي في رده زوال السيادة التركية تأسيساً على قبول تركيا لمبادئ ويلسون وموافقتها على قرارات مؤتمر الصلح، وأوضح أن مصر تطالب بالاستقلال التام وليس الاستقلال الذاتي الذى كفلته لها معاهدة لندن ١٨٤٠، واستند فى ذلك الى رأى محمد فريد فى مذكرته الى مؤتمر الصلح، وطالب الرافعي بعدم الخوض فى هذا الموضوع لأنه يؤثر فى الوحدة الوطنية ويستخدم ضد القضية المصرية فى أوربا وأمريكا (٢).

وفى ١٢ سبتمبر نشرت "الجورنال" الفرنسية حديثاً لسعد زغلول، قال فيه ان مسألة مصر مسألة دولية ويجب أن تكون لجنة التحقيق لجنة دولية وليست انجليزية (٣) وفى سبتمبر نشرت "النظام" اقتراح المواطن حسن سلامة بجوار كلمة عامة بتوقيع سعد تدعو الى مقاطعة لجنة ملنر وفى نفس الصحفة بياناً من موظفى وزارة الأشغال يدعو الى المقاطعة (٤) ثم علقت جريدة "الجازيت" على خطاب سعد الى الأمة بقولها : "ان الوطنيين يبذلون مجهوداً كبيراً فى سبيل حمل الأمة على مقاطعة لجنة ملنر" وكان ذلك أول أكتوبر (٥) كما ارسل سعد الى محمود سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية بيانا فى ١٦ أكتوبر وصف فيه المقاطعة بأنها حركة ذاتية تمت بإجماع الهيئات النيابية وكل طبقات الشعب (٦). أما اللجنة المركزية للوفد فقد أصدرت قرار المقاطعة فى ١٠ ديسمبر، وأوضحت فى بيانها أنها لاتقبل التفاوض مع لجنى انجليزية وترفض المفاوضة على أساس الحماية (٧).

ومما سبق يتضح أن فكرة المقاطعة لم تبرز على صفحات الصحف الا فى أواخر سبتمبر عام ١٩١٩، حيث نشرت "جريدة النظام" فى عددها الصادر يوم

سبتمبر ثلاث بيانات تدعو الى المقاطعة الأول من سعد والثانى من حسن سلام والثالث من موظفى وزارة الأشغال، وفى نفس الوقت يلاحظ أن الوفد فى باريس كان يؤيد ارسال لجنة دولية –فى أول الأمر– وأن لجنة الوفد المركزية فى القاهرة سارعت بنشر بيانات المقاطعة وان كانت لم تصدر قرارها الرسمى الا يوم ١٠ ديسمبر.

أما خطاب سعد الى محمود سليمان والمؤرخ فى ٢٨ أغسطس والذى استند اليه محمد أنيس فى مقولته. بأن فكرة المقاطعة نشأت أولا فى اللجنة المركزية للوفد ثم وافق عليها سعد فى يوليو ١٩١٩ فلم ينشر بالصحف ورغم ذلك فانه وثيقة سياسية هامة تجعلنا نؤيد هذا الرأى، وهكذا يمكن القول أن الرافعى بوصفه السكرتير المساعد للجنة المركزية للوفد، ومن خلال موقعه كمسئول إعلامى داخل اللجنة، كان له دور المشاركة فى اقتراح فكرة المقاطعة والدعوة لها وان هذا الدور لم يتخذ طابع العلانية على صفحات الصحف إذ أنه لم يكن وقتها قد أصدر جريدة "الأخبار".

وقد أوضح الرافعى– فيما بعد موقفه من لجنة ملنر ورأيه فى فكرة المقاطعة فأكد أن ارسال هذه اللجنة كان محاولة لضرب الوحدة الوطنية، التى كانت أقوى سنداً فى نجاح الوفد وأن الحكومة البريطانية تخطت الوفد فى باريس وتجاهلت وجوده، ولم يكن فى حسبانها أن فكرة المقاطعة التى أعلنتها الأمة ستنفذ، وقد كانت مقاطعة ملنر فى رأى الرافعى دليلاً على يقظة الشعب المصرى وتمسكه بعدم إخراج القضية الوطنية من دائرة الاستقلال التام ([٣٨]). ومنذ اليوم الأول لقدوم لجنة ملنر وضع الرافعى قواعد محددة للمفاوضة، تتلخص فى أن تجرى على أساس الاستقلال التام وليس الحماية ،وأن تكون مع الوفد المصرى بوصفه وكيلا للأمة، وأن نتيجة المفاوضة لا تعتبر ملزمة الا بعد موافقة الأمة عليها، وأن كل حل يقوم على غير هذا الأساس لا يمكن قبوله لا من الوفد ولا من الأمة ([٣٩]).

وإذا عدنا لدور الرافعى فى اللجنة المركزية للوفد إبان وجود لجنة ملنر فى

مصر، لوجدنا أنه كان له نصيب المشاركة فى قرارات ومواقف، اتخذتها اللجنة فى إطار جهودها لحماية وحدة الجبهة الوطنية الداخلية والتفافها حول الوفد وهى مسئولية خطيرة نظرا لأن الانجليز لم يكن يقلقهم كثيراً وجود الوفد فى باريس وانما كان مصدر قلقهم الوحدة الوطنية التى تلتف حول الوفد (٦٠) ومن هذه المواقف التى اسهم فيها الرافعى قرار اللجنة المركزية للوفد باختيار مرقص حنا وكيلا لها ورئيسا بالنيابة، واتخاذ الكنيسة المرقسية مركزاً من مراكز الثورة، وكان هذا ردا على الضربة التى حاولت السلطة البريطانية توجيهها الى الوحدة الوطنية- التى كانت من أروع إنجازات ثورة ١٩١٩ من خلال تكليف أحد المسيحيين المصريين "يوسف وهبه" بتأليف الوزارة فى تلك اللحظات الحرجة التى أجمعت الأمة رأيها على مقاطعة لجنة ملنر (٦١). وعندما رأت السلطة البريطانية تأليف حزب جديد يدعى الحزب الحر المستقل برئاسة محمد عرقى لتكون مهمته مقابلة لجنة ملنر والتفاوض معها عملت اللجنة المركزية للوفد على تقويض هذا الحزب من الداخل فأجهزت عليه ومات وليدا فى مهده فى أواخر عام ١٩١٩ (٦٢). وقد نجحت اللجنة فى تحقيق أهدافها وإرغام الحكومة البريطانية على دعوة الوفد المصرى للمفاوضة، فقد عاد ملنر الى لندن وفى جعبته الرغبة فى مفاوضة الوفد المصرى إذا ادرك وهو فى مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل فى سبيل الاتفاق والتفاهم وأن فى يده مفتاح هذا التفاهم (٦٣) كما توصل ملنر من خلال رئاسته للجنة التحقيق وبصفة قاطعة الى أن مصر لن تتفاوض الا عن طريق سعد زغلول (٦٤).

الخلاصة أن الرافعى رأى فى إرسال لجنة ملنر محاولة لضرب الوحدة الوطنية والتفافها حول الوفد المصرى، فشارك من خلال موقعه فى اللجنة المركزية للوفد فى التصدى لهذه المحاولة وإحباطها من خلال الدعوة الى المقاطعة وارغام الحكومة البريطانية على التفاوض مع الوفد، و دعا الرافعى الى التمسك بالاستقلال التام كأساس للمفاوضة ورفض الدخول فى أية مفاوضة تقوم على أساس الحماية.

مفاوضات الوفد المصرى:

ينبغى الاشارة الى أن مفاوضات سعد-ملنر- لاتنفصل عن أحداث ثـــورة ١٩١٩ وتطوراتها السياسية، فقد كانت جزءا من مهمة البحث والتقصى التى تبنتها لجنة ملنر، كما كانت دعماً لتحقيق الخلاف داخل الوفد ولتجميد الأوضاع حتى لن تتصاعد موجات الثورة من جديد (٦٥) .

ففى المراسلات السرية التى جرت بين سعد زغلول وعبد الرحمن الرافعى، يعترف الثانى أنه قام بتحريض المتظاهرين فى الأسكندرية ضد جريدة "البـــلاغ" التى كانت تدير حملاتها ضد الوفد بواسطة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، كمـا طلب من خطباء المساجد أن يدعو لمقاطعة "البلاغ" ويؤكد فهمى لسعد أنه يستعد للقضاء على جريدة " المحروسة" التى أستأجرها الحزب الوطنى للشوشــرة علـى أعمال الوفد (٦٦). وفى رسالة أخرى يكتب الى سعد أن الصحف كلها تقريبا تكتب لمصلحة القضية والوفد رغماً عن أنفها، لأنها مضطرة للسير مــع التيــار الــذى توجهه اللجنة المركزية ماعدا جريدة "الأفكار" التى اتخذها الحزب الوطنى لسانا له (٦٧). ثم يزف فهمى الى سعد خبر نجاحه فى ضم ثلاث صحف هـــى "مصـــر" و "وادى النيل" و "النظام" لتأييد مبدأ الوفد، وأن الهمة مبذولة لضم غيرها (٦٨).

ولم نعثر فى تلك الرسائل على ما يثبت أن الرافعى أصدر "الأخبار" بايعاز من الوفد أو بناء على توجيهات سعد زغلول، وكانت الرسالة الوحيدة التى تناولت الرافعى قبل صدور "الأخبار" بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٩ وتتضمن نصيحة من ســعد الى الرافعى بأن يحتاط فى كتاباته وهو بصدد إعداد كتاب عن الحركة المصريـــة حتى لا تمنع الرقابة نشره (٦٩).

إصدار صحيفة الأخبار:

ابتاع الرافعى رخصة "الأخبار" بمبلغ ٨٠٠ جنيـــه، لأن الســلطة كــانت حينذاك تمانع فى إصدار صحف جديدة (٧٠). وصدر العدد الأول يوم ٢١ فـــبراير ١٩٢٠ وفى صدر الصفحة الأولى عبارة "صحيفة يومية سياسية وطنية" (٧١). ولك

الرافعي في هذا العدد أن مهمة الجريدة الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام، وأنها لاتخدم هيئة خاصة أو طائفة وانما تخدم أمة وتدافع عن قضية ([٢٢]).

ومنذ اليوم لصدور "الأخبار" كان الوفد حريصاً على اتخاذها لسانا له فقد كتب فهمي الى سعد مبدياً الحمد لنجاح الرافعي في اصدارها ثم يفصح عن رغبته في ضرب زعائف الحزب الوطني ويطلب موافاته بصور الخطابات والتلغرافات التي أرسلها كل من محمد فريد وعبدالعزيز جاويش الى الوفد في باريس ([٢٣]) ويرد سعد بقوله: "سرنا أن أصدر حضرة أمين بك الرافعي جريدة "الأخبار" التي نرجو لها التوفيق والنجاح بهمة البك المومئ اليه وحسن درايته الى أمل قوى في أن تؤثر هذه الجريدة في الجمهور أثراً محموداً وأن يقضى بها على الأضاليل التي يبثها المتهوسون في العقول والأوهام التي يوسوسون بها في الصدور" ([٢٤]). ثم يطلب سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي أن تكون "الأخبار" في مقدمة الصحف التي يعتمد عليها الوفد في حملته الصحفي.

وبلغ اهتمام سعد-وهو في باريس-بالرافعي وجريدته حد التدخل سراً في انتقاء كتاب "الأخبار"، إذ أرسل الى فهمي يستفسر عن علاقة سيد كامل-الكاتب بالجريدة- بالخديو السابق عباس حلمي فطمأنه فهمي الى أن هذا الكاتب قد ترك خدمة الخديو وأن الرافعي أخبره أنه يراجع مقالاته بدقة ويقظة لأنه يعتبر جريدته لسان حال الوفد ولن يستبق فيها خارجاً على مبدأ الوفد ([٢٥]).

وحملت "الأخبار" لواء الفكر الوطني بعد وصول لجنة ملنر ([٢٦]). ولما لم تكن هناك علاقة تربطها بالحزب الوطني صارت لسانا شبه رسمي للوفد إيمانا من الراعي بأن المسألة لم تعد مسألة فرق وشيع وانما هي مسألة أمة بأسرها ([٢٧]). وهكذا يتضح لنا الاختلاف الجذري بين "الاخبار" والصحف الاخرى التي اعتمد عليها الوفد قبل صدور "الأخبار" فقد اصدرها الرافعي بارادته ووفقاً لعقيدته وخطته السياسية يدلنا على ذلك وجوده في اللجنة المركزية للوفد قبل ظهور جريدته،

وسعى الوفد وزعيمه لجعلها الجريدة الناطقة بلسان قيادة ثورة ١٩١٩.

تابعت "الأخبار" باهتمام شديد أنباء الوفد المصرى فـــى باريس ولندن، وأوفدت المحرر أحمد نجيب لتغطية مفاوضات الوفد، وأبرزت الجريدة تصريحات سعد وخطاباته فى صفحتها الأولى وخصصت الصفحـــة الثالثـــة لنشـــر برقيات وخطابات تأييد الوفد من مختلف الهيئات والطوائف، وركز الرافعى فـــى مقالاته على أن الوفد هو الأمة وأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وانما هـــى مســألة أمة بأسرها ([٧٨]) وتعهدت "الأخبار" للرأى العام بمساندة الوفد فى مهمته ولم تأل جهداً فى دعوة الأمة الى الثقة به والركون اليه ([٧٩]) وينشط الرافعى فى مواجهة خصوم الوفد بالحجة والبرهان فيؤكد أن مهمة الوفد محصورة فى دائرة الاستقلال التام وأن الأمة أجمعت على توكيله على هذا الاساس ([٨٠]). ويتلقى الرافعى من سعد برقيات الشكر والثناء فيرد الرافعى بأنه يكتب ما يعتقد أنه متفق كل الاتفاق مـــع شـعور الأمة وأن خطة الوفد هى الترجمة الصحيحة لصوت الشعب ([٨١]).

واجه الرافعى الحملات التى شنها خصوم الوفد، بغرض النيل من وطنيـــة أعضاء الوفد وبقصد الشوشرة على مفاوضاته فى لندن وأكد للرأى العـــام أنـــه لا سبيل للتخوف طالما أن الوفد وضع شروطاً للمفاوضة وأن الأمـــر موكـــول الـــى وطنية رجال الوفد ([٨٢]). ويعلق سعد على إحدى مقالات الرافعى فـــى مراسـلاته السرية الى عبد الرحمن فهمى بقوله: "قرأت فى جريدة "الأخبار" جملة يدافع فيهـــا الرافعى بقلمه البليغ عن الوفد وأعماله ويخطئ الخارجين عليه والناقدين فـــارتحت لمغزاها لأنها فيما أتذكر الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب المومـــأ اليه فيما ابتداه لأنه لا ينبغى أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغـــيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل أحكامه ([٨٣]).

وفى خطاب خاص من سعد الى الرافعى يقدم الأول عظيم شـــكره علـــى المعلومات التى قدمها الرافعى لمراسلى الصحف الأجنبية ثم يعده بارسال الأوراق التى طلبها منه بالطريقة التى أوضحها الرافعى فـــى خطـــاب ســـابق ([٨٤]) وهـذه

المراسلات تكشف الى أى مدى كان تقدير سعد واهتمامه بقلم الرافعى فى تلك الفترة الأمر الذى يؤيد الرأى القائل بأن الرافعى كان وقتها الكاتب الأول للوفد وان جريدته كانت اللسان الناطق لقيادة الحركة الوطنية فى أعقاب ثورة ١٩١٩.

وأشاد الرافعى بحذر الوفد ويقظته قبل بدء المفاوضات، عندما رأى سعد إيفاد ثلاثة من أعضاء الوفد للوقوف على استعداد ملنر قبل قبول المفاوضة وأكد ان هذه المقابلة من الأسباب التى قوت مركز الوفد فى أوروبا (٨٥) وهاجم تصريحات ملنر حينما حاول الزعم أنه وجد الوفد فى لندن بطريق المصادفة وواجهه بالأخبار التى نشرتها جميع الصحف الانجليزية حول الدعوة التى وجهها ملنر الى الوفد عن طريق "هرست" أحد أعضاء لجنة ملنر (٨٦).

وأسفرت المقابلة الأولى بين الوفد وملنر عن رفض الوفد للمشروع الذى قدمه ملنر ورفض ملنر للمشروع الذى قدمه الوفد وتوقفت المفاوضات ثم استؤنفت بوساطة عدلى يكن فوضع ملنر مشروعاً ثانياً اشتمل على تعديل طفيف فى المشروع الأول دون تغيير فى جوهرة وتسلم عدلى المشروع يوم ١٨ أغسطس ١٩٢٠ كى يوصله الى الوفد (٨٧). ولما انقسم الرأى حول المشروع استقر رأى الوفد على استشارة الأمة (٨٨) ونشرت الأخبار يوم ٢٢ أغسطس بياناً من سعد الى الأمة جاء فيه أن الوفد رأى أن يستطلع رأى الأمة قبل البت فى المشروع وأنه فى حالة الرفض سيعلن الوفد رفضه رسمياً وفى حالة القبول ستوضع المعاهدة لعرضها على البرلمان والتصديق عليها (٨٩) ويذكر "لويد" ان هذا البيان قد أطلق للوطنيين المتطرفين الحرية للتعبير عن رفضهم للمقترحات بكل عنف (٩٠).

وأهتم الرافعى بدراسة مشروع ملنر، ودعا الشعب الى مناقشته وابداء الرأى فيه، وراح يستكتب الشخصيات البارزة كحسين رشدى وعبدالخالق ثروت وعبد الرحمن الرافعى عن رأيهم فى هذا المشروع (٩١). وعندما ما أخذت بعض الصحف الانجليزية تناقش مشروع ملنر متظاهرةً بعدم الرضا عنه وزاعمةً أن اللورد ملنر قد ذهب فى مقترحاته الى مدى بعيد وعلى مصر أن تقنع بما عرض

عليها ولا تطلب المزيد، كتب الرافعي فعارض المشروع المقدم من الحكومة البريطانية، وأوضح في رده على تلك الصحف حقيقة مطالب الشعب المصري التي لا تقف عند تعديل النظام الدستوري بل تتجاوزه الى الاستقلال التام والحرية الحقيقية ([41]). وتصدى لحملات خصوم الوفد التي استهدفت تشويه صورة الوفد كوكيل للأمة، وكشف الدسائس والمكائد التي وصلت الى حد الطعن في وطنية الوفد والزعم أن استشارة الأمة مجرد مناورة وحركة مدبرة باتفاق الوفد مع ملنر لتضليل الشعب المصري وقبول المشروع بدون تعديل ([42]).

وعندما قدم الوفد تحفظات الأمة على المشروع، أعلن ملنر أنه ليس من الملائم مناقشتها الا في مفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ولكن الوفد تمسك بالتحفظات وقرر بالاجماع بعد قطع المفاوضات رفض الدخول في مفاوضات رسمية على أساس مشروع ملنر ([44]).

وكتب الرافعي بعد توقف المفاوضات يؤكد أن كرامة الأمة لا تقبل مساومة وأن مسألة الغاء الحماية تتعلق بكرامتها ([45]) وراح يدعو الى ضرورة الاتحاد والتضامن والتمسك بالتحفظات والاصرار على مبدأ الاستقلال التام ([46]) وأخذ يشرح الأسباب التي أدت الى قطع المفاوضات فأوضح أن الوفد تمسك بضرورة قبول تحفظات الأمة حتى يكون المشروع صالحاً ويستطيع الدفاع عنه عند عرضه ([47]). ومضى يؤكد أن خطة الوفد كانت مطابقة لارادة الأمة وأنه لا سبيل لنجاح القضية المصرية الا من خلال الاحتفاظ بالوحدة والتمسك بالمبادئ الوطنية ([48]).

وعارض الرافعي التقرير الذي قدمه ملنر الى الحكومة البريطانية حول مفاوضاته مع الوفد المصري، فقال إن هذا التقرير لا يصلح مطلقاً أساساً لأي اتفاق لأنه ينافي الأماني الوطنية وطالب باحترام تحفظات الأمة وتعديل أساس المفاوضات وحذر من التورط في دخول مفاوضة رسمية على أساس مشروع ملنر ([49]) ثم هاجم تصريح تشرشل الذي خلف ملنر في منصبه والذي تناول فيه المسألة المصرية فعدها من المسائل البريطانية وعد مصر جزءا من الامبراطورية

البريطانية المرنة.

وقد ولجه هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج فى مصر ([100]). وأوضح الرافعى فى رده على تشرشل أن معاهدة لندن نفسها لم تجعل مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية وانما جعلتها مستقلة استقلالاً داخلياً مع ربطها بتركيا فى بعض العلاقات التى قطعتها الحرب العالمية الأولى، وأكد أن مركز مصر الشرعى منفصل كل الانفصال عن الامبراطورية البريطانية وأن موقف المصريين لم يتغيير ومطالبهم لم تتعدل ([101]).

وعندما قررت بريطانيا على إثر دراسة تقرير ملنر اعتبار الحماية علاقة غير مرضية ودعوة مصر الى الدخول فى مفاوضات رسمية ([102]) حذر الرافعى من الاستجابة للقرار البريطانى والدخول فى مفاوضة رسمية على أساس مشروع ملنر، وأشار الى أن كل من يدخل هذه المفاوضات لن يلزم الا نفسه لأن الأمة أجمعت على رفض المشروع والمطالبة بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال التام ([103]). والواقع أن هذه المفاوضات مكنت بريطانيا من سبر غور الرأى العام المصرى، وسهلت لها المقارنة بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية ([104]). ومهما يكن من أمر فان قبول زعماء ثورة ١٩١٩ التباحث مع لجنة ملنر كان إيذاناً بأن الحركة الوطنية قبلت أن تتخذ المفاوضات وسيلة للحصول على حقوق الشعب وقبلت أن تعتنق مبدأ التدرج فى الحصول عليها ([105]).

نخلص من هذا الى أن أمين الرافعى أصدر "الأخبار" وهو عضو بلجنة الوفد المركزية وجعل منها اللسان شبه الرسمى للوفد المصرى بوصفه وكيل الأمة، والتجمع الوطنى الذى يقود الحركة الوطنية وساند الوفد فى مفاوضته وتصدى لحملات خصومه، كما عارض مشروع ملنر وتمسك بتحفظات الأمة وحذر من التورط فى دخول مفاوضه رسمية على أساس هذا المشروع.

وخلاصة القول أنه اذا كانت قيادة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى قد انتقلت من الحزب الوطنى الى الوفد المصرى، فان أمين الرافعى لم

ينعزل عن القيادة الجديدة بل ادرك بحسه السياسي ان هذه القيادة هي الأقدر على الاضطلاع بمهام الحركة الوطنية في تلك الفترة، وأن المسألة ليست شيعاً وأحزاباً وانما مسألة أمة بأسرها، ولذلك واصل دوره الصحفي والسياسي، مؤيداً ومسانداً وداعياً الى وحدة الحركة الوطنية المصرية بجميع قواها وفصائلها.

وشارك الرافعي في التمهيد لثورة ١٩١٩، من خلال صحافة الحزب الوطني، ونادى المدارس العليا ومنتداه الثوري ومذكرته الى مؤتمر الصلح، وكان عضوا بالجهاز السري للثورة ومسئولاً إعلامياً وفكرياً للوفد خلال تواجده في أوروبا.

وكانت الأخبار لسانا شبه رسمي للوفد بوصفه وكيلا للأمة وتجمعاً وطنياً عريضاً يعمل من أجل الاستقلال والدستور، واختلفت مع الحزب الوطني وواجهت حملاته ضد الوفد، كما أن الرافعي بمساندته لمفاوضات سعد- ملنر تنازل مؤقتاً عن مبدأ رفض المفاوضة قبل الجلاء وقبل اتخاذ المفاوضات وسيلة للحصول على الاستقلال، ولكنه تمسك بشرط أن تكون على أساس الغاء الحماية وتحقيق الاستقلال التام.

مراجع المبحث الثالث

١. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.

٢. Wingate, R, Wingate of the Sudan, London 1995, P 229.

٣. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٤. عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ١٥٦.

٥. عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٩-٦١.

٦. المرجع السابق، ص ١٠٧.

٧. الكشاف، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧.

٨. أمين الرافعي، مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية (القاهرة، ١٩٢١) ص ١٥.

٩. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١١-١١٤.

١٠. المرجع السابق، ص١٢٠-١٢١.

١١. المرجع السابق، ص ١٢١-١٢٥.

١٢. المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

١٣. محمد شفيق غربال، مرجع سابق ص ٤٩-٥٠.

١٤. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق ص ٦٢-٦٣.

١٥. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٤٥.

١٦. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٨٩.

١٧. حافظ محمود، مرجع سابق، ص ١٥٥.

١٨. حديث خاص مع الأستاذ محمد نجيب.

١٩. عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج١ (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨) ص ١٣١-١٣٢.

٢٠. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص٤٦-٤٧.

٢١. المرجع السابق، ص ١٨.

٢٢. المرجع السابق، ص ٤٥.

٢٣. عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٢٤. المرجع السابق، ص ٧.

٢٥. المرجع السابق ، ص ١٠٠-١٠٤.

٢٦. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٥٧.

٢٧. النظام العدد: ٢٠ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩١٩.

٢٨. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٩٣.

٢٩. عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٣٠. عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

٣١. محمد أحمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ج١ (القاهرة: الانجلو، ١٩٦٣) ص ٥٣-٥٤.

٣٢. المرجع السابق، ص ١٣.

٣٣. حديث مع الأستاذ محمد نجيب.

٣٤. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٩٣.

٣٥. المرجع السابق، ص ٩٤.

٣٦. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

٣٧. محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص ٢١٠.

٣٨. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٧٥.

٣٩. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٩٤.

٤٠. المرجع السابق، ص ١٠٥.

٤١. Chirol, Valantin,Op. Cit, P 178-179

٤٢. علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر (القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٧٧) ص ١٤٧-٧٢.

٤٣. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٧٣.

٤٤. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٥٣-٢٣٨.

٤٥. المرجع السابق، ص١٧٦.

٤٦. Wavell v iscount, Allenby in Egypt, London 1939, P 58

٤٧. Lioyd, op, cit, p 352

٤٨. عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٢.

٤٩. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٧٤.

٥٠. محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.

٥١. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٤١-٤٣.

٥٢. النظام، العدد: ٥١ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩.

٥٣. النظام، العدد: ٤٣ بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩١٩.

٥٤. النظام، العدد: ٥٨ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩١٩.

٥٥. النظام، العدد: ٥٩ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩١٩.

٥٦. النظام، العدد: ٧٧ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩١٩.

٥٧. النظام، العدد: ١٢٠ بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩١٩.

٥٨. الأخبار، العدد: ٧٦ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٠.

٥٩. الأخبار، العدد: ٨١ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٠.

٦٠. المرجع السابق، ص ٥٠.

٦١. المرجع السابق، ص ٥٢-٥٣.

٦٢. عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

٦٣. Elgood, p.g, the Transit of Egypt, London 1928, p 258

٦٤. طارق البشري، مرجع سابق، ص ٣٢.

٦٥. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ١٦٤.

٦٦. المرجع السابق، ص ١٤٣.

٦٧. المرجع السابق، ص١٣٩.

٦٨. المرجع السابق، ص٦٣.

٦٩. أنور الجندي، مرجع السابق، ص ٣٣٥.

٧٠. قسطاكي الياس عطاره، مرجع سابق، ص ٧٢٧.

٧١. الأخبار، العدد: الأول بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٠.

٧٢. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ١٩٣.

٧٣. المرجع السابق، ص ١٠٠.

٧٤. المرجع السابق، ص ١١٠-١١١.

٧٥. المرجع السابق، ص ٢١١.

٧٦. ابراهيم عبده، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٧٧. رائسم الجمال، مرجع سابق، ص ٩٢.

٧٨. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٨٠.

٧٩. عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص١٦١.

٨٠. الأخبار، العدد: ٥٠ بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٢٠.

٨١. الأخبار، العدد: الثاني بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٠.

٨٢. الأخبار، العدد: ٧٠ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٠.

٨٣. محمد أحمد أنيس، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

٨٤. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.

٨٥. الأخبار، العدد: ٧٧ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٠.

٨٦. الأخبار، العدد: ٢٢٩ بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠.

٨٧. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٦.

٨٨. المرجع السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

٨٩. الأخبار، العدد: ١٥٩ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٢٠.

٩٠. Lloyd, op.cit, p 27

٩١. صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ٨٠.

٩٢. الأخبار، العدد: ٣٣٢ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٠.

٩٣. الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.

٩٤. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢١٦-٢٢١.

٩٥. الأخبار، العدد: ٢١٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٠.

٩٦. الأخبار، العدد: ٢٢١ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٠.

٩٧. الأخبار، العدد: ٢٢٦ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٠.

٩٨. الأخبار، العدد: ٢٦٠ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠.

٩٩. الأخبار، العدد: ٣١٥ بتاريخ ٤ مارس ١٩٢١.

١٠٠. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

١٠١. الأخبار، العدد: ٣٠٠ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢١.

١٠٢. عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

١٠٣. الأخبار، العدد: ٣١٥ بتاريخ ٤ مارس ١٩٢١.

١٠٤. القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، مجموعة وثائق رسمية (القاهرة، ١٩٥٥) ص٦٤-٦٥.

١٠٥. محمد زكي عبدالقادر، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

المبحث الرابع

الصحافة وقضية الاستقلال

انقسام الوفد:

إن حياة الوفد فى أوروبا كانت حافلة بالمتاعب والخلافات والمنازعات والأزمات، من أول يوم وصل فيه الى باريس الى آخر يوم للمفاوضات([1]). وكان أهم ما صنعه ملنر أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد وفرز المعتدلين عن المتشددين، وأمهر ما صنعه سعد أنه ثابر وناور فخرج المنشقون أفراداً. وانتقل الوفد الى باريس بعد قطع المفاوضات، ثم نقل عدلى لسعد طلب ملنر الا تكون المقاطعة مغاضبة فلا يعارض استمرار المفاوضة على يد غيره، فرفض سعد أن يعطى وعدا بذلك ([2]) لأن عدلى-كما وصفه سعد-عملى واقعى يرى الممكن فيسعى اليه والصعب فينصرف عنه ولا يفهم الوطنية ولا يعرف التضحية([3]).

وقد ظهر طرف من هذا الانقسام، عندما نشرت الأخبار "برقية من مراسلها فى باريس تنسب الى عدلى أموراً شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية ونحو الوفد، ثم أرسل مصطفى النحاس عضو الوفد المصرى برقية بالشفرة الى أمين الرافعى جاء فيها "ان عدلى باشا كان كارثة على الوفد" ولما ذاعت برقية "نبتت فكرة" التى نشرها الرافعى فى "الأخبار" تصور البعض أن الأعضاء العائدين من باريس قد انفصلوا عن الوفد وجاءوا ينضمون الى عدلى لتأييده فى سياسته المخالفة لسعد ([4]).

ويذكر عباس العقاد أن سعد زغلول قد سارع بارسال هذه البرقية قبل وصول أعضاء الوفد العائدين (محمد محمود وحمد الباسل وعبد العزيز فهمى ومحمد على ولطفى السيد) الى القاهرة. أعلن سعد فى البرقية أنه لا يمكنه أن يدخل المفاوضات على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات. غير أن فكرة نبتت بين الوفد ترمى الى أن تمسك الوفد بهذه الخطة لا يمنع الغير من الدخول فى

المفاوضة، وأوضح سعد أن هذه الفكرة غير مفهومة ولا يترتب عليهـــا الا افساد خطة الوفد وحذر منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منه بقبولها (٥).

فوجىء الرافعى بارتياب أعضاء الوفد فى نية عدلى، كما فوجئ بالبرقيــة التى أكدت أن وجود عدلى فى باريس وعلى مقربة من الوفد واتصالـــه بأعضائه نكبة على الوحدة الوطنية. وقد تردد الرافعى فى نشر هذه البرقية لما يترتب عليها من تبلبل فى الافكار ومن جناية على الوحدة الوطنية، لكنه نشرها بعد أن اتصـــل تلغرافيا بأصدقائه فى باريس ممن كانوا وثيقى الاتصال بالوفد وكانوا علـــى علم بالتيارات المختلفة فيه(٦).

علق عدلى يكن على البرقية التى نشرتها "الأخبار" بقوله: "إن أحمد نجيب مراسل "الأخبار" الذى يدفع له الوفد مصاريف أسفاره وإقامته وبرقياتـــه يتهمنـى ويقول أن عدلى قسم الوفد وعرقل المفاوضات وسعى فى عدم قبول تحفظات الأمة وهذا كله كذب وبهتان ثم قال فى مرارة ظاهرة: "إننى منذ أربعة أيام فقط كنت مع ملنر وقلت له أن الشعب المصرى لايمكن أن يقبل مشروعه بدون النص على الغاء الحماية فهل هذه البرقية جزائى "(٧).

وكان تعليق سعد زغلول: "لا علم لنا بهذه البرقية وليس فى الوفد أحد يعلم بها فلقد نشرت "التيمس" يوم سفرنا الى لندن أن الأمة المصرية قابلة لمشروع ملنر وأن كل ما طلبته مجرد رغبات ولكن زغلول هو الذى قلبها الـــى تحفظـــات وأن أعضاء الوفد وعدلى باشا لا يؤيدون ذلك فما حيلتنا إذا كان أخبار الوفد أصبحـــت معروفة للجميع ونحن نتألم أشد الألم لهذا الحال(٨).

أما أمين الرافعى فقد تدارك الأمر قبل أن يستغله خصوم الوفد، فنشر خبراً فى باب "تلغرافات خصوصية لمندوب الأخبار" أكد فيه أن سعداً وعدلـــى وجميع هيئة الوفد على تمام الاتفاق، وأن الغرض من سفر الأعضاء العائدين هو التعرف على ميل الرأى العام فيما يتعلق بالامتيازات التى تمنح لبريطانيا لضمان مصـــالح الامبراطورية(٩). ويرر الرافعى أسباب نشر تلك البرقية فأوضح أنه عندما أرســل

الى أحمد نجيب يستفسره عما يشاع حول الصراع بين سعد وعدلى، وانقسام الوفد لم يكن هذا مبعثه الشك، بقدر ما كان هدفه إظهار الهوة التى يتدهور اليها خصوم الوفد الشخصيين، وأشار الى أن سعداً وعدلى وسائر أعضاء الوفد قضوا على هذه المفتريات التى اختلقها خصوم الوفد([10]) واستند الرافعى فى نفيه لأخبار انقسام الوفد الى الرد الذى بعث به سعد الى اللجنة المركزية للوفد التى ارسلت اليه تستفسر عن موقف عدلى فأكد عدم صحة الشائعات وسلامة خطة الوفد التى تقضى بعدم الدخول فى مفاوضة رسمية الا بعد تصفية مسألى التحفظات ([11]).

ورغم كل هذا، فان الأزمة كانت قائمة بالفعل والصدام كان موجوداً، ورغم جنوح أغلبية أعضاء الوفد نحو عدلى، وبالرغم من أن أخلص أنصار سعد كانوا يدعونه الى الاعتدال خوفاً من الانقسام، فقد كان رد سعد أن التوقيع لايجدى والتعاون مع عدلى لا يفيد ([12]).

وهكذا يمكن القول أن برقية "تبنت فكرة" كانت مناورة دبرها سعد لتأكيد أنباء الخلاف التى تسربت الى القاهرة، ولقطع الطريق على الأعضاء العائدين لتأييد عدلى، وأنه على الرغم من نفى سعد لعلمه بهذه البرقية الا انه تعمد نشرها فى "الاخبار" اللسان شبه الرسمى للوفد وقبل وصول الأعضاء العائدين للقاهرة، وتكشف هذه البرقية أن الرافعى كان طرفاً فى هذه المناورة، ولكن يلاحظ انه كان حريصاً على تأكيد وحدة الوفد المصرى فى مواجهة حملات خصومه داخل مصر.

وعندما أرسل اسماعيل لبيب أحد قيادات الحزب الوطنى برقية الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، جاء فيها "أن الشعب المصرى لا يؤيد سعد زغلول، الذى لم يعد يمثل مصر وأن كل اتفاق معه لا قيمة له ولن تقبله مصر"([13])، هاجم الرافعى بشدة هذه البرقية ووجه اللوم والتقريع الى الذين يسعون الى الطعن فى وطنية الوفد، من خلال تقديم الشكوى ضده الى الانجليز ووصف الرافعى خصوم الوفد بأنهم رفعوا برقع الحياء([14]).

و استمر سعد فى مناوراته ضد عدلى وأنصاره، واستعان فى ذلك بجريدة

"الأخبار" فكان يكلف مراسلها فى باريس باعادة نشر المقالات التى تتحدث فيها الصحف البريطانية عن انقسام الوفد والصراع بين سعد وعدلى، كما كان سعد يوافى الرافعى بالبرقيات التلغرافية التى تناولت انقسام الامة وبلبلة الرأى العام المصرى بين فريقى المعتدلين والمتطرفين([15]). ولكن الرافعى لم ينشر شيئاً من تلك التلغرافات الشفوية، حتى فى وقت اشتداد خصومته مع الوفد، ولم يفصح منها سرا مع أنها كلها -كما ذكر صادق عنبر- داعية الى التردد والهزيمة، وقد احتفظ الرافعى بسرها حتى لا تتدهور حالة البلاد النفسية وتتفاقم الانقسامات مما يلحق الضرر بالقضية الوطنية([16]).

وعندما أرسل الرافعى خطاباً الى سعد، حذر فيه من أخطار الانقسام وطالبه بالعمل من أجل جمع الشمل وازالة أسباب الانقسام والمحافظة على وحدة الأمة وسلامة قضيتها، وقع هذا الخطاب فى نفس سعد أسوأ وقع، وطلب الى سكرتيره أن يضم هذا الخطاب الى الخطابات التى وضعت فى مظروف خاص عنوانه "رسائل من دعاة التردد والهزيمة"([17]). وأخيراً رأى سعد زغلول أن الحكمة تقضى بعودته الى مصر، ليتولى بنفسه المعركة بعد إعادة تنظيم الوفد من جديد([18]). وكانت عودة سعد فاتحة صراع عنيف([19])، فقد وصف سعد عدلى واخوانه بأنهم "برادع الانجليز" ووصف المفاوضة الرسمية بأنها لا تعدو كون جورج الخامس يفاوض جورج الخامس([20]).

و خاض الرافعى معركة المفاوضات الرسمية ضد المتعجلين للدخول فيها قبل الغاء الحماية وقبول التحفظات، ووصف فريق المعتدلين بدعاة التردد والهزيمة، لأنهم يسعون الى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة القومية([21]). وهاجم تصريح عدلى لجريدة "النظام" الذى استصوب فيه الدخول فى المفاوضات الرسمية، وأوضح أن هذا التصريح يؤكد الخلاف بين نظرية الوفد ونظرية عدلى([22]).

ومضى الرافعى فى هجومه على أنصار عدلى الذين راحوا يروجون

لنظريته بدعوى أن الموقف قد تغير، وان القوة المعنوية للأمة قد ضعفت الأمر الذى يجب معه تغيير خطة المفاوضة وعدم استمرار الوفد على موقفه(٢٣).

وعندما تلقفت الصحف الانجليزية الجدل الدائر فى مصر حول المفاوضات الرسمية، وصورته على أنه انقسام عظيم فى الداخل والخارج، وقائم بين صفوف الأمة ورجال الوفد، تصدى الرافعى لتلك الحملة الصحفية التى استهدفت النيل من الوحدة الوطنية، فدعا الى التضامن واليقظه فى مواجهة هذا الخطر وأكد فى رده عليهم أن الأمة كتلة واحدة وأن الوفد متشدد فى الاحتفاظ بخطته والجميع ملتفون حول سعد (٢٤). وأوضح الرافعى أن الأمة لا تعرف غير الوفد وهو الذى سيقدم لها حساباً عن نتائج مفاوضاته(٢٥). وحذر الحكومة البريطانية من تجاهل تحفظات الأمة لأنه لن يجدى أى اتفاق مع مصر الا على أساسها(٢٦).

وهاجم الرافعى تصريحات لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية أمام البرلمان الانجليزى حول عدم استعداد حكومته لتنفيذ توصيات تقرير ملنر الا بعد التباحث مع الوزارة المصرية، وأشار الى أنها مناورة تستهدف التأثير على الرأى العام المصرى لقبول مشروع ملنر بدون تعديل(٢٧). وأعلن التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية فأكد أن الأساس الوحيد للمفاوضة هو قبول التحفظات، وأن الاستقلال التام هو القاعدة الوحيدة للاتفاق، وانتقد غموض القرار البريطانى الذى لم يوضح حقيقة العلاقة التى ستحل محل الحماية(٢٨).

وعندما تألفت وزارة عدلى فى مارس ١٩٢١ على إثر هذا التبليغ، ثم عاد سعد فى ابريل احتدم الصراع حول من يرأس المفاوضات(٢٩)، انتقد الرافعى برنامج وزارة عدلى لاعتماده على التبليغ البريطانى كأساس للاتفاق، واقترح أن تكون هناك مرحلتين للمفاوضات: الأولى تتولاها الوزارة بهدف تعديل الأساس، والمرحلة الثانية لوضع المعاهدة على الأساس المعدل ويجوز للوفد الاشتراك فيها، وأوضح أنه اذا فشلت وزارة عدلى فى المرحلة الأولى فلن تخسر البلاد شيئا طالما أن الوفد بعيد عن المفاوضات، ولم يقبل أساس مخالف لمبادئه وخطته(٣٠). وناقش

الرافعي بعد ذلك فكرة اشتراك الوفد المصري في المفاوضات الرسمية، وكان رأيه متفقاً مع رأي سعد زغلول في الشروط التي اشترطها للاشتراك في المفاوضات([٣١]) وهي أن تكون إلغاية الغاء الحماية والوصول الى الاستقلال التام-والغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل المفاوضات-وأن يكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة([٣٢]). ومضى الرافعي يحذر المفاوض المصري من الاندفاع الى الطريق الذي تستدرجه اليه السياسة الانجليزية بغرض التوصل الى اتفاق يحقق المصلحة الانجليزية، وذهب يؤكد في مقالاته أن جميع حقوق مصر ومطالبها شرعية ووطنية وليست هناك مطالب يستحيل على انجلترا تنفيذها([٣٣]).

وأصر عدلي على رئاسة وفد المفاوضات، وعرض الأمر على هيئة الوفد فرأت الاغلبية عدم الاشتراك مع عدم محاربة وزارة عدلي، ولكن سعداً صمم على رأيه وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة([٣٤]). وفي ٨ مايو ١٩٢١ أصدر كل من على شعراوي ومحمد محمود ولطفي السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتي بياناً أعلنوا فيه الثقة بوزارة عدلي وقدرتها على القيام بالمفاوضات، وأعلنوا أسفهم لان الوحدة الوفدية لم تبق سليمة الى النهاية([٣٥]). فقامت المظاهرات ضد عدلي وأنصاره منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة وزادت المظاهرات عنفا بعد تأليف الوفد الرسمي([٣٦]). وأشعل الانجليز نار الخلاف بين سعد وعدلي([٣٧]) فاشتبك البوليس مع المتظاهرين وسقط بعض القتلى والجرحى فحمل سعد عدلي وزر هذا الدم([٣٨]).

وإزاء هذه الاحداث المؤسفة، وقف الرافعي يدعو الى الاتحاد والتماسك ونبذ الشقاق، لأن المسألة التي يدور حولها الخلاف ليست مسألة أشخاص وانما هي مسألة مبادئ([٣٩]) ومضى يدافع عن تحفظات الأمة وتعديل أساس المفاوضات، ويحذر من تفاقم النزاع والصراع والمشاحنات الشخصية، ويدعو الى تجاوز الأحقاد والخلافات والاستماع الى كل الآراء بشرط أن تكون وطنية الجميع فوق المطاعن والمثالب ([٤٠]). ثم كتب الرافعي داعياً الى مؤتمر وطني، يضم جميع الهيئات النيابية والجماعات المفكرة، لمناقشة الخلاف والفصل فيه من خلال عرض

الرأى على الجمعية الوطنية باعتبارها المرجع الأعلى لاستشارة الأمة([1]). واستمر الرافعى فى دعوته لانعقاد الجمعية الوطنية كضرورة لسير القضية الوطنية فى المسار الصحيح وكضمان لالتزام المفاوضين بإرادة الأمة([2]). وطالب بسرعة انعقادها قبل بدء المفاوضات، وعارض فكرة تأجيلها الى ما بعد انتهاء المفاوضات([3]) وأكد الرافعى أن وجود هذه الجمعية فى تلك الظروف العصيبة يدفع عن مصر أخطاراً عديدة ويساعد الشعب على تنظيم حركته الوطنية وتوحيد صفوفه من أجل هدف واحد هو الاستقلال التام([4]).

وعلق الرافعى على المظاهرات العدائية والمعارك الشخصية بين أنصار سعد وأنصار عدلى معلناً رفضه وأسفه لتحول القضية الوطنية من ساحة المبادئ الى ساحة الأشخاص حيث التهبت الحناجر هاتفةً بحياة فلان وسقوط فلان بدلا من مصر والاستقلال والحرية([5]). وعندما قام وفد من أسيوط لمؤازرة سعد، يطلب من المندوب السامى البريطانى التدخل لاسقاط وزارة عدلى، هاجم الرافعى أسلوب–الاستعانة بالانجليز للفصل فى الخلاف القائم بين سعد وعدلى، وأكد أنه لا يعنيه بقاء الوزارة أو سقوطها وانما الذى يعنيه هو الا يعطى الاحتلال البريطانى سلاحاً لمحاربة مصر فى الوقت الذى تطالب فيه بالاستقلال والحكم الديمقراطى([6]).

وفى رأى المؤرخين لهذه الفترة، أنه كان هناك حلان أو ثلاثة لهذا الصراع، فاما أن تعرض الوزارة على سعد، وإما أن يخلى سعد السبيل للوفد الرسمى فلا يشترك معه، وأما الحل الثالث وهو ما اقترحه الأمير عمر طوسون وأمين الرافعى بعرض الخلاف على الجمعية الوطنية للفصل فيه، غير أن الزعماء لم يلجأوا الى واحد من هذه الحلول بل عمدوا الى المخاصمة والمجادلة([7]).

نخلص مما سبق الى أن الرافعى استطاع بحنكة سياسية وصحفية معالجة الصراع بين سعد وعدلى، ففى أول الأمر كان طرفاً فى مناورات سعد لكشف خصومه داخل الوفد، وكان فى نفس الوقت حريصاً على تأكيد تماسك الوفد وسلامة

موقفه إبان مفاوضاته في مواجهة حملات خصوم الوفد داخل مصر. كما دافع عن وحدة الأمة وتمسكها بمطالبها إزاء حملات الاستعمار لضرب الوحدة الوطنية. وعندما اشتد الصراع بين سعد وعدلي رفض الرافعي الاشتراك في توسيع شقة الخلاف فحذر من خطر الانقسام وطالب بإزالة أسباب الخلاف.. وعندما تحولت القضية إلى مظاهرات عدائية ومعارك شخصية رفض الانضمام لأي من الفريقين ومضى يطالب بعرض الخلاف على الجمعية الوطنية بوصفها المرجع الاعلى لاستشارة الأمة، وهاجم بشدة التدخل البريطاني في هذا الصراع.

تعديل الأساس:

عندما بدأ الرافعي يشتم من تصريحات سعد زغلول أنه بدأ يهمل أمر التحفظات ويكتفي بالمطالبة بإلغاء الحماية، طلع بنظرية أسماها "تعديل الأساس" تقول بضرورة قبول تحفظات الأمة على مشروع ملنر ووجوب أن تكون هي محور المفاوضة، وتطالب بتعديل أساس المفاوضات التي دعت إليه الحكومة البريطانية([٤٨]). وقد حاول سعد مراراً أن يقنع الرافعي برأيه، فلم يقتنع ثم حاول اقناعه بعدم إثارة موضوع تعديل الأساس " فلم يقتنع ومن ثم حدث الخلاف بين الرافعي وسعد([٤٩]).

انتقد الرافعي تصريحات سعد لجريدة "الديلي هيرالد" واعتبرها تعديلاً في خطة الوفد ومبادئه فسارع سعد وصحح حديثه دون التعرض بالرافعي([٥٠]) بيد أنه لم يوقف حملته بل استمر في هجومه على أصحاب نظرية عدم الضرر من تغيير خطة الوفد في المفاوضة بدعوى أن الوفد وحده يستطيع السير فيها بنجاح. وأكد الرافعي أن هذا التغيير يضعف موقف مصر أمام العالم([٥١]).

وعندما طفق سعد يغمز الرافعي وجريدته في خطبه وتصريحاته والتشكيك في وطنيته ويتهم "الأخبار" بأنها صحيفة وزارية كتب الرافعي مؤكداً أنه من أنصار المبادئ وليس من أنصار الهيئات والأشخاص وأنه انتقد خطة الوفد عندما طرأ عليها التعديل، و ناقش الرافعي سعد عدة مرات فلم يقنعه سعد بصواب هذا التغيير"

وأشار الرافعي الى أن سعداً قد ابلغه بعدم اقتناعه بجدوى الدخول فى المفاوضات، ولكنه يرى الدخول فيها بدعوى أن الأمة تريد ذلك([٢])، ورد الرافعي على هجوم الصحف المؤيدة لسعد فأكد لها أنه لم يحد قيد شعرة عن الخطة التى ارتضتها الأمة وأن الذين غيروا مواقفهم هم الذين يجب أن يوجه لهم اللوم والمسئولية([٣]).

وأمام هجوم الرافعي وحملته على الوفد، لم يتردد سعد فى الطعن فى وطنية الرافعي الذى كان بالامس أقوى المدافعين عن الوفد وأخلص المؤيدين لسعد، فما كان من الرافعي الا أن قام باعادة نشر برقيات سعد وخطاباته وتصريحاته التى اشاد فيها بوطنية الرافعي، وأبدى أسفه لما انتهى اليه الحال. ثم حذر سعداً من محاولة استغلال المركز الذى أولته الأمة إياه فى محاربة خصومه ومنح الوطنية لمن يشاء ونزعها ممن يشاء([٤]).

ومضى الرافعي يحمل سعدا مسئولية انقسام الأمة وانقسام الوفد وقبول التفاوض دون تعديل الأساس([٥]). واشتدت الخصومة بينهما فأعلن سعد تصريحه المعروف "أنا أقرا "الأخبار" بالنيابة عنكم فلا تقرأوها !!"، وعندئذ هبط توزيعها من ٣٠ ألف نسخة الى آلاف نسخة ثم سلط عليها المظاهرات التى رجمت دارها بالحجارة([٦]) ورغم كل ذلك فلم يتراجع الرافعي، ولم يعبأ بالارهاب ولم يثنه تيار الأغلبية الجارف، بل كتب يؤكد أن الارهاب زاده اقتناعاً بخطته وزاده ثباتاً فى موقفه، وحذر من مصادرة حرية الرأى بالوسائل المخزية التى استخدمها أنصار سعد ضده([٧]).

وقد وصفت جريدة "كوكب الشرق" الوفدية معركة تعديل الأساس التى خاضها الرافعي بقولها: "لما تألف الوفد كان الرافعي أول من ناصر الزعيم سعد زغلول وبقيت "الأخبار" لسان حال الوفد شبه الرسمي وراجت رواجاً شديداً فبلغت مقطوعتها أعظم عدد استطاعت أن تخرجه وتوزعه صحيفة فى مصر الى ذلك الوقت، وكان مراسلو الصحف الأجنبية يتسابقون الى دار "الأخبار" ليظفروا بخبر أو تعليق أو رأى "الزعيم الصحفى"، الى أن خرج الرافعي بنظرية "تعديل الأساس"

التى لم تحز رضا سعد، فتحولت الأفكار عن جريدة الرافعى وهبطت مقطوعيتها وهددت بخطر التوقف، لكن الرافعى ظل ثابتاً على رأيه مصراً على فكره وانتهى به الحال الى أن يفضل إغلاقها على أن يعدل عن عقيدته" ([58]).

ويذكر محمد حسين هيكل أنه كان فى مكتب الرافعى أيام كان يختلف مع سعد فى نظرية المفاوضات، فجاءته جماعة من الطلبة يسألوه: "إنا قد جئناك لتبين لنا ما يضر البلاد من هذا الخلاف الذى بينك وبين سعد "فكان جواب الرافعى: "إن الذى وهبنى قلمى وعقلى أوجب على الا أقول الا الحق وما أصدق أن يضر وسأتابع السير فى خطتى أياً كانت النتائج حتى تفصل رأسى عن جسمى"([59]).

ويذكر صادق عنبر أنه بعد عودة سعد وفشل مشروع ملنر، طالب الرافعى بتعديل أساس المفاوضات الرسمية وبيان حدود الاستقلال، فلم يصغ سعد الى هذا النداء فكان رسل الرشوة وزعزعة العقيدة، ثم كان جيش الهدم والرجم من الرعاع والسوقة، وكانت مطاردة "الأخبار" ومصادرتها بالاتفاق مع "معلمى التوزيع" حتى لا تصل الى أيدى القراء([60]). وقد كان الرافعى يعلم أن حملته على الوفد ستؤدى الى إفلاس صحيفته، ومع ذلك استمر فيها دون هوادة ولا تردد، وهبط توزيع "الأخبار" فلم يزده هذا الا إصراراً على موقفه([61]).

وهكذا فقد الوفد قلماً قوياً، وعجز سعد عن أن يحتفظ بتأييد الرافعى ومساندته، ومن ثم كان الوفد فى حاجة شديدة الى قلم صحفى كفء، يحل محل الرافعى فى الدفاع عن القضية المصرية، فلم يجد الا عبد القادر حمزة([62]). وعلى إثر الخلاف بين الرافعى وسعد حول تعديل الأساس، صدرت الصحف الممثلة للوفد ("الأهالى" فى ١٣ سبتمبر ١٩٢١ و "البلاغ" فى ٢٨ يناير ١٩٢٣ و "كوكب الشرق" فى ٢١ سبتمبر ١٩٢٤) وأصبح عبد القادر حمزة وعباس العقاد وحافظ عوض هم أبرز كتاب الوفد فى هذه المرحلة([63]).

وهكذا نجد أن الرافعى خاض معارك عنيفة ضد الحزب الوطنى وضد الوفد بسبب معتقده الخاص بالمفاوضات، وكان رأى الحزب الوطنى أن لا مفاوضة

الا بعد الجلاء، وكان الوفد قد اشترط قبول التحفظات ثم عاد ورأى دخول المفاوضات بدون قيد أو شرط، أما الرافعي فكان موقفه وسطاً بين الحزب الوطني والوفد، فقد اشترط وضع أسس سليمة وواضحة للمفاوضات، الأمر الذي لا يقبله الحزب الوطني إمعاناً منه في التشدد، والأمر الذي لا يقبله الوفد إمعاناً منه في التساهل(٦٤).

خلاصة القول أن أمين الرافعي اختلف مع سعد زغلول، عندما عدل الوفد عن خطته وطالب بأن يكون أساس المفاوضة الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال التام، ولم يتراجع الرافعي في الدفاع عن نظرية "تعديل الأساس"، رغم استخدام القوة والارهاب ضده بل تمسك بمبدأه مضحياً برواج جريدته وعلى إثر هذا الخلاف هبط توزيع "الأخبار" وفقد الوفد قلماً صحفياً قوياً وجريده ناطقة بلسانه.

مفاوضات عدلي-كرزون:

في أوائل صيف عام ١٩٢١، الف عدلي الوفد الرسمي للمفاوضة، وسافر الوفد بعد أن نالت منه الصحف الموالية لسعد أشد النيل، فقالت أن الانجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً بل يسمونه بعثة تحقيراً له وأن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها خير(٦٥). وكان سعد قد اجتذب الى صفة كل الصحف باستثناء "الأهرام" و"الأخبار"، ولم يناصر عدلي من الصحف الأوربية سوى جريدة "الجورنال دى كير" التي تناصر الحكومة على مضض(٦٦).

و احتلت قضية المفاوضات الاهتمام الرئيسي لجريدة "الأخبار" فكتب الرافعي سبعة وعشرين مقالاً عن تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية منذ وقع الاحتلال عام ١٨٨٢ وحتى بدء المفاوضات الرسمية وأعيد نشر هذه السلسلة في كتابه "مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية"(٦٧). وكشف الرافعي في مقالاته أساليب الحيل والدهاء التي يستخدمها الساسة البريطانيون ودعا الى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضة الانجليز الا إذا كان لها أساس صريح هو الاستقلال التام لمصر والسودان(٦٨).

عارض الرافعي منذ البداية سياسة عدلي في المفاوضات علـى أساس التصريح الانجليزى الذى تجاهل تحفظات الأمة([٦٩]). وأخذ يدعو الى العمل علـى إعادة الوحدة الوطنية ووقف الصراع بين السعديين والعدليين([٧٠]). وكان يـرى أن السبب الرئيسي لانقسام الأمة هو عدول سـعد عـن موقفـه وتعلقـه الشـخصي بالمفاوضات([٧١]). وعندما عمل سعد على تحطيم مركز الحكومة وتدمير كل فرصة لعدلي للوصول بالمفاوضات الى أهدافها([٧٢]) من خلال نشر الدعاية فـى انجلترا واستقدام لجنة من النواب الانجليز لزيارة مصر([٧٣]) ومعرفة مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبي ومدى عزلة عدلي([٧٤]). هاجم الرافعي محاولات الوفد وسعد لتغيير أشخاص المفاوضين عن طريق الالتجاء الى البرلمان الانجلـيزى وأكـد أن هـذا التدخل من الجانب البريطاني ضار بالقضية([٧٥]) .

وانتقد الرافعي خطة الوفد في استقدام الوفد البرلماني الانجليزى، ووصـف حركة سوان وزملائه النواب وأسئلتهم للوقوف على حقيقة الأوضاع الداخلية فـى مصر، بأنها كانت شؤماً على مصر والمصريين([٧٦]). وحمل على سعد بشدة لدفاعه عن النواب الانجليز واعترافه بفضلهم فى الافراج عنه هو ورفاقه، وأكد فـى رده على سعد أنه لولا ثورة الشعب لظل معتقلاً، وأن هؤلاء النواب لم يتحركـوا أيام الخلاف بين الوفد ولجنة ملنر([٧٧]). واستمر الرافعي يدعو لانعقاد الجمعية الوطنيـة لفض النزاع قبل الدخول فى المفاوضات([٧٨])، ولكن أحداً لم يستجب لدعوته، وهكذا أخطأ عدلي فى السفر فى هذا الجو المشحون بالخلاف، وتمادى سعد فى خصومته من خلال الدعاية فى الصحف الانجليزية ضد المفـاوضين المصريـين وتزويد أعضاء البرلمان الانجليزى بمعلومات تحرج مركز عدلي([٧٩]) وتصـدى الرافعـى لمحاولات الوفد لا دفاعاً عن عدلي ولكن لايمانه أن التدخل البريطانى فى شـئون مصر الداخلية يلحق أبلغ الضرر بالقضية الوطنية([٨٠]).

وناقش الرافعي مشروع المعاهدة الذى قدمه كرزون الى عدلـى فعـارض مطالبة بريطانيا باقامة نقطة عسكرية لها على ضفة قناة السويس، وأوضح أن هذه

المسألة من الأخطاء الكبرى التى ارتكبها الوفد لأنهـــا موجـودة فــى المشــروع المصرى الذى قدم الى لجنة ملنر. وهاجم الرافعى تصريح سعد لجريدة "التيمـــس" الذى جاء فيه أنه سبق أن عرض على اللورد ملنر تأجير شبه جزيرة ســـيناء([80]).

ودافع عن ضرورة تمتع مصر بالسيادة الخارجية الكاملة واعلن رفضه لأى مظهر من مظاهر التبعية لانجلترا ([82]) كما حذر من فكرة عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا بعد قطع المفاوضات([83]) وفضح الرافعى محاولات الساســـة الانجليز اسـتخدام أساليب الاغراء والتهديد لاقناع عدلى بالتوقيع علــــى المشــروع الـذى وضعـه كرزون([84]).

وعندما أشعل الانجليز الخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى واشتطوا فـــى شروطهم([85]) طالب الرافعى بقطع المفاوضات دون تردد لوضع حـد للمماطلات الاستعمارية([86]) وأشاد بقرارات مؤتمر الكونتنتال الذى أوصى بقطع المفاوضـــات الرسمية وعدم التفاوض الا بعد الجلاء وأكد أن هذا المؤتمر الشعبى أثبـت للعـالم كافة والانجليز خاصة أن الخلافات الشخصية لـم تؤثـر فـى جوهـر المطـالب القومية([87]).

و هاجم الرافعى تصريحات سعد التى ابدى فيها استعداده للمفاوضة بعد أن قطع عدلى مفاوضاته مع كرزون، ونصح بعدم الحديث عن المفاوضة لأنها جلبت الانقسام والصراع والتشاحن([88]). ومضى يحذر أنصار سعد من السـعى لدخـول مفاوضات جديدة وتصديق النظرية الباطلة التى تقول بأن الانجليز سيعطون لسـعد مالم يعطوه لعدلى([89]) ثم أيد تصريح عدلى بأنه لن يدخل المفاوضات فـــى حالـة استئنافها لأحد من أعضاء وفده، وأكد الرافعى أنه لايوجد مصرى له كرامــة يقبـل الدخول فى مفاوضة جديدة مع الانجليز بعدما تـأكد سـوء نيـاتهم نحـو مصـر واستقلالها([90]).

وعندما أخذت الصحف الانجليزية تدعو الى البحث عن مفاوض مصـــرى جديد، تصدى الرافعى لدعوتها ساخراً من توهم السياســة الانجليزيــة أن تغيـير

الأشخاص سيحل القضية([41]). وحمل بشدة على المذكرة التى نشـــرتها الحكومة الانجليزية بعد قطع المفاوضات حول سياستها المستقبلية فى مصر ووصفها بأنها صورة من صور السياسة الاستعمارية، وطالب الأمة بتجاوز الخلافات الشخصية والاتحاد لمواجهة الأخطار التى تهددها([42]). ولما أصدرت الحكومـــة الانجليزية بلاغاً جديداً بعد مضى عدة أسابيع على قطع المفاوضات طرحت فيه مرة أخـــرى مشروع كرزون متصورةً أن الاحوال قد تغيرت وأن دعوتها ستلقى القبول، كتب الرافعى مهاجماً السياسة الانجليزية لتجاهلها الضجة والاستياء الذى قابل به الشعب مشروع كرزون، وأشار الى أن السلطة البريطانية قد عجزت خلال أربعين عامـا عن تغيير الروح الوطنية المصرية فكيف تتصور أن بضعة أسابيع ستغيرها؟ وكتب فى رده على البلاغ البريطانى أنه لايوجد فى مصر رجل واحد يجرؤ على توقيـع صك عبوديته([43]).

وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرت السلطة العسكرية سعداً وأعضاء الوفد بعدم إلقاء الخطب أو الكتابة فى الصحف، فكان رد سعد: "إن للقوة أن تفعل بنا ماتشاء". وفى اليوم التالى اعتقل سعد ورفاقه وتم نفيهم الى سيشيل([44]). وكان الرافعـــى أول المدافعين عن سعد ورفاقه وكتب يدعو الى توحيد الصفوف واســـتئناف النضـــال الوطنى من أجل الحرية والاستقلال التام([45]). ووجد فى إجراءات العســـف التـــى اتخذتها السلطة البريطانية حيال سعد وصحبه الفرصة المواتية لهذه الدعوة، ورغم ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد فى الدخول فى المفاوضات ([46]) وجـــه نداء الى الأمة طالب فيه جميع الأحزاب والقوى السياسية أن تسدل الســـتار علـــى الماضى وتتجاوز الخلافات والصراعات وتضع مصلحة الوطن فـــوق مصالحها الشخصية([47]). وكان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء المنشـــقين الى حظيرة الوفد، واجتمعوا فى بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر واصدروا بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أنهم جمعوا ووحدوا جهودهم من أجل الاستقلال التام([48]).

واغتبط الرافعى بهذه النتيجة وكتب مؤكداً أن تقوية الاتحاد إحدى ثمـــرات

الشدة والضغط (٩٩). ومضى يدعو الى تنظيم المجهودات الوطنية ووحدة الهدف القومى ويؤكد فشل سياسة الشدة والاعنات فى محاربة الحركة الوطنية(١٠٠).

نخلص من هذا الى أن أمين الرافعى كان معارضاً لدخول عدلى المفاوضات الرسمية على أساس التصريح البريطانى الذى تجاهل تحفظات الأمة، وكان يرى ضرورة انعقاد الجمعية الوطنية قبل بدء المفاوضات لتوحيد الصفوف ووضع أساس واضح للمفاوضة، وهاجم الرافعى استعانة الوفد بالبرلمان الانجليزى والصحافة الانجليزية فى الدعاية ضد عدلى ولم يكن هذا مبعثه مؤازرة عدلى إنما كان الدافع رفض أى صورة للتدخل البريطانى، وقد رفض مشروع كرزون وحذر من الدخول فى مفاوضات جديدة بدعوى أن تغيير الأشخاص سيحل القضية، وعندما نفى سعد ورفاقه كان الرافعى أول المدافعين عنهم وأول الداعين الى توحيد الصفوف ومواصلة النضال الوطنى من أجل الاستقلال التام.

تصريح ٢٨ فبراير:

حين تبين لعدلى يكن أن مفاوضاته لن تصل الى نتيجة إيجابية، طرح على كرزون فكرة خلاصتها أنه طالما أن انجلترا أعلنت رسمياً أن الحماية علاقة غير مرضية فلماذا لا تقوم من جانبها بالتسليم بحقوق مصر ثم تعلق ما بقى من الخلاف الى مفاوضات مقبلة؟(١٠١). واقتنع بالفكرة أنصار عدلى واللورد اللنبى(١٠٢) ودارت المباحثات بين اسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت من جهة وبين اللبنى من جهة أخرى وتم وضع مشروع التصريح الانجليزى(١٠٣). ثم سافر عبد الخالق ثروت الذى خلف عدلى فى رئاسة الوزارة وانتهت مباحثاته مع لويد وكرزون بإعلان تصريح ٢٨ فبراير(١٠٤) وعلى إثر ذلك أصدر الملك فؤاد بياناً أعلن فيه استقلال مصر وأعلن نفسه ملكا(١٠٥).

واختلفت الآراء حول هذا التصريح فاعتبرته وزارة ثروت مكسباً للقضية المصرية واعتبره الوفد نكبة وطنية(١٠٦). أما أمين الرافعى فقد اعتبره مكسباً معنوياً للقضية ونتيجة لتشدد الأمة فى مطالبها الوطنية، ولكنه وصف الاستقلال

المعلن بأنه استقلال ناقص وأكد أن الأمة لاتجرى وراء تصريحات لفظيــة وأن لاحل للمسألة المصرية بدون الاستقلال التام(١٠٧). وكتب الرافعى سلسلة مقــالات بعنوان: "مسافة الخلف بين ما نطلبه وما يعرضون"(١٠٨). هاجم فيها تصريــح ٢٨ فبراير بشدة وأوضح فيها الفرق بين الاستقلال التام والاستقلال الذاتى وحذر مــن خطر الحلول المؤقتة وضرر المساومات(١٠٩)، وطالب الشعب بالا ينخدع بمظاهر الاستقلال الصورى ويتمسك بطلب الاستقلال الحقيقى ومضى يؤكد فــى مقالاته أوجه الاختلاف بين الاستقلال التام الذى هو مطلب الأمة وهــدف ثــورة ١٩١٩ والاستقلال الناقص الذى عرضه الانجليز من خلال تصريح فبراير (١١٠).

وناقش الرافعى التحفظات الأربعة التــى تضمنهــا تصريــح ٢٨ فــبراير ووصفها بأنها اعتداء على استقلال مصر وحريتها وسيادتها وأشار الــى أن بقــاء قوات الأحتلال البريطانى أقوى دليل على أن هذا الاستقلال استقلال اســمى(١١١). وأكد أن ذريعة البقاء البريطانى فى مصر بدعوى الدفاع عنها ضد أى تدخل أجنبى مظهر فعال من مظاهر الحماية(١١٢) وعارض دعوى حماية المصــالح الأجنبيــة والاقليات لأن هذه الضمانة اعتداء على سيادة مصر(١١٣). وكان الرافعى يــرى أن اعتبار السودان منفصل عن مصر من أخطر الضمانات التى طلبتها انجلــترا فــى تصريح فــبراير لأنهــا جعلــت الســودان جــزءا مــن أمــلاك الامبراطوريــة البريطانية(١١٤).

وانتقد الرافعى الاحتفالات التى أقامتها وزارة ثــروت ابتهاجــاً بتصريــح فبراير، وحذر الحكومة من محاولة خداع الأمة باستقلال مزعوم لا وجود له فــى ظل بقاء قوات الاحتلال وفى ظل استمرار الاحكام العرفية(١١٥) وكتب يكشف فشل السياسة الانجليزية فى مصر مستنداً الى اعترافات وكتابات الصحــف الانجليزيــة نفسها(١١٦). وهاجم الرافعى سياسة وزارة ثروت لارتكازها بشكل أساســى علــى تصريح فبراير ودعاها الى ضرورة البحث عن تسوية جديدة ترتكز علــى قــاعدة الجلاء بدلا من محاولة الحكم فى ظل وجود جيش الاحتلال البريطانى(١١٧). كمــا

عارض برنامج الحكومة فى المفاوضة لتأييده فكرة الدخول فى مفاوضات جديدة دون التقيد بأى تعهد سابق وطالب بأن يكون الاستقلال التام لمصر والسودان أساسا لأى مفاوضات مقبلة([118]). وعندما دعا الحلفاء الى عقد مؤتمر دولى فى لوزان لابرام الصلح مع تركيا وتسوية الحالة فى الشرق الادنى ومنها المسألة المصرية([119]). وكان ذلك عام ١٩٢٢ طالب الرافعى بضرورة تمثيل مصر فى هذا المؤتمر بصفة شعبية وعارض اشتراك وزارة ثروت فى المؤتمر ممثلةً لمصر لأنها وليدة تصريح ٢٨ فبراير الذى رفضته الأمة([120]). وهاجم الحكومة للجوئها الى انجلترا للتوسط فى مخاطبة دول العالم لاشراك مصر فى مؤتمر لوزان ودعا الرافعى الى عقد مؤتمر وطنى لاختيار الوفد الشعبى الذى يمثل مصر فى هذا المؤتمر([121]).

وقد سافر وفدان من الحزب الوطنى والوفد المصرى وائتلف الوفدان فى هيئة واحدة قدمت مذكرة الى رئاسة المؤتمر طلبت فيها قبول تمثيل الوفد المصرى، ولكن سرعان ماحدث انشقاق فى الوفد وأوفد كل فريق بعثة تمثله الى أنقرة وقابلت كل منها مصطفى كمال أتاتورك وأخذت كلتاهما تنتقص من صفة الأخرى، وانتهى المؤتمر دون أن تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية([122]). وهاجم الرافعى قرارات مؤتمر الشرق الأدنى التى صدرت فى غيبة مصر واستهدفت فى المقام الأول إرضاء المطامع الاستعمارية الانجليزية ومضى يحذر وزارة ثروت من التمادى فى سياسة الصمت والتقصير إزاء مطالب الأمة ويطالبها بعدم الدخول فى مفاوضات جديدة الا إذا كانت ترتكز على قاعدة الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان([123]).

مما سبق يتضح أن أمين الرافعى اعتبر تصريح ٢٨ فبراير مكسباً معنوياً للحركة الوطنية، وأن الترقى فى التنازلات البريطانية من مشروع كرزون الى تصريح فبراير، كان مصدره صلابة الحركة الوطنية وتشدد الأمة فى مطالبها القومية، ولكن الرافعى هاجم تصريح فبراير لأنه يقدم استقلالاً ناقصاً ويحتفظ

بمظاهر الحماية بالاضافة الى الضمانات الأربع التى تمثل اعتداءاً سافراً على استقلال مصر وسيادتها وحريتها، كما هاجم وزارة ثروت لارتكازها على تصريح فبراير وحذرها من الدخول فى مفاوضات جديدة لا ترتكز على قاعدة الاستقلال التام.

وإذا كان هذا الرأى يكشف تناقضاً فى موقفه، فإن هذا مرجعه تمسك الرافعى بضرورة صلابة الحركة الوطنية وتشددها فى مطالبها القومية، ولذلك اعتبر تصريح فبراير مكسبا معنويا لأن بريطانيا اضطرت فيه لتقديم بعض التنازلات، ولكن الرافعى وقف ضد هذا التصريح ليحذر الحركة الوطنية من الانخداع باستقلال ناقص، وليدعوها لمزيد من الصلابة والتشدد فى طلب الاستقلال التام.

مفاوضات سعد-مكدونالد:

تفاءل سعد زغلول فى إمكانه انتزاع شيء لمصر من وزارة العمال التى تولت الحكم فى انجلترا برئاسة رمزى مكدونالد اعتقادا منه أنها أقل اتباعاً للسياسة الامبراطورية من المحافظين(١٢٤) وقد جاءت مفاوضات سعد-مكدونالد بعد مطاولة فى المواعيد وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث-مدبرة فى مصر والسودان(١٢٥) وكان موقف سعد سليماً فى هذه المحادثات وقال فى ذلك كلمته المأثورة: "لقد دعونا الى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار" ولم يقبل سعد ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة(١٢٦)

ويذكر مكدونالد أن سعداً قد قابله بصلف واستعلاء ولم يتحدث معه حديث المستجدى بل حديث الرجل الذى يطالب بحق مغصوب(١٢٧). وعندما انتهت المفاوضات بالفشل علق سعد فى طريق عودته "الحبوط ليس عيباً وانما العيب فى إفساد حقوق البلاد" (١٢٨).

وكان موقف الرافعى معروفاً من تصريح فبراير لذلك طفق يحذر وزارة

سعد من الدخول فى المفاوضات على أساس هذا التصريح، وهاجم تصريحات مكدونالد فى مجلس العموم لتمسكه بتصريح فبراير وانتقد صمت الوزارة السعدية إزاء ما أعلنه مكدونالد خاصة وأن سعداً كان قد وصف التصريح بأنه أكبر نكبة على البلاد وأن مثل هذه الاعلانات كانت تقيم الوفد وتقعده وهو خارج الحكم فيرسل الاحتجاجات وينظم المظاهرات([129]). وهاجم الرافعى خطاب العرش الذى ألقاه سعد أمام البرلمان لأنه لم يقدم قاعدة جديدة للمفاوضات وحذر الوزارة السعدية من التهافت على المفاوضة بدعوى أنها حرة وغير مقيدة([130]).

وعندما تصدت جريدة "البلاغ" لسان حال الوفد لانتقادات الرافعى واتهمته بالتهويش ومحاولة وضع العراقيل فى سبيل المفاوضات، رد الرافعى موجهاً اللوم إلى الوفد الذى غير موقفه من تصريح فبراير بعد وصوله إلى كرسى الوزارة، وأكد أن مطالبة انجلترا بالعدول عن تمسكها بالتصريح مطلب معقول وليس بالأمر المستحيل([131]). واستمر الرافعى يطالب وزارة سعد بضرورة استصدار بيان بريطانى بالغاء تصريح فبراير قبل بدء المفاوضات لضمان قيامها على أساس واضح يحقق الاستقلال التام([132]).

وحمل الرافعى على سعد لضيقه بانتقادات واعتراضات النواب والصحفيين، وطالبه بسعة الصدر والتخلى عن سياسة رمى خصومه ومعارضيه بالخيانة واعتبار إحراج سعداً إحراجاً للأمة([133]) وعندما أعلن سعد أنه لا يملك طريقة عملية لتحقيق مطالب البلاد سوى المفاوضات ولاشىء غيرها، وصف الرافعى تصريحاته بأنها اعتراف مقنع للسياسة الانجليزية بالعجز والتسليم([134]). وحذر سعداً من الافراط فى التفاؤل فى نتيجة المفاوضات وإرجاء النظر فى مطالب الأمة انتظاراً لما سوف تسفر عنه هذه المفاوضات أو "الحادث السعيد" فى نظر سعد زغلول([135]).

ومضى الرافعى يدافع عن موقفه من قضية المفاوضات، فأوضح أنه كان من أنصار المفاوضة عام ١٩٢٠ لأن الرفض فى ذلك الوقت كان يمكن استخدامه

ضد القضية المصرية بدعوى أن الانجليز يريدون الاتفاق ومصر ترفض، كما أ
أيد الدخول فيها بناء على التأكيدات التى اعطتها انجلترا لمصر قبل المفاوضات
وبهدف كشف النيات الحقيقية للسياسة الانجليزية ([١٣٦]).

وقارن الرافعى بين قوة الحركة الوطنية فى عام ١٩١٩ وضعفها عام
١٩٢٤، وأشار الى أن هذا الضعف مصدره الفكرة القائلة بأن الانجليز أصدقاء لا
خصوم وأن المفاوضة أجدى من الجهاد القومى([١٣٧]).

وهاجم الرافعى سعداً لقبوله دعوة مكدونالد لبدء المفاوضات عقب الأحداث
المؤسفة فى السودان والتصريحات المؤلمة التى أطلقها مكدونال، وتساءل عن
مغزى قبول الدعوة رغم استجابة الحكومة البريطانية لمطالب الوزارة السعدية
بتشكيل لجنة للتحقيق فى حوادث السودان وايقاف الاعتقالات وإعادة الأورطه التى
طردها الجيش البريطانى من السودان([١٣٨]). وتصدى لحملات الصحف الانجليزية
أثناء المفاوضات التى ذهبت تردد أن مصر ستقبل المساومة فى السودان مقابل
احتفاظها بالسلوم ([١٣٩]). وكشف الرافعى مناورات هذه الصحف الاستعمارية التى
استهدفت توجيه السياسة المصرية والتأثير فى القرار المصرى من خلال نشر
الدعاية التى زعمت أن الشعب المصرى قد سئم الشك وأنه مستعد لتأييد سعد
زغلول فى أية تسوية يستطيع الحصول عليها من مفاوضاته مع مكدونالد، وأكد
الرافعى فى رده على "التيمس" وغيرها من الصحف الانجليزية أن سعد زغلول
يفهم جيدا نفسية الشعب المصرى وأنه لا يمكنه أن يقبل أية تسوية لا تحقق
الاستقلال التام([١٤٠]).

ولم يندهش الرافعى عندما انتهت مفاوضات سعد-مكدونالد بالفشل، فقد كان
يتوقع ذلك من خلال تصريحات الانجليز فى البرلمان وتصرفاتهم فى
السودان([١٤١]). وعلق على الكتاب الابيض الذى أرسله مكدونالد الى المندوب
السامى البريطانى حول ما دار فى المفاوضات والذى أكد فيه أن موقف حكومته لم
تتغير حيال مصر والسودان، فأسماه بتصريح ٨ أكتوبر وأعتبره نكبة جديدة لا تقل

شرا عن تصريح ٢٨ فبراير([١١٢]).

وحمل الرافعى على وزارة سعد لمسئوليتها عن الموقف السيء الذى أسفرت عنه المفاوضات، وأبدى دهشته لرفض سعد أن يقول للانجليز "الوداع" بعد فشل المفاوضات وتمسكه بكلمة " الى الملتقى"([١١٣]). وانتقد بشدة الجمود الذى قابل به الوفد رسالة مكدونالد وهو الذى تصدى من قبل لتصريح تشرشل ومذكرة كرزون. وحمل الرافعى الوزارة السعدية مسئولية إضعاف روح المقاومة لأنها اتبعت سياسة التهافت على المفاوضة ونشرت الدعاية القائلة أن وزارة العمال ستعطى مصر كل حقوقها بلا عناء([١١٤]). وكعادة الرافعى بعد فشل المفاوضات أخذ يدعو الأمة الى الاتحاد والتضامن والتمسك بالمطالب الوطنية ([١١٥]).

خلاصة القول أن الرافعى عارض دخول المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير، وانتقد برنامج الوزارة السعدية لخلوه من قاعدة صحيحة للمفاوضة، وفطن الى أن السياسة الانجليزية لا تتغير بتغيير الوزارة. وتصدى لحملات الصحف الانجليزية التى استهدفت توجيه السياسة المصرية فى أثناء المفاوضات، وواجه الرافعى هجوم الصحف الوفدية التى اتهمته بالتشويش وعرقلة المفاوضات وطالبها بالكف عن تبرير أخطاء الوزارة السعدية، كما طالب سعداً بالتراجع عن سياسة الطعن فى وطنية خصومه ومعارضيه.

ويلاحظ أن الرافعى قد حمل قيادة الوفد مسئولية إضعاف الحركة الوطنية بعد وصولها الى الحكم لأنها غيرت موقفها من تصريح فبراير وتهافتت على المفاوضة ودعت الى النظر الى الانجليز كأصدقاء لا خصوم.

التقارب مع الانجليز:

عارض أمين الرافعى سياسة التقارب مع الانجليز، وكان يرى أن الحركة الوطنية فى مصر خسرت الكثير من جراء هذه السياسة، التى قابلتها الحكومة البريطانية بالصلف والغرور، وأوضح الى أى مدى كانت ردود السياسة الانجليزية على سياسة التودد والتقارب مخيبة للآمال، ففى عهد الوزارة السعدية كان الرد

لاحتلال الجمارك، وفى عهد الوزارة الزيورية الأولى كان ردهم إنشاء قوة الدفاع السودانية، ثم قاموا بتحريك ايطاليا وتأييدها فى موقفها العدوانى ضد مصر فى عهد الوزارة الزيورية الثانية([٤٦]).

وهاجم الرافعى وزارة زيوار لاعتقادها أن الصداقة الانجليزية هى حجر الزاوية فى المسألة المصرية، رغم ما أعلنته الحكومة البريطانية فى البرلمان أكثر من مرة من أنها لاتنوى الجلاء عن مصر، وحمل بشدة على دفاع جريدة "الاتحاد" لسان حال حزب الاتحاد وتبريرات طه حسين لزيارة زيوار الى لندن، والتى أكد فيها أن الزيارة ستحقق أكثر من الاستقلال؛ وسخر الرافعى مما رددته "الاتحاد" حول اعتبار الانعام البريطانى "وسام القديسين ميخائيل وجورج" الذى منح لزيور انما هو فاتحة العهد الذهبى الجديد([٤٧]).

وفى عهد وزارة ثروت الائتلافية وقعت أزمة سياسية حادة سميت "أزمة الجيش" عندما اقترحت لجنة الحربية بمجلس النواب المصرى إلغاء منصب السردار وتعديل قانون الجيش حتى لايكون المفتش العام الانجليزى عضواً فيه، وصل النبأ دار المندوب السامى فتهدد وتوعد وأسرعت الحكومة البريطانية بتوجيه مذكرة الى الحكومة المصرية، ثم أرسلت ثلاث بوارج الى ميناء الاسكندرية وبور سعيد إمعاناً فى التهديد، وانتهت الأزمة بموافقة وزارة ثروت على مد خدمة "سبنكس" المفتش العام للجيش وتعيين وكيل إنجليزى له بالاضافة الى تعيين ضباط انجليز جدد بالجيش المصرى([٤٨]). ولقد هاجم الرافعى المذكرة الانجليزية التى تخذت من مقترحات اللجنة الحربية ذريعة لتدعيم مركزها فى مصر، ودعا الأمة والحكومة الى مقاومة ورفض المطالب الانجليزية التى ترمى الى استبقاء الاشراف الانجليزى على الجيش المصرى، وأعلن ترحيبه بسياسة الشدة لأن من شأنها القضاء على سياسة التواكل والاستضعاف وبعث النضال الوطنى ضد الاحتلال([٤٩]). وعندما برر تشمبرلين وزير الخارجية البريطانى إرسال البوارج الحربية بمواجهة الهياج السياسى وحماية مصالح الاجانب فى مصر، رد الرافعى

مؤكداً أن ماحدث كان مناورة مفضوحة تريد حمل مصر على الدخول في المفاوضات بطريق الاكراه بعدما أيقنت مصر أنه لافائدة من عقد أي اتفاق مع الانجليز([١٥٠]).

وهاجم الرافعي رد وزارة ثروت على المذكرة الانجليزية، فاتهمها بالتسليم والتفريط في حقوق البلاد ([١٥١])، ورفض بشدة كل ما قدمته الوزارة من تعليلات وتبريرات لقبولها للمطالب الانجليزية ([١٥٢]).

وعلق الرافعي على المحادثات غير الرسمية التي دارت بين ثروت وتشمبرلين فطالب بضرورة التخلي عن سياسة التفاهم والتفاوض والعودة الى أسلوب الجهاد القومي، واقترح عقد اجتماع للقادة والزعماء والسياسيين لتقرير خطة عملية تفصيلية لتحقيق مطالب البلاد([١٥٣]) وحذر ثروت من الدخول في مفاوضات جديدة لأن السياسة الاستعمارية باقية ولم تتغير([١٥٤]). وتصدى الرافعي لمناورات الصحف الانجليزية التي حاولت استغلال مشكلة خزان بحيرة تانا بالحبشة لحمل مصر على توقيع اتفاق مع الانجليز بدعوى حماية مصر من أي تدخل أجنبي، وهاجم ثروت لترديده نفس المزاعم واعتقاده بأن اشتراك الانجليز معنا سيخرج مصر من الأزمة. واتهم الرافعي ثروت بالتهرب من القيام بواجبه الوطني عندما قرر ترك الأمر لتفصل فيه انجلترا طبقا للمعاهدة المعقودة بينها وبين الحبشة([١٥٥]). ووقف الرافعي ضد دعوة وزارة ثروت الى التقارب مع وجهة النظر الانجليزية لحل المسألة ووصفها بالتسليم والتخلي عن المطالب الوطنية([١٥٦]).

ومضى الرافعي يحذر الأمة من سياسة الجمود والزعماء من سياسة التقارب والتساهل، ويقارن بين صحوة الحركة الوطنية في عام ١٩١٩ وخمودها في العشرينيات موضحاً كيف أنطفأت شعلة الحرية والاستقلال؟ وكيف ضاعت القضية القومية في زحام المشاكل الداخلية المتفاقمة؟ وكيف تنفذ السياسة الاستعمارية بغير مبالاة ودون احتجاج؟ وكيف أصبح الاستقلال التام قضية منبوذة؟ وكيف سادت خطة التساهل والتسليم واللامبالاة في مواجهة المطامع

الاستعمارية[١٥٢]

خلاصة القول أن أمين الرافعي ظل سنداً قوياً لقيادة الحركة الوطنية ممثلةً في الوفد، وعندما أصابها الانقسام، دعا الى توحيد الصفوف وتجاوز الخلافات والصراعات، وتصدى لمحاولات الاستعمار ضرب الوحدة الوطنية، وحذر من تدخل السياسة الانجليزية وسعيها لتعميق الانقسام، وكان الرافعي يرى أن الضعف الذى أصاب الحركة الوطنية مصدره الانقسامات والصراعات بين الزعماء ثم انتهاج سياسة التقارب مع الانجليز وخطة التفاهم والتفاوض.

وقد أيد الرافعي مفاوضات سعد-ملنر لأن الرفض وقتها لم يكن فى صالح القضية المصرية، ووقف ضد مشروع ملنر، وعارض مفاوضات عدلى-كرزون لأنها قامت على أساسه، ثم وقف ضد تصريح فبراير، وعارض مفاوضات سعد-مكدونالد لأنها قامت على أساسه، وإزاء فشل هذه المفاوضات طالب الرافعى بالتخلى عن خطة المفاوضة والعودة الى أسلوب الجهاد الوطجنى ومجابهة الاحتلال.

وظل الرافعي خصماً للاحتلال فواصل حملاته ضد السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر والسودان، وقاوم سياسة التقارب مع الانجليز، وتصدى لدعوى مصادقة الاحتلال، وبقى مؤمناً أنه لاحل للمسألة المصرية بدون الاستقلال التام.

مراجع المبحث الربع

- محمد كامل سليم، أزمة الوفد الكبرى- سعد وعدلي (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٧٦م) ص٣.

- طارق البشري، مرجع سابق، ص ٤٥.

- محمد كامل سليم، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها (القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٧٥م) ص١٢.

- عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

٥ - عباس محمود العقاد، سعد زغلول "سيرة وتحية" (القاهرة: دار الشروق، ١٩٣٦) ص٣٤٣-٣٤٤.

٦ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص١١٣.

٧ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٢.

٨ - المرجع السابق، ص ١٣.

٩ - الأخبار، العدد :٢٠٩ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٢٠.

١٠ - الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.

١١ - الأخبار، العدد: ٢٢٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٠.

١٢ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص ١٤.

١٣ - المرجع السابق، ص ١٦٢.

١٤ - الأخبار، العدد: ٢١ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.

١٥ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص١٣٣-١٣٤.

١٦ - محمد صادق عنبر، مرجع سابق، ص٣٢٧.

١٧ - محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص٩٥.

١٨ - المرجع السابق، ص١٦٢.

١٩ - فدرى قلعجي، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في الشرق العربي (بيروت: دار العلم ١٩٧٠ ص ٨٠.

٢٠ - عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢١ - الأخبار، العدد: ٢٥٩ بتاريخ ٢٩ بتاريخ ١٩٢٠.

٢٢ - الأخبار، العدد: ٢٥٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٠.

٢٣ - الأخبار، العدد: ٢٥٩ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠.

٢٤ - الأخبار، العدد: ٢٨٦ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٢١.

٢٥ - الأخبار، العدد: ٢٦٢ بتاريخ ٣ يناير ١٩٢١.

٢٦ - الأخبار، العدد: ٢٩٠ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢١.

٢٧ - الأخبار، العدد: ٣٠٣ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢١.

٢٨ - الأخبار، العدد: ٣٢١ بتاريخ ٦ مارس ١٩٢١.

٢٩ - عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق ص٥.

[30] – الأخبار، العدد: ٣٢٧ بتاريخ ١٨ مارس ١٩٢١.

[31] – الأخبار، العدد: ٣٤٨ بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٢١.

[32] – عبدالرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، ج١ (القاهرة: دار الشعب ١٩٦٩) ص٩-١٠.

[33] – الأخبار، العدد: ٣٣٠ بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٢١.

[34] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١١-١٢.

[35] – عبداللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ١٨٤.

[36] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص١٣-١٦.

[37] – حافظ محمود، أسرار الماضي من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ (القاهرة: دار الهلال ١٩٣٠) ص ٦٦.

[38] – محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[39] – الأخبار، العدد: ٢٢٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٠.

[40] – الأخبار، العدد: ٣٧٩ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١.

[41] – الأخبار، العدد: ٣٦٦ بتاريخ ٤ مايو ١٩٢١.

[42] – الأخبار، العدد: ٣٦٦ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢١.

[43] – الأخبار، العدد: ٣٣٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢١.

[44] – الأخبار، العدد: ٣٧٢ بتاريخ ١١ مايو ١٩٢١.

[45] – الأخبار، العدد ٣٨٩ بتاريم ٣١ مايو ١٩٢١.

[46] – الأخبار، العدد: ٣٨٩ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢١.

[47] – عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٣١ وشفيق غربال، مرجع سابق ص٨٨.

[48] – الأخبار، العدد:٣٥٥ بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٢١.

[49] – صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص٩٤.

[50] – الأخبار، العدد: ٣٥٢ بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٢١.

[51] – الأخبار، العدد: ٣٤٦ بتاريخ ١٠ ابريل ١٩٢١.

[52] – الأخبار، ٤٠٦ بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٢١.

[53] – الأخبار، العدد: ٤١١ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٢١.

[54] – الأخبار، العدد ٤٠٦ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٢١.

[55] – الأخبار، العدد: ٤١٢ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٢١.

[56] – أنور الجندي، مرجع سابق، ص ٦٠.

[57] – الأخبار، العدد: ٤٠٨ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٢١.

[58] – كوكب الشرق، ٣١ ديسمبر ١٩٢٧.

[59] – أنور الجندي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

١٠ - صادق عثير، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

١١ - محمد نجيب، مرجع سابق، ص ٩١.

١٢ - عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، ج٨ (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٣٠، ص١٥٩-١٦٠.

١٣ - أنور الجندي، مرجع سابق، ص ٦٠.

١٤ - صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.

١٥ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص ١٢٥.

١٦ - يوسف نحاس، صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث-مفاوضات عدلي كرزون (القاهرة، ١٩٥٧) ص ٦٧.

١٧ - الأخبار من العدد ٤٢٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢١ الى العدد ٤٦٦ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٢١م.

١٨ - أمين الرافعي، مرجع سابق، ص٥.

١٩ - الأخبار، العدد: ٣٨٠ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٢١.

٢٠ - الأخبار، العدد: ٤١٤ بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢١م.

٢١ - الأخبار، العدد: ٤٩٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٢١م.

٢٢ - LIOYD, OP, CIT,P 49

٢٣ - عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص٣٧٠-٣٧١.

٢٤ - يوسف نحاس، مرجع سابق، ص٦٠-٦٨.

٢٥ - الأخبار، العدد: ٤٤٧ بتاريخ ١٠ أغسطس.

٢٦ - الأخبار، العدد: ٤٩١ بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٩٢١.

٢٧ - الأخبار، العدد: ٤٦٠ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢١م.

٢٨ - الأخبار، العدد ٣٧٨ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٢١.

٢٩ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٣٠-١٣١.

٣٠ - الأخبار، العدد: ٤٣٦ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢١.

٣١ - الأخبار، العدد:٥٠٦ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢١م.

٣٢ - الأخبار، العدد:٥٠٨ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٢١م.

٣٣ - الأخبار، العدد: ٥١٠ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٢١م.

٣٤ - الأخبار، العدد: ٥١١ بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٢١م.

٣٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٣١.

٣٦ - الأخبار، العدد: ٥٢٢ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١م.

٣٧ - الأخبار، العدد: ٥٢٦ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢١م.

٣٨ - الأخبار، العدد: ٥٢٩ بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢١م.

٣٩ - الأخبار، العدد: ٥٣١ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١م.

[٩٠] – الأخبار، العدد: ٥٣٣ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢١م.

[٩١] – الأخبار، العدد: ٦٠٣ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٢٢م.

[٩٢] – الأخبار، العدد: ٥٤٣ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٢١م.

[٩٣] – الأخبار، العدد: ٥٩١ بتاريخ ١ فبراير ١٩٢٢م.

[٩٤] – أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥) ص١٩٢-١٩٣.

[٩٥] – الأخبار، العدد ٥٦٠ بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢١م.

[٩٦] – عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٢٨.

[٩٧] – الأخبار، العدد: ٥٦٢ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٢١م.

[٩٨] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

[٩٩] – الأخبار، العدد: ٥٦٤ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢١.

[١٠٠] – الأخبار، العدد: ٧٨٣ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٢٢.

[١٠١] – محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨.

[١٠٢] – عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص١٧٩.

[١٠٣] – اسماعيل صدقي، مذكراتي (القاهرة، ١٩٥٠) ص٢٥.

[١٠٤] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٣٦.

[١٠٥] – قسطنكي الياس عطارة، مرجع سابق، ص١٨٦.

[١٠٦] – عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص٤١٥.

[١٠٧] – الأخبار، العدد: ٦١٦ بتاريخ ٢ مارس ١٩٢٢.

[١٠٨] – الأخبار، العدد: ٦١٥ بتاريخ ١ مارس ١٩٢٢.

[١٠٩] – الأخبار، العدد: ٦٢٠ بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٢.

[١١٠] – الأخبار، العدد: ٦٣٠ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٢.

[١١١] – الأخبار، العدد: ٦١٨ بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٢.

[١١٢] – الأخبار، العدد: ٦١٩ بتاريخ ٦ مارس ١٩٢٢.

[١١٣] – الأخبار، العدد: ٦٢٠ بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٢.

[١١٤] – الأخبار، العدد: ٦٢١ بتاريخ ٨ مارس ١٩٢٢.

[١١٥] – الأخبار، العدد: ٦٢٩ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٢.

[١١٦] – الأخبار، العدد: ٧٦٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٢٢.

[١١٧] – الأخبار، العدد: ٧٦٣ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٢٢.

[١١٨] – الأخبار، العدد: ٦١٧ بتاريخ ٣ مارس ١٩٢٢.

[١١٩] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٦٢.

[120] – الأخبار، العدد: ٨٠٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٢.

[121] – الأخبار، العدد: ٨٠٧ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٢٢.

[122] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٦٣-٦٩.

[123] – الأخبار، العدد: ٨٩٧ بتاريخ ١ فبراير ١٩٢٣.

[124] – أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١٦٣.

[125] – عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

[126] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٤٢.

[127] – أندري ألنمبي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

[128] – طارق البشري، مرجع سابق، ص ١٢.

[129] – الأخبار، العدد: ١٢٢٨ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٢٤.

[130] – الأخبار، العدد: ١٢٤٤ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٤.

[131] – الأخبار، العدد: ١٢٦٥ بتاريخ ١٠ ابريل ١٩٢٤.

[132] – الأخبار، العدد: ١٢٦٧ بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٢٤.

[133] – الأخبار، العدد: ١٢٨٧ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٤.

[134] – الأخبار، العدد: ١٢٨٩ بتاريخ ١١ مايو ١٩٢٤.

[135] – الأخبار، العدد: ١٢٩٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٤.

[136] – الأخبار، العدد: ١٢٩٥ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٤.

[137] – الأخبار، العدد: ١٣٨٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٢٤.

[138] – الأخبار، العدد: ١٣٩٠ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٢٤.

[139] – الأخبار، العدد: ١٤٠٣ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤.

[140] – الأخبار، العدد: ١٤٠٥ بتاريخ ٢٧ بتاريخ ١٩٢٤.

[141] – الأخبار، العدد: ١٤١١ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٢٤.

[142] – الأخبار، العدد: ١٤١٥ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٢٤.

[143] – الأخبار، العدد: ١٤١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٢٤.

[144] – الأخبار، العدد: ١٤٢٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٤.

[145] – الأخبار، العدد: ١٤٢٢ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٤.

[146] – الأخبار، العدد: ١٥٨٤ بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٢٥.

[147] – اللواء المصري والأخبار، العدد: ٩٠٩-١٦٥٤ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٥.

[148] – عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص٢١١-٢١٤.

[149] – الأخبار، العدد: ١٩٠٥ بتاريخ ١ يونيو ١٩٢٧.

[١٠٠] - الأخبار، العدد: ١٩٠٦ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٢٧.

[١٠١] - الأخبار، العدد: ١٩٠٧ بتاريخ ٣ يونيو ١٩٢٧.

[١٠٢] - الأخبار، العدد: ١٩١٨ بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٢٧.

[١٠٣] - الأخبار، العدد: ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢٧.

[١٠٤] - الأخبار، العدد: ٢٠٣١ بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٧.

[١٠٥] - الأخبار، العدد: ٢٠٣٩ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٢٧.

[١٠٦] - الأخبار، العدد: ٢٠٤٧ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٢٧.

[١٠٧] - الأهرام، ١٠ فبراير ١٩٢٧.

المبحث الخامس

المعارك الصحفية (١٩١٣-١٩٢٧)

طه حسين والرافعي:

خاض الرافعي معارك صحفية عديدة مع طه حسين، أبرزها تلك التي دارت على صفحات اللواء المصري و"الأخبار" و "الاتحاد" صحيفة حزب الاتحاد التي كان طه حسين من أبرز كتابها، وكان موضوع هذه المعركة هو اعتداء وزارة زيوار على الدستور وتضييقها على حرية الصحافة من خلال تعديل قانون العقوبات عام ١٩٢٥ كتب الرافعي مهاجماً وزارة زيوار لامعانها في الاعتداء على الدستور والعبث بالقوانين، ورد طه حسين فاتهم الرافعي بالمبالغة والغلو في التضليل والتهويش سعياً وراء أرضاء الجمهور ورواج "الأخبار"(١). وأوضح طه حسين في رده أن الرافعي من الكتاب الذين لا يعجبهم شيء، وأنه انفرد بخطة المعارضة لكل حكومة فرغم تباين وتعاقب الحكومات الا أن موقفه لم يتغير، وهو موقف المعارضة والسخط والانكار.

وهذا الموقف-في رأى طه حسين-ليس دليلاً على الثبات والاستقرار والايمان بالمبدأ، بدليل أن الرافعي كان وطنياً، ثم استحال سعدياً، ثم استحال خصماً للوفد، ثم انقلب سعدياً، ثم خصماً مرة أخرى، وأنه كان يؤيد وزارة عدلي حين كان يخاصم سعداً، وكان يهاجم وزارة ثروت لانه انقلب سعدياً في عهدها، وعندما تولى سعد الحكم انقلب عليه الرافعي وأصبح صديقاً للوطنيين والعدليين، ثم أصبح صديقاً للائتلافيين، وعندما تولوا الحكم انقلب عليهم.

وفسر طه حسين تقلب الرافعي بثلاثة أسباب: الأول أنه شغوف بمجاراة الجمهور الذى من طبيعته السخط على كل حكومة، والثاني مزاجه الساخط والغاضب دائما، والسبب الثالث أنه رسم لنفسه دائرة ضيقة تحوى طائفة من القضايا المقدسة التي لا يجب الخروج عنها.. واشار طه حسين الى أن الرافعي

متطرف فى معارضته للحكومات ودفاعه عن الديمقراطية والدستور، فى حين أنه رجعى فى معارضته لأصحاب المذاهب والمناهج العلمية، والدليل على ذلك رفضه لحرية المرأة والسفور والحرية الدينية. ومضى طه حسين فى هجومه على الرافعى فاتهمه بالتقلب، والتناقض، وتملق سذاجة الجمهور، ومجاراة عواطفه الحادة بقصد رواج صحيفته(٢).

ورد الرافعى فى "الأخبار" فانتقد طه حسين لانه قصر مقاله على الطعن والسب والشتم دون أن يتناول بالرد موضوع الخلاف، وهو تعديل قانون العقوبات بهدف التضييق على الصحف، وأخذ الرافعى يفند الاتهامات التى وجهها له طه حسين، فأكد أن خطة المعارضة لكل الحكومة لاتعيبه مادامت هذه الحكومات تسلك خطة ضارة بمصالح البلاد، ونفى أن تكون معارضته لجميع الحكومات من قبيل التقلب أو قائمة على أساس شخصى، وانما هى معارضة على أساس المبدأ ومستمرة مادامت أسباب المعارضة موجودة. وأشار الرافعى الى أن ظاهرة المحسوبية كانت متفشية فى عهد الوزارات السابقة ومازال، وأن التفريط فى حقوق البلاد كان سائداً أيضا، وأن زيوار أكثر الوزارات تفريطاً.

واتهم الرافعى-طه حسين بالدفاع عن سياسة وزارة زيوار، وتبرير عدوانها على الدستور، طمعاً فى الحصول على درجة الاستاذية فى الجامعة. وأوضح الرافعى أنه يضع ضميره ومبدأه وعقيدته فوق كل الاشخاص، ودليله على ذلك انه أيد سعد زغلول لاتفاقه مع فى المبدأ أو الخطة، ثم اختلف معه عندما تخلى عن هذه الخطة.

كما اتهمه أيضا بالجبن وافتقاد الشجاعة الادبية فى الدفاع عن رأيه وفكره وعقيدته، وذكر الرافعى قصة المقالات التى كتبها طه حسين فى "السياسة" ضد مجلس النواب وقانون السنمائة بدون توقيع والتى تنصل منها عندما استدعت النيابة العامة للتحقيق فى مدى مسئوليته عنها، وأشار الرافعى الى أن هذا الموقف يوضح الفرق بين الكاتب الذى يتمتع باستقلال الرأى والفكر والعقيدة، والكاتب الذى يفقد

هذا الاستقلال ويتحول الى آلة فى يد الحزب الذى يدافع عنه([3]).

ويرد طه حسين على الرافعى فى مقال آخر، فيصفه بتهكم وسخرية أنه أشجع من عنترة وأبو زيد الهلالى والزير سالم، لانه تصدى لكل الحكومات بالمعارضة سواء كانت هادئة أو عنيفة، مستبدة أو عادلة، ولانه عرض نفسه للنيابة والسجن والمظاهرات. وأكد طه حسين أنه ما أيسر النقد والمعارضة والهجوم والوقوف أمام النيابة والقضاء، ثم دخول السجن، ثم يخرج الكاتب ليصبح بطلاً وصاحب رأى ومبدأ. واعترف فى رده على الرافعى بأن تأييده الحكومة قد يكون شجاعة وأن معارضتها قد تكون جبناً، والدليل على ذلك أن الرافعى وقف حياته على هدم الناس والحكومات ففشل فى أن يهدم رجلا أو حكومة.

ورداً على اتهام الرافعى لطه حسين بالجبن والتهرب أمام النيابة، ذكر أنه رفض الاعتراف استجابة للولاء والالتزام الحزبى من قبل حزب الأحرار الدستوريين، وتحت ضغط والحاح رئيس تحرير جريدة "السياسة"، ونفى طه حسين انه يتملق وزارة زيوار للفوز بمنصب الاستاذية، وقال لو انه طامع فى هذا المنصب لتملق وزارة سعد التى حاولت حرمانه هذا الحق ولما انتقد وزير المعارف ووكيل حزب الاتحاد. واتهم الرافعى بالدس والوقيعة بينه وبين أساتذه الجامعة، فى حين انه يصلى ويصوم ويحارب الحكومات بآيات القرآن الكريم، كما اتهمه بالتطرف فى المعارضة الى الحد الذى يجعله قريباً من الشيوعية. وفى ختام مقالة قرر طه حسين انه لن يحفل بعد ذلك بما يكتبه الرافعى عن شخصه لان وقته لايسمح بذلك ولانه لايمكن تسخير جريدة "الاتحاد" للدفاع عن شخصه فى مواجهة "الكلاب" التى يغريها به الرافعى([4]).

وواصل الرافعى هجومه ضد طه حسين، فوصفه بعبارة "الدكتور السباب" وانتقد تبريره لاخطاء وزارة زيوار. اذ هاجم الرافعى تصريحات زيوار، التى جاء فيها أن الصداقة الانجليزية هى حجر الزاوية فى المسألة المصرية، وأكد أن إعلان الحكومة الانجليزية فى البرلمان البريطانى انها لاتنوى الجلاء عن مصر صدمة

شديدة لوزارة زيوار، بينما دافع طه حسين عن تصريحات زيوار مؤكداً أن زيارة لانجلترا ستحقق لمصر الاستقلال وماهو أكثر من الاستقلال(٥).

وجدد الرافعى هجومه على طه حسين عام ١٩٢٧ فى أثناء نظـــر قضية كتاب "فى الشعر الجاهلى" أمام القضاء، اذ اتهمه بالتهجم على الدين الاسلامى تحت ستار حرية الفكر واستقلال الرأى.ووصف الرافعى دعوة التجديد الاسلامى بأنهـــا مؤامرة مدبرة لمحاربة الاسلام(٦). وذكر فى معرض هجومه انه بالرغم من نظـــر قضية "فى الشعر الجاهلى" أمام القضاء، الا أن طه حسين يواصل تلقين طلبته فـــى الجامعة جميع المطاعن الموجهة للاسلام والتى وردت فى هذا الكتاب.كمـــا أفـــرد الرافعى صفحات "الأخبار" لغيره من الكتاب الذين تناولوا طه حسين بالنقد والهجوم (٧).

ومما سبق يتضح عمق الخلاف الفكرى والسياسى بين أمين الرافعى وطـــه حسين، فبينما وقف الرافعى فى معسكر التطرف السياسى، وقف طه حســـين فـــى معسكر المعتدلين، وبينما دعا طه حسين لتجديد الفكر الاسلامى، عارضـــه بشـــدة واتهمه بالتهجم على الدين، ويلاحظ انزلاقهما الى المعـــارك الشـــخصية وتبـــادل الاتهامات خلال المعارك السياسية والصحفية والفكرية التى نشبت بينهما.

عباس العقاد والرافعى:

لم يكن عباس العقاد ينتمى الى المدرسة السياسية التى انتمى اليهـــا أميـــن الرافعى، ولم يلتق العقاد والرافعى فى عمل صحفى(٨).باستثناء الشهور القليلة التى صاحف فيها الرافعى جريدة "الدستور" التى أصدرها فريد وجـــدى عـــام ١٩٠٧، وكان العقاد المحرر الوحيد بها(٩). كما نشرت "الأخبار" فى عـــام ١٩٢٣ إحـــدى القصائد التى كتبها العقاد بمناسبة عودة سعد زغلول من منفاه(١٠).

وتعد معركة الرافعى والعقاد من أقسى المعارك الصحفية وأشدها أثراً فـــى تصوير مدى اضطراب القيم الاخلاقية فى الصراع الحزبى، اذ كان الرافعى فـــى نظر الكثيرين صحفياً بالغ الايمان بفكرته ورأيه وكاتباً نظيف اليد ونقى الضمـــير،

غير انه بعد أن اختلف مع سعد زغلول كان لابد أن يصيبه قلم العقاد(١١). الذى تصدى للدفاع عن الوفد وزعيمه، ولذلك لم يتورع العقاد فى اتهام الرافعى بالتضليل والتهويش وانه من دعاة التسليم، رداً على حملات الرافعى التى انتقدت خطة الوفد وبرنامجه فى المفاوضات. ثم يعلق الرافعى على هذه الاتهامات مؤكداً انه لم يعرف التسليم امام قوة أو سلطة، وانما الذى عرف التسليم هو الوفد وزعماؤه وقادته، واشار الرافعى الى أن قيادات الوفد كانوا فى مقدمة المحتفين بقرار إعلان الحماية البريطانية، وانهم فعلوا ذلك نفاقا للانجليز وخوفا منهم، فى حين كان هو فى ظلمات السجون بعد أن اغلق جريدة "الشعب" ورفض تلويث صفحاتها بأخبار الحماية(١٢).

وعندما أخذ الرافعى يتهم الوفد بالتخاذل والتراجع وفشل حكومته(وزارة سعد زغلول) فى استخدام قوة مصر المعنوية فى إجلاء الاحتلال البريطانى، رد العقاد فى "البلاغ" تحت عنوان "الى أغرار اللواء" فسخر من الرافعى وذكره عبارة "القوة المعنوية"، وأشار الى أن الرافعى نفسه يعتمد على القوة المعنوية عندما تهاجمه مظاهرات الغوغاء فلا يرد العدوان بل يلجأ الى قوة الشرطة، ومضى العقاد فى تهكم يقترح انشاء وزارة للقوة المعنوية كبديل عن وزارة الحربية، وإسنادها للرافعى ليتولى مهمى تحقيق الجلاء وتقديم الحلول للقضية المصرية(١٣).

وتصدى العقاد للدفاع عن وزارة سعد بعد توقف محادثات سعد-مكدونالد، عندما هاجمها الرافعى بشدة، واتهم سعدا بالتورط فى دخولها على غير أساس واضح وصريح، كما ذكر الرافعى أن هذه المحادثات أسفرت عن تصريح انجليزى أسوأ أثرا من تصريح ٢٨ فبراير، لما تضمنه التصريح من تمسك الحكومة الانجليزية بسياستها فى السودان. ورداً على هذا كتب العقاد فوصف الرافعى بالبلاهة والسذاجة، لانه اعتبر الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة الانجليزية نتيجة لمحادثات سعد-مكدونالد، ولانه اتهم وزارة سعد بالضعف والاستسلام والتفريط فى مطالب الشعب، وأكد العقاد أن سعداً دافع عن القضية المصرية وقدم

للحكومة الانجليزية ماتريده الأمة المصرية وما لايمكنها العدول عنه، وهى نفس المطالب التى ينادى بها الرافعى. وتساءل العقاد: هل غاية مايريده السياسى المحنك والوطنى الغيور والمعارض المقدام، أن تكتب هذه المطالب فى مذكرة وترسل فى البريد وعلى أسلاك البرق ولاتقال لمكدونالد وجهاً لوجه على مائدة المفاوضات؟([١٤]).

وهاجم الرافعى-العقاد عندما حمل حملة شعواء على "اللواء المصرى" صحيفة الحزب الوطنى، لانها نشرت مقالا تحت عنوان "الى السفهاء" فاتهمها بأنها معارضة غير شريفة، وأوضح الرافعى أن العقاد ليس منصفاً فى حملته، لان الصحف الناطقة بلسان الوفد تملأ صفحاتها بأوصاف الخيانة والمروق والاجرام، وبيع الذمم، والتحريض على ارتكاب الجرائم، وتلويث الأيدى بالدماء، كما أن أحد كتابها كتب يخاطب المعارضين قائلا "أيها السفهاء المعارضون"، ورغم ذلك فان العقاد يعتبر هذه الاتهامات نقداً شريفاً لايستحق اللوم أو التقريع([١٥]).

وتعليقاً على صمود الرافعى إزاء مظاهرات الوفد ومقالات العقاد الجارحة، كتبت جريدة "السياسة" فأشادت بموقف الرافعى الذى لم تثنه الهزة السعدية الهائلة عن المضى فى المطالبة بوضع أساس للمفاوضات، بل جازف بإمعانه فى المخالفة وآثر سخط بيت الأمة على المخالفة([١٦]).

وعاد العقاد الى نشر شتائمه للرافعى-بعد وفاته- عندما هاجمه عبد القادر حمزة واتهمه بأنه كان ينوى العمل فى جريدة "الأخبار" عام ١٩٢٤، اذ كتب العقاد فنفى هذه الشائعة، وتطاول على الرافعى فوصفه بأنه "أبله يسيل لعابه".. وقد علقت جريدة "الجهاد" على هذا الموقف، فأخذت على العقاد انزلاقه الى التجريح والتشهير([١٧]). وهكذا وصلت الخصومة بين الرافعى والعقاد الى حد المهاترات الشخصية من جانب الثانى، وهذا يرجع الى عدة أمور تتعلق بشخصية العقاد الصحفية منها: عدم إيمانه بالتوسط فى الصداقة أو العداء، وكراهيته للهزيمة بالإضافة إلى طبيعة الصراع الحزبى فى ذلك الوقت([١٨]).

حسين هيكل والرافعي:

كان الرافعي في مقدمة المعارضين لتأليف حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢، إذ كان يرى أن الوقت غير ملائم لقيام هذا الحزب، في الوقت الذي نفى فيه سعد زغلول وقيادات الوفد. وقد تصدى محمد حسين هيكل في جريدة "السياسية" لاعتراض الرافعي، فاتهمه بمعارضة حرية تكوين الأحزاب لأسباب شخصية، وتأليب الجماهير المتعاطفة مع سعد ضد الحزب الجديد[١٩]. ورد الرافعي "الأخبار" فاستنكر اتهامه بالدفاع عن رأيه السياسي لأغراض شخصية، وطالب هيكل بأن يكف عن السب والشتم ويقدم له تفسيراً موضوعياً لظهور الحزب، في الوقت الذي تمددت فيه سياسة الإرهاب نفى باعتقال قيادات الوفد، وأكد الرافعي أن التفسير العملي للحرية التي يتباها بها حزب الاحرار الدستوريين وجريدته، تمثل في احتكاره العمل السياسي والحزبي الذي حرم منه زعماء معروفون بالنفي والسجن والاعتقال[٢٠]. ورغم معارضة الرافعي الشديدة لقيام هذا الحزب، إلا انه استنكر اللجوء الى الاغتيال السياسي، عندما اغتيل كل من إسماعيل زهدي وحسن عبد الرازق من قيادات الأحرار الدستوريين بعد فترة قصيرة من إعلان قيام الحزب[٢١].

وخاض الرافعي معركة الدستور ضد هيكل فهاجم بعنف مشروع لجنة الثلاثين، ووصفه بالرجعية أينما دافع عنه هيكل وأكد انه خير دستور يصلح لمصر، وأنه دستور وسط وفق لتحقيق الحرية والابتعاد عن الفوضى وفيه ضمان لسلطة الامة ولحقوق الملك وذاته المقدسة[٢٢] .

وعندما صدر دستور عام ١٩٢٣ اصطدم الرافعي مع هيكل مرة أخرى، بعدما فوجيء بتغير موقف الأحرار الدستوريين الذين تصدوا من قبل لمسخ الدستور على يد وزارة توفيق نسيم، وكان الرافعي ينتظر منهم أن يركزوا جهودهم على المطالبة بتعديل الدستور، لكنه اكتشف تحولهم من صفوف المعارضين الى صفوف المؤيدين والمادحين بل أخذت جريدة "السياسة" تؤكد أن الدستور قائم على

مبادئ سليمة، وأن على الشعب أن يهنيء نفسه بما وصل اليه. ورد الرافعي على اعتراض هيكل على نقده للدستور، فذكره بالحملة الدستورية التي شنتها "السياسة" من قبل حول السودان، ولقب ملك مصر والسودان، وحول التحذير من الحذف والتشويه والإبقاء على مشروع لجنة الثلاثين([٢٣]). واشار الرافعي الى التناقض الذي وقعت فيه "السياسة" بإعلان ابتهاجها بالدستور ودفاعها عنه وتأكيدها انه يضمن تسعة أعشار حقوق الأمة، وانتقد الرافعي دعوى هيكل أن الدستور رغم ماقيه من نقص الا انه ليس أكثر نقصاً من دساتير كثير من الدول الاوربية، ورد على هذه الدعوى بما كتبه من قبل حول تحذير وزارة نسيم من تشويه مشروع لجنة الثلاثين، وتأكيده أن في ذلك انحدار الى شر مجهول المآل([٢٤]).

ودار جدل دستوري بين الرافعي وهيكل حول النصوص التي عدلتها الحكومة، فبينما رأى الرافعي أن تعديل النص الخاص بتعيين السفراء، ليكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك، خروج السفراء والوزراء من دائرة المسئولية الوزارية العامة التي يتحملها مجلس الوزراء، نجد هيكل يدافع عن هذا التعديل موضحا أن وزير الخارجية مطالب بعرض ما يقترحه على زملائه الوزراء بحكم التضامن الوزاري.

واعترض الرافعي على المادة التي تنص على تبعية المعاهد الدينية للقصر، وحق الملك في تعيين شيخ الأزهر، لأن الدستور يعفي الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم، أما هيكل فذهب الى الابقاء على هذا النص الى أن يصدر قانون لتنظيم شئون المعاهد الدينية ([٢٥]).

واعترض الرافعي أيضا على نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، بينما دافع هيكل عن هذا النص فأشار الى أن الدساتير في الدول الملكية تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومع ذلك تخضع للدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية.. وكان الرافعي يرى أن التعديلات الثلاثة السابقة تخدم مصالح الانجليز، لانهم يريدون أن تبقى السياسة الخارجية والجيش والمعاهد

تدينية بمنأى عن سلطة الأمة، ليتسنى لهم اثارة الخلاف بين الشعب وبين الملك، عندما يروا فى هذا الخلاف تحقيق مصالح الخاصة([25]).

وعندما أصدرت وزارة زيوار قرار حل البرلمان عام ١٩٢٥، أيد هيكل قرار الحل وأظهر شماته كبيرة فى البرلمان الوفدى. وقد كشف هذا الموقف عن التناقض الصارخ بين أفكار هيكل وأعماله، فعلى حين نراه ينصب من نفسه ومن حزب الأحرار الدستوريين حماة للحياة النيابية وللدستور، نجده ينفرد من بين كبار الكتاب بتأييد قرار حل البرلمان.. أما الرافعى فبالرغم من كونه من أشد المعارضين لسعد زغلول والوفد، الا انه استنكر بشدة قرار حل البرلمان، وهاجم وزارة زيوار التى أصدرت القرار، وأعلن أنه قرار غير دستورى.. وهكذا قدم الرافعى مصلحة الوطن على مصلحته الشخصية أو الحزبية، أما هيكل فقد قدم مصالحه الحزبية على مصلحة الوطن([26]).

عبد القادر حمزة والرافعى:

كان عبد القادر معارضاً لسعد زغلول ابان مفاوضاته مع ملنر عام ١٩٢٠، ثم انقلب مؤيدا حمزه له بعد أن عاد من أوربا واختلف معه الرافعى حول تعديل الاساس، ولذلك تصدى لحملات الرافعى ضد سعد والوفد، فاتهمه بالتلون والتقلب وتبدل العقيدة، وانه كان من مروجى مشروع ملنر. وردا على مقال الرافعى الذى عدد فيه أخطاء الوفد وتحوله عن خطته، بتأييد دخول المفاوضات قبل تعديل الاساس، أكد عبد القادر حمزة أن الوفد لم يتغير ولكن الرافعى هو الذى تغير من النقيض الى النقيض، وأخذ يحذر من الانخداع بنقد الرافعى ويتهمه بالمعارضة العمياء والطعن والتجريح([27]).

وكتب عبد القادر حمزة فى "الأهالى" فأشار الى المنشور الذى أصدره الرافعى ووزعه مجاناً فى ٢٣ أبريل عام ١٩١٩ ودعا فيه الى الاستقلال التام، ثم اتهم الرافعى بالدفاع عن مشروع ملنر ومناصرة دعاته من خصوم سعد([28]). ورد الرافعى مؤكداً ثباته على مبدئه وانقلاب الوفد وزعمائه وكتابه على مبادئهم، وأخذ

يذكر عبد القادر حمزة بمقالاته التى هاجم فيها سعدا من قبل، ومنها "الزعيم ينتحر" وماهكذا يا سعد تورد الابل؟" و "بالله من هذه المهزلة التى يمثل أدوارها أبطال البراعة التجارية على مسرح القضية المصرية"(٢٦).

ولحكم الخلاف بينهما عندما تولى سعد الحكم، اذ تصدى عبد القادر حمزة لانتقادات الرافعى واتهمه بالتضليل والتهويش، بينما مضى الرافعى يؤكد احتفاظه بخطة ثابتة ومبدأ واضح على عكس عبد القادر حمزة الذى اتهمه بالجرى وراء الأشخاص(٢٠). وعندما هاجم الرافعى خطابَ العرش الذى ألقاه سعد فى البرلمان عام ١٩٢٤، وطالب بتعديله، تصدى له عبد القادر حمزة فاتهمه بالتحامل وسوء الظن، وأوضح أن هذا التعديل يؤدى الى استقالة وزارة سعد، ورد الرافعى ساخراً من هبوط الوحى الوزارى على صاحب جريدة "البلاغ" ولجوئه الى المناورات التهديدية، وأشار الى أن الهدف من تعديل خطاب العرش هو تفسير الغموض فى خطة الوزارة(٣١).

وعندما كتب عبد القادر حمزة فى "البلاغ" مؤيداً ما ذكره أحد الخبراء الانجليز، من ان حكومة مكدونالد ستقدم لمصر مالم تقدمه حكومة انجليزية أخرى، وان قطع المفاوضات مع مكدونالد يعد تنازل من مصر عن حقوقها لمدة قرن من الزمان.. رد الرافعى مهاجماً، فاتهمه بالتمهيد للمساومة فى المفاوضات والقبول ما ستقسر عنه مهما كان شأنه(٣٢). وانتقد الرافعى مطالبة عبد القادر حمزه للامة بالثقة الكاملة فى سعد زغلول ومفاوضاته مع مكدونالد، فنفى أن يكون الدافع لمعارضته عداء شخصى بينه وبين سعد، وانما لتمسكه بضمانات المفاوضات التى تخلى عنها الوفد(٣٣). واتهم الرافعى عبد القادر حمزة وغيره من الكتاب المؤيدين لوزارة سعد، بانهم باعوا ضمائرهم وعقولهم وأقلامهم، ونزلوا عن كرامتهم وشخصيتهم، وأصبحوا مجرد أذناب وآلات فى يد الوفد(٣٤).

وتصدى الرافعى لحملة عبد القادر حمزة ضد المعارضة، فى أعقاب حادث الاعتداء على سعد زغلول، والتى حمل فيها المعارضة مسئولية هذا الحادث،

فحذره من التحريض على التخلص من المعارض، لأن الحركة الوطنية في أشد الحاجة لدور المعارضة، ولأن في القضاء عليها هدم أكبر قاعدة من قواعد الدستور وهي حرية الفكر(٣٥). ورد عبد القادر حمزة فحمل الرافعي المسئولية الادبية عن هذه الجريمة، واستند في ذلك الى ماجاء على لسان الشاب الذي أطلق الرصاص على سعد، من أنه من بين الأسباب التي حملته على ارتكاب الجريمة، أن سعدا سمح للورد اللنبي بالاطلاع على خطاب العرش وتعديله. وأشار الى أن هذه الدعوى كانت من صنع الرافعي في "الأخبار"(٣٦). وعلق الرافعي على هذا الاتهام فانتقد نظرية عبد القادر حمزة، التي تربط بين النقد السياسي وجريمة الاغتيال السياسي، وأوضح أنها نظرية انجليزية طبقها الاحتلال ضد الوفد وصحفه في أعقاب مقتل السردار، مما أدى الى القبض على عبد القادر حمزة ومحاكمته وتعطيل جريدته. وتساءل الرافعي: هل لدى عبد القادر حمزة مبرراً الاعتقاله ومحاكمته وتعطيل جريدته؟ وهل هو راض عن اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم؟ وما الذي دفعه الى اعتناق النظرية الانجليزية التي تجعل من النقد السياسي البريء جريمة منكرة(٣٧).

وعندما طالب الرافعي سعداً بالحصول على إنكار لتصريح ٢٨ فبراير من الحكومة البريطانية قبل دخول المفاوضات مع مكدونالد، اتهمه عبد القادر بالتهويش وعرقلة المفاوضات، كما اتهمه بأنه عدو شخصي لسعد وعدو من أعداء مصر(٣٨). ولما برر عبد القادر حمزة ضعف وزارة سعد ازاء أحداث السودان، بأنه راجع الى ضعف مصر نفسها، هاجمه الرافعي بعنف فاتهمه بدعوة الشعب الى الاستسلام وقبول اللطمات والاهانات المتوالية من الانجليز(٣٩). وعندما توقفت محادثات سعد مكدونالد هاجم الرافعي تصريحات سعد، التي جاء فيها أن المحادثات زادت الصداقة بينه وبين مكدونالد توثقاً وأزالت سوء التفاهم، فانتقده عبد القادر حمزة واعتبر هذه التصريحات من دواعي الكياسة والمهارة السياسية، ولكن الرافعي أصر على موقفه، وأخذ يسخر من تبرير عبد القادر حمزة مؤكداً التناقض

بين طلب الانتحار وتوثيق الصداقـة، وبيـن فشـل المفاوضـات وازالـة سـر التفاهم([40]).

لطفي السيد والرافعي:

دخل الرافعي في سبتمبر عام ١٩١١ معركة مع حزب الأمة ومع صحيفة "الجريدة"، رداً على مقال كتبه لطفي السيد أشار فيه الى أن حزب الأمة ليس حزب شعب ولا حزب جماعات وانما حزب الصفوة فهاجم هذه الدعوى مؤكداً أن هذه الجماعات هي عدة الأمة وذخيرتها في تحقيق الاسـتقلال والحريـة والاصلاح والتقدم.

ثم دخل الرافعي مع لطفي السيد معركة أخرى حول قضية الجلاء، اذ كتب لطفي السيد موضحا أنه لكي يحق للاحتلال البريطاني الجلاء عن مصر، لابد من أن تتوافر شروط خاصة وتلك الشروط هي التي تألف حزب الأمة لتحقيقها.. ورد الرافعي فانتقد نظرية لطفي السيد ووصفه بأنه انجليزي أكثر من الانجليز أنفسهم، وأكد أن الشعب المصري يرفض أية شروط يضعها الانجليز قبـل الجـلاء عن مصر([41]).

ونال لطفي السيد الكثير من هجمات "العلم" فـي عهـد رئاسـة الرافعي لتحريرها، اذ نشرت مقالاً بدون توقيع خاطبت فيه لطفي السيد، فوصفتـه بـالجبن والضعف والاستسلام، وانه عدو لوطنه، وطالبته بـأن يحفـر الارض بأظافره ويتردى فيها، وأن يرطم رأسه بالحجارة حتى يخرج من دماغه ذلك المخ الذي كان سبب شقائه([42]).

محمود عزمي والرافعي:

من أبرز المعارك التي خاضها الرافعي ضد محمود عزمي، معركة دخول المفاوضات الرسمية عام ١٩٢١ وكان الرافعي وقتها لم يزل يدافـع عـن الوفد وخطته، بينما كان محمود عزمي يدافع عن عدلي يكن وسياسته في جريدة "الأفكار"، وذلك في أعقاب فشل مفاوضات سعد-ملنر. أخذ الرافعي يستنكر الدخول في أية

مفاوضات رسمية الا بعد قبول تحفظات الأمة على مشروع ملنر، الذى وصفه بأنه مشروع حماية لاستقلال، ورد محمود عزمى فأوضح انه لا ضـــرر مـــن دخـــول المفاوضات على أساس مشروع ملنر ثم العمل على تعديله أثنـــاء المفاوضـــات.. ويفند الرافعى هذا الرأى مؤكدا عدم صوابه، ويستند فى ذلك الى أن التحفظات تهدم مشروع ملنر، وانه ليس من المعقول دخول المفاوضات على أساس غـــير ســـليم، وانتقد الرافعى ترويج "الافكار" لمشروع ملنر وفى الوقت نفسه إعلان النيـــة عـــن تعديله، وأشار الى أن أصحاب هذا الرأى-يقصد محمود عزمى- ليس لديهم وعداً يستندون اليه فى الزعم بامكان قبول التحفظات فيما بعد.

ويعود محمود عزمى فيتهم أمين الرافعى بالتطرف وسوء الظن، ويطلـــب منه التريث وعدم التسرع لان السياسة العملية تقتضـــى ذلـــك، وأن إثـــارة هـــذا الموضوع سابق لأوانه ويشير أيضا الى أن الظروف السياسية فى انجلترا تســـتلزم التريث وعدم التسرع، بينما يمضى الرافعى فى انتقاده لدفاع عزمى عـــن خطـــة عدلى يكن، ويتمسك بدعوته لدخول المفاوضات الرسمية على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر([٤٣]).

إبراهيم المازنى والرافعى:

وآخر معارك الرافعى وأهدأها، تلك التى كانت بينه وبين زميله وصديقـــه ابراهيم المازنى، وكان قد انتقل من "الأخبار" الى العمل فـــى جريـــدة "الاتحـــاد" ، عندما عتب المازنى على "الأخبار" لانها نسبـــت الـــى حـــزب الاتحـــاد محاربـــة الدستور([٤٤]). واستنكر المازنى اتهام جريدة "الاتحاد" بالدعوة الى الغاء الدستور أو تعطيله، واعتبر هذا الاتهام مخالفا للعدل والانصاف، وأشار الى أن هناك فرق بين الطعن على الدستور والطعن على طريقة استعماله... ورد الرافعى مؤكـــداً صحـــة الاتهام الذى نسبه الى "الاتحاد" ، فأوضح أن الجريدة كانت صريحة فـــى إعـــلان الحرب على الدستور ودعوتها لالغائه أو تعطيله، وانها لم تتحرج مطلقا عن الطعن على الدستور، وأن ماضى حزب الاتحاد وحكومة زيوار يؤكـــد هـــذا الاتهـــام..

واستشهد الرافعي بسلسلة المقالات التي نشرتها "الاتحاد" في هذا الشأن، ومنها مقال عنوانه "الدستور فرض على الأمة فرضاً-الدستور فرض عليها رغم ارادتها، الدستور فرض عليها ضد مصلحتها، ومقال عنوانه "الدستور نوع من السخرية، الدستور ضربة حلت بالبلاد" ، ومقال آخر عنوانه "الدستور شر مستطير وقع على الأمة".

وأكد الرافعي أن هذه العبارات تعد طعناً صريحاً على الدستور، وطلب من المازني أن يقدم اليه تفسيراً أو تأويلا لما نشرته "الاتحاد"، ووجه اللوم للمازني لانه تصدى للدفاع عن حزب يحارب الدستور، وأشار الرافعي الى أن المازني لم يطلع على المقالات التي نشرتها "الاتحاد" لانه كان موجوداً بالاسكندرية، ومع ذلك يدافع عنها ويعتبرها نقداً لطريقة تنفيذ الدستور، وليست طعنا على الدستور ودعوة لتعطيله([٤٥]).

معاركه مع قيادات الحزب الوطني:

اختلف الرافعي مع بعض قيادات الحزب الوطني، في أعقاب انضمامه للوفد وتأييده لسعد زغلول، وقد ترتب على هذا الموقف أن دخل في معارك صحفية مع تلك القيادات، التي رأت أن يقوم الحزب الوطني بتشكيل وفد لمؤتمر الصلح، بينما كان الرافعي يدعو الى تضافر جميع الأحزاب ومساندة الوفد المصري برئاسة سعد زغلول.

تصدى الرافعي لمحاولة عبد اللطيف الصوفاني في هذا الشأن وهاجمها على صفحات "النظام" وندد بموقف الصوفاني من الوفد فأشار الى أنه كان من بين قيادات الحزب الوطني الذين تقرر ضمهم للوفد ولكنه رفض وأصر على محاولة تشكيل وفد مستقل، وأوضح الرافعي الخطأ الذي وقع فيه الصوفاني من خلال تحريضه الاقلية على الخروج على الوفد المصري، وأكد أن تلك الاقلية تسعى لابراز شخصيتها في الحركة الوطنية مع أن المصلحة الوطنية تحتم تجاوز الخلاف والانقسام([٤٦]).

وعندما كتب مصطفى الشوربجى يدعو الى تمسك مصر بالسيادة التركية، وعدم الانخداع بدعوة الوفد الى اعتبار المسألة المصرية مسألة دولية، انتقده الرافعى فى مقال نشرته "النظام" ذكر فيه أن محمد فريد رئيس الحزب الوطنى قد اعتبر السيادة التركية غير موجودة إطلاقا، فكيف يجوز لبعض أعضاء الحزب الوطنى أن يقولوا ما ينكره رئيسهم فى أوربا؟. ورد الشوربجى فاتهم الرافعى بالتناقض، لانه دافع عن السيادة التركية على مصر فى مذكرته التى بعثها لمؤتمر الصلح عام ١٩١٨، وعاد يدعو الى أن تلك السيادة لا وجود لها.. وكان تعليق الرافعى على هذا الاتهام، تأكيده مرة أخرى لبطلان سيادة تركيا على مصر بعد قبولها لشروط مؤتمر الصلح، وأوضح أن القضية المصرية بناء على هذا الاعتراف من جانب تركيا أصبحت قضية دولية، وأن الشعب المصرى لم يكن قانعاً بالاستقلال الذاتى فى ظل التبعية لتركيا، وانما كان يصبو دائما الى تحقيق الاستقلال التام، ثم حذر الرافعى من إثارة موضوع العلاقة بين مصر وتركيا فى الوقت الذى تعرض فيه القضية المصرية على مؤتمر الصلح، حتى لا تستغله كل من أوروبا وأمريكا ضد مصر فتعرقل مساعيها نحو الاستقلال(٤٧).

وعندما أرسل إسماعيل لبيب أحد قيادات الحزب الوطنى، برقية الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية، جاء فيها "أن الشعب المصرى لا يؤيد سعد زغلول الذى لم يعد يمثل مصر، وأن كل اتفاق معه لاقيمة له ولن تقبله مصر"(٤٨). هاجمه الرافعى بشدة ووجه اللوم والتقريع الى العناصر التى تسعى الى الطعن فى وطنية أعضاء الوفد، من خلال تقديم الشكاوى ضده الى الحكومة الانجليزية ووصف الرافعى خصوم الوفد الذين كانوا وراء هذه البرقية بأنهم رفعوا عن وجوههم برقع الحياء(٤٩).

وتصدى الرافعى مرة أخرى للمحاولة التى قام بها بعض قيادات الحزب الوطنى، للتشكيك فى صحة الاستشارة التى قام بها أعضاء الوفد حول مشروع ملنر، وذلك من خلال كتابة عريضة يوضحون فيها ان هذه الاستشارة مناورة

مدبرة بالاتفاق مع الانجليز بغرض الموافقة على مشروع ملنر.. وانتقد الرافعى قيادات الحزب الوطنى لانهم جعلوا حزبهم ألعوبة فى يد محمد سعيد وخصوم الوفد، وطالبهم بنشر تلك العريضة فى الصحف الناطقة بلسان الحزب الوطنى بدلا من العمل فى الظلام(٢٠).

معاركه مع المؤيد:

خاض الرافعى معركة صحفية مع الشيخ على يوسف صاحب "المؤيد" عام ١٩٠٨ عندما صدر الدستور العثمانى، اذ دعا على يوسف الى اشتراك مصر فى مجلس المبعوثان العثمانى، فانبرى الرافعى للرد عليه فى "اللواء" فكتب مقالاً تحت عنوان "الخلط القانونى والخطأ السياسى" هاجم فيه الفكرة التى دعت اليها "المؤيد" وبرهن على انها تنازل عن حقوق مصر وامتيازاتها، كما انها منافية لطلب الاستقلال التام وتعد تنازلا عن الدستور(٢١). وحذر الرافعى الخديو عباس حلمى الثانى من قبول دعوة الشيخ على يوسف، لان فى ذلك اعترافاً بتبعية مصر تبعية تامة لتركيا، ونزول الخديو عن سلطته لمجلس المبعوثان ليصبح كباقى الولاة العثمانيين(٢٢).

وبعد وفاة الشيخ على يوسف، دخل الرافعى معارك أخرى مع "المؤيد"، التى واصلت هجومها ضد الدولة العثمانية ووجهت اليها العديد من الاتهامات، بقصد تشجيع دعوة انفصال مصر عن تركيا، وتصدى الرافعى فى "العلم" لانتقادات واتهامات "المؤيد" بمحاربة تركيا ومناوأى الخلافة الاسلامية، وأشار الرافعى الى السنوات التى قضتها "المؤيد" من قبل فى التمسح بأعتاب تركيا ثم انقلابها فجأة عليها، وذكر الرافعى أن مسيلمة الكذاب لو بعث مرة أخرى لأنف الكتابة فى هذه الصحيفة(٢٣).

وعندما ألقت الحكومة التركية القبض على الطيار عزيز المصرى عام ١٩١٤، وأحالته الى التحقيق بشأن اتهامات تتعلق بالحرب الطرابلسية، دارت معركة ساخنة بين الرافعى و "المؤيد" فبينما أخذ الرافعى يطالب الحكومة العثمانية

بالتريث والتحقق من الشائعات المنسوبة لعزيز المصرى قبل محاكمته، اندفعت "المؤيد" فى مهاجمة تركيا، واستغلت هذا الحادث فى ترويد دعوتها لفصل مصر عن تركيا، ومضت "المؤيد" تتهم الحكومة التركية بالظلم والاستبداد والتعسف([٤]).فاستنكر الرافعى محاولة "المؤيد" اتخاذ الدفاع عن عزيز المصرى ستاراً لتحقيق هدفها وهو الايقاع بين مصر وتركيا، وأوضح انه كان أسبق من "المؤيد" فى الدفاع عن عزيز المصرى، ولكنه لم يستغل هذا الحادث فى إشعال نار الفتنة.. وانتقد دعوة "المؤيد" الشعب المصرى الى مقاطعة تركيا([٥]). ثم هددت "المؤيد" الرافعى بنشر وقائع تدينه تتعلق بعلاقته بتركيا([٦]). فرد الرافعى متحدياً تهديدها، وأكد انه لا يخشى كشف الحقائق، ولا يتصل من أعماله وكتاباته لانها مستقاة من مبدأ واحد، وأوضح الرافعى انه يأنف أن يفعل ما تفعله "المؤيد" بتقلبها وتلونها وتحولها وتناقضها ([٧]).

عندما صدر الحكم بإعدام عزيز المصرى، حمل الرافعى العناصر المناهضة لتركيا مسئولية الزج بمحاكمته فى دور سياسى خطير حال دون صدور العفو عنه([٨]). ولما أصدرت الحكومة التركية حكمها بالعفو عنه، أشاد الرافعى بهذا الحكم الذى صدر دون تدخل من جانب الانجليز، وطالب عزيز المصرى بالا يسمح لخصوم تركيا باتخاذ اسمه وسيلة لخدمة أغراضهم السياسية الرامية الى تمزيق دولة الخلافة الاسلامية([٩]).

وعندما تعرض الخديو عباس حلمى الثانى لمحاولة اغتيال عام ١٩١٤ هو وكتشنر ومحمد سعيد باشا، واتهم فى هذه القضية حسن حسنى كامل شقيق مصطفى كامل وعدد من أعضاء الحزب الوطنى، انتهزت "المؤيد" هذا الحادث للإطاحة بأمين الرافعى، فاتهمته بالاشتراك فى محاولة الاغتيال، واستندت فى ذلك الى الزعم بأن الرافعى غادر الاستانة عقب حادث الاعتداء بساعتين. وقد استنكر الرافعى هذا الاتهام فأشار الى انه سافر من الاستانة الى أوروبا قبل الحادث بخمسة أيام([١٠]).

وعادت "المؤيد": إبان الشهور الأولى من الحرب العالمية الأولى الى اتهام الرافعى بالانحياز لتركيا والمانيا فيما يكتبه حول المعارك الحربيــــة، ممــا جعل الصحف الأجنبية تستند فى هجومها على الرافعى الى اتهـــام "المؤيــد" . وعلق الرافعى على هذا الاتهام، فأوضح عدم اكتراثه بما توجهه اليه "المؤيد" من اتهامات لان غرضها الوحيد ينحصر فى الطعن فى وطنيته والإطاحة به([٦١]).

معاركه مع المقطم:

دخل الرافعى فى معارك عديدة ضد "المقطم" من بينها معركته حول اعتقال الطيار عزيز المصرى. إذ تصدى الرافعى أيضا للحملة التـــى نظمتهـــا "المقطم" للهجوم على تركيا مستغلة هذا الحادث، وتبنيها للحركة السرية التى قامت فى بعض البلاد العربية تدعو للانفصال عن تركيا، وحذر الرافعى "المقطم" من المضى فـــى خدمة المخططات التى يرسمها الاحتــــلال البريطـــانى لضـــرب دولـــة الخلافـة الاسلامية([٦٢]).

وعندما وقف الرافعى يساند المعارضة داخل الجمعية التشريعية، هاجمتــه "المقطم" فاتهمته بإثارة الشقاق بين الجمعية التشريعية والحكومة([٦٣]). ورد الرافعى فى "الشعب" فانتقد "المقطم" الذى يريد أن يكون انجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم، وأخذ ينكر الصحيفة بالطعنات التى وجهتها من قبل الى صدر الشعب المصـــرى بتأييدها للاحتلال البريطانى، وأوضح الرافعى حرصه على ضــــرورة أن يكـون نواب الأمة مستقلين فى رأيهم وفكرهم وعملهم، وانه يرفض أن تكـــون الجمعيـة التشريعية بمثابة مصلحة من مصالح الحكومة يرسل اليها مشروع القانون فتوافـق عليه دون أدنى معارضة. وأشار الرافعى الى انه لم يفهم من دفاع "المقطـــم" عـن الحكومة الا شيئاً واحداً، وهو انه يريد أن يكون النـــواب آلات مســخرة فـى يد الحكومة، فيهتفون لكل مشروع من مشاريعها، ولا ينطقون الا بكل مايرضيها([٦٤]).

وتصدى الرافعى لمناورات "المقطم" ضد الوفـــد المصـــرى عـــام ١٩٢٠، وكشف حملته المضادة التى أراد بها تشويه صورة الوفد داخل مصر وخارجهـــا،

وأخذ الرافعي يرد على الأخبار غير الصحيحة التي كان "المقطم" ينشرها ضد الوفد([٦٥]). ونشر الرافعي تكذيب سعد زغلول لثلاثة أحاديث صحفية أجراها مندوب "المقطم"، جاء فيها أن الوفد المصري يطالب بالاستقلال الذاتي فقط، وأكد الرافعي أن مناورات "المقطم" مكشوفة ومفضوحة، وأن ادعائه انه يعمل من أجل خدمة القضية الوطنية ادعاء كاذب، لانه لم يكتب كلمة واحدة في صالح القضية منذ صدوره وحتى ذلك الوقت([٦٦]).

ولما هاجم الرافعي المسخ والتشويه الذي أدخلته وزارة يحيى إبراهيم على دستور ١٩٢٣، وقف "المقطم" يدافع عن الحكومة فنفى وجود أية تعديلات أدخلتها الحكومة على مشروع الدستور.. ورد الرافعي فشدد هجومه على المقطم"، ووصفه بعباد الشمس الذي يوجه نفسه حيث توجهه الحكومة وأشار الى أن هذه الصحيفة لا هم لها الا الترويج لسياسة القابضين على الحكم، وأن في دفاعها عن الحكومة اعترافا بوضع دستور ممسوخ([٦٧]).

معاركه مع الصحف الأجنبية:

ولم تقتصر معارك الرافعي على الصحف المحلية فقط، بل امتدت الى الصحف الأجنبية، التي لم يعجبها فيه تشدده في مجابهة الاحتلال البريطاني، فلاحقته بالانتقادات والاتهامات وتأليب الحكومة المصرية ضده، ولم يقف الأمر عند الصحف الاجنبية التي كانت تصدر في مصر، بل امتد أيضا الى الصحف التي تصدر في الخارج.

ففي إبان الحرب العالمية الأولى، أثار الرافعي بما كان يكتبه في "الشعب" حنق الصحف الاجنبية الموالية لانجلترا فاندفعت تهاجمه وتتهمه بموالاة الالمان، ومن هذه الصحف "الاجيشان ميل " التي أفردت مقالها الافتتاحي للطعن في الرافعي وتأليب الحكومة ضده، لانه يكتب في مصلحة المانيا. ورد الرافعي فأكد انه يكتب مايمليه عليه ضميره دون تحيز لفريق دون الآخر، وأن هذا الاتهام مبعثه أن الصحف الأجنبية يضايقها وجود صحيفة وطنية في مصر([٦٨]).

ثم هاجمته "الاجيبشان ميل" عندما نشر تعريبياً لخطابين، كتب أحدهما تاجر ألمانى والآخر كتبته سيدة أمريكية قرينة سياسى تسوى لوصف حالة الحرب، وأوضحت الصحيفة أن هدف الرافعى هو لفت الأنظار الى الفرق بين الأخبار التى تنشرها الشركات التلغرافية، وبين مايقوله الألمان لأنفسهم، وطالبت "الشعب" بأن توقف غمزاتها ضد الحلفاء.. وعلق الرافعى فأشار الى أن صحيفة "الديبا" الفرنسية قد نشرت هاتين الرسالتين وهى ليست من مؤيدى ألمانيا، وكذلك فعلت "الأهرام" والصحف الفرنسية المحلية، ورغم ذلك اختصته الصحيفة الانجليزية بجملتها دون الصحف الأخرى([19]).

وتصدى الرافعى للأنباء الكاذبة التى كانت تنقلها وكالات الانباء الاجنبية عن مصر، إذ هاجم وكالة "رويتر" عندما قامت بتوزيع برقية طويلة على الصحف الانجليزية، زعمت فيها أن كبار أصحاب الأطيان فى مصر راضون عن وضع الاحتلال البريطانى فى مصر، وحذر الرافعى الوكالة من اختلاق الأنباء الكاذبة بقصد الدعاية للانجليز([20]). ثم هاجمها بعنف عندما قامت بتوزيع برقية أخرى، أخفت فيها حقيقة الشعور الوطنى فى مصر، من خلال الزعم أن المصريين قانعون بتخفيض عدد الموظفين الانجليز، وأكد الرافعى أن الوطنية المصرية ليست سطحية وانما هى عقيدة راسخة، ولن تفلح دعاية رويتر فى تغييرها([21]).

وعندما نشرت "التيمس" عام ١٩٢٠ تنفى أن الشعب المصرى له تحفظات على مشروع ملنر، وتزعم انها مجرد رغبات عدلها سعد وحولها الى تحفظات انتقد الرافعى مزاعم "التيمس" وحذرها من المضى فى أسلوب المغالطات، وأوضح أن مطالب مصر واضحة وتحفظاتها صريحة ولم يتدخل سعد زغلول فى تعديلها، لانه أخذ على عاتقه مسئولية الدفاع عن مطالب الأمة([22]). وتصدى الرافعى لمغالطات الصحف الإنجليزية ومنها "النيراست" التى ادعت أن المعارضة فى الحماية جاءت من العناصر المتطرفة فى مصر، وأن هذه المعارضة ليست فى مصلحة الوفد المصرى خلال مفاوضاته مع ملنر، وأشار الرافعى الى أن هذا

الزعم مخالف للواق تماما، لان مصر ترفض الحماية البريطانية رفضا باتا، وترى أن الغاءها حق مقدس وليس منحة إنجليزية([٢٣]).

وعلق الرافعى على مانشرته "المورننج بوست" حول اقتناع المتطرفين فى حزب الوفد بعدم مقاومة أى رفض لالغاء الحماية اذا ماحصلوا على قسط كبير من الحكم الذاتى، فنفى مزاعمها موضحاً أن الوفد ليس حزباً وانما هيئة عهدت اليهـــا البلاد الدفاع عن قضيتها والمطالبة بحقوقها، وأن مصر لا يوجد بها من يقبل توقيع صك الحماية أو اتفاق الحكم الذاتى([٢٤]).

وعندما دعت "الوست منستر غازيت" إبان الصراع بين سعد وعدلى حول رئاسة وفد المفاوضات، الى انتهاز فرصة الانقسام لمحاربة المتطرفين فى مصـــر بواسطة المعتدلين، هاجمها الرافعى مؤكدا فشل تلك السياسة التى تقوم على أســاس تقسيم المصريين الى معتدلين ومتطرفين، وأوضح أن مصر لايوجد بهـــا معتـــدل ومتطرف، بل أن مصر كلها صوت واحد يريد الاستقلال التام([٢٥]).

ورداً على اللهجة القاسية التى واجهت بها الصحـــف الأجنبيـــة حـــوادث الاسكندرية والاعتداء على بعض الأجانب، طالب الرافعى بعـــدم الســكوت عـــن المطاعن التى توجه ضد القضية المصرية، وعلق على مانشرته صحيفة "الديبش ده تولوز" الفرنسية حول تأثير تلك الحوادث فى حجـــب التـــأييد الفرنســـى للقضيـــة المصرية، فدعا الأحزاب الى تجاوز المعـــارك الشـــخصية ومواجهـــة المطـــاعن والمفتريات التى تكتب ضد مصر فى الصحف الأجنبية([٢٦]).

وهاجم الرافعى دعاوى الصحف الانجليزية حول عدم صلاحية المصريين لادارة شئون الحكم، وأوضح أن هذه المزاعم مجموعة ترهات وأباطيل يدحضهـــا تاريخ مصر الفرعونية، ومصر الاسلامية ومصر محمد على، الذى يؤكـــد كفـــاءة المصريين فى الحكم والإدارة، ويوضح الى أى مدى كان التدخل الأجنبى سبباً فى تأخر مصر ودمارها([٢٧]).

وعندما أخذت الصحف الانجليزية تدعو للاعتماد على المعتدلين فى مصر

لحل القضية المصرية، فى أعقاب اعتقال ونفى سعد زغلول، والعمل على الاخذ بأسلوب الترقى التدريجى فى تحقيق مطالبهم، انتقد الرافعى هذه النظرة الاستعمارية التى تتجاهل الروح الوطنية المصرية، فأكد أن تلك الروح لا تقبل التقهقر أو التفريط أمام سياسة الشدة والإرهاب([٧٨]).

وبعد توقف مفاوضات عدلى-كرزون، اتهمت جريدة "النيشن" المصريين بأنهم تنقصهم المهارة السياسية فى المفاوضات، لانهم لم يقبلوا مشروع كرزون، فرد الرافعى مؤكداً أن الانجليز هم الذين خانتهم المهارة السياسية، لتوهمهم أن تلك الحلول الناقصة من شأنها تسوية المسألة المصرية، وأوضح الرافعى أن المهارة ليست فى التساهل والتفريط، وأن مصر ليست فى موقف اثبات المهارة وانما هى صاحبة حق مسلوب وحرية مغصوبة([٧٩]). وعندما زعمت "النيراست" أن انجلترا مستعدة لاعادة سعد زغلول من منفاه مقابل تأييده لتصريح ٢٨ فبراير، هاجمها الرافعى بشدة مؤكداً أن مصر لا يوجد بها من يشترى حريته باستعباد أمته، وأن هذه المناورات والاساليب الاستعمارية لن تفلح فى خديعة الشعبة المصرى([٨٠]).

وتصدى الرافعى لمزاعم "التيمس" انه لايوجد مفاوض بريطانى يمكنه الاعتراف بسيادة مصر على السودان، فأكد فى رده عليها أن السودان كان ولايزال جزء لايتجزأ من مصر، وأن البرلمان نفسه صدرت منه تصريحات عديدة تعترف بهذه الحقيقة. وأخذ يذكر "التيمس" بتصريح اللورد سالسبورى فى ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ بأن وادى النيل مملوك لمصر، ثم مراسلاته مع السفير الانجليزى فى باريس، ثم اتفاقية عام ١٨٩٩. وعلق الرافعى على تهديد "التيمس" بسحب تصريح ٢٨ فبراير، اذا تمسكت مصر بسيادتها على السودان، فأشار الى أن هذا التهديد لم يقابل الا "بهز الاكتاف"، لان الشعب المصرى لا يقبل التقيد بهذا التصريح، بل يرفضه لما فيه من افتئات على حقوقه وحريته واستقلاله([٨١]).

وسخر الرافعى من امتداح "الاجيبشان غازيت" لسياسة وزارة يحيى إبراهيم، ولفت نظر الحكومة إلى أن الصحف الأجنبية لا هدف لها سوى خدمة

السياسة الإنجليزية ومحاربة الحركة الوطنية، وأن واجب الحكومة الا تعبأ بهذا المدح لان شهادة الصحف الاستعمارية لن تدعم مركز الوزارة، ولن تجدى فى الدفاع عن سياستها([82]). ولما أبدت "المورننج بوست" اطمئنانها الى أن أول عمل سيبدأ به البرلمان المصرى هو اقرار تصريح ٢٨ فبراير، انتقد الرافعى تلك المزاعم التى تتطلع الى جعل البرلمان المصرى آلة خاضعة لتنفيذ تصريح فبراير، ودعا الرافعى الشعب المصرى الى اليقظة والتريث فى انتخاب نوابه ليكونوا ممن لايعرفون هواده فى حقوقه، وممن يتمسكون بالاستقلال التام لمصر والسودان، ولا يقبلون اى اتفاق على أساس تصريح فبراير([83]). ومضى الرافعى يحذر وزارة يحيى إبراهيم من اللجوء الى الصحف الأجنبية للدعاية لها وللترويج لسياستها([84]).

وتصدى الرافعى لمزاعم "التيمس" حول المكاسب التى جنتها مصر من تصريح فبراير، فنفى ماذكرته بشأن تمتع مصر باستقلالها، وتخلى الإنجليز عن ادارتها، وأن عليها أن تثبت مقدرتها وكفاءتها، وأوضح الرافعى أن هذه المزاعم يراد بها التغرير والتضليل، وأن مصر لم تحصل من الاستقلال الا على لفظه الا جوف ولم يزل الانجليز متحكمين فى الشئون الداخلية، كما أكد الرافعى أن عهد الاحتلال البريطانى كان كارثة على مصر التى استطاعت منافسة الشعوب المتحضرة قبل احتلالها([85]). وأخذ الرافعى يحذر من الانخداع بمناورات أحزاب العمال والأحرار والمحافظين، وكذلك المغالطات والمزاعم والدعاوى التى ترددها الصحف الانجليزية حول الأسلوب الذى يجب أن تتبعه السياسية الإنجليزية فى مصر، وأشار الرافعى الى أن الجميع هناك يتفقون فى الغاية الاستعمارية ولا يختلفون الا فى أسلوب ووسيلة التحقيق فقط([86]).

كما تصدى الرافعى للاكاذيب التى روجتها الصحف الاجنبية حول تأييد انجلترا للحياة الدستورية فى مصر، ومنها الزعم أن جورج لويد المعتمد البريطانى هو حارس الدستور، وانه لولا وجوده لتحول الاعتداء على الدستور الى حكم دكتاتورى. ورد الرافعى بوقائع ثابتة تدحض هذه المزاعم، منها أن النفوذ

البريطانى عندما دخل مصر كانت أولى أعماله الغاء الدستور والقضاء على الحياة البرلمانية، وأن هذا النفوذ تدخل عند وضع الدستور، وحتم حذف النصوص الخاصة بالسودان ثم استغل حادث مقتل السردار لهدم الحياة البرلمانية عام ١٩٢٥، ثم وضع نظرية حل البرلمان كلما كانت الغالبية فيه لا تؤيد السياسة الانجليزية، ثم تدخل فى تعديل قانون الانتخابات، وأيد وزارة زيوار فى ثورتها على الدستور. وأكد الرافعى أن النفوذ البريطانى لم يستخدم الا فى سبيل تعطيل الحياة البرلمانية، وانه لم يقف الا فى جانب المعطلين والهادمين للحياة الدستورية فى مصر (٣٧).

نخلص مما سبق الى أن أمين الرافعى قد خاض العديد من المعارك الصحفية مع الكتاب الصحفيين، وأن الأمر لم يقتصر على الصحف المحلية بل امتد أيضا الى الصحف الأجنبية الموالية للاحتلال البريطانى، التى أثارها تشدده وغيرته الوطنية فلاحقته بالاتهامات وتأليب الحكومة المصرية ضده كما تصدى الرافعى لمغالطاتها ومزاعمها ضد القضية المصرية.

وهذه المعارك -فى مجملها- تدور حول مجموعة المعتقدات والمبادئ التى اعتنقها الرافعى والتزم بها كخطة ثابتة فى السياسة التحريرية لصحفه ولذلك كانت معارك مبدأ ولم تكن مجرد خصومات شخصية، يدلنا على ذلك أنه أيد الوفد ثم اختلف معه من أجل المبدأ، كما اختلف مع قيادات الحزب الوطنى من أجل المبدأ أيضاً، وكذلك لوحظ عدم تقيده بحزب أو شخص بعينه بل كانت معتقداته هى محور التأييد ومحور المعارضة.

ويمكن القول أن الرافعى لم يدخل تلك المعارك لمجرد النقد والمعارضة والهجوم، وانما دخل معظمها مضطراً للرد على اتهامات وجهت اليه ومغالطات تتنافى مع مبادئه ومعتقداته.. وقد اتبع فى الرد على خصومه والمخالفين له فى الرأى طريقة الدرس والبحث والرجوع الى الأقوال والتصريحات الموثوق بها، كما استطاع الرافعى الى حد كبير تجنب الانزلاق الى التشهير والتجريح والاسفاف فى المعارك الصحفية التى خاضها.

مراجع المبحث الخامس

١ - الاتحاد، العدد: ١٥٩ بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٢٥.

٢ - الاتحاد، العدد: ١٦٣ بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٢٥.

٣ - اللواء المصرى والأخبار، العدد: ٩٠٤-١٦٤٩ بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٢٥.

٤ - الاتحاد، العدد: ١٦٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٢٥.

٥ - اللواء المصرى والأخبار، العدد: ٩٠٩-١٦٥٤ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٥.

٦ - الأخبار، العدد: ١٨٨٤ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٧.

٧ - الأخبار، العدد: ١٨٨٦ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٧.

٨ - صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٢١.

٩ - عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص ٨٥.

١٠ - الأخبار، العدد: ١٠٨٧ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٢٣.

١١ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

١٢ - الأخبار، العدد: ١٣٩٧ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٤.

١٣ - البلاغ، العدد: ٤١٣ بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٢٤.

١٤ - البلاغ، العدد: ٤٥٢ بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٤.

١٥ - الأخبار، العدد: ١٤٤٢ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٤.

١٦ - السياسة، العدد: ٥٤٨ بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤.

١٧ - أنور الجندى، مرجع سابق، ص ٥٢٤.

١٨ - رامى الجمال، مرجع سابق، ص٧-٨.

١٩ - السياسة، العدد الأول فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٢.

٢٠ - الأخبار، العدد: ٨١٨ بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٢٢.

٢١ - السياسة، العدد ٢٠ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٩٢.

٢٢ - السياسة، العدد: ٢٦ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢.

٢٣ - الأخبار، العدد: ٩٧٦ بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٣.

٢٤ - الأخبار، العدد: ٩٧٧ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٣.

٢٥ - محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص١٣٧-١٣٩.

٢٦ - فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص٧٥-٧٦.

٢٧ - الأهالى، العدد: ٢٣٥٠ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٢١.

٢٨ - الأهالى، العدد: ٢٣٧٧ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢١.

٢٩ - الأخبار، العدد: ٥٩٤ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠.

[30] – الأخبار، العدد: ١٢١١ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٢٤.

[31] – الأخبار، العدد: ١٢٤٦ بتاريخ ١٩ مارس ١٩٢٤.

[32] – الأخبار، العدد: ١٢٨٦ بتاريخ ٨ مايو ١٩٢٤.

[33] – الأخبار، العدد: ١٢٩٥ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٤.

[34] – الأخبار، العدد: ١٣٠٨ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٢٤.

[35] – الأخبار، العدد: ١٣٤٦ بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٤.

[36] – البلاغ، العدد: ٣٧٠ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٤.

[37] – الأخبار، العدد: ١٣٤٧ بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٢٤.

[38] – البلاغ، العدد: ٤٠١ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٤.

[39] – الأخبار، العدد: ١٣٧٩ بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٢٤.

[40] – الأخبار، العدد: ١٤١٣ بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٢٤.

[41] – صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٢.

[42] – رفعت السعيد، مرجع سابق، ص٦٣.

[43] – محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص٥٥-٥٨.

[44] – صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٤٠.

[45] – الأخبار، العدد: ٢٠٣٦ بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٢٧.

[46] – عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص١٦٥.

[47] – النظام، العدد: ٥٥ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩.

[48] – محمد كامل سليم، مرجع سابق، ص١٦٢.

[49] – الأخبار، العدد: ٢٠١ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠.

[50] – الأخبار، العدد: ٢١٠ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٠.

[51] – اللواء، العدد: ٢٦٢٥ بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٠٨.

[52] – اللواء، العدد ٢٦٢٦ بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٠٨.

[53] – العلم، العدد: ٥٢٤ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩١٢.

[54] – المؤيد، العدد: ٧٢٠٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٤.

[55] – الشعب، العدد: ٦١٨ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٤.

[56] – المؤيد، العدد: ٧٢١٠ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٤.

[57] – الشعب، العدد: ٦١٩ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩١٤.

[58] – الشعب، العدد: ٦٦٩ بتاريخ ٧ أبريل ١٩١٤.

[59] – الشعب، العدد: ٦٧٤ بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩١٤.

١٠ - الشعب، العدد: ٧٤٠ بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩١٤.

١١ - الشعب، العدد: ٨١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٤.

١٢ - الشعب، العدد: ٦٦٧ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٤.

١٣ - المقطم، العدد: ٣٤٧٥ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩١٣.

١٤ - الشعب، العدد: ٥٧٦ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩١٣.

١٥ - الأخبار، العدد: ٩٠ بتاريخ ٩ مايو ١٩٢٠

١٦ - الأخبار، العدد: ١٠٢ بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٢٠.

١٧ - الأخبار، العدد: ٩٤٠ بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٢٣.

١٨ - الشعب، العدد: ٨١٦ بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩١٤.

١٩ - الشعب، العدد: ٨٣٣ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩١٤.

٢٠ - الأخبار، العدد: ٥٣ بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٢٠.

٢١ - الأخبار، العدد: ٨٣ بتاريخ ١ يونيو ١٩٢٠.

٢٢ - الأخبار، العدد: ٢٢١ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٠.

٢٣ - الأخبار، العدد: ٢٣٩ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٢٠.

٢٤ - الأخبار، العدد: ٢٦١ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٠.

٢٥ - الأخبار، العدد: ٣٥١ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢١.

٢٦ - الأخبار، العدد: ٣٩٨ بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٢١.

٢٧ - الأخبار، العدد: ٥٣٣ بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢١.

٢٨ - الأخبار، العدد: ٥٦٦ بتاريخ ١ يناير ١٩٢٢.

٢٩ - الأخبار، العدد: ٥٧٧ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٢٢.

٣٠ - الأخبار، العدد: ٩٢٣ بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٣.

٣١ - الأخبار، العدد: ٩٤٤ بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٣.

٣٢ - الأخبار، العدد: ٩٦١ بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٢٣.

٣٣ - الأخبار، العدد: ٩٨٣ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٢٣.

٣٤ - الأخبار، العدد: ١٠٤٨ بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٣.

٣٥ - الأخبار، العدد: ١٠٥٦ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٢٣.

٣٦ - الأخبار، العدد: ١١٩٢ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٢٣.

٣٧ - الأخبار، العدد: ١٨١٨ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٢٦.

الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية

(١٩٢٣-١٩٥٢)

د.محمد على شومان

الفصل الثانى

الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية
(١٩٢٣ - ١٩٥٢)

- سمات التكوين الاجتماعى المصرى.
- التيارات الأيديولوجيه.
- الصحافة المصرية والسياسة الاعلامية.

الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية

نظرة عامة

يسعى هذا الفصل الى تقديم نظرة عامة على أوضاع الصحافة المصرية خلال المرحلة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢ من خلال تحليل الاطر التشريعية والقانونية، والفكرية والسياسية التى عملت من خلالها الصحافة المصرية، بالاضافة الى استعراض الاطار التقنى والاطار الاقتصادى الذى اعتمدت عليه صحافة تلك الفترة، مع القاء نظرة تحليلية أخيرة على أوضاع القائم بالاتصال (الصحفيون) فى الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية.

وانطلاقا من مسلمة العلاقة الجدلية بين الصحافة والتكوين الاقتصادى-الاجتماعى الذى تعيش فيه وتعكس ظروفه وتوازناته، من هنا فان أى محاولة علمية جادة لفهم وتحليل أوضاع الصحافة والصحفيين فى المرحلة الليبرالية لابد ان تبدأ باستيعاب وتحليل المقومات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى المرحلة الليبرالية وانعكاساتها الايديولوجية والسياسية، وتجلياتها الصحفية، لذلك فقد خصص المبحث الأول من هذا الفصل لتقديم رصد عام ومكثف لأهم الملامح الاقتصادية فى المجتمع المصرى، وتناول المبحث الثانى بالتحليل أهم التيارات الايديولوجية التى عرفتها مصر فى المرحلة الليبرالية، أما المبحث الثالث والأخير فقد اختص بتحليل شامل لاوضاع الصحافة والاطار التى حكمت نشاطها وتطورها.

المبحث الأول

سمات التكوين الاجتماعى المصرى

يسعى هذا المبحث الى رصد أهم الملامح الاقتصادية والاجتماعيـــة فى التكوين الاجتماعى المصرى، مع الاهتمام بتفاعلاته الأساسية خلال ما اتفق على تسميته بالمرحلة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢. والتى تفيد فى القاء الضوء على طبيعة الايديولوجيات المطروحة فى الساحة المصرية، والقوى الاجتماعية التى ارتبطـت بها، وعلاقة ذلك بأوضاع الصحافة وتطورها.

ويمكن تركيز السمات الاقتصادية والاجتماعية فى التكويـــن الاجتمـاعى المصرى فى النقاط التالية:-

•تتفق أغلب دراسات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى على تعـدد أنماط الانتاج فى إطار التكوين المصرى، واختلافها بالقياس لنموذج التطور الاجتمـاعى فى أوروبا. فلم يعرف التكوين المصرى نمطا رأسماليا كما عرفته أوروبا. بل شهد رأسمالية غير مكتملة تتخذ طابع رأسمالية الأطراف التابعة للمركز الرأســمالى(١). أو نمط انتاج رأسمالى تابع كماعدد دوبدار(٢) وأسلوب رأسمالى محيطى تتداخـل وتتفاعل وتتمفصل معه عناصر قبل رأسمالية(٣).

بينما يؤكد محمد أنيس سيادة نمط اقطاعى له سمات خاصة ثم أفوله قبـل عام ١٩٥٢ ليحل محله نمط انتاج رأسمالى(٤).

ويرى أحمد صادق سعد أن نمط الانتاج الآسيوى كانت له الســيادة حتى نهاية عصر محمد على ثم تحوله منذ عام ١٨٤٧ حتى عام ١٩٥٢ الى نمط شـبه رأسمالى شرقى(٥).

ويذهب ابراهيم عامر الى ازدواج أو تعاصر نمط انتاج اقطاعى مع غلبـة النمط الرأسمالى. ويتفق مع هذا الاتجاه كل من فتحى عبد الفتاح وعبد الباسط عبد المعطى ومحمود عوده(٦). ويرى عبد الباسط عبد المعطى أن استخدام فتحى عبد

الفتاح وصالح محمد صالح وجمال مجدى حسنين تعبير شبه اقطاعى-شبه رأسمالى يعبر عن عدم معرفة، أو نقص فى المادة العلمية(٧).

•مركزية دور الدولة فى التكوين الاجتماعى المصرى كنتيجة لطبيعته النهرية وموقعه الجغرافى. وتبرز هذه السمه فى كتابات أنور عبد الملك وجمال حمدان وسعد الدين ابراهيم وأحمد صادق سعد(٨)

•لعبت القوى الاستعمارية دورا بالغ الأهمية فى تحديد مسار التكوين الاجتماعى المصرى. وتبرز الكتابات التاريخية لعبد الرحمن الرافعى ومحمد أنيس وعبد العظيم رمضان وطارق البشرى أهمية دور الاستعمار(٩).

ويتفاوت تقدير هذا الدور من باحث لآخر-حسب رؤيته النظرية ومنهجه فى التحليل والزاوية التى يتناول منها تاريخ التكوين المصرى، فعند محمد دويدار بدأ تخلف الاقتصاد المصرى عندما أدمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتخصص فى انتاج القطن(١٠) بينما يبالغ سمير أمين فى تقدير دور العوامل الخارجية، وتظهر أعماله سيطرة دول المركز الرأسمالى أشبه بالقدر الذى لافكاك منه(١١).

•إن تجربة محمد على(١٨٠٥-١٨٤٠) كانت محاولة للنهضة من خلال بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الرأسمالية العالمية. وقد تضمنت أول بناء صناعى ذى وزن نسبى هام بما يتضمنه من اعادة تنظيم للنشاط الزراعى(١٢) وقد استمر هذا الاقتصاد الوطنى بسيادة الدولة من ناحية وبالانغلاق من ناحية أخرى(١٣).

•فتح انهيار تجربة محمد على الباب أمام تغلغل رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى لتبدأ عملية ادماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وليصبح منذ عام ١٨٨٢ اقتصاداً تابعاً متخصصاً فى انتاج القطن، وخاضعاً لسيطرة رأس المال الأجنبى(١٤).

•إن تبعية الاقتصاد المصرى واستقرار حقوق الملكية الشخصية فى

أواخر القرن التاسع عشر، افرز بناء طبقياً معقداً يتسم بالميوعة وعدم التبلور([١٥]) مع سيطرة كبار ملاك الأراضي الزراعية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وارتباط مصالحهم بالاستعمار؛ مع محاولة تعديل شروط هذا الارتباط من وقت لآخر بحسب ما تسمح به الأوضاع الدولية والمحلية، الأمر الذى يفسر تناقض وصدام مصالح الطرفين فى بعض المراحل، وقيام قطاع أو جناح من كبار الملاك بمحاولات التصنيع كما تجسدت فى مشروعات بنك مصر([١٦]).

تشكلت طبقة كبار الملاك فى أواخر القرن التاسع عشر من أصول مصرية أو تركية وشركسية([١٧]).

لقد تغلغل كبار الملاك عبر السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذى جعل سلطة الدولة تعبيراً عن مصالح كبار الملاك، وسعى هذه السلطة لحماية مصالحهم. ومن أبلغ الشواهد على ذلك ضمان دستور ١٩٢٣ تمثيلهم تمثيلاً كافياً فى السلطة التشريعية، كما أنهم اشتركوا فى كل الأحزاب. وكان حزب الأحرار الدستوريين أكثر تمثيلا لهم، مع ملاحظة أن كبار الملاك كانوا ينتقلون من حزب لآخر([١٨]).

وكانت الطبيعة الرأسمالية لملكية الأراضى الزراعية وعلاقات الملاك بالفلاحين هى السمة المسيطرة والغالبة، ومن ثم فان مفهوم البرجوازية المصرية يستخدم للتعبير عن كبار الملاك الذين مارسوا أنشطة مالية وتجارية وصناعية. كما يتحدث هؤلاء-وبدرجات مختلفة- عما يمكن وصفه بأقسام أو أجنحة داخل طبقة كبار الملاك، فيتحدثون عن بورجوازية زراعية وتجارية ومالية وصناعية([١٩]).

هكذا تصبح لدينا طبقة متنفذة ومهيمنة اقتصادياً وسياسياً مع وجود اختلافات وتناقضات بين أقسامها وشرائحها بحسب طبيعة أنشطتها الاقتصادية رؤيتها للتحالف مع الاستعمار أو ما يسمى بالعلاقة مع المركز الرأسمالى.

ولاشك أنه من الضرورى التمييز بين أقسام وشرائح هذه الطبقة لأن ذلك ينعكس على الميدان السياسى أو الاقتصادى([٢٠]).

● أدت تبعية الاقتصاد المصرى الى صعوبات عديدة من جراء التنافس

الأمر الى الذى وصل الى حالة الحرب السافرة "الحرب العالمية الأولى والحرب الثانية" كما عانى الاقتصاد المصرى من أزمة عام ١٩٠٧، ومن الكساد العالمى الكبير ٢٩-١٩٣٣([١]). وقد تمت خلال الحربية الأولى والثانية تعبئة الاقتصاد المصرى للحرب عن طريق التمويل التضخمى([٢]) ، ومع ذلك سمحت ظروف الحربين والكساد العالمى بتحقيق قدر من التوسع المالى والصداعى للرأسمالية المحلية المصرية والأجنبية([٣]).

•وضعت الحكومة المصرية عام ١٩٣٠ نظاماً جمركياً جديداً وفر حماية للصناعة الوطنية، مما أفاد البرجوازية الصناعية فى الثلاثينيات([٤])، الا أنها لم تكن مستقلة عن رأس المال الأجنبى كما أن هذا القطاع من البرجوازية المصرية هو الذى قدر له أن يكون الجناح الأكثر رجعية فى الطبقة العليا الصغيرة الحجم، حيث قام هذا الجناح بتوجيه الضربة القاتلة لمجموعة شركات بنك مصر التى تعثرت عام ١٩٣٩، كما أن أبرز أعضاء هذه البرجوازية الصناعية ارتبطوا برؤوس الأموال الانجليزية([٥])، وتآمروا ضد الحركة الوطنية.

•محدودية الدور السياسى للعمال والفلاحين، حيث لم يشكل العمال قطاعاً له أهميته كالبيروليتاريا فى البلدان الأوروبية([٦]). بينما حرم الفلاحون من الحقوق الأساسية فى مجالات العمل والانتاج والتعليم والتنظيم النقابى([٧]).

•ثقل الوزن الاجتماعى والسياسى للطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة أو ماكان معروفا "بالأفندية" الذين شكلوا الدعامة الأساسية لحزب الوفد ومصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية. وكانت الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة تتسع لتضم فئات وشرائح اجتماعية متباينة من المهنيين والتجار والصناعيين الصغار، الذين يتركزون فى المدن، وتصطدم مصالحهم بالادارة الاستعمارية والأقليات الأجنبية.([٨]).

مراجع المبحث الأول

١ - سمير أمين: أزمة المجتمع العربي ص ١٣١-ص١٣٢.

٢ - محمد دويدار: الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، د.ت) ص١٥٣، ١٥٨.

٣ - محمود عودة: مرجع سابق، ص ١٥٤.

٤ - محمد أنيس، دراسة في المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية، الكاتب عدد ٥٢ يوليو ١٩٦٦، ص ٢٢-ص٣٦.

٥ - أحمد صادق سعد، مرجع سابق، ص ١٠-ص١٦.

٦ - عبد الباسط عبد المعطي: دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

٧ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص ٧٨.

٨ - أنظر: أنور عبد الملك، نهضة مصر: تكون الفكر والايديولوجية فى نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥-١٨٩٢، الطبعة الأولى (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال، العدد ١٩٦ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧).

أحمد صادق سعد، مرجع سابق.

٩ - أنظر، عبد الرحمن الرافعي، فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ط١، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).

عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر، ١٩١٨-١٩٣٦، الطبعة الأولى(القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٨).

طارق البشري، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق.

١٠ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص ١٧٣.

١١ - سمير أمين مرجع سابق، ص١٣١-١٣٢.

١٢ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص١٥٣.

١٣- أنور عبد الملك ، نهضة مصر، مرجع سابق، ص٥٣١.

١٤- عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات فى مصر، ١٨٣٧-١٩٥٢، الطبعة الأولى، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٣١.

١٥ - سمير أمين، ملاحظات حول أزمة الرأسمالية فى مصر، قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ٢٨٢-٢٨٧.

١٦ - إريك دافيز، مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث: تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١، ترجمة سامى الرزاز، الطبعة الأولى (بيروت مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥) ص١٧-١٨.

١٧ - أريك دافيز، المرجع السابق، ص٣٩: ص٤٠.

١٨ - عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ص٢٩-ص٣٩.

١٩ - يتميز موقف محمد دويدار بالتأكيد على أن الفائض الزراعي لكبار الملاك كان يأتي أساسا في شكل الريع وجزئيا في شكل الربح الناتج من الاستغلال الزراعي، محمد دويدار، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

٢٠ - نيكوس بولانتزاس، مرجع سابق، ص٩٦.

٢١ - إريك دافيز، مرجع سابق، ص٩١.

٢٢ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص٢١٦.

٢٣ - إريك دافيز: مرجع سابق، ص٢٣٢.

٢٤ - Alfred G. Musrey, an arab common market (New york: Fredrick A. Praeger 1969) P.P 16:17.

٢٥ - من أبرز أعضاء هذه البرجوازية إسماعيل صدقي، محمد أحمد عبود، وأحمد عبد الوهاب، وحافظ عفيفي، لمزيد من التفصيل أنظر:

إريك دافيز: مرجع سابق ص١٨٠.

إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، (القاهرة: دار النديم: ١٩٥٧) ص٦٨.

٢٦ - عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص ٣٧.

٢٧ - عزة وهبي، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥) ص٢١٢، ص ٢١٨.

٢٨ - Marius Deeb, Party politics in egypt: The wafd and its rivals 1919-1936.London:- Ithaca press London, 1979)P.P. 315: 316.

المبحث الثانى

التيارات الايديولوجيه فى مصر

النقطة المركزية التى تلتقى عندها دراسات تاريخ الفكر المصرى هى وجود انقسام أو ازدواج بين أيديولوجيتين هما الأصولية الاسلامية والليبرالية، وثمة خلافات عديدة فى توصيف هذه الازدواجية، وهى عند أنور عبد الملك تتمثل فى اتجاهين هما التغريب والتأصيل أو التحديث الليبرالى من ناحية والأصولية الاسلامية من ناحية أخرى(١).

وعند أحمد عبد الرحيم مصطفى بمثابة مشكلة تعارض بين التراث والتجديد، أو تعارض بين اتجاهين رئيسيين. قيض لهما أن تكون لها نتيجة حاسمة فى تطور مصر الحديث والمعاصر.. أحدهما تقليدى يهتم بالاصلاح الدينى والآخر يستلهم مثلا أعلى وطنية أرتبطت به فلسفة ليبرالية عقلانية(٢).

أما سمير أمين فيتحدث عن ازدواجية فى الثقافة المصرية بين دينى "اسلامى" سلفى والآخر بورجوازى علمانى(٣)

ويصف محمد محمد حسين هذه الازدواجية بأنها صراع بين القديم والجديد بدأ منذ عصر محمد على، ويرى أن القديم هو كل مايمت الى تراثنا الموروث من دين ومن تقاليد، أما الجديد فهو كل طريف طارئ علينا مما هو منقول فى معظم الأحيان عن الأوربيين، وقد شملت المعركة بين القديم والجديد كل نواحى الحياة مادية واجتماعية وعقلية وروحية وظهرت آثار ذلك كله فى الصحف التى حفظت صورة دقيقة لتطوراتها ولما تبودل فيها من جدل، ويصف محمد حسين دعوات الجديد "التيار الليبرالى" بأنها دعوات هدامة(٤).

وقد صك طارق البشرى مفهوماً جديداً لازدواجية وصراع الايديولوجيتين الأصولية الاسلامية والليبرالية هو الوافد والموروث، كما أوضح أثر المواجهة السياسية والعسكرية بين الغرب الاستعمارى والعالم العربى والاسلامى على بنية

الاتجاهين وتصوراتهما، وكيف أن الاستعمار قد فرض على مصر والعالم العربى النموذج الغربى فى الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة(٥).

ويلاحظ الباحث أن اختلاف الباحثين بشأن توصيف أو تسمية هذه الأدولجية لا يعكس خلافاً حول مضمون المسمى أو نفياً للظاهرة. فالجميع يتحدثون عن الظاهرة نفسها، وانما يبدأ الخلاف والجدل بينهم بشأن أسباب هذه الظاهرة والموقف من الجديد أو القديم قبولاً أو رفضاً. أو سعيا نحو التأليف والتركيب بينهما.

ويقدم فاروق أبو زيد فكرة جامعة لطبيعة هذا الحال تستند الى المقارنة بين ما حدث من صراع وصدام بين القديم والحديث فى مصر وبين عصر التنوير الأوربى، غير أنه يميز بينهما، فعصر التنوير فى مصر يمتد من بداية القرن التاسع عشر وينتهى ببداية الحرب العالمية الأولى، وقد حدث دون أن يسبقه كما حدث فى أوربا عصر نهضة، أى أنه جمع بين بعث وإحياء التراث العربى والاسلامى مع الانفتاح على الحضارة الأوربية الحديثة(٦). والواضح أن عصر التنوير العربى لم يكتمل بمعنى أنه لم ينجز مهامه، حيث أدى التدخل الأجنبى والاحتلال البريطانى الى تعثر محاولات تأويل التراث الاسلامى والنموذج الغربى بما يتمشى ومتطلبات النهضة المصرية واحتياجات العصر.

إن جميع النهضات التى نعرف تفاصيلها قد عبرت أيديولوجياً عند بداية انطلاقها بالدعوة الى الانتظام فى تراث، وبالضبط العودة الى الأصول، ولكن ليس بوصفها كانت أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت، بل من أجل الارتكاز عليها فى نقد الحاضر، ونقد الماضى القريب الملتصق به المنتج له المسئول عنه، والقفز الى المستقبل(٧).

ويمكن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر "١٧٩٨-١٨٠١" كانت صدمة حضارية شاملة كشفت عن تفوق الغرب وضعف المسلمين، ومن ثم طرحت قضية النهضة أو التقدم بكيفية مغايرة لما كان مطروحاً وسائداً داخل المجتمع

المصرى، اذ وجدت فى مصر قبل الحملة الفرنسية تيارات فكرية تدعـــو للتحديث وفتح باب الاجتهاد، وعبرت محاولة محمد على بك الكبير عن قوى التغيـــير فـــى المجتمع([8]).

وقد تواصلت محاولات النهضة المصرية بعد خروج الحملـــة الفرنســية، ولكن بعد أن ساد شعور بأن هناك هوة عميقة باتت تفصل العرب والاســلام عــن عالم الافرنج، وأن الأمة معتدة بسبب تقدم الافرنج، لذا كان ثمة جهود ينبغـــى أن تبذل من أجل تدارك هذه الهة وعبورها([9]). وقد جسدت تجربة محمد على خـــلال الفترة من ١٨٠٥-١٨٤٠، هذه الجهود، إذ كانت أول محاولة للتحديث فى العـــالم العربى تحتذى بالنموذج الأوربى، وتراعى فى الوقت ذاته الخصوصية الحضارية والثقافية للمجتمع المصرى، ومع ذلك ظلت الأصولية الاســلامية مهيمنـــة لكنهـا اعتمدت على جانبين سارا معا: الأول إعادة قراءة وتأويل التراث الاسلامى وبعث القيم التى تحفز على النهضة([10])، والثانى إعادة قراءة وتـــأويل الفكـــر الليـبرالى الوافد، ولعل أعمال الطهطاوى "١٨٠١-١٨٧٣" وخاصة مقالاته الصحفية كـــانت ثمرة التزاوج بين الحضارة الأوربية وانجازاتها العلمية والفكرية الحديثـــة، وبيـــن العقل العربى المسلح بالتراث الاسلامى([11]).

لقد اعتمدت الأيديولوجية المهيمنة فى تلك المرحلة التاريخية على مفهـــوم دار الاسلام أو الرابطة الاسلامية-بما فى ذلك تجسيدها الحرفى للدولة العثمانيـــة- كاطار للانتماء ورابطة تحقق من خلالها وحـــدة المجتمـــع واللقـــاء بيـــن القيـــادة والجماهير([12])، لكن يبدو أن الصراعات السياسية والعسكرية بين مشروع محمـــد على والدولة العثمانية، فضلا عن العمق التاريخى لمصر، قد أتاح لفكـــرة الوطـــن "مصر" أن تنمو كانتماء ورابطة لا تصطدم بالرابطة الاسلامية، وانما تتعايش معها وفى ظلها كما تعتبر عن ذلك صياغات الطهطاوى وعلى مبارك للعلاقة بين الوطن ودار الاسلام([13]).

كذلك فقد ساعد صدام محمد على مع الدولة العثمانية على ظهور الفكـــرة

العربية على استحياء، واكتساب العروبة كرابطة تميز بين أمم مختلفة فى داخل دار الاسلام، وتجسد تصريحات ابراهيم باشا "١٧٨٩-١٨٤٨" هذا الشعور المبكر بالوجود العربى المتميز واللغة كفاصل بين الأمة العربية وماعداها من أمم أخرى([٤]).

الاحتلال البريطانى وتكريس ازدواجية الايديولوجية:

كانت الصدمة ومشاعر الاحباط التى أعقبت فشل الثورة العرابية ثم سياسات الاحتلال الاقتصادية والادارية والثقافية-وخاصة فى مجال التعليم- وراء تدشين ازدواجية الثقافة والفكر المصرى، حيث ظهر فريقان، الأول: "ينظر الى قديم المسلمين والعرب يتغنى به ويستوحيه، وفريق آخر ينظر الى ماحققه الغرب فى حاضره من تقدم، يزينه للمسلمين ويدعوهم الى أحتذائه والسير على خطاه، وسرى هذان الأسلوبان فى كل شئون الحياة.. وكان هناك معتدلون ومتطرفون فى كل اتجاه([٥]).

وقد انعكست هذه الازدواجية على المستوى السياسى فى انقسام الحركة الوطنية فى مطلع القرن الحالى الى تيارين، الأول أصولى تجديدى تجسد فى الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل الذى رفض مهادنة الاحتلال وطالب بالجلاء فى إطار الجامعة الاسلامية. ويلاحظ أن العامل الدينى الذى كان قوياً فى الثورة العرابية لم يكن كذلك فى حركة مصطفى كامل، الا أن نجاحه الواسع خلال فترة قصيرة يمكن تفسيره فى ضوء تمشيه مع الاتجاه الاسلامى العام، ذلك أن القوة المحركة للوطنية المصرية قد ازداد امتزاجها بالطابع الدينى بازدياد تغلغلها بين الجماهير([٦]). أما التيار الثانى فهو تحديثى ليبرالى تجسد فى حزب الأمة الذى عبر عن تيار وطنى معتدل فى مواقفه تجاه الاحتلال وقضية الجلاء، ربما لكون الحزب قد استند الى قاعدة اجتماعية حققت مكاسب واضحة فى ظل الاحتلال ومكونة أساساً من كبار الملاك وانتلجنسيا حديثة ذات تكوين ثقافى عربى اشتغل قسم منها فى أجهزة الدولة، ومن ثم ارتبطت بسلطة الاحتلال.

وقد قام هذا التيار ببلورة فكرة الوطنية المصرية على أسس علمانية كما يشر أغلب مثقفيه بالنموذج الحضارى العربى(١٢).

وثمة تفسيرات شائعة لهذا الانقسام الايديولوجي والسياسى الذى أصاب الانتلجنسيا المصرية، منها القول بأن التيار السلفى على اختلاف مواقعه من التجديد الى التقليد والجمود ويخدم الاقطاع ويعبر عنه سياسياً، بينما يخدم الفكر الليبرالى الرأسمالية ويعبر عنها، أما الفكر الاشتراكى، وخاصة الماركسى-فانه يخدم الطبقة العاملة(١٤)

ويرى سمير أمين أن ازدواجية الثقافة المصرية" انعكاس لعدم تكملة البنية الرأسمالية واتخاذها طابع رأسمالية الأطراف التابعة، فأصبح خلطاً دون صهر من عناصر المعاصرة البرجماتية ومن عناصر تأويل محافظ للاسلام(١٩). والملاحظ أن بعض التفسيرات التى تعتمد على التفسير الطبقى تقع فى خطأ تصوير الفكر كانعكاس فج ومباشر للواقع المادى، ومن ثم لاتهتم بتأثير الايديولوجيات المطروحة فى الواقع الاجتماعى، كذلك لم تهتم بتحليل تناقض الاتجاهات وتباين المدارس الفكرية داخل كل من التيارين الأصولى التجديدى والليبرالى التحديثى.

لقد احتوى كل تيار على اتجاهات متباينة قد تخدم مصالح اجتماعية متناقضة، وقد رصد أنور عبد الملك التفاوت داخل كل تيار، ورفض التفسير الاقتصادى الآلى ابتداء من مفاهيم طبقية، واقترح دراسة الانقسام فى الايديولوجية المصرية فى ضوء انقسام وتمايز التكوين الثقافى لفئة المثقفين والتى انقسمت الى فريقين: الأول: تكون فى المدارس الحديثة والبعثات العلمية، والثانى: فى الاطار التقليدى للتعليم الاسلامى حول الأزهر(٢٠). أى أن هناك دائرتين متميزتين، واحدة للعامل السياسى الاقتصادى، والثانية للعامل الفكرى الايديولوجى، ومفاد وجودهما معا أنه لا يوجد نمط فكرى وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من المصالح السياسية والاقتصادية.

لقد كان هناك تمايز فكرى وسياسى واجتماعى داخل التيارين السلفى

والليبرالى، ومن ثم لايجوز الوقوف عند الاطار الفكـرى انمـا يتعيـن ملاحظة المواقف السياسية والخصوصيات الفكرية موظفة فى البنية الاجتماعية، فقـد ضم التيار الليبرالى الوفد والأحرار الدستوريين على تضادهما السياسى، ومـن جهة أخرى وجد تعبيران أحدهما من التيار الموروث (السلفى)، والأخر من التيار الوافد (الليبرالى التحديثى) ولكنهما يعبران عن مصلحة سياسية واحدة، ويمكـن ضرب المثال على ذلك بلجان الخلافة وحزب الاتحاد من حيث تعبيرهما عـن مصلحة السراى وبتبعيتهما له.

وفى إطار التيار السلفى وجدت المؤسسة الرسمية، وعلى رأسها الأزهـر، والاخوان المسلمين، ثم هناك الاهتزازات العنيفة فى مصر الفتاة بيـن مفهومـات الفكر الوافد، ومفهومات الفكر الموروث([21]).

ازدواجية الأيديولوجية فى اطار التجربة الليبرالية:

مهدت الظروف الاجتماعية والسياسية التى أعقبت الحرب العالمية الأولـى لتجميع طبقات المجتمع المصرى والمدارس الفكرية المختلفة فى جبهة عريضة ضد الاحتلال الأجنبى، ونجح الوفد فى تجسيد تلك الجبهة، وطرح برنامجاً وطنياً معتدلا يطالب بالاستقلال من خلال المفاوضات، ويربط بين الاستقلال والديمقراطية. وفى هذا الاطار صدر دستور ١٩٢٣ الذى أخذ بالكثير من المبادئ الليبرالية مع احترام الأديان وتحقيق المساواة بين المسلمين والأقباط فى اطار الوحدة الوطنية(*). هكذا حققت الايديولوجيا الليبرالية سيادة فكرية وسياسية وقانونية.

كل ما أفضت اليه ثورة ١٩١٩ من استقلال منقوص (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) وحياة سياسية غير مستقرة تخضع لتدخل القصـر والانجلـيز، أدى الـى تكريس الانقسام الأيديولوجى فى المجتمع، فى ظل مشاعر عامة تعثر ثورة ١٩١٩ والاخفاق فى تحقيق مطالب الحركة الوطنية فى الاستقلال والدستور.

ومع الثلاثينيات جدت ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ضـاعفت مـن التحديات المحيطة بالتجربة الليبرالية، حيث كان للكساد العـالمى وأزمـة النظام

الرأسمالي العالمي انعكاساته الحادة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر. خاصة على البرجوازية المصرية والطبقة المتوسطة المدنية وجمهور المتعلمين والبرجوازية الصغيرة مما دفع بعض أقسامها الى الابتعاد عن الوفد([٢٢]).

من هنا يمكن فهم أسباب ظهور حركات وتنظيمات اسلامية وسياسية جديدة في أواخر العشرينيات والثلاثينيات في مقدمتها جماعة الشبان المسلمين عام ١٩٢٧، وجماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وجماعة مصر الفتاة عام ١٩٣٣. لقد طرحت هذه التنظيمات مشروعات سياسية مناهضة لليبرالية الغربية، كما بحثت عن رابطة أوسع من مجرد الوطنية المصرية التي أكدت عليها الأحزاب الليبرالية دون أن تهتم بالرابطة الاسلامية أو الفكرة العربية.

ان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جدت على المجتمع المصري في الثلاثينيات عمقت من التباعد والانقسام الايديولوجي بين الأصولية الاسلامية والليبرالية التحديثية، كما سمحت ببلورة خطابات متعددة داخل كل منهما، بالاضافة الى السماح بنمو الأفكار الاشتراكية، وظهور بعض الحلقات الماركسية. ويمكن حصر أهم التحولات السياسية التي ظهرت خلال التجربة الليبرالية، وبرزت بشكل خاص في الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات في النقاط التالية([٢٣]):-

- استمرار الملامح العامة للأصولية الاسلامية مع ظهور خطابات مختلفة بداخلها تتراوح بين السلفية الجامدة، ومحاولات الاجتهاد والتحديث الاسلامي الأصولي، وقد جسدت جماعة الاخوان المسلمين وجماعة الشبان المسلمين، وأعمال محمد رشيد رضا، ومصطفى صادق الرافعي ومصطفى صبري والعديد من شيوخ الأزهر خطاباً أصولياً سلفياً توجد في ثناياه اختلافات واضحة بشأن الموقف من النظام السياسي والاجتماعي القائم([٢٤]) بينما عبرت جماعة مصر الفتاة بتطوراتها المختلفة والحزب الوطني الجديد وأعمال محب الدين الخطيب عن خطاب أصولي تحديثي يرفض بدرجات مختلفة أسس النظام القائم([٢٥]).

على أن التيار السلفي أو الأصولي بصفة عامة رفض أو تحفظ على الأفكار

الليبرالية، ودخل فى عداء شديد مع أنصار الوطنية المصرية الضيقة، وخاصة دعاة الفكرة الفرعونية- حيث دافع عن عروبة مصر وانتمائها للجامعة الاسلامية، كما شن ممثلو التيار الأصولى هجوماً شديداً على قيم ومظاهر التغريب التى أصابت المجتمع(٢٦).

وتشير كتابات ممثلى التيار الأصولى الى محاولاتهم الدائمة تأويل بعض عناصر الليبرالية أو الفاشية، وبدرجة أقل الفكر الاشتراكى، بحيث يبدو الاسلام كاطار جامع وسابق عن هذه الأفكار، وبطبيعة الحال اختلف عمق وشمول محاولات التأويل من مفكر الى آخر، وإن كانت محاولات مدرسة التجديد أو التحديث الأصولى هى أهم هذه المحاولات على الاطلاق.

● ان بوادر فشل وانهيار المشروع الليبرالى وانحصار أنصاره داخل دائرة الصفوة ذات التعليم الحديث أو الغربى قد دفع رواد الليبرالية الى مراجعة أفكارهم، الأمر الذى أنتج فى النهاية خطاباً ليبرالياً يحاول تأويل الاسلام على أسس عقلانية مع دمجه فى عناصر ايديولوجيه تنتمى الى الليبرالية. وتعكس الأعمال الاسلامية لكل من على عبد الرازق وطه حسين ومحمد حسين هيكل وخالد محمد خالد درجات من الطرح الليبرالى المستند الى الاسلام(٢٧). والذى يمكن وصفه باتجاه ليبرالى تجديدى، بمعنى أنه ينفصل عن المقولات الليبرالية التقليدية ويجدد بعض عناصرها فى إطار الأصولية الاسلامية. ومع تواصل واستمرار محاولات اكساب الليبرالية شرعية إسلامية-ان جاز التعبير-ظل أحمد لطفى السيد ومريت غالى وسلامه موسى وآخرون يقدمون خطاباً ليبرالياً يحتذى بالنموذج الغربى، رغم تأثر بعض ممثليه بالاشتراكية الغابية(٢٨). لقد تعددت المدارس داخل التيار الليبرالى، ومن ثم ظهر أكثر من خطاب، منها خطاب جماعة النهضة القومية التى تأسست علم ١٩٣٩، وقدمت نموذجاً للنقد الاجتماعى من داخل النظام، ومن دون أن تتوجه الى الجماهير، أو تحاول الزام البرجوازية المصرية تقديم تضحيات أو حتى بعض التنازلات(٢٩).

وعلى الرغم من تعدد الخطابات الليبرالية الا أن ثمة اتفاقات تجمعها، ابرزها أهمية فصل الدين عن الدولة، وتأكيد قيم الديمقراطية وحرية الرأى، والسعي لترسيخ هوية مصر الوطنية على أساس قومية مصرية يستدعى ابرازها انتاج أدب قومي مصرى([٢])، بالاضافة الى السعي لتحقيق الاستقلال من خلال أسلوب المفاوضات.

مراجع المبحث الثانى

١ - أنور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، ص١٢.

٢ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٦، ص١٧، ص٥.

٣ - سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٤ - محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج٢، (القاهرة: مكتبة الآداب ومطبعتها، د.ت) ص ١٨٢،٢٣٦،ص٢٧٦.

٥ - طارق البشرى، نحن بين الوافد والموروث، في ندوة اشكالية العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٥٧، ص٣٧٥.

٦ - فاروق أبو زيد، صفحات مجهولة في عصر التنوير الصحفى (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٧٧) ص١٥٢.

٧ - محمد عابد الجابرى، اشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث، صراع طبقى أم شكل ثقافى في ندوة التراث وتحديات العصر في الوطن العربي "الأصالة والمعاصرة"، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥)ص٢٩: ص٥٨.

٨ - Peter Gran, Islamic of Capitalism, Egypt 1760-1940 (Austin University of Texas Press, 1977) PP. 27-34.

٩ - فهمى جدعان، أسس التقدم عند مفكرى الاسلام في العالم العربي الحديث، ط١ (بيروت" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص١١١.

١٠ - يميز بيتر جران بين فترتين في الحياة الفكرية المصرية الأولى من ١٧٦٠-١٧٩٠، والثانية من ١٧٩٠-١٨٤٠. وقد ساد في الفترة الثانية الاهتمام بعلم الكلام وتدهور دراساته الحديثة التى سادت الفترة الأولى، واستخدمت دراسات الكلام لتبرير سياسات محمد على، واتسمت الحياة الفكرية بنهوض ثقافى يمثل أصولية اسلامية محدثة لمزيد من التفاصيل أنظر:.Peter Gran, op.cit. p 109

١١ - فاروق أبو زيد، صفحات مجهولة من عصر التنوير الصحفى، مرجع سابق، ص٢٣.

١٢ - صبحى وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مرجع سابق، ص٢٠١-ص٢٠٤.

١٣ - المرجع السابق، ص١٨٤-ص١٩٥، ص٢١٨-ص٢٢٠، لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث "الفكر السياسي والاجتماعي" ج٢ (القاهرة: كتاب الهلال، العدد ٢١٧، ابريل ١٩٦٩) ص ١٤٨-ص١٤٩.

١٤ - أنيس صايغ، مرجع سابق، ص٢٤-ص٢٦، ويلاحظ أن صايغ يشك في صدق أغراض ابراهيم باشا في دعوته لتأسيس دولة عربية، وأحمد عبد المعطى حجازى، رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر، دراسة وثائق ط١ (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩) ص١٥٤-ص١٥٦.

١٥ - محمد محمد حسين، مرجع سابق، ص٣٤٣، ٣٤٤.

١٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص٤٤-ص٤٥.

J.H.Dunne, Religious and political trends in modern Egypt. (Washington: Published by the author, 1950) P.P. 8:9.

١٧- Ahmed, J. M. the intellectual origins of Egyptian nationalism (London: Oxford university Press, 1960)P.P. 69-76

١٨- طارق البشرى: المسلمون والأقباط ، مرجع سابق، ص٣١.

١٩- سمير أمين: أزمة المجتمع العربي، مرجع سابق، ص٣١.

٢٠- أنور عبد الملك، نهضة مصر ، مرجع سابق، ص٥٤٩-ص٥٥٠.

٢١- طارق البشرى، المسلمون والأقباط، مرجع سابق، ص ٦٨٢، ص٦٨٣.

* يرى زكريا سليمان بيومى أن قيادة الوفد حاولت أن تصبغ الثورة بصبغة علمانية للحصول علـــى تـأييد أمريكـا وفرنسا والرأى العام فى انجلترا. زكريا سليمان بيومى، الاتجاه الاسلامى فى الثورة المصريـــة سـنة١٩١٩ ، ط١، (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٣) ص ٤٨.

٢٢- Marius Deeb, On. Cit., P.P. 311: 328.

٢٣- محمد محمد حسين، مرجع سابق، ص ٢٣١: ص٢٣٦، وريتشارد ميتشل، مرجع سابق، ص١٥١: ص ١٧٠.

٢٤- Watt, W. Montgomery, Islamic Fundamentalism and modernity (London: Routledge 1989) P.53-55.

٢٥- على شلبى، مرجع سابق، ص ٢١٣: ٢٧٦، وطارق البشرى، المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنيـــة، ص٥١٧: ص٥٤٢.

- لمزيد من التفاصيل انظر: أنور الجندى، المعارك الأدبية فى مصر منـــذ ١٩١٤-١٩٣٩ ، (القـاهرة: مكتبـة الانجلو المصرية، ١٩٨٣).

- عفاف لطفى السيد، تجربة مصر الليبرالية، ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم، الطبعة الأولى(القـاهرة: المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٠) ص ٣٤١،٣٤٥، وفهمى جدعان، مرجع سابق، ص٣٢٩،٣٣١.

- Alli.E. Hillal al Dessouki, the views of salama Musa on religian and secularism islam and modren age, a quartly Journal New Delhi, Vo 1-3. No.3. P.P 23-31.

- رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، ط١ (القاهرة، دار الفكر للدراســات والنشـر والتوزيــع، ١٩٨٦) ص ١٧٨.

- محمد حسين هيكل، الشعر القومى وما يجب له، السياسة اليومية ١٩٢٠/١٢/١٦، مقال بــدون توقيــع، اللغـة والأدب القديم والحديث فى الأدب القومى، السياسة اليومية فى ١٩٢٥/٨/١٨.

المبحث الثالث

الصحافة المصرية والاطار العام للسياسة الاعلامية

يقصد بالسياسة الاتصالية "مجموع الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية فى مجتمع ما بهدف تلبية الاحتياجات الاتصالية من خلال الاستخدام الأمثل للامكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة فى المجتمع"(١).

ويمكن القول بأن التجربة الليبرالية المصرية (٢٣-١٩٥٢) افتقدت الى السياسة الاتصالية بالمعنى السابق، وأن ظهرت فيها مجموعة من التشريعات والقوانين التى نظمت اصدار الصحف وحالات فرض الرقابة وجرائم النشر، ورغم ان هذه التشريعات والقوانين التزمت بالمفاهيم الليبرالية لحرية الصحافة حيث كفلت الى حد كبير وعلى المستوى النظرى حق كافة الأحزاب والقوى الاجتماعية والأقليات فى اصدار الجرائد وتداول المعلومات الا أنها على المستوى العملى عانت من تدخل الاستعمار والانقلابات الدستورية والصراعات الحزبية الضيقة، علاوة على انتشار الأمية وبالتالى ضعف قاعدة القراء.

إن العلاقة الوثيقة بين الصحافة والمجتمع، خاصة فى المجالين السياسى والاجتماعى تمثل أحد أهم السمات التى تميز نشأة وتطور الصحافة المصرية، فقد ارتبط ظهور الصحافة بمشروع النهضة الوطنية الحديثة فى عهد محمد على، كما برزت الطبيعة السياسية للصحافة المصرية فى مواجهة التدخل الأجنبى ثم الاحتلال البريطانى، وللتعبير عن تجمعات وقوى اجتماعية شكلت فيما بعد أحزاب ماقبل الحرب العالمية الأولى، اضافة الى وجود صحف ارتبطت بقوى أجنبية.

وقد عبرت الصحافة المصرية تاريخياً عن الانقسام الايديولوجى الرئيسى فى المجتمع بين التيارين الأصولى الاسلامى والليبرالى التحديثى، واستخدمت بفاعلية كأدوات لترويج الأفكار وممارسة الصراع الفكرى والسياسى بين المدارس

الفكرية المختلفة، فضلا عن المطالبة بالجلاء والدستور.

من جهة أخرى فان نمط الملكية وادارة الصحف ومصادر التمويل الذى ساد الصحافة المصرية، ومكانة المهنة وطبيعة العاملين فيها قد أثر على دور الصحافة وحدد مكانتها فى المجتمع.

فى هذا الاطار يتناول هذا المبحث أوضاع الصحافة المصرية فى المرحلة الليبرالية والاطر والقيود التى أحاطت بها ممثلة فى:

أولا: الاطار التشريعى والقانونى.

ثانيا: الاطار الفكرى والسياسى.

ثالثا: الاطار التقنى (الفنى).

رابعا: الاطار الاقتصادى.

خامسا: القائم بالاتصال.

أولا: الاطار التشريعى والقانونى:

كانت المؤيد هى أول صوت ارتفع باسم الوطن والوطنية بعد الاحتلال، حيث ظهر العدد الأول منها فى ديسمبر ١٨٨٩([٢]). ويتفق عبد اللطيف حمزة وابراهيم عبده على دور المؤيد حتى أن الأول يتخذ من تاريخ إصدار المؤيد نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ الصحافة المصرية تنتهى عام ١٩١٤، وقد شهدت تلك المرحلة ظهور مجلة الأستاذ لعبد الله النديم عام ١٨٩٢، والمنار لرشيد رضا عام ١٨٩٨، واللواء لمصطفى كامل عام ١٩٠٠، والجريدة لأحمد لطفى السيد عام ١٩٠٧، والعلم عام ١٩١٠، والشعب عام ١٩١٣ وهما من صحف الحزب الوطنى. كذلك ظهرت صحيفتا مصر والوطن فى إطار محاولة الاستعمار شق الوحدة الوطنية، كما ظهرت مجلات أخرى عديدة توقفت باستثناء الهلال([٣]).

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت مرحلة جديدة فى حياة الصحافة المصرية تميزت بالركود التام بسبب ظروف الحرب، وإعلان الحماية على مصر وتطبيق الأحكام العرفية، إذ توقفت الكثير من الصحف ولم يتبق فى الميدان غير

الصحف التى استطاعت أن تهادن الاحتلال، وتساير ظروف الحرب مثل المقطم والأهرام والأهالى فى أول دور من أدوار صدورها([4]).

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى عاشت الصحافة المصرية مرحلة انتقالية الى أن بدأ تطبيق دستور ١٩٢٣ فى اجتماع البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤، وترجع هذه المرحلة الانتقالية الى التغيرات السياسية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى، وأثرت على الخريطة الصحفية، وعلاقات الصحف بالأحزاب ومكانتها ودورها فى المجتمع. ولعل أبرز هذه التغيرات هى ظهور حزب الوفد وقيادته للحركة الوطنية فى مقابل خفوت صوت الحزب الوطنى، حيث كان هذا التبدل فى قيادة الحركة الوطنية تعبيراً عن ظهور وسيطرة جناح أكثر اعتدالا داخل صفوف البرجوازية المصرية.

وكان انشقاق الأحرار الدستوريين-حزب كبار الملاك-تعبيراً عن جناح أكثر اعتدالا من الوفد يجد جذوره الطبقة، ومواقفه السياسية فى حزب الأمة.

من جهة أخرى اختفت أغلب أحزاب ماقبل الحرب الأولى، خاصة الاصلاح على المبادئ الدستورية وظهرت أحزاب جديدة كان منها الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١ الذى تحول الى حزب شيوعى عام ١٩٢٢([5]).

أما على صعيد العلاقة مع الاحتلال فقد اعترف تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر فى إطار التحفظات الأربع الشهيرة، وتلى ذلك إصدار دستور ١٩٢٣ الذى جسد وضمن سيطرة كبار الملاك، والقصر مع مراعاة النفوذ الأجنبى والاحتلال البريطانى وقد انعكست التغيرات السابقة على السياسة الاعلامية كما أن الصحافة لعبت دوراً محدوداً فى صنع تلك التغيرات، وذلك بالنظر الى الرقابة على الصحف والتى استمرت مفروضة على الصحف الوطنية، وبشكل عام يمكن تحديد أهم ملامح الصحافة المصرية فى الفترة الانتقالية ١٩١٨-١٩٢٤ فى النقاط التالية:

- ثبات أوضاع الصحف من ناحية الشكل والمضمون حتى إصدار تصريح ٢٨ فبراير حيث ظلت الأحكام العرفية قائمة ومطبقة على الصحف، واشتد ضغط

الاحتلال على الصحف الوطنية، الأمر الذى حال دون تسجيل وقائع الثورة وأحداثها وخلق بدائل تتمثل فى النشرات السرية والعلنية([1])، ويرى عبد اللطيف حمزة أن الصحف الوطنية أظهرت التأييد للثورة بشئ كثير من الاحتياط والتحفظ ومن أمثال تلك الصحف الأهرام والأهالى، بينما انفردت المقطم بالعداء للثورة([2]).

•استمرار الرقابة على الصحف رغم إلغاء الأحكام العرفيه وإعلان تصريح ٢٨ فبراير فقد منع نشر أى مادة ثورية، كما صدر قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢، وقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٢ اللذان حدا من حرية الصحافة بتشديد العقوبة على جرائم العيب فى الذات الملكية والتحريض على كراهية الحكومة ونشر الأفكار المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية([3]).

•ظهور الصحف الوطنية كتعبير عن التحول فى ميزان الصراع الاجتماعى والسياسى، وصحوة الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩، فقد صدرت الأخبار لأمين الرافعى كصحيفة مستقلة عام ١٩٢٠ وأصدر الحزب الوطنى صحيفة اللواء المصرى عام ١٩٢١، وأصدر حزب الأحرار الدستوريين السياسية اليومية عام ١٩٢٢، وظهر العدد الأول من البلاغ كأول صحيفة وطنية ترتبط بالوفد([4])، كذلك ظهرت كوكب الشرق علم ١٩٢٤.

وكانت تلك الصحف وغيرها تعبر عن الأحزاب والتيارات الفاعلة فى الحركة الوطنية، وقدمت على اختلاف مواقفها خطاباً سياسياً مغايراً لما تقدمه الصحف الموالية للاحتلال، أو القصر، اذ ناقشت قضايا الديمقراطية والحكم النيابى وحرية الصحافة ودستور ١٩٢٣، والموقف من لجنة "ملنر" وشروط وأهداف التفاوض مع الاحتلال.

•تحديد الاطار الدستورى والقانونى لحرية ومكانة الصحافة فى المجتمع بصدور دستور ١٩٢٣ والذى كرس سلطة كبار الملاك، ونص على حرية الصحافة فى حدود القانون، وأجاز إنذار الصحف أو وقفها بالطريق الادارى لوقاية النظام القانونى([5]). وقد ظهرت فى صحافة تلك الفترة انتقادات حادة لموقف

الدستور من حرية الصحافة دارت حول اشتراط هذه الحرية بوقاية النظام الاجتماعي، وهو مفهوم غير محدد([١١])، ومع ذلك ظل دستور ١٩٢٣ يمثل الاطار المعلن لتنظيم قواعد اللعبة السياسية والحريات العامة بما فيها حرية الصحافة، مع ظهور قوانين أخرى مقيدة لحرية التعبير والصحافة صدرت في أعوام ١٩٢٥، ١٩٣١، ١٩٤٠، ١٩٤٦ ([١٢]). على أن الاطار القانوني لحرية الصحافة لا يمكن الاعتماد عليه فقط في تقييم حرية الصحافة حيث كشفت الممارسة العملية عن انتهاكات عديدة للدستور وحرية الصحافة، لاسيما في فترات الانقلاب على الدستور، كما عانت الصحافة من الرقابة أثناء الأحكام العرفية التي فرضت على البلاد خلال الحرب العالمية الثانية. ثم تجددت مع حرب فلسطين عام ١٩٤٨([١٣]).

وقد عانت الصحافة من تشدد التشريعات الجنائية المصرية في جرائم النشر والصحافة تارة، وتجريم مالا يصح تجريمه، وتارة أخرى بتغليط العقوبات أو ابتداع الجديد المبتكر منها، فقد رفع قانون ٣٢ لسنة ١٩٢٢ من الحد الأقصى لعقوبة العيب في الذات الملكية الى خمس سنوات، وجاء قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ليرفع الحد الأقصى لجريمة التحريض على كراهية الحكومة أو ازدرائها من سنتين حبسا أو مائة جنيه الى السجن ٥ سنوات بغير غرامة، كما استحدث القانون جرائم جديدة هي نشر الأفكار المغايرة لمبادئ الدستور والذى لم يكن قد صدر بعد وعندما أعلن دستور ١٩٢٣ نص على حرية الصحافة في حدود القانون، وعلى أن الرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى محظور أيضا الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي.

وأضاف القانون عقوبة جديدة هي تعطيل الجريدة أو النشرة لمدة ستة أشهر، وتزداد التشريعات الجنائية ضد الصحافة في حكومات أحمد زيور الثانية(١٩٢٥-١٩٢٦) واسماعيل صدقي الأولى (١٩٣٠-١٩٣٣) وتوفيق نسيم (١٩٣٤-١٩٣٦) كما تأتي تعديلات أخرى في مواد قانون العقوبات المتصلة بالتحريض الذى يقع بواسطة الصحف وغيرها عامي ١٩٤٠، ١٩٤٦([١٤]).

وكان النظام المصرى فى اصدار الصحف يقوم على فكرة الحصول على ترخيص بمقتضى قانون المطبوعات ١٨٨١ الى أن ألغى بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣١، واكتفى بمجرد اخطار الجهة الادارية قبل اصدار الجريدة(١٥)، ويعبر تشدد المشرع المصرى تجاه جرائم النشر عن محاولة دائمة لحماية النظام القائم والدفاع عن القوى الاجتماعية المسيطرة المتمثلة فى القصر وطبقة كبار الملاك، أى أن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية فى مكان مهين، وكان همها الأساسى هو خدمة الملك وأغنياء الباشوات(١٦).

أما من ناحية تطبيق قوانين جرائم النشر والصحافة فان حكومات الأقلية كانت تتعسف فى تفسير النص، وتصدر قرارات التعطيل ولا تبلغها الا بعد أن يتم طبع العدد الكافى لكى تكون خسارة فادحة لأصحاب الصحيفة(١٧). ومع توالى مرات المصادرة والتعطيل كانت صحف المعارضة تلجأ الى استئجار مجلات أخرى، الا أن ذلك كان يزيد من تكاليف اصدار الصحف ويعرض صحف المعارضة لأزمات مالية كانت تؤثر على خطها السياسى أحيانا(١٨)، أو تدفعها الى التوقف نهائيا فى أحيان أخرى.

وثمة تقسيمات عديدة لتاريخ الصحافة تختلف باختلاف المعايير والأسس التى يعتمد عليها كل تقسيم، الا أنها جميعا تهتم بالاطار القانونى والسياسى. ويقدم عبد اللطيف حمزة تقسيما من خمسة مراحل لتطور الصحافة المصرية يعتمد على أسس خاصة بالتطور فى فن التحرير الصحفى، وعلاقة الصحافة بالسلطة قبل الاحتلال، ثم علاقتها بالاستعمار البريطانى لمصر، وبمراحل تطور الحركة الوطنية والحياة الحزبية. ويتحدد هذا التقسيم فى طور النشأة (١٨٢٨-١٨٧٦)، وطور الشباب (١٨٧٧-١٨٨٢) وطور الرجولة أو الكفاح ضد الاحتلال (١٨٨٢-١٩١٩)، وطور استكمال الحرية والدستور (١٩١٩-١٩٣٩)، أما الطور الأخير فى المرحلة الليبرالية فهو مكافحة الاستعمار الأوروبى منذ قيام الحرب العالمية الثانية الى قيام ثورة الجيش(١٩).

ويقسم باحث ثان صحافة ما قبل عام ١٩٥٢ الى مرحلتين، الأولى مرحلة البداية (١٨٢٨-١٨٨٢)، والثانية مرحلة السيطرة الأجنبية ازاء الصراع الوطني (١٨٨٢-١٩٥٢)، وتتميز بالسيطرة الأجنبية غير المباشرة فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢([٢٠])، أى ان الصراع مع الاستعمار هو المعيار الأساسي في هذا التقسيم.

ويقدم باحث ثالث تقسيماً أكثر تفصيلا لتطور الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٥ مكوناً من ثلاث مراحل، الأولى مرحلة الاضطراب وتنتهى عام ١٩٣٩ حيث شهدت اضطراب صحف الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطني، وظهور صحف أحزاب الأقليات كالهيئة السعدية ومصر الفتاة، والثانية مرحلة السكون وتبدأ من سبتمبر ١٩٣٩ الى اكتوبر ١٩٤٤، وفيها فرضت الرقابة وظهرت أزمة ورق الصحف، أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الانطلاق وتبدأ منذ سقوط الوزارة الوفدية عام ١٩٤٤، وتتسم بانطلاق وتطور صحف أحزاب الأقلية وظهور صحف يسارية([٢١]).

وقد رفعت الرقابة عن الصحف فى مايو ١٩٤٥، حيث أصدرت حكومة النقراشي الثانية مرسوماً بهذا الاعلان لمدة عام بسبب حرب فلسطين، ثم مددت حكومة ابراهيم عبد الهادى (١٩٤٨-١٩٤٩) الأحكام العرفية لعام آخر بحجة أن الحرب مازالت قائمة، الى أن ألغت حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، غير أنها عادت وأعلنتها بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢([٢٢]).

ثانيا: الاطار الفكري والسياسي:

عكست الصحافة المصرية المناخ الفكرى والسياسى والاجتماعى السائد فى المرحلة الليبرالية (٢٤-١٩٥٢) وتأثرت به وفى هذا الاطار قامت الصحافة المصرية بأدوار هامة فى تطوير المجتمع المصرى سياسياً واجتماعياً وثقافياً، حيث خاضت الكثير من المعارك الفكرية التى تعكس رأى مختلف الكتاب ضد الحكم

المطلق واستبداد القصر وتدخل سلطات الاحتلال البريطاني والنفوذ الأجنبي السياسي والاقتصادي([٢٣]).

وتتميز المرحلة الليبرالية بكثرة وتنوع الصحف والمجلات وتعدد اهتماماتها، مع التباين الواضح في توجهاتها الفكرية والسياسية، وقدراتها الفنية والتحريرية ومدى توفر الكوادر الصحفية العاملة فيها. وقد انعكس هذا التباين في قدرة كل مطبوعة على الانتشار والاستمرار في الصدور، علاوة على التأثير في الرأي العام.

لقد ظهرت في المرحلة الليبرالية عشرات الصحف والمجلات التي قدم كل منها خطاباً يعبر عن مصالح احدى القوى الاجتماعية أو التجمعات السياسية. فضلا عن التجمعات الدينية والطوائف المختلفة بداخلها. والى جانب التعدد السياسي والفكري ظهرت صحف ومجلات متخصصة اهتمت بشئون الاقتصاد والتجارة والمال. كما صدرت مجلات للمرأة والطفل، واستمر ظهور الصحف الساخرة والصحف الرياضية والمصورة(*).

وفي اطار هذا التعدد والتنوع يلاحظ:-

- ظهور واختفاء عشرات الصحف والمجلات.
- عدم انتظام صدور بعض الصحف والمجلات رغم استمرار وجودها القانوني والصحفي لسنوات طويلة([٢٤]).
- تحول الصحافة من حرفة الى صناعة تحتاج الى تمويل ضخم، الأمر الذي أثر على حرية الصحافة وقدرة القوى السياسية والاجتماعية المختلفة على اصدار صحف تعبر عنها.
- تركز الصحافة المصرية في القاهرة وضعف المستوى الفني والتحريري للصحافة الاقليمية(*)، وعدم انتظام صدور بعضها، وتوقف بعضها الآخر([٢٥]).

خلاصة القول إن حرية اصدار الجرائد وانتظامها قد تحدد بمجمل أوضاع المجتمع وبالسمات الهيكلية للصحافة المصرية منذ نشأتها، حيث ظل دور

الصحافة يتحدد فى ظل موازين القوى بين الاحتلال البريطانى والقصر والحركة الوطنية، والمناخ الديمقراطى، بالاضافة الى عوامل صحفية خاصة بنمط الملكية ومصادر التمويل وطبيعة القائم بالاتصال والجمهور المستهدف والاطار القانونى الذى ينظم اصدار الصحف وحرية النشر.

فى هذا السياق ظهرت كثير من الصحف والمجلات التى اختلفت فيما تقدمه من مضامين، وفى دورية وانتظام الصدور، والانتشار والتأثير، وتطور فنون التحرير والاخراج، ومدى الارتباط بالأحزاب أو الجماعات التى لا تعمل بالسياسة، ونمط الملكية وطبيعة القائم بالاتصال.

صحافة الأحزاب وجماعات الرفض السياسي والاجتماعي:

ارتبطت مجموعة كبيرة من جرائد المرحلة الليبرالية بالأحزاب والجماعات السياسية، كما سعت بدورها لاصدار جرائد تعبر عنها وتدعو لأفكارها، وكانت قوة الحزب، ومدى جماهيريته وتأثيره الاجتماعى والسياسى تنعكس على صحافته أو الصحف المرتبطة به(*)، من هنا اتسعت الفروق بين هذه المجموعة من الجرائد والتى يمكن التمييز داخلها بين:-

جرائد شبه مستقلة:

لم ترتبط هذه الجرائد بصورة معلنة أو دائمة بأحد الأحزاب أو القوى السياسية، ولعل أهمها الأهرام والأخبار للرافعى والبلاغ وروزاليوسف وأخبار اليوم. فقد انتقلت فى مواقفها بين أكثر من معسكر، كالاخبار التى أصدرها أمين الرافعى عام ١٩٢٠ وأيدت سعد زغلول، ثم اختلفت معه عندما قبل باستئناف المفاوضات مع الانجليز وانفصلت عن الوفد فى ١٩٢٥/٨/٢٢، ثم عبرت بعد ذلك عن الحزب الوطنى بعد اتحادها مع صحيفة اللواء المصرى لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، حيث عاد صاحبها للانفصال عن الحزب الوطنى فى ١٩٢٦/٢/٢٤(٦)، كذلك عرفت صحيفة "البلاغ" (١٩٢٣-١٩٥٣) بتأييد الوفد، ثم انفصلت عنه عام ١٩٣٢ وناصبته العداء. ثم عادت بعد وفاة مؤسسها عبد القادر حمزة الى تأييد

الوفد. أما صحيفة الأهرام فقد لعبت أدواراً متناقضة فى الحركة الوطنية، وعرفت بصداقتها لفرنسا، كما "أخذت على نفسها أن تكون اللسان الرسمى للحكومة المصرية-حكومة أى حزب- وإن لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين آن وآخر"([٧])، من هنا يصعب القول بأن الأهرام صحيفة مستقلة، كذلك الحال بالنسبة لأخبار اليوم التى تعتبر صحيفة القصر رغم ادعائها الاستقلال([٨]).

الصحف الوفدية:

ارتبطت بالوفد جرائد كثيرة أهمها الأخبار والبلاغ والبلاغ الأسبوعى (١٩٢٦-١٩٣٠) والجهاد (١٩٣١-١٩٣٨) وروزا ليوسف عند صدورها عام ١٩٣٥، والمصرى (١٩٣٦-١٩٥٤) والوفد المصرى (١٩٣٨-١٩٤٦) والبعث (١٩٤٤-١٩٤٦) التى أصدرها محمد مندور للتعبير عن الطليعة الوفدية، وصوت الأمة (١٩٤٦-١٩٥٤)، والنداء التى أصدرها ياسين سراج الدين عام ١٩٣٧.

صحف أحزاب الأقلية:

وكانت أقل عددا ونفوذاً من صحف الوفد حيث أصدر الحزب صحيفة السياسة اليومية (١٩٢٢-١٩٥١) والسياسة الأسبوعية (١٩٢٦-١٩٤٩) الا أن إصدارها لم ينتظم. وأصدر الحزب الوطنى اللواء المصرى (١٩٢١-١٩٢٧) واللواء المصرى والأخبار (مايو-أغسطس ١٩٢٧) والأخبار (١٩٢٥-١٩٢٦) كذلك أصدر الحزب العلم المصرى والدفاع الوطنى والعلم حتى عام ١٩٤٤، وبعد الحرب العالمية الثانية أصدر اللواء الجديد عام ١٩٤٤ والدفاع الوطنى، الا أن ظهورها لم ينتظم([٩]) كما عانت من ضعف الموارد المالية واضطهاد الحكومات المختلفة والقصر والاحتلال البريطانى([١٠]). وأصدرت الهيئة السعدية الدستور (١٩٣٨-١٩٤٦) حيث انفصلت عنها مما دفع بالسعديين لاصدار الأساس يومية عام ١٩٤٧، وبلادى شهرية عام ١٩٤٤([١١]).

وكانت لأحزاب القصر صحف تنطق باسمها حيث أصدر حزب الاتحاد

صحيفة باسمه (١٩٢٥-١٩٤١) وأصدر "الليبرتية" بالفرنسية والشعب المصرى وكانت تصدر فى الاسكندرية، أما حزب الشعب فقد أصدر صحيفة الشعب عام ١٩٣٦ الا أنها لم تنجح، كما لم تنجح الاتحاد([٢]).

صحافة أحزاب وجماعات الرفض السياسى والاجتماعى:

أما بالنسبة للأحزاب والتيارات السياسية التى تحفظت أو رفضت الليبرالية التحديثية وأسس النظام القائم فانها اجتهدت فى اصدار صحف باسمها، غير أنها لاقت مشاكل مالية وفنية عديدة فضلا عن التعرض للمصادرة أو التعطيل، ومن ضمن هذه القوى:-

١/٤: صحف مصر الفتاة والحزب الاشتراكى:

سعت مصر الفتاة منذ نشأتها لامتلاك صحف منتظمة تعبر عنه، فأصدرت الصرخة عام ١٩٣٣، ثم وادى النيل عام ١٩٣٥، والضياء عام ١٩٣٦، ثم اتفقت الجماعة مع صاحب صحيفة الثغر على تأجيرها الا أن تلك الصحف لم تنتظم([٣]). ثم أصدرت الجماعة صحيفة مصر الفتاة عام ١٩٣٨، ثم توقفت فى العام نفسه الى أن عادت أسبوعية عام ١٩٤٤ (*). ثم أصدر الحزب الاشتراكى الشعب الجديد عام ١٩٥١.

هكذا تعثرت محاولات امتلاك تيار مصر الفتاة لصحافة منتظمة الصدور بسبب تعرض الصحف الناطقة باسمها للإنذار والتعطيل مع ضعف الامكانيات المالية، ويبدو أن تشدد خطاب مصر الفتاة واعتماده على الاثارة والتهييج ضد النظام القائم كان وراء تعثر صحف مصر الفتاة والتضييق عليها.

٢/٤: صحافة الأخوان المسلمين:

تتشابه الى حد كبير مع صحف مصر الفتاة، فقد تتابعت محاولات جماعة الاخوان اصدار صحف ومجلات تعبر عنها، الا أن أيا من تلك الاصدارات لم يكتب لها الاستمرار خلال حياة الجماعة. وفى بداية نشأة الجماعة سعت للنشر فى

بعض الصحف والمجلات الاسلامية كالفتح لمحب الدين الخطيب، ثم ظهرت جريدة "الاخوان المسلمون" أسبوعية (١٩٣٣-١٩٣٧)الا أنها لم يكتب لها الاستمرار خلال حياة الجماعة، وعندما توقفت أصدرت الجماعة مجلة النذير عام ١٩٣٨، الا أن صاحب الامتياز انضم الى انشقاق جماعة شباب محمد عام ١٩٣٩، فخسرت الجماعة المجلة، وحاول حسن البنا عام ١٩٣٩ اعادة اصدار مجلة المنار لرشيد رضا، الا أن حكومة حسين سرى أوقفتها([١]). واستأجرت الجماعة مجلة التعارف في الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٠ الى أن تعرضت للمصادرة في سبتمبر عام ١٩٤٠([٢]). الا أن الجماعة تمكنت في عهد وزارة الوفد من إصدار مجلة "الأخوان المسلمون" نصف شهرية (٤٢-١٩٥٤)، صدرت أسبوعية من إغسطس ١٩٤٥ الى عام ١٩٤٨، ثم ظهرت بعد ذلك الاخوان المسلمين اليومية عام ١٩٤٦ إلى أن صودرت عام ١٩٤٨ أثناء صدام الاخوان مع وزارة النقراشى([٣]). كذلك أصدر الاخوان المسلمون الشباب مجلة شهرية (١٩٤٧-١٩٤٨) والدعوة عام ١٩٥١.

٣/٤: الصحافة الماركسية:

لم تكن بأسعد حالا من صحف الاخوان ومصر الفتاة، بل يمكن القول بأن تلك التنظيمات حرمت بدرجة أكبر من غيرها من إمتلاك صحافة علنية، وربما لا يرجع ذلك فقط الى ضعف الامكانيات أو التعرض للملاحقة البوليسية ومصادرة الصحف، بل يرجع أيضا الى طبيعة العمل السرى لتلك التنظيمات والانقسامات الكثيرة التي تعرضت لها وأثرت على أدائها السياسى اضافة الى رفض الحكومات المختلفة اعطاء تراخيص للعناصر الماركسية لاصدار صحف. وكانت "الحساب" أول الصحف التى عبرت عن التيار الماركسى علم ١٩٢٥، الا أنها توقفت بعد ثمانية أعداد. وفى عام ١٩٣٠ ظهرت "روح العصر" جريدة اشتراكية سياسية أسبوعية، ثم ظهرت "شبرا" عام ١٩٣٧، ثم التطور عام ١٩٤٠، الا أن تلك المحاولات توقفت سريعاً بحيث لم تكمل أيامنها الصدور لمدة عام ([٣])، بعدها صدرت الفجر الجديد عام ١٩٤٥ نصف أسبوعية وأسبوعية لمدة ١٤ شهراً، أى

أقل من عامين حيث أغلقت بأمر وزارى عام ١٩٤٦ فى إطار حملة حكومة إسماعيل صدقى ضد الماركسيين([٣٨]).

ويذكر رفعت السعيد أن لجنة العمال للتحرير القومى أصدرت مجلة "الضمير" كمنبر يسارى فى سبتمبر ١٩٤٥، الا أنها توقفت بعد حملة اسماعيل صدقى ضد اليسار، ويشير الى اسم المجلة غير مثبت فى فهارس الدوريات بدار الكتب ولا تتضمن مجموعة أعداد الضمير([٣٩]).

وفى عام ١٩٤٧ نجحت منظمة "إيسكرا" أى الشرارة فى اصدار مجلة أسبوعية علنية باسم "الجماهير"، أصبحت لسان حال الحركة الشيوعية بعد اتحاد الحركة المصرية للتحرر الوطنى مع إيسكرا وتأسيس منظمة حدتو([٤٠])، وقد استمرت الجماهير فى الصدور حتى ديسمبر ١٩٥١.

صحافة الاحتلال البريطانى:

يمكن افتراض وجود علاقات تبعية أو ارتباط مباشر أو غير مباشر بين سلطة الاحتلال البريطانى وبعض الجرائد التى ظهرت فى المرحلة الليبرالية، فى مقدمتها المقطم. وتميزت منذ اصدارها عام ١٨٨٩ باتخاذ "خط الدعاية للاحتلال الانجليزى الذى استخدمها أداة له ولأفكاره ومخططاته من أجل ترسيخ أقدامه فى مصر".. كما لم تقف المقطم الى جانب الحركة الوطنية المصرية وحاولت وتميزت منذ اصدارها عام ١٨٨٩ باتخاذ "خط الدعاية للاحتلال الانجليزى الذى استخدمها أداة له ولأفكاره ومخططاته من أجل ترسيخ أقدامه فى مصر".. وحاولت عدم الصدام مع المشاعر الوطنية للشعب، وظلت تعكس السياسات البريطانية فى مصر، وتؤكد بشكل دائم على عدم وجود تناقض بين الأمانى المصرية والمصالح البريطانية([٤١])".

د- الصحافة الصهيونية:

فى إطار المفاهيم الليبرالية للسياسة الاتصالية أصدرت الجاليات والأقليات والطوائف المختلفة صحفاً تعبر عنها، وكان اليهود من بين تلك الأقليات حيث

أصدروا العديد من الصحف والمجلات التى حولتها الحركة الصهيونية الى خدمة أهدافها، ومن أهم تلك الاصدارات صحيفة اسرائيل (١٩٢٠-١٩٣٤)، مجلة الاتحاد الاسرائيلى (١٩٢٤-١٩٢٩) وصحيفة الشمس (١٩٣٤-١٩٤٨) ومجلة الشبان التى صدرت وتوقفت عام ١٩٣٧، ومجلة الكليم (١٩٤٥-١٩٥٧)(٤٢) .

د- الصحافة المتخصصة:

تنقسم الصحف المتخصصة الى نوعين الأول يقدم مادة متخصصة لجمهور متخصص من القراء مثل الصحيفة النسائية أو الطبية أو العلمية أو الاقتصادية، والثانى الصحف التى تقدم مادة متخصصة لجمهور عام من القراء كالصحيفة الرياضية أو الصحيفة الفنية، ويدخل فى هذا النوع من الصحف غالبية الصفحات المتخصصة فى الصحف والمجلات(٤٣).

وقد عرفت المرحلة الليبرالية الصحافة المتخصصة بأنواعها المختلفة وقد تميزت بالكثرة والتنوع والاختلاف الكبير فى مستواها الفنى والتحريرى، وانتظام واستمرار صدورها، وقد غطت تلك الجرائد معظم مجالات وشئون الحياة الاجتماعية والثقافية جهة الى أغلب فئات وشرائح الجمهور. ونظراً لصعوبة استعراض الجوانب المختلفة لهذه الجرائد فان البحث يقتصر هنا على ذكر بعض نماذج منها، لاسيما وأنه سيعرض للسياسة التحريرية لبعض أهم المجلات الثقافية والأدبية العامة، والدينية وموقفها من الفكرة العربية فى الفصول التالية.

ومن أهم النماذج التى يمكن الاشارة اليها مجلة اللطائف المصورة، ومجلة المسرح التى أصدرها محمد عبد الحميد حلمى أسبوعية عام ١٩٢٥، وقد اندمجت فى مجلة الفكاهة عام ١٩٣٤ وسميت مجلة الأثنين. كما أصدر فؤاد غطاس مجلة الألعاب الرياضية "عام ١٩٢٣(٤٤)، وأصدر "عزراكوهين" مجلة التليفون عام ١٩٢٧ أدبية فنية أعتمدت على أخبار الجنس والفضائح(٤٥). وأصدر البرت مزرلحى صحيفة التسعيرة (١٩٤٤-١٩٥٤) التى اهتمت بنشر التسعيرة الرسمية ونشر موضوعات فنية. كما أصدر مزراحى مجلة "المصباح" عام ١٩٤٦ واهتمت

بالسينما والمسرح. وصحيفة الصراحة، (١٩٥٠-١٩٥٤)، الا أن صحف مزرلحى اشتهرت بالتقلب فى مواقفها والجرى وراء الربح، واستخدام الاثارة والابتزاز والتهديد([٦])

وظهرت العديد من الصحف فى الصفحات النسائية التى عالجت شئون المرأة ودافعت عن حقوقها فى التعليم والعمل، ومن بين هذه الصحف "فتاة الشرق" للبيبه هاشم، "وحواء الجديدة" لروز حداد، "والمصرية" لهدى شعراوى. وقد توقفت هذه الصحف عن الصدور بعد أزمات اقتصادية متصلة، ولكن بعد أن حققت نجاحاً يتمثل فى الحقوق التى اكتسبتها المرأى المصرية فى التعليم وبعض وظائف الدولة، ثم ظهرت عام ١٩٤٥ مجلة "بنت النيل" شهرية لدريه شفيق لتعمل فى خدمة قضايا المرأة كى تنال حقوقها الانتخابية([٧]).

وعرفت الصحافة المصرية صحافة الأطفال، حيث ظهرت مجلة الأطفال عام ١٩٢٣، وكانت أول صحيفة للأطفال ذات طابع تجارى تصدر بعد أن سيطرت صحافة الأطفال ذات الطابع المدرسى. وقد شهدت الخمسين سنة التالية تنوعاً فى صحافة الأطفال مع قلة عدد ما يصدر منها لتلاميذ المدارس بصفة خاصة، فقد ظهرت مجلة التلميذ عام ١٩٢٤، وسمير الطالب فى العام نفسه، وكان ختام هذه السلسلة من مجلات الأطفال المدرسية مجلة "سمير التلميذ الشهرية" التى أصدرها معهد التربية عام ١٩٣٣. أما مجلات الأطفال العامة فقد صدر منها مجلة "النونو" عن دار جريدة كوكب الشرق ١٩٢٤. وأصدر محمد صادق عبد الرحمن مجلة "بابا صادق "عام ١٩٣٤، وأصدرت إجلال حافظ "مجلة السندباد" واستغلت : درية شفيق مجلتها بنت النيل لتصدر لها ملحقا للأطفال باسم" الكتكوت" عام ١٩٤٦. وفى أكتوبر عام ١٩٤٨ أصدرت مجلة "بابا شارو"، كما أصدرت دار المعارف عام ١٩٥١ مجلة سندباد([٨])

أما بالنسبة للمجلات الثقافية والأدبية العامة والخاصة والصفحات المتخصصة فقد ازدهرت على نحو لافت للأنتباه خلال فترة البحث، حيث تواصل

إصدار "المقتطف" (١٨٧٦-١٩٥٢) كمجلة متخصصة فى نشر وتبسيط النظريات العلمية ومحاربة الخرافة والسحر والشعوذة([٤٩])، كما تواصل إصدار الهلال التى أسسها جورجى زيدان عام ١٨٩٢، واهتمت بالفكرة العربية وعلاقة مصر بالأقطار العربية والشرقية. وإذا كان بعض الدارسين قد اعتبروا مجلتى المقتطف والهلال من المجلات الأدبية، فإن الدراسة المتأنية لهاتين المجلتين تكشف بما فيه الكفاية عن انهما مجلتان ثقافيتان عامتان([٥٠]).

وبالاضافة الى المقتطف والهلال ظهرت صفحات أدبية وثقافية متميزة فى السياسة وكوكب الشرق والبلاغ والدستور، علاوة على ٨ مجلات أدبية عامة فى الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٢ أبرزها "المجلة الجديدة" (٢٩-١٩٤١) لسلامة موسى، والرسالة (٣٣-١٩٥٢) "ومجلتى" لأحمد الصاوى محمد، و"الثقافة" (٣٩-١٩٥٣) التى صدرت عن لجنة التأليف والترجمة والنشر وترأس تحريرها أحمد أمين، "والكاتب المصرى" (٤٥-١٩٤٨) التى ترأس تحريرها طه حسين، كما ظهرت ١٠ مجلات أدبية متخصصة منها الرواية (٣٧-١٩٣٩)، "والقصة" (٤٩-١٩٥٥) "والشاعر" (٥٠-١٩٥١) وأما المجلات السبع المتبقية فقد سارت فى ركاب الاتجاه الرومانتيكى الذى يتخذ الفن وسيلة للهو والتسلية([٥١]).

أما بالنسبة للصحافة الدينية فهى من الكثرة والتعدد بحيث يصعب التعرض لها هنا، ولكن يمكن فقط ذكر بعض الأمثلة عن الصحافة الاسلامية والصحافة القبطية، مع ملاحظة أن المقصود بها هى تلك الصحف التى تخصصت فى الأمور الدينية واهتمت بالقضايا السياسية بشكل محدود حيث لم تتطرق مباشرة الى الأحداث الداخلية خاصة الموقف من الصراع الحزبى، ولكنها التزمت بمواقف عامة كالعداء للاستعمار والتأكيد على الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط بالاضافة الى دعوة الصحف الاسلامية الى الجامعة الاسلامية، أو اعادة لحياء الخلافة، وتأييد عروبة مصر والدفاع عنها ضد أنصار الاتجاه الفرعونى.

ومن أبرز الأمثلة عن الصحافة الاسلامية مجلة المنار التى أصدرها محمد

رشيد رضا عام ١٨٩٨، وكانت بمثابة منبر للدعوة الى الاصلاح وفقا لمبادئ محمد عبده، مع محاولة التوفيق بين أفكار جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده. وقد دافع خطاب المنار عن الاسلام والعروبة ضد اتجاهات التغريب والقومية المصرية الضيقة، ودعا الى انشاء حزب الاصلاح الاسلامى المعتدل، الا أن دعوته لم تنجح، وقد تأثر صاحب المنار بأفكار ابن تيمية وأيد الحركة الوهابية. ويمكن القول بأن المنار قد خضعت تماماً لأفكار وتوجهات رشيد رضا، وكانت بمثابة سجل لحياته([٢])؛

وقد تأثر حسن البنا بأفكار رشيد رضا ومواقف المنار، ويذكر أن المنار كانت من أوائل المجلات الاسلامية التى اهتمت بمناقشة علاقة العروبة بالإسلام حيث يؤكد رشيد رضا فى المنار أن مصلحة العرب هى فى دولة إسلامية، ومصلحة العرب هى فى مصلحة المسلمين جميعاً، ويؤيد حق العرب فى إقامة دولة، ويرى أن عصبية العرب ضد الترك جاءت نتيجة اضطهاد الاتراك للعرب وسياسة التتريك([٣]).

وإذا كانت المنار لا تخلو من أفكار إصلاحية فى إطار سلفى تقليدى فإن مجلة الفتح (١٩٢٦-١٩٤٨) لصاحبها محب الدين الخطيب قد لعبت دوراً إصلاحياً فى إطار سلفية تجديدية ربطت بوعى بين العروبة والاسلام، وأكدت أولوية الوحدة العربية على الوحدة الإسلامية، وكان محب الدين الخطيب قد سبقت له المشاركة فى الحركة العربية فى مصر وخارجها، كما عمل لفترة فى المؤيد مع على يوسف([٤]). وفى مايو ١٩٢٦ أصدر مجلة الفتح للدفاع عن قضايا الحركة وتوعية الشباب والعمل على نهضة الإسلام.

وأصدرت مشيخة الأزهر فى المحرم عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠) مجلة شهرية باسم "نور الإسلام"، تحولت عام ١٩٣٥ الى مجلة الأزهر، كما ظهرت مجلة "الهداية الإسلامية" (١٣٤٧-١٣٦٩هـ) شهرية إسلامية علمية أدبية تصدرها جمعية الهداية الإسلامية، وأصدر محمد شراب مجلة "حضارة الإسلام" (١٩٢٥-

١٩٢٧) أسبوعية ثقافية، وظهرت مجلة أخرى باسم "الأزهر" عام ١٩٢٨، وأصدر محمد كامل حموده مجلة "نور الإسلام" عام ١٩٣٦.

وصدرت فى الاسكندرية عدة مجلات إسلامية منها "الجهاد الإسلامى" عام ١٩٢٩، "والجامعة الإسلامية" (١٩٣٢-١٩٥٥) فى الاسكندرية، وكانت "الجامعة الاسلامية" أسبوعية متخصصة فى الشئون الدينية، الا أنها كانت تميل لنشر موضوعات خفيفة وأخبار الجرائم مما يضعف من مصداقيتها كمجلة إسلامية، وكانت المجلة تؤيد الوفد وتهاجم حكومة اسماعيل صدقى([٥]).

وبالإضافة الى المجلات الاسلامية السابقة ظهرت مجلات أخرى منها "مجلة المؤتمر الإسلامى العام للخلافة بمصر" والتى صدرت عام ١٩٢٤ وركزت على الدعوة لاحياء الخلافة الاسلامية، ومجلة "العالم الإسلامى" عام ١٩٤٩، ومجلة "الرابطة الإسلامية" (١٩٤٤-١٩٥٥) وكانت نصف شهرية باسم محمد شاهين حمزة.

أما بالنسبة للصحف والمجلات القبطية فقد تعددت وتنوعت الا أنها كانت أقل عدداً إذا ما قورنت بتلك التى كانت تصدر قبل المرحلة الليبرالية خاصة فى السنوات التى حاول فيها الاحتلال إثارة الفتنة الطائفية. لقد ظهرت فى العقد الأول من هذا القرن المجلة القبطية (١٩٠٧-١٩١٠)، وعين شمس (١٩٠٠-١٩٠٣) "والعائلة القبطية" التى أصدرتها جمعية الاتحاد السكندرى، "والرابطة المسيحية" (١٩٠٧-١٩٠٩)، كما استمر ظهور صحيفتى "مصر" (١٨٩٥-١٩٠٦) "والوطن" (١٨٧٧-١٩٣٠) كذلك صدرت صحف ومجلات أخرى عديدة توقف أغلبها ولم يبق فى المرحلة الليبرالية سوى عدد قليل من الصحف والمجلات التى أصدرتها جمعيات أو كنائس مسيحية أو أشخاص، الا أن أغلبها اهتم بأمور دينية، والتزمت الصحافة القبطية بشكل عام بمفاهيم الوحدة الوطنية التى ترسخت مع ثورة ١٩١٩.

وكانت صحيفة الوطن استثناءً لتوجه الصحافة القبطية حيث كانت موالية للاحتلال تميل الى الاثارة والتهييج([٦])، من هنا فكر بطرس غالى باشا فى إنشاء

صحيفة للأقباط فاستدعى تادروس المنقبارى وأسند اليه مهمة إصدار صحيفة تخدم مصالح الأقباط وتصلح ما أفسدته جريدة الوطن وتوحد بين طوائف الأقباط الثلاثة الارثوذكس والانجيليين والكاثوليك(٣٧).

ويمكن القول بأن صحيفة مصر كانت أهم الصحف القبطية فـي مصـر خاصة وأنها كانت منتظمة الصدور ومتطورة فنياً وتحريـراً مقارنـة بـالصحف والمجلات القبطية التى ظهرت خلال نفس مرحلة البحث.

وقد صدرت الى جانب صحيفة مصر مجلات مسيحية عديدة جسدت تعـدد المذاهب المسيحية فى مصر، واهتمت بشكل أساسى بالأمور الدينية وأحـوال كـل طائفة. فصدرت مجلة "اليقظـة" فـى سـبتمبر ١٩٢٤ لتعبر عـن المسيحيين الارثوذكس. وهى مجلة وعظية تعليمية تصدر مرة كـل شـهر وتهتـم بـالعقيدة المسيحية ونهضة الشعب المسيحى، كما صدرت مجلة الكرازة، فى ابريـل ١٩٤٧ وكانت على علاقة وثيقة بمدارس الأحـد التـى ظهـرت فـى إطـار الكنيسـة الارثوذكسية. أما مجلة "حقلنا" فقد صدرت فى أكتوبر ١٩٤٩ لتعبر عـن الكنيسـة الكاثوليكية. وصدرت مجلة "الهدى" عام ١٩١١ كلسان حال للكنيسة الانجيلية، وقد استمرت فى الصدور حتى عام ١٩٨١، وكانت فى بداية إصدارها أسـبوعية ثـم أصبحت نصف شهرية ثم شهرية(٣٨).

ثالثاً: الإطار التقنى (الفنى):

ويقصد به الملامح العامة للتطور فى فنون التحرير الصحفـى والاخـراج وامكانيات الطباعة فى سنوات الدراسة والتى أثرت فى شكل ومضمون صحافة تلك الفترة ومدى فاعليتها. ويمكن تناول أهم تلك الملامح من خلال:-

ملامح التطور فى فنون التحرير الصحفى:-

يوجد اتجاه قوى بين دراسات تاريخ الصحافة على أن المقـال كـان هـو السمة التحريرية الغالبية على صحافة تلك الفترة. الا أن ذلك قد أخذ فى التغيير منذ

بداية الحرب العالمية الثانية وفرض الرقابة على الصحافة، إذ تبوأ الخـــبر مركـز الصدارة فى الصحف وانتقلت الافتتاحية الى الصفحات الداخلية بعـــد أن ضمــرت وقل شأنها([٥٩]). "وكان المقال هو الأصل والأساس، وصاحب المكانة الأولـــى فـى تحرير الصحيفة منذ نشأت الصحافة عندنا فى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضى، وكانت الصحف تصدر معتمدة على المقال، وتتباهى كل صحيفة علـــى الأخـرى بمقالاتها، وتعمل على دعم مركزها وضمان رواجها بأن تضم أكبر عدد من كبـار الكتاب، وقد ظلت هكذا الى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن الذى نعيشـــه، وذلـك عندما قامت الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت الصحف تصدر فى أربـــع صفحـات ليس فيها مكان لغير أخبار الحرب ومعاركها([٦٠]). لكن سلامة موســـــى يذكـر أن الأخبار تفوقت على المقالات حوالى عام ١٩٢٥، وظهرت مجلات تحيا على الخبر فقط([٦١]).

لقد زادت عناية الصحفة بأخبار الدول العربية وحوادثها مما ساعد علـــى توعيـة الشعب المصرى بالقومية العربية من جهة، وعلى زيادة الشعور بسوء الأوضــاع الداخلية من جهة ثانية([٦٢]). وحاولت بعض الصحف الكبرى التميز عن غيرها فى الخدمة الخبرية فعقدت اتفاقات خاصة مع وكالات الأنباء العالمية والتعاقد أو ايفـاد مراسلين لها فى أهم العواصم العربية والأجنبية. كما أصاب كتابة الخـــبر تطـوراً كبيراً حيث تحرر من الحواشى والمحسنات البديعية وأصبح له أصــــول وقواعـد خاصة وصيغ معينة([٦٣]).

على أن أهمية المقال لم تنته، وانما احتل مكانة تالية للأخبار، حيث تخلـى المقال بأنواعه عن معظم مساحة الصفحة الأولى، كما بدأ يتطور علـــى مستوى الشكل والمضمون، فبعد أن كانت المقالات تتسم باللهجة الخطابيـــة وتفـرط فـى البلاغة اللفظية، وتتعمد اثارة الحواس والهاب المشاعر انتقلت المقالات الى مرحلة النقاش والجدل المنطقى والاعتماد على الثقافة العامة والأخبار، كما تخلى المقـال عن كثير من الاستطرادات والمبالغات والحواشى، وأصبح يعتمد على المباشرة فى

التعبير السهل الواضح والعبارة البسيطة التي تهتم بالمعنى قبل اهتمامها باللفظ([64]).
وارتبطت تلك التطورات بظهور أسماء كتاب جدد أمثال محمد مندور وسيد قطب وفتحي رضوان وأحمد حسين ومصطفى أمين وراشد البراوي وعلى الرجال وأحمد أبو الفتح وإحسان عبد القدوس ومحمد الغزالي وخالد محمد خالد.

وقد واكب تطور الخبر والمقال ظهور أشكال وصيغ جديدة في كتابتهما، كما ازداد الاهتمام بإجراء الأحاديث والتحقيقات والتقارير البرلمانية مع تطوير تحريرها، وقد برز التحقيق بأنواعه المختلفة منذ نهاية العشرينيات، ونحو بداية الأربعينيات من هذا القرن وحتى منتصفه، وكانت إحدى الحقائق في الصحافة المصرية عامة وما يتصل بفنون تحريرها ان هناك مادة جديدة ليست المقالة وليست بالخبر تتشكل([65])، كذلك تزايد الاهتمام بالصورة والرسوم الكاريكاتورية ورسوم الكارتون، مع ملاحظة أن مجالات التصوير والرسم لم تقتصر على الأجانب المتمصرين فقد ظهرت أسماء مصرية كثيرة، واهتمت الصحف اليومية والمجلات الدورية بنشر الرسوم، الصور، وقد تميزت مجلات دار الهلال بالصور نتيجة استخدامها طريقة الطباعة الغائرة([66]).

ولا شك أن تعدد وتنوع فنون التحرير الصحفي قد جاءت استجابة لمتغيرات اجتماعية ودولية فرضت أهمية الخبر مقارنة بالمقال، مع تطور وسائل الاتصال وتقنية نقل الأخبار والصور والرسوم وسرعة تداولها.

التطور في الطباعة والاخراج الصحفي:

يرجع تقدم الطباعة في مصر الى حد كبير الى انتشار الصحافة وازدهارها وقد شهدت فترة البحث زيادة المطابع وتطورها، وادخال تجديدات واسعة في الاخراج والتبويب فضلا عن زيادة عدد الصفحات من أربع صفحات الى أثنتى عشرة وست عشرة صفحة، الا أن الصحف اليومية اضطررت لتخفيض عدد صفحاتها بسبب أزمة الورق([67])، وعنيت جميع الصحف والمجلات بالعنوانات العريضة (المانشيتات) أو الدائرة، وأفردت الصحف اليومية فضلا عن المجلات

الدولية صفحات متخصصة، وسبقت الاهرام الصحف المصرية فى استخدام اللـون الأحمر فى طبع الشعار عام ١٩٣٣، الا أن المصرى انفردت بالسبق فى اسـتخدام الألوان لتوضيح الخرائط أثناء الحرب العالمية الثانية، كما نشرت أحيانـا صـوراً فوتوغرافية ملونة على الصفحتين الأولى والأخيرة، لكنها لم تستمر فى ذلك فـترة طويلة([٢٨]).

وتطور اخراج وتصميم الأغلفة الخارجية للمجلات المتخصصـة، حيـث كانت تطبع بأكثر من لون وتحفل بالصور والرسوم التى تعكـس توجـه المجلـة وموقفها الفكرى والسياسى فكانت أغلفة السياسة الأسبوعية تزين بصـور لتمـاثيل فرعونية ومناظر للبيئة المصرية تؤكد على القومية المصرية، بينما كـانت مجلـة الرابطة العربية تزين أغلفتها بخرائط للعالم العربى ورسومات إسلامية([٢٩]).

والواقع أن استخدام آلات الجمع السطرية للينوتيب والانترتيب واسـتيراد آلات طباعة متطورة مثل الروتاتيف وسهولة طباعة الألوان والعنـاصر البـارزة كرؤوس الصفحة الأولى وعناوينها الكبيرة([٣٠]).. كل ذلك منح الصحف امكانيـات فنية كبيرة ساعدتها على اختصار الوقت والتنويع فى الشكل، الا أن القـدرة علـى ادخال هذا التطوير كان يتحدد فى النهاية بقدرة الصحيفة المادية أو قـدرة القـوى السياسية والاجتماعية التى تقف وراءها. وكانت مطابع دار الهـلال قـد جـددت طابعاتها الروتوغرافور فى أعقاب الحرب العالمية، فجلبت طابعات تطبع بلونين أو أربعة، كما عمت حركة التجديد مطابع صحف الاسكندرية فاشترت جريدة "البصير" فى عام ١٩٥١ آلة مونوتيب حديثة، أما جريدة البلاغ فقد اشترى لها صاحبها عام ١٩٤٨ آلتى لينوتيب من انجلترا وأمريكا. واشترى المصـرى طابعـة روتـاتيف أمريكية عام ١٩٤٨، وبلغ جملة ما استوردته مصر من آلات الطباعة وأجهزة حفر الكليشيهات بين عامى ١٩٤٧-١٩٥٢، ٥٢٧,١٥٧ ([٣١]).

رابعا: الإطار الإقتصادي:

ملكية وإدارة الصحف:

رغم أن الصحافة المصرية خلال فترة البحث قد اعتراها تطوراً مادياً وفنيا كبيرا، وتحولت من حرفة الى صناعة تحتاج الى استثمارات ضخمة، وتعتمد على الإعلانات والتوزيع الجماهيرى، الا أن جميع المنشآت الصحفية فى مصر ظلت مملوكة ملكية خاصة فى صورة منشآت عائلية، أما فى صيغة منشأة فردية كما كان الحال مع المصرى والبلاغ وأخبار اليوم، وإما فى صيغة شركة مساهمة كما هو الحال مع الأهرام ودار الهلال* ويبرز الفرق بين الصيغتين فى أن الأخيرة كان لديها قدر من الأساليب والقواعد والنظم الادارية تحتمه فى الأقل القليل القوانين التى تنظم هذا النوع من الشركات، ولا يعنى هذا أن المجموعة الأولى ليس لديها قدر من النظم الإدارية، ولكن التباين يجىء من ناحية عنصر الزمن فقد سبقت المجموعة الثانية الى ولوج ميدان الإدارة الصحفية، ولابد من أن يكون لهذا العنصر أثره فى ديناميكية الإدارة(٢٢)*.

وكان غالباً ما يتقاسم العمل فى تلك المنشآت أخوان يختص واحد بالجانب التحريرى والثانى باقتصاديات المنشأة. وكان آل أبو الفتح مثلهم فى ذلك مثل آل أمين فى أخبار اليوم، وآل زيدان فى دار الهلال، وآل تكلا فى الأهرام، وآل دياب فى الجهاد، وآل حمزة فى البلاغ، وآل ثابت فى المقطم(٢٣). وآل المنقباوى فى صحيفة مصر.

وقد ترتب على الطبيعة العائلية الضيقة فى ملكية وتحرير وإدارة الصحف ما يلى:-

- عدم تنظيم الادارة واختلاط شئون الادارة بالتحرير، مما كان يفرض فى النهاية انتهاج بعض أساليب الادارة الحديثة. لقد ظهرت نظم قانونية وإدارية جديدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فرضت ظهور المدير الأجير ليحل تلك المشاكل الإدارية والقانونية بالاضافة الى اهتمامه بالاعلان. لكن استمر وجود المدير المالك

الذى كان يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ القرار النهائى فى توجيه الاستثمارات الوجه التى يراها([٢٤]).

●توقف بعض الصحف والمجلات بمجرد وفاة مؤسسها وصاحبها، وعدم وجود وريث أو ورثة يديرون العمل، وقد حدث ذلك بالنسبة لصحف عديدة منهـــا كوكب الشرق والمنار والفتح.

●كثرة المشاكل التى تثار بين الأحزاب والقوى وأصحاب الصحف بهـــا، وذلك نتيجة عدم وجود تقاليد وأسس تحدد العلاقة بين الطرفين، أو العلاقـــة بيـن الإدارة والتحرير من جهة ثانية أو بين الجوانب السياسية والصحفية من جهة ثالثة. ولعل ظاهرة الصحف التى انشقت عن الوفد تلقى الضـــوء علـــى هـــذه الحقيقـة، بالاضافة لانشقاق جماعة شباب محمد عن جماعة الأخوان المســلمين واســتقلالهم بمجلة النذير.

على أن الاستقلال النسبى الذى كانت تتمتع به الصحف والمجلات المملوكة لعائلات معينة كاد أن يختفى بالنظر الى أوضاع الصحافـــة المملوكـــة للجمعيـات والأحزاب، والتى كان الحزب أو الهيئة تحدد أساليب إدارتها وتختـــار محرريهـــا وتحدد سياستها التحريرية(*)، وكانت الصحف والمجلات تـــأخذ شـــكل شـــركات مساهمة يكتتب فيها أعضاء الحزب أو الهيئة أو الجماعة. وتجسد صحيفة الاخوان المسلمين، على سبيل المثال، هذه الظاهرة حيث أنشأ الأخوان شركتين مســـاهمتين هما شركة الأخوان للطباعة وشركة الأخوان للصحافة، وكان رأسمالهما معـــا ٧٠ ألف جنيه مصرى([٢٥]).

وفى بعض الحالات تصبح مهمة اصدار صحيفة بمثابة عمـــل سياســـى أو جزء من نشاط الهيئة أو الجماعة كما هو الحال بالنسبة لصحافة الحزب الوطنـــى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت صحافة الحزب ملقاة على عـــاتق اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى([٢٦]). كذلك قامت حملة بين أبناء طائفة اليهـــود القرائين من أجل تحويل مجلة الاتحاد الاسرائيلى الى مجلة أسبوعية، لكن الحملـــة

فشلت فى تحقيق أهدافها(٣٧)، كما لم تنجح جماعة الأنصار فى تأمين مصادر تمويل كافية لاصدار مجلة الأنصار أسبوعيا(٣٨). وتعكس حالتا مجلة الاتحاد الاسرائيلى ومجلة الأنصار أهمية التبرعات الفردية والجماعية كأحد أهم مصادر تمويل صحف التجمعات السياسية والدينية من جهة، والعلاقة بين القدرة المالية لاحدى القوى والتجمعات السياسية والاجتماعية ومقدرتها على امتلاك صحيفة أو أكثر تعبر عنها أو تستخدمها فى التأثير فى الرأى العام، من جهة ثانية.

الاعلان:

يعبر الاعلان الصحفى من الناحية التاريخية عن تطور اقتصاد مصر وعن تطور أساليب الكتابة الصحفية، وكانت أغلب الإعلانات التجارية عن مصالح الأجانب الذين يسيطرون على الاقتصاد المصرى حتى تم إنشاء بنك مصر وبدأت إعلانات تجارية مصرية تظهر فى الصحف(٣٩).

وقد اهتمت الصحافة فى فترة البحث بالإعلان الذى غدا مورداً هاماً لتمويل نفقاتها وتأمين استمراريتها، من هنا استخدمت بعض القوى المحلية والجهات الأجنبية الاعلان كأداة للضغط على الصحف وتوجيه سياستها التحريرية وجهة معينة، أو التأثير على الرأى العام، وعلى سبيل المثال كانت الحكومات المختلفة تحرم الصحف المعارضة من الاعلانات الحكومية كما استخدمت الحركة الصهيونية سلاح الإعلان للتأثير على الصحف المصرية ودعم كفاح الشعب الفلسطينى(٤٠)

وقد احتلت الاعلانات مساحة كبيرة فى صحافة تلك الفترة بما فى ذلك صفحات الأولى من الصحف اليومية، وعلى سبيل المثال احتلت الإعلانات فى صحيفة المصرى عند صدورها نسبة ضئيلة من مساحتها لم تتجاوز صفحة واحدة تقريبا من اجمالى صفحات المصرى الست عشرة، مقابل ٣,٤ صفحة تقريبا فى الأهرام. وقد تعدلت هذه النسبة حيث ارتفعت فى المصرى الى ١,٩ صفحة بعد صدورها بعام(٤١).

والملاحظ أن شكل إخراج الإعلان قد أصابه التطور والتغيير فأخذت الإعلانات أكثر من لون واستعانت بالصور، وقد ساعد على تطور الاعلانات تأسيس شركة كليماكس للاعلانات عام ١٩٢٤، وشركة الإعلانات المتحدة عام ١٩٣١، واختصت بعض الصحف كالأهرام لنفسها خطة جديدة تقوم على فصل مكاتب الإعلان فيها عن مكاتب الإدارة العامة(٨٢). وظهرت بعد ذلك شركات أخرى للإعلانات منها شركة الإعلانات الشرقية، وشركة الإعلانات المصرية، وكانت الصحف الكبرى تعطى إمتياز الإعلان بها لإحدى شركات الإعلانات، وعادة ما كانت تتحدد شروط التعاون بينهما بحسب مكانة الصحيفة وحجم توزيعها(٨٣). وقد تطور الإعلان بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح يؤدى نفس الدور الذى يؤديه فى المجتمعات الرأسمالية أو دوراً قريباً منه باعتباره وسيلة من وسائل البيع والشراء ووسيلة من وسائل الضغط السياسى فى نفس الوقت(٨٤).

على أن بعض الصحف والمجلات كانت تضع شروطاً على مضمون وأشكال الإعلانات التى تقبل نشرها، وتتفق تلك الشروط مع طبيعة التوجهات الفكرية والسياسية التى تعبر عنها هذه الصحف. وفى هذا المجال كان أمين الرافعى يرفض نشر إعلانات للمشروعات الروحية مهما غلا ثمنها(٨٥). كذلك كانت صحف مصر الفتاة ترفض نشر إعلانات عن المنتجات الأجنبية جرياً وراء سياستها لتشجيع كل ماهو مصرى بينما "لم تنشر جريدة الأخوان المسلمين إعلانات السينما والملاهى والخمور والسجاير والدخان وملابس السيدات لاسيما إذا صاحبها رسم أو صور(٨٦).

و- التوزيع:

يشمل هذا الجانب جهاز التوزيع وامكانياته المادية وقدرته على الانتشار الجغرافى، وأهم المصاعب التى تواجه سرعة التوزيع. ولا تتوافر معلومات تفصيلية حول هذه الأبعاد، لكن يمكن افتراض أن توزيع الصحافة المصرية كان يشمل مدن مصر بالدرجة الأولى إضافة الى بعض عواصم الأقطار العربية.

وقد أصاب التجديد عملية توزيع الصحف فى فترة ما بين الحربين، فبعد أن كان يتم بأيدى فئة يقال لها المتعهدية، وكثيرا ما كانت تعمد الى طرق غير نزيهة فى التلاعب ببعض الصحف، أسست صحيفة الأهرام عام ١٩٣٥ شركة توزيع خاصة بها. وسرعان ما تبعتها دار الهلال ثم سرت العدوى الى بقية الصحف(٣٧).

وكان جهاز التوزيع التابع لكل صحيفة يلحق بالإدارة فى أول الأمر إلا أنه سرعان ماحدث انفصال بينهما فى الصحف الكبرى كما حدث فى المصرى عام ١٩٤٦(٣٨). أما الصحف والمجلات ذات الامكانيات المادية المحدودة فقد كانت تعتمد على جهاز توزيع صغير ملحق بإدارتها، أو تستعين بشركات توزيع تابعة لصحف أخرى منافسة لها مما كان يضعف توزيعها. أما توزيع الصحف والمجلات التى تصدرها أحزاب أو جمعيات صغيرة فكان يتم فى أغلب الأحيان من خلال مستويات الحزب التنظيمية، وفى إطار نشاط الجماعة، وإعتمادا على اشتراكات الأعضاء أو بأيدى أعضاء الحزب، كما حدث ذلك بالنسبة لأكثر من صحيفة أصدرتها مصر الفتاة وجماعة الأخوان المسلمين(٣٩).

وفى بعض الحالات كان تعثر توزيع الصحف والمجلات وعدم انتظامها أحد أسباب توقف إصدار المطبوعة كما حدث "للصرخة" التى أصدرتها مصر الفتاة وتوقفت بعد إصدار خمسة أعداد فقط، حيث لم تجد الصرخة موزع يقوم بتوزيعها(٤٠).

وبالنسبة لعدد النسخ التى كانت تطبع أو توزع فانه لا توجد دراسة شاملة توضح ذلك، غير أنه تظهر أرقام متناثرة عن عدد توزيع بعض الصحف فى سنوات معينة دون استخراج متوسطات عامة. وبشكل عام يلاحظ الباحث التفاوت الكبير فى توزيع صحف تلك الفترة، فبينما طبع العدد الأول من المصرى الصادر فى ١١ أكتوبر ١٩٣٦: ٤٥ ألف نسخة وصلت نسبة التوزيع عام ١٩٥٣ الى حدود ١٧٥ ألف نسخة(٤١). كذلك تفاوت حجم المطبوع والقدرة على التوزيع من صحيفة أو مجلة الى أخرى، حيث كان من أهداف جماعة شباب محمد- على سبيل المثال..

أن ترفع مايطبع من مجلة النذير من ٣آلاف الى ٥ آلاف نسخة([٢٢])، وهـو عدد ضئيل للغاية اذا ماقورن باعداد توزيع صحف الأخـوان أو المصـرى أو حتى السياسة الأسبوعية التى بلغ توزيعها عام ١٩٢٦ : ٦٠ ألف نسخة أسـبوعيا([٢٣]).
ولا شك أن هذا التفاوت الكبير فى توزيع الصحافة المصرية يرجع الى مدى التقدم التحريرى والفنى فى كل مطبوع، وبيعة اهتمامات المطبـوع والجمهـور الذى يخاطبه، فضلا عن مدى قوة الحزب أو التيار السياسى أو الفكرى الذى ترتبط بـه الصحيفة أو المجلة.

خامسا: القائم بالاتصال:

يجسد مفهوم حارس البوابة Gate-Keeper الفكرة المحورية التى دارت حولها أغلب الأعمال النظرية الخاصة بالقائم بالاتصال، وقد ظهر المصطلـح علـى يد "لوين" عام ١٩٤٧ حين لاحظ أن الأنباء التى تمر خلال قنوات خاصة، وأن هناك مواقع معينة داخل هذه القنوات يعمل القائمون بها كحراس يتولون فحص الرسائل الاعلامية ويقررون صلاحيتها للنشر. وخلال حقبتـى الخمسـينيات والسـتينيات ظهرت دراسات عديدة فى هذا المجال سعت الى الوقوف على المتغيرات التى تحدد نشاط حارس البوابة وخلصت الى أن هذه المؤثرات تتضمن سـلطات وتعليمـات رئيس التحرير، قواعد وأخلاقيات المهنة، الخلفية الاجتماعية والثقافيـة للصحفـى، التأثير غير المباشر لزملاء المهنة، متطلبات واستجابات الجمهور، ثـم الضغـوط التى يتعرض لها من خارج المؤسسة والبناء الاجتماعى القائم، وأخيراً العلاقة مـع القوى الأخرى التى من بينها مصادر امداد الصحف بالمعلومات([٢٤]).
وتتناول السياسة الاتصالية (المهنى والصحفى) فى مجتمعها مـن جوانـب عديدة هى التأهيل المهنى والتدريب وحقوق المهنيين وضمانات حمايتهم والتزاماتهم ومسئولياتهم وواجباتهم، وأخلاقيات ومواثيق السلوك المهنى والمنظمات والاتحادات والنقابات المهنية([٢٥]). علاوة على الظروف المؤثرة على اختيار المـادة، ونظـام اخراج الصحيفة والدراسات الفنية، تحديد خصائص القـائمين بالاتصـال ومـدى

رضاهم عن عملهم(٩٦)، ان جهد الصحفى قد يكون أحياناً أخطر عليه وعلى رسالة الصحافة من عدوان الحكومة أو رأس المال الخاص، فالجهل يكبل حرية ضمير الصحفى من حيث لا يدرى، ومن اليسير جداً استخدام الصحفى الجاهل دون وعى منه للمساهمة فى إرتكاب أبشع الجرائم فى حق الانسانية(٩٧).

وفى ضوء المؤثرات السابقة التى يتعرض لها القائم بالاتصال يمكن القول بأن دراسات تاريخ الصحافة لم تتعرض تفصيلاً لهذه المؤثرات فى سنوات البحث وإن كانت قد تحدثت عن بعض المؤثرات وقد ركزت على عرض دور ومكانة عدد من كبار الصحفيين والكتاب وسيرهم الذاتية. وغابت عن دراسات تاريخ الصحافة دراسة القائم بالاتصال من زاوية تحليل كافة المؤثرات التى يتعرض لها. على أن هذه الحقيقة تثير إشكالية منهجية خاصة بامكانية إجراء دراسات على القائم بالاتصال فى فترات تاريخية سابقة.

وبغض النظر عن الاشكالية الأخيرة فان الباحث يعرض هنا لبعض الجوانب الثقافية والاجتماعية والمهنية الخاصة بالقائم بالاتصال فى الصحافة المصرية خلال فترة البحث وذلك التأثير على القائم بالاتصال وبالتالى على صحافة تلك الفترة ودورها فى المجتمع، وتجدر الاشارة الى أن دراسات وكتابات تاريخ الصحافة تعلى من شأن فريقين من القائمين بالاتصال وبالتحديد من كتاب المقالات:-

الفريق الأول:-

جمع بين كتابة المقال بأنواعه وملكيته وإدارة الصحيفة كالشيخ على يوسف صاحب المؤيد وأمين الرافعى صاحب الأخبار، وعبد القادر حمزة صاحب البلاغ، أحمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق، وتوفيق دياب صاحب الجهاد، ومحمود أبو الفتح صاحب المصرى ومصطفى وعلى أمين صاحبى أخبار اليوم وأحمد حسن الزيات صاحب الثقافة ومحب الدين الخطيب صاحب الفتح (*).

الفريق الثاني:-

يتمثل في مجموعة الأدباء والمفكرين والسياسيين الذين كتبوا المقال بأنواعه، وخاضوا معارك حزبية وفكرية وطرحوا قضايا اجتماعية، وقد جمع بعضهم بين صفات السياسي والأديب والمفكر- أو صفتين منهم- كأحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم وحسن البنا وسلامة موسى ومحمد مندور ومحمود عزمى(**).

وفيما عدا الفريقين السابقين فان الصحفيين الأقل مكانة وشهرة لم يلقوا سوى اهتمام محدود للغاية من جانب دراسات تاريخ الصحافة. وربما يرجع ذلك الى انحيازات الباحثين فى تاريخ الصحافة، ولأهمية دور كبار الكتاب وأصحاب الصحف والمجلات، أو لعدم توافر معلومات حول المحررين فى وسط وأدنى السلم المهنى داخل كل صحيفة أو مجلة.

وتكشف دراسات أعلام الصحافة من الفريقين السابقين عن تعرضه لضغوط اقتصادية واجتماعية كثيرة، وتعرض فريق منهم للسجن لاسباب خاصة بحرية الرأى(٤٨) على أن هذه الضغوط لاتقارن بتلك التى كانت مفروضة على الصحفيين قبل المرحلة الليبرالية. من هنا يمكن القول بأن فترة البحث شهدت تطوراً كبيراً فى مكانة الصحافة والصحفيين يرتبط بمجمل التطور العام فى المجتمع المصرى خلال المرحلة الليبرالية، ويبدو هذا التطور واضحا عند مقارنة مكانة الصحافة والصحفيين قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان المجتمع لا ينظر اليها بالاحترام الكافى، وللتدليل على ذلك يمكن الاستشهاد بحكم المحكمة فى قضية زواج الشيخ على يوسف من ابنة الشيخ السادات حيث قضت بفسخ عقد الزواج، ووصف محامى الشيخ السادات بأنها مهنة دنيئة مهمتها التجسس على الحياة العامة ومصدر للاشاعة وكشف الستار وميدان للاعلان عن الخمور ولأماكن اللهو(٤٩).

ويذكر أنور الجندى أن الأغلبية الساحقة من أصحاب الصحف فى ذلك الحين كانت ممن لاعمل لهم، ويتخذون من الصحافة وسيلة لابتزاز الأموال بالطعن

على العمد والأعيان والتدخل فى شئونهم الخاصة بعبارات خارجة، وقد استخدموا جماعة من الكتاب والمحررين، وكان بعضهم يكتب الى ثلاث أو اربع جرائد أسبوعية، وكانو يكتبون صحفهم بالاندية العمومية والقهوات ويساومون الذين يريدون الطعن منهم ومن يريدون الدفاع عن أنفسهم(١٠٠).

ولقد تبدلت الى حد كبير تلك الأوضاع وتطورت مكانة المهنة وتقاليدها. ويمكن رصد أهم ملامح ذلك التطور فى:

- تحول الصحافة الى مهنة كالطب والتدريس أو المحاماة أو الهندسة. وقد أصبح لها تقاليدها المهنية وفنونها التحريرية، كذلك ابتعدت لغة الصحافة عن لغة الأدب(١٠١). وانشىء معهد عال للتحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٣٩ لاعداد الكوادر الصحفية(١٠٢).
- ارتباط أغلب الصحف والصحفيين بالأحزاب والتيارات السياسية ومتابعتها الدقيقة لقضايا وأحداث المجتمع وبروز أهمية دورها فى طرح القضايا والتأثير فى الرأى العام.
- التوسع فى التعليم واشتغال أبناء البرجوازية الصغيرة بالصحافة، وقد حصلوا هؤلاء على تعليم حديث خاصة بعد انشاء الجامعة المصرية. وأخذ هؤلاء يبثون أفكارهم الاجتماعية من خلال الصحافة الأمر الذى يكشف عن التركيب الاجتماعى لغالبية الصحفيين(١٠٣). لقد كانت أفكار هؤلاء فى أغلبها لا تتناقض مع الايديولوجية السائدة والأفكار المطروحة فى الحركة الوطنية المصرية. ويذكر أن صحيفة السياسة قد اشترطت عند انشائها عام ١٩٢٢ أن يكون المندوبون فيها وليس المحررون فقط من حملة الشهادات العليا، وقد فشلت التجربة فى البداية ثم نجحت فيما بعد، كما اهتمت السياسة بمستوى ومفاهيم محرريها فعهدت الى عطائهم مرتبات مجزية وتقديم الملابس المناسبة للظهور بالمظهر اللائق فى المناسبات، وقد انتقلت تلك التقاليد الى الصحف الأخرى مما طور نسبياً من الوضع المادى والاجتماعى للمحررين(١٠٤). ثم كان ظهور أخبار اليوم عام ١٩٤٤ علامة

فارقة فى تطور أجور الكتاب ومرتبات المحررين حيث أعطت أجوراً ومرتبات مجزية تزيد كثيراً عما كان سائداً فى صحف الأربعينيات([105]).

- قلة عدد الصحفيين الشوام الهاربين من الاضطهاد السياسى والذين كانت ظروفهم المعيشية تضطرهم الى التعامل مع الصحافة كمهنة للارتزاق وكسب العيش فى المقام الأول([106]).

- مطالبة الصحفيين بحرية الصحافة وسعيهم الدؤوب لتطوير أوضاعهم المهنية وفى هذا الاطار تعددت محاولات إنشاء نقابة للصحفيين حيث ظهرت فى العشرينيات تشكيلات نقابية تحت أسماء مختلفة، ثم صدر قانون بتأسيس جمعية للصحافة عام ١٩٣٦ الا أن القانون ظل بدون تنفيذ حتى صدور قانون نقابة الصحفيين عام ١٩٤١، وقد جمع فى عضوية النقابية بين ملاك الصحف والمحررين، ووضع بعض قواعد المهنة ونظم قواعد استخدام الصحفيين وصرف التعويضات وتسوية المنازعات، كما أنشأ صندوق إدخار([107]). وكان عدد المقيدين فى جداول النقابة ٢٠٠ عضو يدفع كل منهم جنيهاً واحداً كاشتراك سنوى([108])، الا أن أحد الصحفيين يقدر أعضاء النقابة ب١٢٠ صحفيا أجريت بينهم انتخابات لمجلس الادارة على أساس اختيار ممثلين لإصحاب الصحف وممثلين عن المحررين. وقد نجحت النقابة عام ١٩٤٢ فى الحصول على مجموعة من الخدمات والتسهيلات الحكومية للصحفى وأسرته، كما طالبت النقابة بحرية الرأى([109]). ومع ذلك ظل دورها محصوراً فى إطار التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى بصفة عامة، والتركيب الاجتماعى لأعضاء النقابة بصفة خاصة، بالاضافة الى القيود التى فرضها قانون النقابة اذ جمع بين عضوية ملاك الصحف ومحرريها مما سمح بسيطرة ملاك الصحف على النقابة.

لكن التطورات التى أصابت مكانة الصحافة والصحفيين والظروف المحيطة بهم اجتماعياً ومهنياً لم تحل مشاكل الصحفيين فقد كانت خسة الأجور والمرتبات من دواعى الاحتقار عند الشعب للصحفى([110]) ولم تكن الأجور ف...

باحتياجات المهنة التى تتطلب مظهرا اجتماعيا معينا، كما تعرض الصحفيون لمخاطر الفصل من العمل والاستغناء عن خدماتهم(١١١). وكانت نسبة كبيرة من الصحفيين "ظهورات" يرتبط أجرهم بعدد ما يقدمونه من مقالات.. والجزاء بقدر الانتاج(١١٢).

وتعرض الصحفيون لضغوط مهنية نتيجة نمط الملكية السائد فى الصحف والذى يعتمد على عائلات تجمع بين ملكية الصحف وتحريرها وإدارتها، وعانى العاملون فى الصحف خاصة المعارضة من حجب المعلومات الحكومية وقيود الرقابة فضلا عن الملاحقة القضائية والتعرض للسجن والاعتقال فى ظل القوانين المقيدة للحريات وحرية الصحافة(١١٣).

ويكشف صبرى أبو المجد عن الكثير من مظاهر المعاناة المادية والنفسية التى تعرض لها محمد التابعى ومجموعة من الصحفيين الذين أسسوا مجلتى روزا ليوسف وآخر ساعة، وكان التابعى وعباس محمود العقاد وتوفيق دياب ورخا قد تعرضوا للسجن عدة مرات فى عهد الملك فؤاد فى ظل ظروف صعبة حيث لم يكن هناك يومئذ فرق فى معاملة المسجونين السياسيين وغير السياسيين(١١٤).

مراجع المبحث الثالث

[1] - ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث، ط١، (القاهرة، الطباعي العربي، ١٩٨٦) ص٣.

[2] - محمد محمد حسين، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ١٤٣.

[3] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر: قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها الى منتصف القرن العشرين (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥) ص١٠٠، ص١١٤، ص١٢٤.

[4] - المرجع السابق، ص١١٧، ص١١٨.

[5] - يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، كتاب الهلال ع ٤٠٨ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤.

[6] - عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، ط١، (القاهرة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١) ص٥.

[7] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع ، ص ١٣٤.

[8] - عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص٦.

[9] - ابراهيم الدسوقي عبدالله المسلمي، "صحافة الحزب الوطني ١٩٠٠-١٩٥٣"، رسالة دكتوراه، غير منشورة (القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٨٥) ص٨٢٠، ص٧٠٨.

[10] - كامل زهيري، الصحافة بين المنح والمنع، (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٠) ص٢٠.

[11] - فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص٩١، ص٩٧.

[12] - كامل زهيري، مرجع سابق، ص ٢٤.

[13] - ابراهيم المسلمي، مرجع سابق، ص٧٢٢.

[14] - كامل زهيري، المرجع السابق، ص ١٤: ص٢٥.

وعواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، مرجع سابق، ص ١٨.

[15] - جمال العطيفي، حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية، ط٢،(القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٤) ص ٤٧.

[16] - علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٦) ص ٢٧٢.

[17] - صبري أبو المجد، محمد التابعي، الطبعة الأولى، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦) ص ٤٦٤.

[18] - المرجع السابق، ص٣٣٣، ص ٤٠١، ص ٤٠٢.

سلامة موسى، الصحافة حرفة ورسالة(القاهرة: سلامة موسى للنشر والتوزيع، د-ت) ص ١٠.

[19] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٠:٢٩.

[20] - نجوى حسين خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة

يوليو ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاعلام، ١٩٨٦) ص ١٣: ص ١٤.

[٦] - رلـم محمد الجمال، عباس العقاد فى تاريخ الصحافة المصرية، رسالة ماجستير، غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٤) ص ٤٢٢، ٤٢٣.

[٧] - عوني عز الدين، ظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية وأثرها على حرية الصحافة بين ١٩٤٥-١٩٥٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعـــلام، ١٩٧٦) ص ١٨٥، ٢٠٢، ص ٢١٠.

[٨] - نزوق أبو زيد ، الفكر الليبرالي فى الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ٥٣.

* من أبرز الصحف الساخرة والمصورة الكشكول التى صدرت عام ١٩٢١، وكل شئ، التى صدرت عـــام ١٩٢٥، والمصور التى صدرت عام ١٩٢٩، والدنيا المصورة التى صدرت عام ١٩٢٩، واللطائف المصورة.

[٩] - بلغ عدد الصحف التى صدرت بعد الحرب العالمية الثانية ٢٩١ جريدة، نجوى خليل، مرجع سابق، ص ١٨.

على سبيل المثال تدهورت مكانة جريدة البصير التى تصدر فى الاســـكندرية ســواء مـــن ناحيـــة الشـــكل أو المضمون، وكان يصدر عام ١٩٥٠ ، ٢٢ صحيفة منها ١٢ فى القاهرة، ٢٠٣ مجلة منها ١٥٠ بالقاهرة.

محمد جابر الانصارى، مرجع سابق، ص ١٥٦.

[١٠] - بلغت الجرائد الاقليمية بدون مدينة الاسكندرية ٣١٥ جريدة، ابراهيم الدسوقى السلمى، الصحافة الاقليمية فـــى مصر فى المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠، مجلد الاعلام، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٦٥.

* تعرضت جرائد البلاغ وروزا ليوسف والوادى والضياء للضعف، واختفى بعضها اثر اختلافه مع حزب الوفد، التى كانت جماهيره الواسعة تضمن رواج تلك الجرائد، عواطف عبد الرحمن، اتجاهات الصحافـــة المصريـــة ازاء القضية الفلسطينية من ١٩٢٢-١٩٣٦، مرجع سابق، ص ١٤٢: ص ١٤٤.

[١١] - ابراهيم الدسوقى عبدالله السلمى، مرجع سابق، ص٥٤١، ص ٨٢٠.

[١٢] - ابراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٨١ (القاهرة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٢٣٢.

[١٣] - نجوى خليل، مرجع سابق، ص ٣٥، وعبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية فى مصـــر، مرجـــع ســـابق، ص ١٥٦.

[١٤] - ابراهيم الدسوقى السلمى، مرجع سابق، ص ٨٢٠، ص ٥٤١.

[١٥] - مقابلة مع الأستاذ/ صبرى أبو المجد، القاهرة، ١٩٩٠/٧/٣٠.

[١٦] - يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ١٦٢، ص ١٦٣.

[١٧] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية فى مصر، مرجع سابق، ص١٥٤.

[١٨] - تارك فرج أمين حبيب فرج، صحافة حزب مصر الفتاة فى الفترة من ١٩٣٦-١٩٥٣، رسالة ماجستير، غـــير منشورة، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٩) ص ٣١، ص ٤٠.

* تعرضت للتوقف عدة مرات وصدرت في يونيو ١٩٥٠ باسم مصر الفتاة لسان الاشتراكية.

٣٤ – حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، (بيروت، المكتب الاسلامي، ١٩٧٤) ص ٢٥٤: ص ٢٥٥.

٣٥ – التعارف، أسبوعية، ع ٤، السنة ٥، ٣٠ المحرم ١٣٥٩هـ (٩/٣/١٩٤٠).

٣٦ – الأخوان المسلمون، يومية أعداد ٢٢/١٠/١٩٤٦، ٥/٥/١٩٤٦، ٧/١٢/١٩٤٦، ٣/١٢/١٩٤٦، ١١/٩/١٩٤٦.

٣٧ – رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر، ١٩٢٥–١٩٤٨، ط٢، (القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٧٧) ص١١، ص٣١، ص٣٣، ص ٦٣، ص ٨٠.

٣٨ – نجوى خليل، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

٣٩ – رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٢، ص ١٦٧.

٤٠ – المرجع السابق، ص ١٧٠.

٤١ – تيسير أحمد محمد أبو عرجة، جريدة المقطم وموقفها من الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩–١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، ١٩٧٦) ص١، ص ٢٣٢.

٤٢ – عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧–١٩٠٤، دراسة تحليلية (القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠) ص٣٤، ص ٤٦.

وسهام نصار: اليهود المصريون صحفهم ومجلاتهم ١٨٧٧–١٩٥٠، ط١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.ت) ص٦٠ ص٧٦.

٤٣ – فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة: السياسة الخارجية، المرأة، الرياضة، الجريمة، الفن، ط١، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦) ص٨.

٤٤ عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٢، ص ١٦٧.

٤٥ – سهام نصار، مرجع سابق، ص ٦٣، ص ٧١.

٤٦ – المرجع السابق، ص ٦٣، ص ٧١.

٤٧ – نجوى خليل، مرجع سابق، ص ١٣٤، ص ١٣٥.

٤٨ – سامي عزيز، صحافة الأطفال، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٠)، ص ٦٧: ص ٧٢.

٤٩ – عبد الله العمر، المقتطف رائدة العلم الحديث في العالم العربي، بحث في ندوة المجلات الثقافية وتحديات العصر (الكويت: كتاب العربي، يوليو ١٩٨٤) ص٧، ص ٤٣.

٥٠ – علي شلش، المجلات الأدبية في مصر، تطورها ودورها، ط١ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨) ص ٣١.

٥١ – المرجع السابق، ص ١٤٢، ص ١٥٤.

٥٢ – محمد جابر الانصاري، العروة الوثقى والمنار، التوفيق بين الأصالة والمعاصرة بحث في ندوة المجلات الثقافية وتحديات العصر، مرجع سابق، ص ٧٣: ص٨٨.

٥٣ – المنار، عدد يوليو ١٩١٧.

[54] - محمد عبد الرحمن برج، محب الدين الخطيب ودوره في الحركة العربيــــة ١٩٠٦-١٩٢٠، مجلــة المستقبل العربي، (١٠١) ٧-١٩٨٧، ص ٥٢، ص ٦٦.

[55] - الهلمة الإسلامية، المجلد الأولى من سبتمبر ١٩٣٢ إلى سبتمبر ١٩٣٣.

[56] - زكريا سليمان بيومي، الاتجاه الاسلامي في الثورة المصرية سنة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٤٠.

[57] - مصر في ١٩٤٤/٩/١١.

[58] - جمال ابراهيم حماد، الصحف الدينية في مصر، في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مجلد الاعلام، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٥٤: ص ١٦٣.

[59] - خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧) ص ٢٩، ص ٣٠.

[60] - إجلال خليفه، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ط١، ج١، (القاهرة د.ن، ١٩٧٢) ص٩٩.

[61] - سلامة موسى، مرجع سابق، ص ٩٥.

[62] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٥.

[63] - عبد اللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ٥٣٢، ٥٣٣.

[64] - عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية والمصرية، مرجع سابق، ص ٢٤.

[65] - محمود أدهم، جريدة الأهرام وفن التحقيق الصحفي، (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٨٥) ص ٥٣.

[66] - عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٦٧.

[67] - إجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ١٩.

- سهير اسكندر، جريدة المصري والقضايا الوطنية ١٩٣٦-١٩٤٦، ط١، (القاهرة: مؤسســـة سجل العرب، ١٩٨٦) ص ٤١.

- انظر على سبيل المثال أعداد السياسة الأسبوعية عام ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٣٩، وأعداد الرابطة العربية أعـــوام ١٩٣٧، ١٩٤٥، ١٩٤٨.

- عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص ٢٥.

- خليل صابات، تاريخ الطباعة في الشرق العربي (القاهرة، دار المعـــارف، ١٩٦٦) ص ٢٦٩: ص ٢٧٥، ص ٢٨١.

- صليب بطرس، إدارة الصحف واقتصادياتها، في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصـــري ١٩٥٢-١٩٨٠، مجلد الاعلام، (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥) ص ١٥٤: ص ١٦٣.

- سهير اسكندر، مرجع سابق، ص ١٧.

- صليب بطرس، مرجع سابق، ص ٢١٥، ٢١٦.

لم تمنع الملكية العائلية للصحفة من تلقي تلك العائلات لمساعدات مادية ومعنوية من القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وكانت هذه الصحف تراعي أهداف ومصالح القوى والجهات التي تدعمها، وعلى سبيل المثال ارتبط آل ثابت بالإنجليز، وآل أمين بالقصر.

[٣٥] – أحمد عادل كمال، النقط فوق الحروف، الأخوان المسلمون والنظام الخاص، ط١ (القاهرة، الزهـــراء للإعـــلام العربي، ١٩٨٧) ص ٩٥.

[٣٦] – ابراهيم المسلمي، مرجع سابق ج٢، ص ٨٢.

[٣٧] – سهام نصار، مرجع سابق، ص ٦٢.

[٣٨] – الاتصال، ع(٥٢) أول ذي الحجة ١٣٦٣هـ.

[٣٩] – محمد سيد محمد. اقتصاديات الاعلام: المؤسسة الصحفية (القاهرة: مكتبة كمال الدين، ١٩٧٩) ص ٢٢٤.

[٤٠] – سهام نصار، مرجع سابق، ص ٢٠.

[٤١] – سهير اسكندر، مرجع سابق، ص ٤١.

[٤٢] – عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٣.

[٤٣] – سهير اسكندر، مرجع سابق، ص ٢٤، ص ٢٥.

[٤٤] – محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

[٤٥] – عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٢٧،

[٤٦] – سهام نصار، مرجع سابق، ص ٤١.

[٤٧] – عبد اللطيف حمزة، الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٣.

[٤٨] – سهير اسكندر، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٤٩] – الأخوان المسلمون، أسبوعية ع (٤٢)، السنة الثانية.

[٥٠] – على شلبي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٥١] – سهير اسكندر، مرجع سابق، ص ٢٥، ص ٣٧.

[٥٢] – النذير، العدد (١٣٧) السنة (٦)، ١٩٤٦/٣/١٨.

[٥٣] – السلسلة الأسبوعية، عدد ١٩٤٤/١١/٣.

[٥٤] – عبد الفتاح عبد النبي، مرجع سابق، ص ٣٦١: ص ٣٦٢.

[٥٥] – ليلى عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٢٣.

[٥٦] – جيهان مكاوي، حرية الفرد وحرية الصحافة، دراسة مقارنة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتـــاب، ١٩٨١) ص ٧.

[٥٧] – مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨) ص ٢٩١.

*– توجد دلائل كثيرة على اهتمام كتابات تاريخ الصحافة بهذا الفريق حيث ركز عبد اللطيف حمزة علـــى دراســـات اعلام الصحافة في أدب المقالة الصحفية في مصر والذي جاء في ثمانية أجزاء، خصص منها الجـــزء الرابـــع للشيخ على يوسف. لمزيد من التفاصيل أنظر عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر: على يوسف، ج٤، ط٢ (دار الفكر العربي، د.ت).

[97] - ظهرت عدة رسائل علمية تناولت سير بعض كبار الكتاب الصحفيين منهم: محمد حسين هيكل صحفياً، وعباس محمود العقاد صحفياً، ومحمود عزمي وأمين الرافعي، أنظر على سبيل المثال رسالة محمد الجمال، مرجع سابق ومحمد بعد، أمين الرافعي صحفياً ودوره في الحركة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاعلام، ١٩٨٣)

[98] - أنظر على سبيل المثال نجوى كامل، محمود عزمي رائد الصحافة المصرية، سلسلة اقرأ، ع ٣٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧) صبري أبو المجد، مرجع سابق.

[99] - ابراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

[100] - أنور الجندي، تطور الصحافة العربية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٤.

[101] - عبد اللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

[102] - نجوى كامل، مرجع سابق، ص ٥٣.

[103] - مقابلة مع الأستاذ/ حافظ محمود، القاهرة، ١٩٩٠/٧/١.

عواطف عبدالرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، مرجع سابق، ص ٢٥.

[104] - نجوى كامل، مرجع سابق، ص ٧٤: ص ٧٥.

[105] - عبد الفتاح عبد النبي، دور الصحافة في تغيير القيمة الاجتماعية، دراسة ميدانية، بمنطقة شبه حضرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاعلام، ١٩٨٧) ص ١٢٣.

[106] - سلامة موسى، مرجع سابق، ص ١٢٣.

[107] - نجوى كامل، مرجع سابق، ص ٦٨: ص ٧٥ وسامي عزيز: المسح الاجتماعي الشامل، مجلد الاعلام، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

[108] - سامي عزيز، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

[109] - علي المغربي: خبايا الصحافة، ط٢ (القاهرة: د.ن، ١٩٧٥) ص١٧، ص١٩.

[110] - سلامة موسى، مرجع سابق، ص ٢٥.

[111] - علي المغربي، المرجع السابق، ص١٨: ص ١٩.

[112] - يوسف جوهر، أهل العلم وأهل الجهل، الأهرام، ١٩٨٨/٧/٩.

[113] - مقابلة مع حافظ محمود، القاهرة، ١٩٩٠/٧/١.

[114] - صبري أبو المجد، مرجع سابق، ص ١٨٥: ص ١٩٠، ص ٤٦٣.

الفصل الثالث

التطور التشريعى للصحافة المصرية

(١٧٩٩-١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم

تمهيد

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل تطور التنظيم القانوني للصحافة المصرية منذ صدور أمر نابليون بتنظيم الطباعة فى عصر فى ١٤ يناير ١٧٩٩ وحتى صدور القانون ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الشركات المساهمة.

وتستهدف الدراسة مسح وتحليل التدخلات التشريعية المتعلقة بتنظيم الملكية والاصدار، وتداول المعلومات، وجرائم النشر، والعقوبات، والمسئولية الجنائية عن جرائم النشر، علاوة على مبررات التدخل التشريعى فى المراحل المختلفة للتطور التشريعى.

أولا: تطور التدخلات التشرعية:

على امتداد ما يقرن من قرنين (١٧٩٩-١٩٩٨) تبدأ بصدور أمر نابليون الخاص بتنظيم الطباعة فى ١٤ يناير ١٧٩٩، وحتى صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون الشركات المساهمة، بلغ إجمالى عدد التدخلات التشريعية المنظمة للصحافة المصرية ١٨٤ تدخلاً بواقع تدخلاً تشريعياً واحداً كل ثلاثة عشر شهراً. وإذا استبعدنا القوانين الفرنسية والعثمانية التى سبقت صدور أول قانون للمطبوعات عام ١٨٨١، يصبح معدل التدخل التشريعى مرة واحدة كل ثمانية أشهر، الأمر الذى يعكس التراكم والاضطراب التشريعى، وتغول السلطة التنفيذية وتزايد اعتمادها على القانون كأداة للردع([1])

وبلغ إجمالى القوانين المتعلقة بملكية الصحف وإصدارها ٤١ قانوناً وتعديلاً تمثل (٢٢,٣٪) من إجمالى التدخلات التشريعية. وتمثلت تلك التدخلات فى ست قوانين للصحافة، وسبعة عشر قانوناً للمطبوعات، وثمانية عشر قانوناً متعلقة بملكية الصحف.

ثانيا: مراحل تطور التدخلات التشريعية:

لتسهيل مهمة الدراسة، تم تقسيم مراحل التطور التشريعى الى خمس مراحل هى:

المرحلة الأولى : وتمتد من عام ١٧٩٩ حتى عام ١٨٨١.

المرحلة الثانية : وتمتد من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٢٣.

المرحلة الثالثة : وتمتد من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢.

المرحلة الرابعة : وتمتد من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠.

المرحلة الخامسة : وتمتد من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٨.

ثالثاً: التطور التشريعي لملكية وإصدار الصحف:

يقتصر التدخل التشريعي في الدول الديمقراطية المتقدمة فيما يتعلق بملكية الصحف وإصدارها على أربعة نقاط لا تمس جوهر مبدأ حرية إصدار الصحف هي:

- مقاومة الاحتكارات والتكتلات الصحفية.
- تنظيم ملكية الجانب لأسهم الشركات الصحفية.
- حماية استقلالية المحررين في مواجهة تزايد نفوذ الناشرين.
- الاخطار كوسيلة لتسجيل المسئولية القانونية للشخص المسئول عن محتويات الصحيفة.

وقد تبين عدم فعالية تلك التدخلات التشريعية، وبوجه خاص، فيما يتعلق بمقاومة التكتلات الاحتكارية. مما دفع بعض الدول مثل النمسا والمملكة المتحدة الى مراجعة قوانينها، بما يكفل نجاحها في التطبيق العملي.

ولا تتطلب أي من هذه الدول، أي شكل من اشكال الموافقة الحكومية على إصدار الصحف، ففي النمسا تعفى الصحف والدوريات من شرط الحصول على ترخيص، وتفرض بعض الدول مثل فرنسا وأسبانيا وبريطانيا شروطاً إدارية للتسجيل، لكن السلطات هناك لا تملك حق رفض التسجيل، أي أن تلك الشروط لا تستخدم كشكل من أشكال الرقابة على حرية إصدار الصحف.

ففي فرنسا، يلزم تقديم إقرار لمكتب النائب العام قبل الشروع في إصدار صحيفة، موضح به عناوين وأسماء وألقاب الناشر وصاحب المطبعة. وفي أسبانيا،

يلزم حصول الناشر على رقم يعطى له تلقائياً، أما فى السويد، فيسجل اسم رئيس التحرير وهو شرط غير إجبارى، حيث يصبح المالك هو المسئول قانوناً عن أية أخطاء تقع فى الجريدة إذا لم يسجل رئيس التحرير(٢)

وفى مصر، تخبط المشرع بين نظامى الترخيص والاخطار المقيد، وفق الملابسات السياسية، وتطورات الصراع بين الصحافة والسلطة السياسية، حيث استمر العمل بنظام الترخيص الحكومى من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٣١، ليحل الاخطار المقيد محل الترخيص، حتى صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، الذى أعاد نظام الترخيص مرة أخرى، وإن تعددت السلطات المانحة له بدءً بالاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى، والمجلس الأعلى للصحافة، وانتهاء بمجلس الوزراء، الذى منح مؤخراً سلطة الترخيص للشركات المساهمة الصحفية.

ولعله من الأهمية بمكان أن نستعرض التطور التشريعى لاصدار الصحف وملكيتها، كمقدمة ضرورية لفهم وتحليل إشكاليات التنظيم القانونى الراهن لحرية إصدار الصحف.

التطور التشريعي لتنظيم ملكية الصحف:

يتضح من نتائج الجدول رقم (١) أن التطور التشريعى لتنظيم ملكية الصحف جاء تطوراً معاكساً، حيث بدأ بالاباحة وانتهى بالخطر والتقييد. فقد شهدت المراحل الثلاث التى سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تدرجاً فى تطبيق سياسة توسيع قاعدة ملكية الصحف، بينما شهدت المرحلتان الرابعة والخامسة اتجاه المشرع الى تقليص قاعدة الملكية.

وإذا كانت المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) تمثل نموذجاً للاباحة والتوسع، حيث شهدت أنماط الملكية الفردية والأجنبية والحزبية والعامة، فان المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) تمثل نموذجاً للخطر والتقليص، حيث تدخل المشرع لحظر ثلاثة أنماط من ملكية الصحف هى: الفردية والحزبية والأجنبية، واستحدث نمطاً جديداً للملكية هى "ملكية الشعب من خلال الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى" وهو ما

بررته المذكرة الايضاحية للقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة بمنع سيطرة رأس المال على وسائل التوجيه السياسى والاجتماعى، ومنع أى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة بناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى، وتأكيد المعانى الأصيلة للديمقراطية والحريات وفى مقدمتها حرية الصحافة(٢)

وهكذا، نلاحظ الربط الزائف بين ملكية الحزب الواحد للصحف وحرية الصحافة والديمقراطية، بدعوى أنها ملكية شعبية لا تخضع للجهاز الادارى، مع أن الواقع فى تلك الفترة يؤكد التداخل بين أجهزة الحكم والاتحاد الاشتراكى الذى احتكر سلطة منح تراخيص إصدار الصحف وممارسة العمل الصحفى.

أما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً عن سياسة الحظر والتقليص، حيث أعاد المشرع نمط الملكية الحزبية بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية، بعد حظر دام قرابة الربع قرن، واستبدل صيغة "ملكية الشعب من خلال الاتحاد الاشتراكى" بصيغة "ملكية الدولة من خلال مجلس الشورى" وأباح للأشخاص الاعتبارية الخاصة ملكية الصحف من خلال تأسيس الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية، فى حين أبقى الحظر على الملكية الفردية والأجنبية.

وتتفرد هذه المرحلة بوجود قيد دستورى على حرية الأفراد فى إصدار الصحف وامتلاكها، حيث حدد دستور ١٩٧١ وتعديلاته فى عام ١٩٨٠ الفئات التى تتمتع بهذا الحق وهى: الأحزاب السياسية-الأشخاص الاعتبارية العامة- الأشخاص الاعتبارية الخاصة- المؤسسات الصحفية القومية(٢٢) الأمر الذى يتناقض مع نص المادة (٤٧) من الدستور التى تنص على أن حرية الرأى مكفولة، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غيرها من وسائل التعبير ولم يطلق المشرع حق الأشخاص الاعتبارية الخاصة فى ملكية الصحف، بل وضع شروطاً ترقى الى مرتبة القيود، مما يعد تقنيناً لوضع غير دستورى، حيث أطلقت

ـرية إصدار الصحف لأى حزب سياسى قائم، وفى الوقت نفسه قيدت هذه الحرية، ,وضعت شروط تعجيزية أمام غير ذلك من القوى والجماعات الأفراد، مما يفـــرق بين المواطنين المتساويين فى الحقوق والواجبات([4])

جدول رقم(١) تطور أنماط ملكية الصحف خلال مراحل الدراسة

المرحلة أنماط الملكية	الأولى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانية ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثة ١٩٢٣ ١٩٥٢	الرابعة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامسة ١٩٧٠ ١٩٩٨	المجموع
استحداث أنماط ملكية جديدة	١	١		١	٣	٦
حظر أنماط ملكية قائمة				٣	٢	٥
الإبقاء على أنماط ملكية قائمة	٢	٣	٤	١	١	١١
أنماط الملكية المباحة	٣	٤	٤	٢	٤	١٧

وفى إطار التقييد الدستورى والقانونى لحرية الأفراد فى امتلاك الصحـــف، ظهرت أنماط من الملكية غير القانونية، التى تمثل التفافاً وتحـــايلاً علـــى أحكـــام قوانين القائمة مثل الصحف الصادرة بتراخيص أجنبيـــة، واســـتئجار تراخيـــص الصحف الحزبية. وقد تناقضت مواقف السلطة السياسية إزاء التحايل على القانون، بينما تم التغاضى عن صدور مجلة "الدعوة" لسان حال الاخوان المسلمين فى عهد رئيس السادات، رغم وفاة صاحب امتيازها صالح عشماوى، ظهر التشـــدد فـــى تسعينيات إزاء استئجار جماعة الأخوان لترخيص مجلة "لواء الاســـلام" وجريـــدة "الأسرة العربية". وفى حين بدأ التسامح إزاء الصحف الصادرة بتراخيص أجنبيـــة محدودة الوزن والتأثير، ظهر التشدد فى مواجهة جريدة "الدســـتور" التـــى ألغـــى ترخيصها فى فبراير ١٩٩٨([5]).

وهكذا، يتضح أن السلطة السياسية خلال المرحلة الخامسة، ليست معاديـــة لنمط الملكية الفردية للصحف فى كل الأحوال، فهى تسمح بظهور صحف فرديـــة

بطريقة عرفيه مالم تتعارض توجهاتها مع توجهات السلطة السياسية، وتتشدد إزاء تلك الصحف التي تعكس وجهات نظر قوى محجوبة عن الشرعية أو تيارات تتبنى مواقف أكثر تشدداً وتحرراً.

التطور التشريعي لحرية إصدار الصحف:

أظهرت نتائج الجدول رقم (٢) أن المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) سجلت أعلى الأرقام(١١) فيما يتعلق بآليات تقييد حرية إصدار الصحف، تليها المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) حيث سجلت خمسة قيود قانونية واجرائية، ثم المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ثلاثة قيود فقط، بينما سجلت كل من المرحلتان الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) والثانية (١٨٨١-١٩٢٣) قيداً واحداً تمثل في نظام الترخيص الذى ظل سارياً طوال المرحلتين باستثناء الفترة (١٨٩٤-١٩٠٩) التى أوقف العمل خلالها بقانون المطبوعات لعام ١٨٨١، حيث صدرت الصحف بدون تراخيص، مما أدى الى زيادة عدد الصحف الصادرة فى الفترة (١٨٩٢-١٩٠٠) الى نحو ١٥٠ صحيفة، أى أن ما صدر فى ثمان سنوات، يعادل ما صدر من قبل خلال ٦٣ عاماً (٦)

وقد شهدت المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) إصدار قانونين للمطبوعات الأول هو القانون ٩٨ لسنة ١٩٣١، والثاني القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦. وبموجب القانون الأول تم استحداث خمسة قيود جديدة تمثلت فى التأمين النقدى، وشرط الصدور خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ الاخطار، والانتظام فى الصدور خلال الستة أشهر التالية لتاريخ الصدور، وإلزام كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع بأن تكون لها مطبعة خاصة، واشتراط عدم صدور حكم على رئيس التحرير أو المحررين المسئولين مرتين فى جرائم النشر، وعدم صدور حكم بالعزل من الوظيفة أو الشطب بقرار تأديبى لأفعال ماسة بالشرف والسلوك، وألا يكون رئيس التحرير عضواً بالبرلمان وقد واكب صدور هذا القانون إحالة عباس

محمود العقاد للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية أثناء عضويته للبرلمان.

وعلى الرغم من أن قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ ألغــى نظــام الترخيص واستبدله بنظام الاخطار، الا أن هذا النظام كان مقيداً بشــروط مجحفــة وخاصة ما يتعلق بالمطبعة ورئيس التحرير، الأمر الذى ألغى بموجب القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٦، حيث اكتفى باشتراط أن يكون رئيس التحريـــر مصريـــاً، وحســن السمعة، وألا يقل عمره عن ٢٥ عاماً، وألا يكون قد حكم عليه فى جنحة أو جناية.

جدول رقم (٢) تطور الآليات المقيدة لحرية إصدار الصحف

المرحلة آليات التقييد	الأولــى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانيــة ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثــة ١٩٢٣ ١٩٥٢	الرابعــة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامســة ١٩٧٠ ١٩٩٨	المجموع
استحداث قيود جديدة	١		٣	٢	٦	١٢
إلغاء قيــود قائمة			٣			٣
الإبقاء على قيود قائمة		١		٣	٥	٩
القيــود الســارية تاريخياً	١	١	٣	٥	١١	٢١

وفى المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) أبقى المشرع على القيود الاجرائية والادارية المنصوص عليها فى قانون المطبوعات رقم ٢٠ لســنة ١٩٣٦، وألغــى نظام الاخطار ليحل محله نظام الترخيص بموجب القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة، حيث أصبح للاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشــتراكى ســلطة إصدار تراخيص الصحف، وهى السلطة التى كانت موكلة من قبل لوزارة الداخلية ثم المحافظات أو المديريات التى تقع المطبعة فى دائرتها.

أما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد أبقت على خمسة قيود إجرائيــة وإدارية، مع استمرار نظام الترخيص، الذى أسماه المشرع بالاخطار فى القانونين ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة و٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافــة. وفى إطار سياسة الحظر والتقييد لملكية الأفراد للصحف، استحدث المشــرع ســتة

قيود جديدة تتعلق بنظام الشركات المساهمة الصحفية، أربعة في قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ تتعلق بالفئات المحظور عليها إصدار الصحف أو الاشتراك في إصدارها أو ملكيتها، ورأسمال الشركة المساهمة، وحصة المساهمة، وعدم جواز التصرف في تراخيص الصحف التي كانت تصدر قبل عام ١٩٥٢. أما القيدين الخامس والسادس اللذين استحدثهما القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة فتعلقا بمصادر تمويل الشركة المساهمة وميزانيتها، والجهاز التحريري والاداري للصحيفة. وتنفرد هذه المرحلة بفرض الحظر على أربع فئات فيما يتعلق بإصدار الصحف وامتلاكها هم:

- الممنوعين من مزاولة الحقوق السياسية.
- الممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها.
- الذين يدانون بمبادئ تنطوي على إنكار الشرائع السماوية.
- المحكوم عليهم في محكمة القيم.

وجاء هذا الحظر مواكباً لفرض العزل السياسي على عدد من القيادات الوفدية، مما يعكس رغم نظام الحكم الساداتي في استبعاد خصومه السياسيين من ساحة العمل السياسي والصحفي.

وقد سقط الحظر عن الفئات الثلاث الأخيرة بموجب حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية المادة الرابعة من قانون حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وصدور القانون ٢٢١ لسنة ١٩٩٤(٢) مما يعكس أهمية دور الرقابة القضائية في إصلاح الخلل الدستوري والقانوني والدفاع عن الحريات العامة.

وإذا كان القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، قد أبقى على فلسفة تقييد حرية الأفراد في إصدار الصحف، فانه تضمن بعض التيسيرات منها أن يكون قرار رفض الترخيص مسبباً من جانب المجلس الأعلى للصحافة، والطعن في قرار رفض الترخيص أمام القضاء الاداري بدلاً من محكمة القيم، ورفع الحد

الأقصى لمساهمة الفرد وأسرته فى الشركة المساهمة الصحفية من ٥٠٠ جنيه الى ١٠٪ من رأسمال الشركة، الأمر الذى ساعد الى حد ما فى زيادة عدد الشـــركات المساهمة الصحفية الى ثمان شركات مقابل ثلاث شركات فقط فى ظل قانون سلطة الصحافة رقم ١٩٨٠(٨)

وفى إطار تزايد عدد طلبات تأسيس الشركات المساهمة الصحفيـــة، التـى برز بين مقدميها مؤسسو حزب الوسط المنبثق عن جماعة الاخـــوان المسـلمين، وعدد من الناصريين المستقلين(٩) بجانب تقدم بعض قيادات الوفد بمشروع لانشاء محطة تليفزيون خاصة، سارعت الحكومة بتعديل المادة (١٧) من قانون الشركات المساهمة فى ١٧ يناير ١٩٩٨، بإصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، الذى أعطـى مجلس الوزراء حق رفض الترخيص للشركات المســـاهمة الصحفيـة وشـركات الأقمار الصناعية وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الرقابة الحكوميـــة علـى حريـة إصدار الصحف، وقيداً جديداً على حرية الأفراد فى إصدار الصحف.

وبجانب قيد الترخيص الحكومى الممنوح من جانب مجلس الوزراء، تواجه الشركات المساهمة الصحفية سلسلة من الإجراءات البيروقراطيـــة وفـق قـانون الشركات، حيث يلزم قبل التقدم بطلب التأسيس الى مصلحة الشركات تقديم قائمـــة طويلة من الأوراق تضم:-

- عشر نسخ من العقد الابتدائى للشركة ونظامها الأساسى موقعاً عليها من المؤسسين.
- شهادة من مصلحة السجل التجارى.
- إقرارات بأهلية المؤسسين.
- صحف الحالة الجنائية للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة.
- بيان بأسماء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومهنهم وعناوينهم.
- شهادات الاكتتاب وإيداع الأسهم.
- إقرارين من مراقب الحسابات والمستشار القانونى.

-شهادة من البنك تفيد تمام الأكتتاب فى جميع أسهم الشركة.
-توكيلات رسمية من المؤسسين لوكيل المؤسسين.
-محضر اجتماع الجمعية التأسيسية.

علاوة على الموافقات الصادرة من المدعى الاشتراكى، ومباحث أمن الدولة، ومصلحة الضرائب، والغرفة التجارية، ومكتب أمن السجل التجارى، الأمر الذى يستغرق وقتاً طويلاً، ويجعل التفكير فى إصدار صحيفة درباً من دروب العقاب.

الاطار القانونى الراهن المنظم لحرية إصدار الصحف:

يتمثل الاطار القانونى الراهن المنظم لحرية إصدار الصحف فى مصر فى سبعة تشريعات، تتضمن ٦٢ مادة، على النحو التالى:

أ- دستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١ وتعديلاته لسنة ١٩٨٠ ويتضمن المادة (١٠٩).

ب- قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ ويتضمن ٢٢ مادة هى (٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٨٠).

ج- قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ويتضمن ١٨ مادة هى (١-٢-٣-٤-٥-٦-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢٦-٢٨-٣١).

د- القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية ويتضمن المادتين ١٥و١٧.

هـ- قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ ويتضمن ٢٠ مادة هى (١٧-١٨-٣٣-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٩٦-٩٧-٩٨-١٠٠-١٠١-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩).

و- قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ويتضمن خمس مواد هى (٥-٦-٦٥-١٠٣-١١٤).

ز- قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ويتضمن أربع مواد هى (١-٥-٧-١٤).

إشكاليات التنظيم القانوني لحرية إصدار الصحف:

يواجه التنظيم القانونى لحرية إصدار الصحف فى مصر مجموعة من الاشكاليات نوجزها على النحو التالى:

إشكالية تعديل الدستور:

فى إطار التعديلات الدستورية، التى أدخلها الرئيس السادات عام ١٩٨٠، لحصر دائرة الملكية والاصدار فى الأحزاب والمؤسسات الصحفية القومية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، أصبح من المتعذر إطلاق حرية الأفراد فى إصدار الصحف، بدون تعديل دستورى.

وفى إطار التشبث بدستور ١٩٧١، والالتفاف حول مواده لتمرير إجراءات الخصخصة، تتضاءل الفرص لاحداث إصلاح قانونى، يعيد للأفراد حقهم فى ملكية الصحف وإصدارها.

إشكالية التوظيف السياسي:

دأبت مختلف الأنظمة الخديوية والملكية والجمهورية على توظيف تشريعات الصحافة لتلبية احتياجاتها، وتحقيق مصالحها السياسية، وحمايتها من خصومها السياسيين والعقائديين، ومن ثم أصبحت سياسة الاستبعاد والعزل الاعلامى، وسيلة دائمة لفرض الهيمنة والاحتكار الاعلامى.

والخطير أن التوظيف السياسى لم يقف عند حد إفراز قيود تشريعية معادية ...ى سياسية بعينها، وإنما امتد ليشمل الاحتكار الحكومى لمنح التراخيص الصحفية ...دونما الطعن فى قرارات الرفض، التى تغلب الاعتبارات الأمنية. ولعل القانون رقم ...٢ لسنة ١٩٩٨، يقدم نموذجاً رجعياً يعود بنا الى عصر التشريعات العثمانية ...أوامر محمد على.

إشكالية التعدد والتطور الديمقراطي:

كما أفرزت التجربة الحزبية المصرية، على مدى عقدين، تعددية حزبية منقوصة، وبناءً ديمقراطياً مختل التوازن، أفرزت تعددية صحفية منقوصة، قوامها صحف حزبية محدودة الوزن والتأثير، في مجابهة صحف قومية موالية للحزب الحاكم وتوجهاته، ومن ثم أصبح للأحزاب الورقية عديمة القواعد والبرامج الحق في إصدار ما تشاء من الصحف في الوقت الذي يحجب هذا الحق عن قوى سياسية لها تواجدها في الشارع المصري، وتأكدت فعاليتها السياسية من خلال العديد من التجارب الانتخابية البرلمانية والنقابية والطلابية.

وفي هذا الاطار، تظل حرية إصدار الصحف مرهونة بمستقبل التعددية الحزبية والقدرة على التحول من نظام تعدد الاحزاب الى نظام الحكم متعدد الأحزاب.

(د) إشكالية ملكية الدولة:

منذ صدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، برزت إشكالية الملكية الاسمية للدولة للمؤسسات الصحفية القومية، كصيغة تكفل ترسيخ علاقة التبعية للسلطة السياسية، وإن اتسع هامش الحرية، من خلال ممارسات محدودة لقلة من الكتاب والصحفيين. ورغم التحول السريع الى نظام اقتصاديات السوق، في مجالات الشركات والبنوك والجامعات والمطارات والموانئ والطرق، فلا يزال هناك اتجاه قوى للإبقاء على الصيغة الراهنة للمؤسسات الصحفية القومية، الأمر الذى دعمته بقوة توصيات المؤتمر العام الثالث للصحفيين.

وإذا كانت هناك حاجة الى وجود صحف قومية تدير الحوار بين مختلف القوى السياسية، وتحقق حد أدنى من الاجماع القومي، فليكن ذلك من خلال صيغة جديدة، تقوم على إنهاء التبعية للسلطة السياسية، وتفعيل دور الجمعيات العمومية، لتتولى بنفسها تقرير السياسات التحريرية واختيار رؤساء التحرير.

(هـ) إشكالية الملكيات المشوهة:

كان طبيعياً فى إطار الحظر القائم على حرية الأفراد فى إصدار الصحف، أن يتم التحايل على نصوص القانون، لتبرز أنماط مشوهة لملكية الصحف، من خلال استئجار صحف الأحزاب والأفراد، أو شراء التراخيص الأجنبية، أو الصدور بطريقة عرفية وفق تسامح السلطات الأمنية. ورغم أن هذا الوضع الغريب، لا ينفصل عن واقع التجربة الحزبية، وتصاعد الهواجس الامنية إزاء بعض التيارات السياسية، الا أنه يقدم دليلاً على إزدواجية التعامل مع صحف الأفراد. فلا حرج فى إصدار صحف صفراء تمارس الابتزاز الصحفى بعيداً عن الدائرة السياسية، ولكن الخطر كل الخطر أن تصدر صحيفة جديدة تساهم فى تصحيح اختلال التوازن فى الشارع السياسى.

(و) إشكالية التدخل الأجنبي:

تثار إشكالية الاختراق والتدخل الاجنبى، كلما ارتفع صوت يطالب باطلاق حرية إصدار الصحف، وكأن صور الاختراق قاصرة على الصحف الفردية وحدها، أو أنها تستعصى على الصحف القومية والحزبية وصحف الشركات المساهمة.

إن ظاهرة المصروفات السرية، ظلت أداة للترهيب، سواء فى ظل الملكية الفردية للصحف، أو فى ظل حجبها، يدلنا على ذلك ما أثير فى أعقاب بيان الكتاب والصحفيين المعارضين لحالة اللاسلم واللاحرب عام ١٩٧٣، وما أثير فى أعقاب الحرب العراقية الكويتية، وأزمة شركات توظيف الأموال.

وإذا كان قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد ألزم شركات المساهمة بإعلان مصادر تمويلها وميزانياتها، بجانب حظره لملكية الاجانب لاسهمها، فانه تضمن الضمانات الكافية لمواجهة التدخل الأجنبى، ويبقى أن تمتد هذه الضمانات لصحف الأفراد، التى من المتوقع أن يتراجع دورها، إذا رفعت القيود على حرية تكوين الأحزاب، واستفادت الصحافة الحزبية مكانتها ودورها،

فى إطار نظام يكفل التداول السلمى للسلطة السياسية.

(ز) إشكالية الشخصانية:

تبرز إشكالية الشخصانية بشكل حاد سواء فى الصحف القومية أو الحزبية أو صحف الشركات المساهمة، الأمر الذى يجعل رئيس مجلس الإدارة هو المالك الفعلى للصحيفة.

ففى غياب التنظيمات الديمقراطية داخل الصحف القومية، يتعاظم دور رئيس مجلس الادارة، الذى يفرض ما يشاء من سياسات وقرارات، دونما أكثرت برقيب سوى رضا السلطة السياسية.

وفى الصحف الحزبية، يتعاظم دور رئيس الحزب، الذى يختار رئيس التحرير ويقيله بقرار شخصى، الأمر الذى يستوجب تضمين اللوائح الأساسية للأحزاب ما يكفل ديمقراطية إدارة تلك الصحف، وعدم انفراد رؤساء الأحزاب بإدارتها وتقرير سياساتها.

أما صحف الشركات المساهمة، فقد أثبتت التجربة أنها صحف فردية فى الاساس، رغم تعدد مؤسسيها، والتزام رئيس مجلس ادارتها بحصة الـ ١٠٪، ومن ثم فانها لا تعكس ملكية متعددة، وبفرض وجود هذا التعدد، فمن المتعذر استمراريتها، إذا ما تضاربت توجهات أصحاب الأسهم.

وفى إطار الملكية الفعلية لشخصى رئيس مجلس الإدارة، تتزايد الحاجة الى آليات تكفل ديمقراطية إدارة الصحف، ويبرز دليل جديد على عدم منطقية مبررات المعارضين لاطلاق حرية إصدار الصحف.

رابعاً: التطور التشريعى لحرية الحصول على المعلومات:

يتضح لـ من مراجعة نتائج الجدول رقم (٣) أن الأحكام المقيدة لحرية الحصول على المعلومات موزعة على ٣٧ قانوناً وتعديلاً، منها ١٨ قانوناً تتعلق بالمعلومات و١٩ قانوناً استثنائياً وقد سجلت المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) أعلى الأرقام (١٩ قانونا) منها ١٠ قوانين للمعلومات و ٩ قوانين استثنائية وجاءت

المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) فى المرتبة الثانية (٩ قوانين) تليها المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ستة قوانين، ثم المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) قانونية فقط، وأخيراً المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) قانوناً واحداً فقط.

وقد اعتمد المشرع خلال المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) على سياسة الرقابة السابقة على النشر، فامتد الحظر ليشمل كل ما يضر بالديانة، ومنافع الدولة العلية، والدول الأجنبية التى لها علاقة بمصر، والآداب والأخلاق. وأوكل بمهمة الرقابة لمكتب الصحافة بنظارة الخارجية ثم الداخلية، فضلاً عن التدخل الشخصى للخديو، بناءً على ذلك تشدد الخديو إسماعيل فى أواخر سنوات حكمه مع بعض الصحف المصرية، حيث لم يسمح الا بنشر الأخبار التافهة نقلاً عن الصحف الرسمية، فى حين أخفق فى مقاومة صحف الرأى الفرنسية، بسبب نظام الامتيازات، وخوفه من مطامع الدول الاستعمارية ([١٠])

وفى المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) أعطى قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ الحكومة حق التعطيل والمصادرة والالغاء بالطريق الادارى أى بدون حكم قضائى، وتكفل قانون العقوبات لسنة ١٨٨٣ بتجريم كل ما يمس مسند الخديوية المصرية، وأعضاء العائلة الخديوية، ورجال الدين والحكومة والادارة.

وامتد الحظر فى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ليشمل أخبار التحقيقات الجنائية والجلسات السرية للمحاكم مراعاة للنظام العام والآداب، وأخبار التحقيقات والمرافعات فى دعاوى الطلاق والتفريق والزنا، والاخبار الماسة بحقوق الملك وسلطته وأفراد أسرته، والأخبار الكاذبة، علاوة على النشر بغير أمانة وسوء قصد لما يجرى فى الجلسات العلنية للمحاكم.

وفى المرحلة الرابعة (١٩٢٣-١٩٥٢) أتسع نطاق حظر تداول المعلومات ليشمل المناقشات السرية لمجلس الأمة، والنشر بغير أمانة وسوء قصد لما يجرى فى الجلسات العلنية، والأخبار الماسة بمجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة (تعديلات قانونى العقوبات

٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ و١١٢٠ لسنة ١٩٥٧).

وشمل الحظر أيضاً نشر أى أخبار أو معلومات عـــن القـوات المسلحة وتشكيلاتها وعتادها وأفرادها، وكل ما يتعلق بالنواحي العســكرية والاستراتيجية بدون موافقة مدير المخابرات الحربية (قانون حظر أنباء الجيش ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٦٧) ونشر نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائيــة غير تلك التي تصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (القرار ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للإحصاء).

جدول رقم (٣) تطور القوانين المقيدة لحرية الحصول على المعلومات

المرحلة	عدد القوانين
المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١)	١
المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣)	٢
المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢)	٦
المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠)	٩
المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٨٨٨)	١٩
المجموع	٣٧

جدول رقم (٤) يوضح مدة وعدد المرات التي فرضـــت فيهــا الاحكـام العرفيــة والطوارئ

العدد والمدة	العدد	مدة الأحكام العرفية والطوارئ		
المرحلة		يوم	شهر	سنة
المرحلــة الأولــى (١٧٩٩-١٨٨١)	-	-	-	-
المرحلــة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣)	١	٣	٨	٨
المرحلــة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢)	٤	-	٧	٩
المرحلة الرابعــة (١٩٥٢-١٩٧٠)	٥	٣	٦	١١
المرحلة الخامســة (١٩٧٠-١٩٩٨)	٩	١٦	٤	٢٦
المجموع	١٩	٢٢	١	٥٦

أما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد امتد الحظر ليشمل الوثائق والمستندات الرسمية التى تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومى (القانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥) بشأن نشر الوثائق الرسمية) ونشر أى أخبار أو معلومات أو وثائق تتعلق بالمخابرات العامة بدون موافقة مدير المخابرات العامة (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة وتعديلاته فى ١٩٨٩ و ١٩٩٢-١٩٩٦) والنشر فى الداخل أو الخارج لأمور تنطوى على المساس بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى أو السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية، أو إفساد الحياة السياسية، أو المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد، أو المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين (القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام والاجتماعى والقانون ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن).

وإذا كان قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد خصص ست مواد تؤكد على حرية الحصول على المعلومات، وعدم جواز المساس بأمن الصحفى بسبب المعلومات الصحيحة التى ينشرها، وعدم جواز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، فانه تغاضى عن معاقبة من يمتنع عن تقديم المعلومات أو يقدم معلومات غير صحيحة، ولم يتضمن آلية خاصة تكفل حرية تدفق المعلومات وتكافؤ الفرص بين الصحف كأن تلزم السلطات المختصة بالبت فى طلب المعلومات خلال فترة محددة، وتقديم أسباب الامتناع عن تقديم المعلومات، مع إعطاء الصحفى حق الطعن القضائى فى قرار الامتناع.

وهكذا، تبدو الضمانات التى استحدثها قانون تنظيم الصحافة عديمة جدوى، فى ظل الابقاء على القيود القائمة فى القوانين الأخرى، وتوسع القانون الجديد فى استخدام عبارات غير محددة مثل "مقتضيات الأمن القومى" و "المصالح العليا" و "الأخبار المباح نشرها" و "المعلومات والاحصاءات والأخبار السرية".

ووفقاً لنتائج الجدول رقم(٤) فقد عانت الصحافة المصرية من الرقابة الاستثنائية فى إطار الأحكام العرفية والطوارئ لمدة ست وخمسين سنة وشهراً

واثنين وعشرين يوماً، حيث أعلنت الأحكام العرفية تسع عشرة مرة، منها ثمان مرات بسبب الحروب، وأربع مرات بسبب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وتأمين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وسبع مرات بسبب أحداث العنف والإرهاب، حيث صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن حالة الطوارئ، في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، وتم تمديد العمل به خلال السنوات (١٩٨٣-١٩٨٤-١٩٨٦-١٩٨٨-١٩٩١-١٩٩٤-١٩٩٧). وقد سجلت المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) أطول فترة للأحكام العرفية، حيث أعلنت الطوارئ تسع مرات، مرتين بسبب حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وسبع مرات بسبب أحداث الإرهاب في الثمانينيات والتسعينيات، واستمرت أحكام الطوارئ لمدة ست وعشرين سنة وأربعة أشهر و١٦ يوماً، مع ملاحظة عدم وجود رقابة سابقة على النشر خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٨).

وجاءت المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) في المرتبة الثانية، حيث أعلنت الأحكام العرفية خمس مرات بموجب القوانين ٥٢ لسنة ١٩٥٢ و٤٣ لسنة ١٩٥٦ و١٦٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ و٣٣٧ لسنة ١٩٦٧، وبلغت مدتها إحدى عشرة سنة وستة أشهر وثلاثة أيام بسبب إجراءات تأمين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

وأعلنت الأحكام العرفية في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) أربع مرات بموجب القانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية، والقانونين ٨٣ لسنة١٩٤٨ و٥٩ لسنة ١٩٤٩ بسبب حرب فلسطين، والقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة واستمرت تسع سنوات وسبعة أشهر.

ولم تكتف الحكومات خلال المرحلة الثالثة بإجراءات الرقابة الاستثنائية، لكنها استخدمت حالة الطوارئ لمصادرة الصحف ([11])

أما المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) فقد استمرت فيها الأحكام العرفية لمدة ثمان سنوات وثمانية أشهر وثلاثة أيام، بسبب الحرب العالمية الأولى وثورة

١٩١٩، حيث استمرت الأحكام العرفية حتى ٦ مايو ١٩٢٣، فى حين ألغيت الرقابة على الصحف فى ١٥ مايو ١٩٢١، ولكن الصحافة الوفدية لم تسلم من قرارات الانذار والتعطيل والمصادرة.

نخلص مما سبق الى أن المشرع لم يكتف بما تتضمنه القوانين من أحكام مقيدة لحرية الحصول على المعلومات، وتوسيع لنطاق الحظر، وتوسيع لنطاق التجريم، وتغليظ للعقوبات، وانما توسع فى استخدام الرقابة الاستثنائية فى إطار الاحكام العرفية والطوارئ، التى تطلق يد السلطات المختصة فى الانذار والتعطيل والمصادرة والاغلاق والاعتقال والمحاكمات العسكرية. كما لجأ المشرع فى حقبة السبعينيات الى القوانين الاستثنائية، التى وسعت نطاق الحظر والتجريم من خلال عبارات غامضة وغير محددة مثل "الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى" و "إفساد الحياة السياسية" و "النظام الاشتراكى الديمقراطى" و "المصالح القومية العليا" و "المكاسب الاشتراكية" وغيرها من العبارات التى تتيح للسلطة الحاكمة تعقب خصومها السياسيين، ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية لا تكفل كامل الحقوق المتاحة فى القضاء العادى.

خامسا: التطور التشريعى لجرائم الصحافة والنشر:

أظهرت نتائج الجدول رقم (٥) أن التوجه العام للمشرع طوال المراحل الخمس هو توسيع نطاق التجريم، من خلال استحداث جرائم جديدة ، مع الابقاء على الجرائم القائمة، يدلنا على ذلك استحداث ٦٥ جريمة والابقاء على ٤١ جريمة، فى حين انخفض عدد الجرائم التى ألغيت الى ١٦ جريمة فقط، وهو ما يعكس الرغبة فى التراكم التشريعى، وفرض شبكة من المواد العقابية التى تصل فى بعض الأحيان الى حد تعطيل ممارسة حقوق حرية التعبير والنقد المباح والإعلام.

وتأتى المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) فى المقدمة من حيث عدد الجرائم المستحدثة (٢٨ جريمة) منها أربع جرائم أضيفت عام ١٩٢٢، وأربع وعشرين جريمة جاء بها أول قانون للعقوبات عام ١٨٨٣. ثم تأتى المرحلة الخامسة

(١٩٧٠-١٩٩٨) فى المرتبة الثانية (١٧ جريمة مستحدثة) وهو ما يمكن تفسيره بتعدد التشريعات الاستثنائية التى صدرت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات. وفى حين بلغ عدد الجرائم المستحدثة فى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) ثلاث عشرة جريمة أضيفت جميعها خلال الأزمات الدستورية وفترات حكم الوزارات الأدارية التى شكلت بدعم الاحتلال والقصر، انخفض العدد فى المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) الى سبع جرائم فقط وهو ما يمكن تفسيره بواقع الصحافة بعد وقف الصحف الحزبية، وتأميم الصحف بموجب القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، فضلاً عن اللجوء الى الأوامر العسكرية فى بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتعطيل الصحف غير الملتزمة بتوجيهات النظام، واعتقال الصحفيين غير الملتزمين.

أما إجمالى عدد جرائم الصحافة والنشر فى المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) فقد بلغ ثمان وعشرين جريمة تشمل: التطاول على مسند الخديوية-الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية- الطعن فى نظام حقوق الوراثة- دعوة الأمة للخروج على طاعة الحضرة الخديوية- العيب فى حق أحد أعضاء العائلة الخديوية- العيب فى حق ذات ولى الأمر- التحريض على كراهية الحكومة وازدرائها وبغضها- التحريض على قلب نظام الحكم-التحريض على عدم الانقياد للقوانين-تحريض الجند على عدم الطاعة-تحريض طائفة ضد أخرى-التحريض على جناية لم تقع-التحريض على جناية وقعت بالفعل-ذم رجال الدين والحكومة والادارة-إهانة رؤساء الدول وممثلى الدول الاجنبية-التعدى على الأديان-الأخبار الكاذبة-القذف-السب-إهانة موظف عام-الجلسات السرية للمحاكم-التحقيقات محظورة النشر-تحريف ما يجرى فى الجلسات العلنية للمحاكم-المساس بالآداب العامة والأخلاق-العيب فى الذات الملكية-توجيه اللوم الى الملك-العيب فى حق الملكه أو ولى العهد-نشر الافكار المغايرة لمبادئ الدستور-تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب.

وفى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) تم تعديل سبع وعشرين جريمة

واستحدث ثلاث عشرة جريمة هي: نشر الاشاعات والروايات الكاذبة بموجب قانون العقوبات الصادر في ٩ يوليو ١٩٢٥ في عهد وزارة زيوار الثانية-الاخلال بمقام قاضي أو هيئة أو سلطة بموجب قانون العقوبات ٢٨ لسنة ١٩٣١ في عهد إسماعيل صدقي-مخالفة قرارات خطر النشر-ونشر أخبار دعاوى الطلاق والتفريق والزنا-التأثير في القضاة-التأثير في النيابة- التأثير في الشهود-التأثير في الرأى العام (بموجب القانون ٢٨ لسنة ١٩٣٥)-نشر البيانات الخاصة بالدفاع الوطني (أضيف أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩)-التحريض على الاحزاب-التحريض على نشر الافكار الثورية-المحاكمات المتعلقة بأمن الدولة بالخارج (بموجب القانونين ١١٦ و ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وبهدف مواجهة تصاعد نشاط الحركة الشيوعية).

وهكذا، يتضح لنا سعى المشرع لإضافة جرائم عارضة، وضعت في ظروف معينة، لمواجهة أوضاع خاصة، وعلى الرغم من ذلك فقد تم الابقاء عليها مع أن الأحداث تجاوزتها، وأصبحت متناقضة مع الواقع.

وفي المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) تم الابقاء على أربع وعشرين جريمة، واستحدثت سبع جرائم جديدة، وعدلت صياغة اثنتا عشر جريمة، ليرتفع عدد الجرائم الى ثلاث وأربعين جريمة مقابل أربعين جريمة في المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢).

فقد أضاف تعديل قانون العقوبات رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣ جريمة الصور التي من شأنها الاساءة الى سمعة البلاد، واستحدث القانون ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ جريمتي نشر ما يجرى في الجلسات السرية لمجلس الأمة، والنشر بغير أمانة وسوء قصد لما يجرى في الجلسات العلنية، وأعاد جريمتي مخالفة قرارات حظر النشر، وأخبار التحقيقات والمرافعات في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا (كانتا قد ألغيتا عام ١٩٥١).

وألغى القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقانون العقوبات المواد

١٧٣و ١٨٠ و١٨٣ التى تتعلق بجرائم التطاول أو الطعن فى حقوق الملك وسلطته، وتوجيه اللوم الى الملك عن عمل من أعمال حكومته، والعيب فى حق أحد أفراد الأسرة الملكية، فى حين عدلت المادة (١٧٩) فاستبدلت العيب فى الذات الملكية باهانة رئيس الجمهورية، كما أضيفت المادة (١٨٤) لتعاقب على جريمة إهانة أو سب مجلس الأمة أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة.

وجاء القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ليستحدث ثلاث جرائم جديدة هى: تحبيذ مبادئ تناهض نظام الحكم الاشتراكى-التحريض على كراهية ومقاومة السلطات-الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة، وهى جرائم لا تزال قائمة، ويمكن تطبيقها حالياً ضد الصحفيين الذين يدعون الى اقتصاديات السوق والتعدد الحزبى.

كما استحدث القانون ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر أنباء الجيش جريمة نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها دون موافقة كتابية من مدير المخابرات الحربية ويقدم قانون العقوبات ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ نموذجاً لدس أحكام القوانين الاستثنائية فى بنية القانون العام، حيث أضاف لجريمة الأخبار الكاذبة إذا ترتب عليها تكدير السلم العام، أو إثارة الفزع بين الناس، أو الحاق الضرر بالمصلحة القومية (المادة ١٨٨ عقوبات) وهو نص مقتبس من أحكام الأمر العسكرى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ باعتراف المذكرة الايضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل قانون العقوبات(١٢)

جدول رقم(٥) التطور التشريعي لجرائم الصحافة والنشر

المرحلة تطور الجرائم	الأولى ١٧٩٩ ١٨٨١	الثانية ١٨٨١ ١٩٢٣	الثالثة ١٩٢٣ ١٩٥٢	الرابعة ١٩٥٢ ١٩٧٠	الخامسة ١٩٧٠ ١٩٩٨
استحداث جرائم جديدة	-	٢٨	١٣	٧	١٧
تعديلات في الصياغة	-	-	٢٧	١٢	٢٦
إلغاء جرائم قائمة	-	-	١	٤	١١
الإبقاء على جرائم قائمة	-	-	-	٢٤	١٧
الجرائم المطبقة	-	٢٨	٤٠	٤٣	٤٩

أما المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) فقد ارتفع عدد الجرائم فيها الى تسع عشرين جريمة، حيث تم الإبقاء على سبع عشرة جريمة، وعدلت صياغة ستاً عشرين جريمة، واستحدثت سبع عشرة جريمة جديدة، ألغيت منها عشر جرائم: ان جرائم بموجب القانون ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ الذى ألغى قانون حماية الجبهة داخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، وجريمتان بموجب القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الذى غى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الأمر الذى يعكس تخبط المنهج التشريعي، واعتماده لى وضع القوانين وتمريرها بعقلية الترصد والمباغته، حيث صدرت فى تعجل دون اكتراث بالقواعد الدستورية، ثم ألغيت إما للحكم بعدم دستوريتها، أو استجابةً لاحتجاج وضغط نقابة الصحفيين.

وتعكس معظم الجرائم المستحدثة، خلال هذه المرحلة، سياسات دس القوانين الاستثنائية فى بنية القانون العام، وتمرير جرائم عارضة لمواجهة ظروف طارئة، وإدخال أفعال غير مؤثمة دائرة التجريم مخلفةً جرائم غير محددة الأركان.

ففى عام ١٩٧٨، وبموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨، استحدثت ثمان جرائم جديدة هى: مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى-تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر-الدعوة لمذاهب تنطوى على إنكار الشرائع السماوية-إفساد الحياة السياسية-الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة-المساس بالمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين-إشاعة روح الهزيمة-النشر فى الخارج على نحو

يضر بالمصالح القومية العليا. وقد جاءت تلك الجرائم فى إطار تصاعد الحملات الصحفية فى الداخل والخارج ضد معاهدة كامب ديفيد والفساد وسياسة الانفتاح الاقتصادى، وهى جرائم عارضة وضعت لمواجهة ظروف معينة.

وقد لجأ المشرع الى إدخال بعض هذه الأحكام الاستثنائية فى القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، تدلنا على ذلك المادة (١٨) التى كانت تحظر إصدار الصحف وامتلاكها على الممنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية، والمحكوم عليهم منصحكمة القيم، والذين ينادون بمبادئ تنطوى على إنكار الشرائع السماوية.

ومن الأمثلة على الجرائم العارضة التى استحدثت لمواجهة ظروف طارئة، جريمتا التحريض على التطرف والفتنة الطائفية (أضيفتا بموجب القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل لقانون العقوبات فى أعقاب ما سمى بأحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٨١، واغتيال الرئيس السادات) وجريمة إعادة طبع ونشر المطبوعات الأجنبية محظورة التداول (أضيفت بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ المعدل لقانون المطبوعات فى أعقاب مصادرة كتاب محمد حسنين هيكل "خريف الغضب" وقيام جريدة "الأهالى" بنشر بعض فصوله) ثم جريمة التحريض على الارهاب (بموجب القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون العقوبات فى أعقاب تصاعد أحداث الارهاب واتهام بعض الصحف الحزبية المعارضة بمساندة الجماعات الإرهابية).

ويتضح هنا تشدد المشرع ورغبته فى توسيع نطاق التجريم، فالمادة(٨٦ مكرر عقوبات) التى استحدثت جريمة التحريض على الارهاب تقابل المادة (١٧٤ عقوبات) التى استحدثت عام ١٩٢٢، ولكن الفارق بينهما أن المادة (١٧٤) لا تعاقب على التحريض، الا اذا كان مقروناً باستخدام القوة أو الارهاب أو أى وسيلة غير مشروعة، فى حين تعاقب المادة (٨٦ مكرر) كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى لقيام جماعة أو هيئة أو منظمة أو عصابة الغرض منها تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع السلطات العامة من ممارسة أعمالها، أو

الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، أي أن الجريمة قائمة بأية وسيلة حتى ولو كانت سلمية

ويقدم القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ نموذجاً للجرائم غير محددة الأركان، التى تعكس رغبة المشرع فى إدخال أفعال غير مؤثمة فى دائرة التجريم، حيث استحدث هذا القانون ثلاث جرائم جديدة هى: جريمة ازدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها-ونشر الدعايات المثيرة-قذف الموظف العام مع اعتقاد الصحفى بصحة الفعل كدليل على حسن النية.

وفى إطار توسيع نطاق حظر تداول المعلومات، استحدث المشرع خلال هذه المرحلة جريمتين جديدتين: الأولى تتعلق بافشاء أسرار المخابرات (القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات وتعديلاته فى ١٩٨٩ و١٩٩٢و١٩٩٦) والثانية تتعلق بافشاء أسرار الدولة والوثائق الرسمية (القانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الوثائق الرسمية).

وإذا كان القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦، قد عالج مأزق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى كان معيباً فى أحكامه وصياغاته وطريقة إصداره، فإنه لم يتعرض لشبكة المواد العقابية المتوارثة من عهود الوزارات غير الدستورية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن نظام الحزب الواحد، والنظام الاشتراكى، مما يعكس التشدد فى السياسة الجنائية المستندة الى تراكم تشريعى تجاوزه الزمن بتطوراته المتلاحقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وإذا كان رياض شمس قد أبدى دهشته لعدم معرفة المشرع للعبارات التى يمكن أن تعتبر تحريضاً على كراهية نظام الحكم وازدرائه، وتركه تحديد الأمر للقضاء([١٢]) فإن الأمر الآن يبدو أكثر دهشة وغرابة مما كان عليه فى الاربعينيات، ففى ظل المبادئ الاشتراكية التى لا تزال قائمة فى دستور ١٩٧١، يمتد نطاق التجريم ليشمل تحبيذ الدعوة الى بيع شركات القطاع العام والبنوك، والسماح للمستثمرين ببناء وإدارة الطرق والموانى، على أنها أمور مناهضة للنظام

الاشتراكى الديمقراطى، وذلك إذا سلمنا بأن المقصود بنظام الحكم هو النظام السياسى والاقتصادى القائم.

سادساً: التطور التشريعي للعقوبات في جرائم النشر:

اتسمت السياسة العقابية بالجمع بين الجزاءات الجنائية والمدنية والتأديبية والجماعية، بجانب التشدد والغلو والمبالغة من مرحلة الى أخرى، وهو ما يتضح على النحو التالى:

الجزاءات الجنائية والمدنية:

ظل التوجه العام للمشرع هو التشدد فى المنهج العقابى، حيث تم تغليظ العقوبات فى إحدى عشرة جريمة فى المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣) وفى خمس جرائم فى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) الى أربع وعشرين جريمة بموجب القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى فاق فى تشدده كل تصور، حيث استحدث الجمع بين الحبس والغرامة وجوبياً فى كثير من المواد، بعد أن كانت العقوبة إما الحبس أو الغرامة، ورفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ٢٤ ساعة الى سنة، والحد الأقصى من سنتين الى خمس عشرة سنة، كما ضاعف الحد الأدنى للغرامة ٢٥٠ مرة، لترتفع من ٢٠ جنيهاً الى خمسة آلاف جنيه، وضاعف الحد الأقصى ٤٠ مرة، لترتفع من خمسمائة جنيه الى عشرين ألف جنيه.

وتتضح النزعة العقابية لدى المشرع، من خلال تطور عقوبة جريمة الأخبار الكاذبة. فقد كانت فى عام ١٨٨٣ الحبس من خمسة عشر يوماً الى ثمانية عشر شهراً أو الغرامة من جنيه الى عشر جنيهات، وعدلت فى عام ١٩٠٤ لتصبح الحبس مدة لاتجاوز ثمانية عشر شهر أو الغرامة مائة جنيه. ثم أصبحت فى عام ١٩٥٥ الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو الغرامة من عشرين جنيهاً الى خمسمائة جنيه، وارتفعت في عام ١٩٩٥ الى الحبس بدون حد أقصى والغرامة من خمسة آلاف جنيه الى عشرين ألف جنيه، وخففت بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ المعدل لقانون العقوبات لتصبح الحبس مدة لاتجاوز سنة أو الغرامة من خمسة آلاف جنيه الى

عشرين ألف جنيه.

ويلاحظ هنا أن القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ قد نزل بالحد الأدنى لعقوبة الحبس من مدة لا تقل عن سنة الى مدة لاتجاوز سنة، والحد الأقصى من خمسة عشرة سنة الى سنتين، كما نزل بالحد الأدنى للغرامة من خمسة آلاف جنيه الى ألف جنيه، والحد الأقصى من عشرين ألف جنيه الى عشرة آلاف جنيه باستثناء جريمة الاخبار الكاذبة التى بقيت غرامتها كما هى، الأمر الذى يعكس حرص المشرع على التشدد فى منهجه العقابى، ورفضه العودة بالعقوبات الى ما كانت عليه قبل صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

الجزاءات الجماعية:

استحدث المشرع فى المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١) عقوبتى التعطيل والالغاء بالطريق الادارى، وفق قوانين المطبوعات فى ذلك الوقت، وعندما صدر قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١، استحدثت عقوبة المصادرة الادارية، ثم أضيفت اليها عقوبة التعطيل القضائى لمدة ستة أشهر فى الجرائم الضارة بأمن الحكومة (القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٢).

وفى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) استحدثت وزارة اسماعيل صدقى عام ١٩٣١ التعطيل كعقوبة تكميلية عند إرتكاب الجريدة لاحدى جرائم النشر، والتعطيل كاجراء وقائى تهديدى إذا استمرت الجريدة فى النشر لمواد من نوع ما يجرى التحقيق أو المحاكمة من أجله أو من نوع يشبهه، أى أن العقوبة تطبق قبل الحكم فى الدعوى، أثناء التحقيق والمحاكمة.

وهكذا، يتصاعد المنهج العقابى، ليجمع بين الحبس والغرامة والتعطيل، ويحمى السلطة الحاكمة من حملات الصحف فى القضايا السياسية أثناء التحقيق والمحاكمة.

وإذا كان قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦، قد ألغى عقوبتى إلغاء الجريدة، وإقفال المطبعة لمخالفة الاحكام الخاصة برئيس التحرير والاخطار، فانه

أبقى على عقوبة الإلغاء في حالة عدم صدور الجريدة خلال الثلاثة أشهر التالية للاخطار، أو عدم انتظامها في الصدور خلال ستة أشهر وفي المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) استحدث المشرع حالتين توجبان إلغاء الجريدة، الأولى وفاة صاحب ترخيص الجريدة المملوكة لفرد، والثانية عند التصرف في الترخيص بنقل الملكية أو التأجير.

الجزاءات التأديبية:

استحدث المشرع حق التصحيح كجزاء تأديبي للصحيفة عندما تخطىء، وتعويض عيني للمتضرر من النشر مما أصابه من أضرار أدبية، مع احتفاظه بحق المطالبة بتعويض نقدي، وفق احكام القانون المدني. وعندما صدر قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، استحدث أربعة جزاءات مهنيه تأديبية هي: الانذار-الغرامة-المنع من مزاولة مهنة الصحافة مدة لا تتجاوز سنة-شطب الاسم من جدول النقابة.

واستحدث قانون حماية الجبهة الداخلية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ عقوبة النقل الى أعمال غير صحفية، لا يدخل في اختصاصها التوجيه أو التأثير في الرأى العام، مع الاحتفاظ بالمرتبات والحق في العلاوات والترقيات، وقد استخدمت هذه العقوبة ضمن إجراءات الخامس من سبتمبر ١٩٨١.

نخلص مما سبق الى غلبة المنهج العقابي، وتصاعده في الشدة من مرحلة الى أخرى، بصورة تعكس فلسفة سلطوية ترى أن الجزاءات الجنائية السالبة للحرية هي أنسب منهج قانوني لتلافي الأضرار الناتجة عن أخطاء وتجاوزات استخدام حرية الرأى والتعبير.

ويتضح لنا أن السياسة العقابية في معظم الأحيان، كانت تتجاوز حدود الردع العام والخاص، من خلال نصوص عقابية تستهدف التلويح والتهديد.

سابعا: التطور التشريعي للمسئولية الجنائية عن جرائم النشر:

تقضي القواعد العامة في المسئولية الجنائية، بأن تقع المسئولية على الفاعل الأصلي للجريمة والمحرض والمساعد والمتفق معه، إذا توافرت أركان التحريض

أو المساعدة أو الاتفاق، ولكن الأمر يختلف فى جرائم الصحافة، حيث وضع قانون العقوبات قواعد استثنائية للمسئولية الجنائية، تشمل رئيس التحرير والمحرر والرسام والمصور، وقد تمتد لتشمل الطابع والمستورد والبائع والموزع والملصق وفى إطار القواعد الاستثنائية، اتسع نطاق المسئولية الجنائية عن جرائم الصحافة على النحو التالى:

المسئولية المشتركة:

ظل المشرع طوال المرحلتين الأولى والثانية يعتبر رئيس التحرير مسئولاً كفاعل أصلى للجريمة، والمحرر أو الكاتب شريكاً الا إذا تعذر معرفة المسئول عن النشر. وفى المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) وبالتحديد فى عام ١٩٣١، استحدث المشرع قاعدة المسئولية المشتركة بين المحرر ورئيس التحرير (مادة ١٩٥ عقوبات). وبمقتضى ذلك، يساءل كل منهما كفاعل أصلى للجريمة ، ويصبح على رئيس التحرير واجب الحضور أمام المحكمة بنفسه وفقاً للمادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات، الأمر يعد تجاوزاً فى إطار اتساع مسئوليات رئيس التحرير، وتشعب النشاط الصحفى بصورة تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل، قيام رئيس التحرير بمراجعة كل ما ينشر فى جريدته.

المسئولية المفترضة:

وبمقتضاها تفترض المسئولية الجنائية لرئيس التحرير عن كل جريمة نشر تقع بواسطة صحيفته، ولو لم يطلع عليها قبل النشر. وقد استحدثت هذه القاعدة الاستثنائية فى عام ١٩٣١ بموجب المادة (١٩٥ عقوبات). ولم يعد بوسع رئيس التحرير دفع تلك المسئولية إلا إذا أثبت أن النشر حدث دون علمه، أو أثبت أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته أو لضرر جسيم، أى أن رئيس التحرير مطالب بالارشاد عن مرتكب الجريمة، وتقديم المستندات التى تثبت مسئولية المحرر، وهو ما يعد من قبيل الاكراه المعنوى الذى يمس كرامة رئيس التحرير ومبادئه وأخلاقيات المهنة.

وفى المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) وسع المشرع نطاق المسئولية المفترضة، لتشمل رئيس الحزب فى حالة ارتكاب جريمة نشر بواسطة صحيفة حزبية (القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية) وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (١٥) من هذا القانون فى ٣ يوليو ١٩٩٥، حيث أكدت أن المسئولية الجنائية لرئيس الحزب، لا يتصور تقريرها الابناء على افتراض مؤداه أن الصحيفة الحزبية زمامها فى يده يستقل بأمورها ويهيمن عليها، وأن إهمالاً منه فى مجال تقييم ما ينشر بها، وهو إفتراض لا يستقيم وطبائع الاشياء، وتأباه العدالة الجنائية، ويناهض مقوماتها وقواعد إدارتها (٢٤)

المسئولية بالتعاقب:

واستحدثت قاعدة المسئولية بالتعاقب عام ١٩٣١ بموجب المادة (١٩٦ عقوبات) بهدف توسيع نطاق المسئولية عن الجرائم المترتبة على نقل أو توزيع أو ترجمة مطبوعات أجنبية تتضمن جرائم نشر، علاوة على المنشورات السرية التى تحرض على العنف أو الارهاب أو الثورة.

وبمقتضى قاعدة المسئولية بالتعاقب، تصبح المسئولية وفق الترتيب التالى: المحرر أو المؤلف ورئيس التحرير - صاحب المطبعة أو مديرها- المستورد فى حالة المطبوعات الأجنبية-البائع والموزع والملصق، بحيث لا يسأل أى من المسئولين الاحتياطيين إلا إذا تعذرت معرفة المحرر ورئيس التحرير أو المؤلف والناشر.

مسئولية إثبات صحة الوقائع:

ظل عبء إثبات سوء نية الصحيفة فى جريمة الخبر الكاذب على النيابة العامة حتى عام ١٩٢٥، حيث انتقل عبء إثبات حسن النية الى الصحفى، ثم انتقل الى النيابة مرة أخرى عام ١٩٢٦، ثم الى الصحفى عام ١٩٣١، ثم الى النيابة للمرة الثالثة عام ١٩٣٥، وأخيراً حذف شرط سوء النية وفق القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات، وترك تقدير عبء الاثبات الى المحاكم طبقاً لما جاء فى

المذكرة الايضاحية لمشروع القانون، رغم أن الواقع وفق أحكامه هو افتراض سوء النية بمجرد النشر، ومن ثم وقوع عبء الاثبات على الصحفي.

وهكذا، نلاحظ تخبط المشرع طوال المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢) في حين أن المستقر عليه قانوناً في الدول الديمقراطية مثل ألمانيا والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، أن عبء الاثبات يقع على عاتق المدعى المتضرر من النشر، ولا تدان الصحيفة، حتى ولو كانت الوقائع غير صحيحة، إلا لو أثبت المدعى سوء نيتها، وأنها لم تؤد واجبها في تقصي الحقائق (١٥)

وفي المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠) نقل المشرع عبء الاثبات من النيابة العامة الى الصحفي، بموجب القانون ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥.

وسعى المشرع في المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨) الى توسيع نطاق انطباق العقوبة في قضايا قذف الشخص العام، حيث استحدث القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عبارتي: "أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسنده" و "ولا يغنى عن ذلك اعتقاده صحة هذا الفعل" وقد أبقى القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ على العبارتين، ليستمر عبء الاثبات على عاتق الصحفي. ويصف يحيى الرفاعي نقل عبء الاثبات الى الصحفي بأنه افتراض تشريعي للإدانة، ومناقض للصالح العام والعقل وموجبات قرينة البراءة، وإهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين، وانحراف بالتشريع لغرس الخوف والفزع في نفوس الصحفيين لتعطيل الحريات. ذلك أن الموظف العام هو الذي يملك -دون الناقد- وسائل وأدلة إثبات صحة عمله، ولن يكلفه ذلك شيئاً، علاوة على أن إثبات صحة العمل العام حق للكافة أصلاً (١٦)

ويؤكد أحمد فتحي سرور أن هناك ضمانتين رئيسيتين من ضمانات حقوق الانسان لقرينة البراءة هما: المحاكمة القانونية المنصفة- إثبات الادانة، حيث يقع على النيابة وحدها عبء إثبات التهمة وتقديم الدليل، أما المتهم فكل ماله أن يناقش أدلة الاثبات التي تتجمع حوله لكي يفندها أو يضع فيها بذور الشك، دون أن يلتزم، تقديم أدلة ايجابية تفيد براءته (١٧)

نخلص مما سبق الى أن التوجه العام للمشرع هو توسيع نطاق المسئولية الجنائية عن جرائم النشر، من خلال إضافة أطراف يفترض مسئوليتها حتى ولو لم تطلع على ما ينشر، الأمر الذى يعكس انحرافاً تشريعياً صوبته المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بمسئولية رئيس الحزب، ولم تفصل بعد فى دستورية المسئولية المفترضة لرئيس التحرير.

كما انفرد المشرع المصرى بقاعدة إسناد عبء الاثبات الى الصحفى، مع افتراض سوء النية لمجرد النشر، الأمر الذى يضيق نطاق عدم انطباق العقوبة على الصحفى، ويغرس الخوف فى نفوس الصحفيين، ويعوق استخدامهم لحق النقد العام لتصرفات ذوى الصفة العامة.

ثامناً: مبررات التدخل التشريعي:

تعددت واختلفت مبررات التدخل التشريعى من مرحلة الى أخرى، لتعكس فترات الاستبداد والقمع والأزمات الدستورية والسياسية، والصراعات الدائرة بين الصحافة والسلطة السياسية، وبين القصر والاحتلال، وبين القصر والاحتلال من جهة والحركة الوطنية من جهة أخرى، وبين السلطة التنفيذية والأحزاب والقوى السياسية المعارضة.

المرحلة الأولى (١٧٩٩-١٨٨١):

تمثلت مبررات التدخل التشريعى فى هذه المرحلة فى التناقضات القائمة بين القصر من جهة والرأسمالية الأجنبية والأعيان من جهة أخرى، يدلنا على ذلك لجوء الخديوى سعيد الى إصدار تشريعى عام ١٨٥٧، لمواجهة تزايد نفوذ الصحف الناطقة بلسان الجاليات الأجنبية، وبوجه خاص الفرنسية والايطالية الا أن حكومة الخديو كانت بمكيالين فى تطبيق تشريعها، حيث حالت الامتيازات الأجنبية دون تطبيق تشريع الصحافة الأجنبية، فى حين تشددت فى تطبيق تشريع الرقابة على الصحافة المصرية، على الرغم من أن الحالة الفكرية فى تلك الفترة، لم تكن تسمح للشعب المصرى بالاختلاف أو الخوض فى السياسة (١٨)

وكما لجأ الخديوى إسماعيل الى إستمالة الأعيان، وإشراكهم فــى مجلــس شورى النواب والمجلس الخصوصى ومجلس الأحكام، لمواجهة الرأسمالية الأجنبية التى هددت سلطته ووجوده ([19]) لجأ الى إستمالة الصحافــة الشــعبية، لمواجهــة حملات الصحف الفرنسية والايطالية، الا أنه لجأ الى القانون العثمانى لسنة ١٨٦٥، وشدد رقابته عليها، عندما خرجت عن الخط الذى تصــوره لهــا، ونشــطت فــى المطالبة بالديمقراطية وحرية الرأى. ولم يكف عن التدخل فى شئون الصحافة، إلا بعد إقرار مبدأ المسئولية الوزارية للحكومة أماما مجلس شورى النــواب، وإقــرار دستور ١٨٧٩، وتزايد الدور الرقابى البرلمانى إزاء الممارسات الحكومية.

المرحلة الثانية (١٨٨١-١٩٢٣):

إذا كانت وزارة شريف باشا، قد بررت إصدار قانون المطبوعــات لســنة ١٨٨١ بتطرف بعض الصحف الوطنية فى حملاتها ضد الأجانب، وتطرف بعض الصحف الأجنبية ضد الوطنيين، فان الدافع الرئيسى لاصدار هذا القانون تمثل فى إيقاف سيل الصحف الوطنية واندفاعها الثورى، الذى واكب ثــورة عرابــي. فقــد شهدت تلك الفترة تصاعد المطالبة بالحكم الديمقراطى، تدلنا على ذلك مقالات جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الله النديم([20])

وكان من المتوقع أن تلغى الحكومة العرابية قانون المطبوعــات، بعــد أن هاجمه أحمد عرابى، ولكنها تشددت فى تطبيقه، فعطلت صحف الأهرام والأحــوال والمحروسة ومصر، ومن ثم أصبح القانون أداة فى يد الاحتلال البريطانى لتصفية الثورة العرابية وصحافتها، حيث توقفت صحف "الطائف" والمفيــد" و"الزمــان" و "السفير" و"النجاح"([21])

وفى إطار الصراع بين الخديوى عباس حلمى الثانى والمنــدوب الســامى البريطانى كرومر، أهمل تطبيق قانون المطبوعات خلال الفــترة (١٨٩٤-١٩٠٩) حيث كان القصر يرغب فى دعم الصحف الوطنية الموالية له، بينما كان الاحتلال يسعى لدعم الصحف الموالية له، وكسب رضا الدول الأوروبيــة وفــى مقدمتهــا

بريطانيا، التى كانت تعترض على كل قانون يقيد حرية الصحافة، فضلاً عن عجز قانون المطبوعات عن معاقبة صاحب الصحيفة الوطنية، عندما ينقل حقوقه فعلياً ورسمياً الى آخر أوروبى للافلات من قبضة القانون([٢٢])

ولكن سرعان ماعاد الوفاق بين القصر والاحتلال فى عهد المعتمد البريطانى غورست، الذى أوعز للحكومة باحياء قانون المطبوعات. وطبقاً لتقرير، تمثلت مبرراته فى "كبح جماح الصحف العربية الشاطه على قدر الامكان" ولأن مواد قانون العقوبات لا تضمن معاقبة المجرمين -على حد قوله- عقاباً وافياً" ولأن "المحاكم لا تحسن النظر فى جرائم الصحافة" ولأن أفضل طريقة للسيطرة على الصحف هى تنفيذ قانون المطبوعات بحكمه ودراية، لا تفتح الباب لتهييج الآمال السياسية والمظاهرات كما يحدث عند محاكمة الصحف"([٢٣])

وقد واكب إحياء قانون المطبوعات، سلسلة من الأحداث الهامة فى مقدمتها حادثة دنشواى عام ١٩٠٦، ومشروع مد امتياز قناة السويس، وارتفاع النعرة الطائفية فى الصحف مع تشكيل وزارة بطرس غالى عام ١٩٠٨، ومن ثم مهدت الأزمات السياسية لاعادة القانون، وعجلت بتطبيقه أحكام البراءة لعدد من الصحفيين، يتقدمهم عبد العزيز جاويش رئيس تحرير "اللواء"، الذى اتهم بنشر خبر كاذب حول إعدام حكومة السودان لسبعين شخصاً فى قضية الكاملين، الأمر الذى دعا غورست الى التشكيك فى فاعلية قانون العقوبات، وموقف القضاء الوطنى إزاء جرائم الصحافة.

وهنا يبرز التدخل التشريعى لمواجهة موقف عارض، وسعياً لتصفية صحافة الحزب الوطنى، حيث كانت براءة عبد العزيز جاويش فى مقدمة مبررات إحياء قانون المطبوعات والدافع الرئيسى لتعديل قانون العقوبات عام ١٩١٠، ونقل جرائم الصحافة من محاكم الجنح الى محاكم الجنايات، لحرمان الصحفيين من المحاكمة على درجتين، ومن حق الطعن فى الاحكام، باعتبار أن أحكام الجنايات نهائية.

وكما تكفل قانون المطبوعات بتصفية صحافة الثورة العرابية، تكفل نفس القانون ومعه قانون العقوبات بتصفية صحافة الحزب الوطني، الذي قاد الحركة الوطنية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث توقفت صحف "اللواء" و"العلم" و "الشعب" و"ضياء الشرق" و "البلاغ المصري" و"القطر المصري" و "الدستور" و "مصر الفتاة".

المرحلة الثالثة (١٩٢٣-١٩٥٢):

برز الهاجس الأمني عند وضع المادة (١٥) من دستور ١٩٢٣، التي اجازت الرقابة على الصحف وإنذارها ووقفها والغائها بالطريق الاداري لوقاية النظام الاجتماعي، وهو ما قصد به-طبقاً للمذكرة التفسيرية للدستور- الوقاية من خطر الدعاية البلشفية، بعد تشكيل أول حزب شيوعي مصر عام ١٩٢١. وتجدد هذا الهاجس، في الأربعينيات، حيث صدرت ثلاثة تعديلات لقانون العقوبات في عامى ١٩٤٠ و١٩٤٦، لتشديد العقوبة في جرائم التحريض على قلب نظام الحكم، وتغيير النظم الاجتماعية بالقوة أو الارهاب" والتحريض على الاحزاب ونشر الافكار المغايرة لمبادئ الدستور. واستهدفت تلك التعديلات تعقب الصحف الناطقة بلسان تنظيمات الرفض السياسي، ممثلةً في الحزب الشيوعي وجماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة والحزب الوطني الجديد(٢٤)

وقد وقعت أغلب التعديلات الرجعيه لقانون العقوبات، بعد تطبيق دستور ١٩٢٣، وإن كان معظمها قد تم في فترة التعطيل لبعض مواده أو إبان إلغائه أو تعديله، أو طرأ في الفترات التي تخللت الفصول التشريعية، أو فيما بين انعقاد البرلمان مما خلف مجموعة متنافرة من القوانين الخانقة للحرية (٢٥)

وهكذا، واكبت التدخلات التشريعي، الأزمات الدستورية الثلاث التي صاحبت وزارات احمد زيوار ومحمد محمود وإسماعيل صدقي، حيث برزت سياسة تغليظ العقوبات، وإضافة العقوبات التكميلية بالمصادرة والتعطيل والالغاء، حتى أن وزارة محمد محمود وحدها (١٩٢٨-١٩٢٩) ألغت رخص مائة صحيفة،

وأنذرت وعطلت عشرات الصحف([٢٦])

نخلص مما سبق الى أن أغلب القوانين التى صدرت خلال هذه المرحلة، يشوبها عدم الدستورية، حيث صدرت فى غيبة البرلمان، وفى ظل الاعتداء على الدستور، مما يعكس التداخل الواضح بين السياسة والتشريع، والانحراف فى استخدام المنهج الجنائى. بهدف الاضطهاد، وإهدار الحريات، وتثبيت دعائم أنظمة حكم غير شرعية.

المرحلة الرابعة (١٩٥٢-١٩٧٠):

لم تكتف ثورة يوليو ١٩٥٢ بتأمين نفسها من خلال الاجراءات الاستثنائية، التى شملت إغلاق الصحف، والاعتقال، والمنع من الكتابة، والفصل، والنقل الى أعمال غير صحفية، بل لجأت الى تقنين هذه الاجراءات، من خلال استصدار قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، الذى يجيز لرئيس الجمهورية محاكمة الصحفيين أمام القضاء العسكرى، ولعل هذا ما يفسر انخفاض عدد تعديلات قانون العقوبات الى خمسة تعديلات فقط.

وهكذا، ساعدت الاجراءات الاستثنائية، والقضاء العسكرى، بجانب تأميم الصحف عام ١٩٦٠، على عدم التعويل كثيراً على قانون العقوبات، الذى يفترض أن تكون جرائمه نتيجة طبيعية لحرية الصحافة.

وفى تبريرها لتأميم الصحف، وإخضاعها لسيطرة الدولة، أشارت المذكرة الايضاحية لقانون تنظيم الصحافة برقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠، الى أن "ملكية الشعب لوسائل التوجيه السياسى والاجتماعى، أمر لا مناص منه فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى"، ونتيجة منطقية لقيام "الاتحاد القومى" الذى يوجه العمل الوطنى على أساس "سيادة الشعب".

وتضيف المذكرة إن ملكية الشعب للصحافة هى العاصم الوحيد لمنع سيطرة رأس المال وانحرافه، والضمان الثابت "لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل" باعتبار أن الصحافة جزء من "التنظيم الشعبى" الذى "لايخضع للجهاز

الاداري" وبهذه الصيغة، يتحقق للصحافة" سلطة التوجيه والمشاركة فى بناء المجتمع" شأنها فى ذلك شأن المؤتمر العام للاتحاد القومى ومجلس الأمة([٢٧]).

والغريب أنه قد اشترك فى التمهيد لتلك الصيغة الجديدة وتبريرها كل من محمد حسنين هيكل وفتحى غانم وإحسان عبد القدوس، بدعوى حماية الصحافة من سيطرة المضللين، وأن الاتجاه القائم فى قوانين جميع البلاد هو إشراف الدولة ورقابتها على الصحافة والاذاعة والكتب والسينما([٢٨]).

وهكذا، نجحت ثورة يوليو فى استبدال احتكار رأس المال للصحافة، باحتكار الدولة، لتواكب التحول الاشتراكى الذى تبلور فى قرارات يوليو عام ١٩٦١، وميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢، ولتلبى مقتضيات النظام الشمولى من تعبئة وحشد وتوجيه.

المرحلة الخامسة (١٩٧٠-١٩٩٨):

استمراراً لسياسة الاجراءات الاستثنائية، اعتمد الرئيس السادات حتى حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، على اجراءات المنع من الكتابة، والاعتقال، والفصل، والنقل الى أعمال غير صحفية، لمواجهة الصحفيين المتذمرين من حالة اللاسلم واللاحرب، ثم لجأ الى تقنين تلك الاجراءات فى أواخر السبعينيات من خلال سلسلة من القوانين الاستثنائية، لمواجهة تصاعد حملات النقد فى الداخل والخارج لسياسات الانفتاح والصلح مع اسرائيل والتقارب مع الغرب.

ونتيجة للتغيرات المرتبطة بالغاء الاتحاد الاشتراكى، والتحول الى التعدد الحزبى، وظهور الصحافة الحزبية، والحاجة الى مالك جديد للصحف القومية ليحل محل الاتحاد الاشتراكى، صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، ليبقى على فلسفة الملكية السابقة التى تكفل استمرار علاقة تبعية الصحف للدولة، مع استبدال الاتحاد الاشتراكى بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة، واستبدال صيغة "ملكية الشعب" بصيغة "الصحافة سلطة شعبية"، رغم عدم سلامة هذا المفهوم، فحرية الصحافة حق يمارس وليست سلطة، واستخدام تعبير "السلطة

الرابعة" أعطى انطباعاً بأن المراد هو إحكام سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية القومية.

وإذا كان هاجس الملكية قد سيطر على قانوني تنظيم الصحافة وسلطة الصحافة، فان هاجس الحملات الصحفية ضد الفساد قد عجل باصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، الذى استندت مذكرته الايضاحية الى وجود تهديد للديمقراطية يتمثل فى التجريم والتطاول والافتراء والكذب والتلفيق والغش والخداع، والى حماية الحياة الخاصة، وعدم دستورية عدم جواز الحبس الاحتياطى فى جرائم الصحافة. وفى معرض تبريرها للعقوبات المغلظة، زعمت المذكرة أن القانون يعيد الى التشريع العقابى توازنه مع مسيرة الحرية والديمقراطية، من خلال إعادة النظر فى"العقوبات الهينة الخفيفة" فى قانون العقوبات، بما يتناسب مع خطورة الجرائم، ويشكل ردعاً، ويواكب تشريعات أعرق الديمقراطيات فى فرنسا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية([٢٦]).

وبغض النظر عن عدم سلامة تلك المبررات، فان هذا القانون استهدف بشكل أساسى تضييق الخناق حول ملاحقة الفساد، وتوفير حماية أوسع للأشخاص ذوى الصفة العمومية، وتهيئة الاجواء لانتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥، والتمهيد لقوانين بيع الشركات والبنوك، وطمأنة المستثمرين العرب والأجانب على سلامة مناخ الاستثمار، تدلنا على ذلك سلسلة الحملات الصحفية التى قادتها صحف "الشعب" و "الاهالى" و "العربى" خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٩٥، حول الصفقات والعمولات غير المشروعة، ومشروعات أبناء كبار المسئولين، وسهل حشيش، والأغذية الفاسدة، والابراج السكنية المخالفة.

وجاء القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، كمحاولة للخروج من مأزق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. فقد كان المتوقع صدور وتشريع متكامل يتضمن كل القوانين والأحكام المتعلقة بالصحافة، الا أن تطورات أزمة القانون ٩٣ قد أجهضت هذا التصور، ليصدر قانون جديد، لا يختلف كثيراً فى فلسفته وتوجهاته

عن قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠.

وإذا كانت المذكرة الايضاحية للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد أشارت الى أن القانون يحقق التوازن بين الحرية والمسئولية، ويعمق الديمقراطية، ويواكب تحديات القرن الحادى والعشرين، ويحافظ على الأمن القومي ووحدة الأمة، ويصون كرامة المواطن وخصوصياته(٣). فانها لم تقدم تفسيراً لمغزى الابقاء على فلسفة قانون سلطة الصحافة، وعدم التعرض للقضايا الاساسية المتعلقة بحرية إصدار الصحف، وعلاقة الصحف القومية بالدولة.

ونخلص مما سبق الى أن أغلب التدخلات التشريعية، جاءت في أعقاب أزمات دستورية وسياسية، فاستهدفت تأمين بقاء حكومات الأقلية وإجهاض الحركة الوطنية في فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وتقنين الاجراءات الاستثنائية خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، والخروج من مأزق أزمات طارئة بين الصحافة والسلطة، كما حدث في قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذي جاء في أعقاب أزمة تحويل نقابة الصحفيين الى ناد، ورفض النقابة شطب الصحفيين المعارضين، وكما حدث في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، الذي جاء في أعقاب أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

مراجع وهوامش الفصل الثالث

[1] - ساندر الكوليفر ، دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة في الديمقراطيات الأوروبية وغير الأوروبيـة، ترجمة سهام عبد السلام، في حرية الصحافة من منظور حقوق الانسان، تحرير بهي الدين حسن (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٥) ص١٠٥-١١٠.

[2] - محمد سعد ابراهيم، التوظيف السياسي لتشريعات الصحافة، دراسة تحليلية للتحولات التشريعية المنظمة للصحافة المصرية، في مجلة الآداب والعلوم الانسانية (جامعة المنيا: كلية الآداب، يوليو ١٩٩٨) ص١٩-٢١.

[3] - المذكرة الايضاحية للقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة، الجريدة الرسمية، العدد ١١٨ في ٢٤ مايو ١٩٦٠.

[4] - صلاح الدين حافظ، مستقبل الصحافة في مصر، نحو صياغة جديدة لعلاقـة الصحافـة بسـلطة الدولـة ومؤسسات المجتمع، ورقة مقدمة الى المؤتمر الثالث للصحفيين (القاهرة: نقابـة الصحفيـين ، ٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥) ص٣٢.

[5] - ألغى ترخيص طبع الدستور لنشرها موضوع تحت عنوان الجماعات الارهابية تهدد باغتيال ثلاثة من أهم وأشهر رجال الأعمال الأقباط" جريدة الدستور، العدد ١١٦ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٨.

[6] - رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٢٢ (القاهرة: الهيئة المصريـة العامـة للكتاب، ١٩٩٦) ص١٠٥.

[7] - الجريدة الرسمية، العدد ٢٧ بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٦.

[8] - تأسست في ظل قانون سلطة الصحافة ثلاثة شركات هي دار الحرية، ودار الميدان، ودار النبأ، في حيـن تأسست خمس شركات في ظل قانون تنظيم الصحافة هي : الأسبوع، وصوت الأمة، ودار النيل، ودار الشاهد، والشركة المصرية للنشر العربي والدولي.

[9] - من بين طلبات التأسيس مشروعات جريدة الوسط لأبو العلا ماضي والكرامة لحمدين صباحي وصاحبـة الجلالة لعادل حموده وحقوق الناس لمركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان.

[10] - خليل صابات وآخرين، مرجع سابق، ص ٢٦-٣٦.

[11] - سليمان صالح، أزمة حرية الصحافة في مصر ٤٥-١٩٨٥ (القاهرة: دار النشر للجامعات المصريـة، ١٩٩٥) ص١٠٧-١١٠.

[12] - مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان، معركة حرية الصحافة: دراسـة نقديـة للقـانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ (القاهرة: انترناشونال برس، ١٩٩٥) ص٢٢.

[13] - رياض شمس، حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧) ص١٩٦.

[14] - حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٥ لسنة ١٦ قضائية بجلسة ٣ يوليو ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥.

[15] - ساندر الكوليفر ، مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١.

١٦ - مذكرة المستشار يحيى الرفاعي المقدمة لمحكمة الجنايات في قضية حسن الألفي وزير الداخلية السابق ضد صحيفة الشعب، التي تطعن في دستورية مواد الاحالة (جريدة الشعب بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٩٨).

١٧ - أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣) ص٢٠٣.

١٨ - خليل صابات وآخرون، مرجع سابق، ص١٩-٢٤.

١٩ - لمزيد من التفاصيل يرجع الى: عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨) ص٢٦٣-٢٤٠ - عبد العظيم رمضان، قيادة الثورة وفكرة السلطة، مجلة الطليعة، العدد ٩ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر ١٩٧١) ص٥٦.

٢٠ - لمزيد من التفاصيل يرجع الى: فاروق أبو زيد، الصحافة وقضايا الفكر الحرفي مصر (القاهرة: كتاب الأذاعة والتليفزيون، ١٩٧٤) ص١٣٩-١٥٨ - عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، الطبعة ثالثة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص٧٨-٧٩.

٢١ - لمزيد من التفاصيل يرجع الى: سامي عزيز، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨) ص٥٣-٥٦ - ابراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضتين الفكرية والاجتماعية، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٤٥) ص١٢٢-١٢٨.

٢٢ - كرومر، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقطم (القاهرة: المقطم، ١٩٠٤) ص٤٩-٥١.

٢٣ - غورست ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ترجمة المقطم (القاهرة: المقطم، ١٩٠٩) ص٥-١٠.

٢٤ - طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، في صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية (القاهرة: مكتبة مدبولي، بدون تاريخ) ص١٢٧.

٢٥ - رياض شمس، مرجع سابق، ص٦٩٥-٦٩٦.

٢٦ - عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٥٩) ص ٧٠.

٢٧ - الجريدة الرسمية، العدد ١١٨ في ٢٤ مايو ١٩٦٠.

٢٨ - ليلى عبد المجيد، حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢-١٩٧٤ (القاهرة: مكتبة العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٣) ص٦٤-٦٦.

٢٩ - الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥.

٣٠ - الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

الفصل الرابع

سوسيولوجية الجريمة فى الصحافة المصرية

(١٩٤٠-١٩٥٢)

د. محمد على شومان

♦ ساعد فى جمع وتوثيق المادة العلمية

الباحث : حسام زيدان

مقدمة:

يتناول هذا التقرير بالرصد والتحليل أنماط الجريمة فى الصحافة المصرية، سواء كانت جنحا بسيطة، أو جنايات، وذلك من خلال دراسة حالة لعينة من الحوادث المنشورة فى صحيفة الاهرام فى الفترة من يناير ١٩٤٠ إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويتكون التقرير من أربعة أجزاء رئيسية هى: الإطار المنهجى، وتحليل أنماط الجريمة فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم فى الفترة من نهاية الحرب حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وأخيرا استخلاصات عامة بأهم الخصائص الاجتماعية للجريمة والمجنى عليهم والمتهمين فى الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢، مع توضيح العلاقة بين تلك العناصر والإطار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى.

أهداف التقرير:

يسعى هذا التقرير إلى رصد وتحليل الخصائص الاجتماعية للجريمة فى مصر كما عكستها الأخبار المنشورة فى صحيفة الأهرام فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وذلك بهدف التعرف على أهم أنماط الجريمة وسماتها العامة من حيث التوزيع بين الريف والحضر، والأساليب والأدوات المستخدمة فى الجريمة، وأهم خصائص المتهمين والمجنى عليهم. علاوة على تقديم بعض النماذج لكل نمط من أنماط الجريمة كما جاءت الأخبار المنشورة فى صحيفة الأهرام.

حدود التحليل:

يعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الكيفية التى توصل إليها الباحثون من خلال منهج المسح الإعلامى لعينة من أعداد صحيفة الأهرام، أى أن حدود التحليل ترتبط بالمادة المنشورة فى صحيفة الأهرام عن الجريمة، وبنوع العينة الزمنية التى اتبعت فى عملية المسح.

أسباب اختيار صحيفة الأهرام

تقدم صحيفة الأهرام نموذجاً للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢ والتى اتسمت بالتعدد والتنوع والكثرة الملفتة للنظر، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهاء مشكلة الورق، واستيراد مستلزمات الطباعة من الخارج، حيث صدر عديد من الصحف والمجلات. وقد بلغت الصحف والمجلات المصرية الصادرة باللغة العربية منذ نهاية الحرب بالعالمية الثانية فى ٩ مايو ١٩٤٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١٢٩ صحيفة ومجلة) مع استبعاد صحافة القصة والصحافة المصورة، والرياضية، والفنية والإقليمية والمدرسية والطلابية([1]).

فى هذا الإطار جاء اختيار صحيفة الأهرام بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية والصحفية أهمها:

١-انتظام صدور الأهرام خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢ وعدم توقفها أو تعرضها للتعطيل أو المصادرة.

٢- اعتدال موقفها إزاء الصراع الحزبى، وبالتالى عدم تورطها فى المبالغة أو تضخيم بعض الأحداث بهدف إحراج الحكومات المعادية.

فقد كان الأهرام اللسان الرسمى للحكومة المصرية، حكومة أى حزب، وإن لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين آن وآخر([2]).

٣-اهتمامها الواضح بنشر أخبار الجريمة، وتخصيص باب للحوادث كان يظهر بشكل يومى منتظم.

٤- تقسيم الأهرام للحوادث منذ نشرها إلى حوادث القاهرة، وحوادث الاسكندرية، وحوادث الأقاليم، مما يساعد على تصنيف تلك الحوادث على أسس حضرية أو ريفية.

٥- حرص الأهرام على عدم المبالغة أو التشهير أو الإثارة فيما تنشره من أخبار عن الحوادث.

وتجد الإشارة إلى بعض السمات التحريرية لصحيفة الأهرام عامة خلال

الفترة التي يغطيها التقرير من جهة، والسمات التحريرية لباب الحوادث والمعالجة الصحفية لأخبار الحوادث من جهة ثانية.

لقد كانت الأهرام تصدر في عدد محدود من الصفحات خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لا يزيد عن ٦ أو ٤ صفحات، تخصص أغلبها لنشر أخبار المعارك على جبهات القتال المختلفة، وكانت الحوادث تنشر عادة في شكل أخبار قصيرة من عدة أسطر قليلة وبعنوان صغير، بينما تتوسع الصحيفة في نشر الأخبار والحوادث الهامة على مساحة عدة أعمدة، وتستخدم لتوضيحها صور للمتهمين ورجال الأمن.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسعت الأهرام في نشر الحوادث، سواء في القاهرة، أو في الأقاليم، حيث كانت تنشر كل منهما في مكان خاص، وتحت عنوان حوادث القاهرة، ثم حوادث الأقاليم، لكن رغم هذا التوسع في المساحة فإن طريقة كتابة الأخبار لم تتغير، وظلت على حالها تقريبا في كتابة الخبر، حيث اعتمدت على صيغ بسيطة ومختصرة لا تتجاوز عدة أسطر، وعلى عمود واحد، ودون ذكر كثير من التفاصيل.

العينة:

اعتمدت طريقة مسح أعداد صحيفة الأهرام على العينة المنتظمة التي تراعي إدخال كل أيام الأسبوع، وكل أسابيع الشهر، وكل أشهر السنة، وذلك من خلال استخدام الشهر الصناعي لكل أربعة أشهر من أعداد صحيفة الأهرام، فقد اختير الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٤٠، والثاني من شهر فبراير، ثم الثالث من شهر مارس، والرابع من شهر أبريل، ثم الرابع من شهر مايو. فالثالث من شهر يونيو، وهكذا حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وتضمن العينة تمثيل كل الأيام والأسابيع والأشهر الواقعة ضمن فترة التقرير، وبنسبة ثلاثة أشهر كل عام، أي ما يساوي ٢٥٪. من إجمالي الأعداد التي صدرت من صحيفة الأهرام، وقد أتاحت هذه العينة رصد (١٢١٣) نمطاً من أنماط

الجريمة خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٥٢، تشمل الجنح والجنايات منها (٤٨٩) نمطا من أنماط الجريمة أثناء الحرب فى الفترة من ١٩٤٠-١٩٤٥، (٧٢٤) نمطا من أنماط الجريمة فى فترة ما بعد الحرب وحتى قيام ثورة يوليو. لكن يلاحظ أن بعض المجلدات الشهرية من أعداد صحيفة الأهرام، وفى حدود ٥٪ تقريبا من إجمالى الأعداد لم يسمح للباحثين باستعارتها بسبب تعرضها للتلف، أو وجودها فى قسم الترميم بدار الكتب.

المناهج المستخدمة:

اعتمد التقرير على منهج المسح الإعلامى فى متابعة ورصد أخبار الحوادث، ويعرف هذا المنهج بأنه جهد عملى منظم للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهر موضوع البحث.

كما اعتمد التقرير على المنهجين التاريخى والمقارن فى تتبع تطور أنماط الجريمة واتجاهاتها والمقارنة بينها عبر سنوات الدراسة.

أداة التحليل:

اعتمد التقرير على أداة تحليل المضمون فى التعامل مع عينة الحوادث المنشورة فى الأهرام، حيث تم تحليل كل جريمة للوقوف على موضوعها والمتهمين فيها والمجنى عليهم والظروف المحيطة. وتجد الإشارة إلى أن التقرير قد التزم فى عرض وتحليل أنماط الجريمة بالتقسيم المتفق عليه من هيئة بحث الخريطة الإحصائية للجريمة، مع مراعاة بعض الفروق فيما يتعلق بالتطور التشريعى والتطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى، والتى فرضت اختلافات واضحة فى تعريف ومضمون جرائم العدوان على المال فى الأربعينيات والسرقات البسيطة والرشوة، كذلك فإن الحريق غير المقصود وخطف الأطفال يثير تساؤلا حول موقعه فى تقسيم هيئة البحث.

ويلاحظ أن تحليل مضمون أنماط الجريمة فى باب الحوادث بصحيفة الأهرام قد كشف عن وجود فروق كمية وكيفية بين الجريمة أثناء الحرب العالمية

الثانية وبعدها، وذلك نتيجة ضعف اهتمام صحيفة الأهرام بنشر الحوادث أثناء الحرب بعد اضطرارها لتقليص عدد صفحاتها من جهة، ولاختلاف المناخ الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاس ذلك على أنماط الجريمة من جهة ثانية، وعلى ذلك فقد انقسم عرض التحليل الكيفي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تتناول أنماط الجريمة أثناء الحرب، والمرحلة الثانية، تتناول مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانيا: تحليل انماط الجريمة فى المرحلة الأولى ١٩٤٠-١٩٤٥:

جرائم الاموال:

تنتشر جرائم الأموال فى هذه المرحلة، خاصة السرقات البسيطة، والسرقات بظروف، والنصب والاحتيال، خاصة على الريفيين مما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية لقطاعات واسعة من سكان الريف والحضر على حد سواء.

لكن يلاحظ أن أغلب تلك الجرائم تركزت فى الحضر، وبرزت على نحو لافت للنظر جرائم السطو على المحلات التجارية وسرقتها، مما يعكس ضعف الحراسة على هذه المحلات. وقد اتضح أن أغلب مرتكبي جرائم السطو هم من معتادي الإجرام الذين ينظمون أنفسهم فى تشكيلات عصابية. وعلى سبيل المثال فقد نشرت الأهرام خبرا عن اعتقال عصابة من لصوص السطو على المتاجر[٣].

وانتشرت أيضا جريمة سرقة المنازل، وكان أغلب مرتكبي هذه الجرائم من خدم المنازل، وذلك لمعرفتهم بتلك المنازل وما فيها من أشياء يمكن أن تسرق، والواقع أن المادة المنشورة فى الأهرام تعكس مدى تردى أوضاع الخدم فى المنازل، وارتكابهم أحيانا لهذه الجرائم أو مساعدتهم لبعض معتادى الإجرام لرغبتهم فى الانتقام من أصحاب المنازل لأسباب مختلفة، منها فصلهم من العمل، أو تعرضهم للتعذيب.

وتنشر الأهرام أخباراً عن قيام بعض الخدم بقتل المخدومين أثناء مقاومتهم للسرقة، وعادة ما تحدث تلك الجرائم فى حالة انفراد الخادم بالمخدوم أو سيدة

المنزل، وعلى سبيل المثال فقد قام شخص -يخدم سيدة- بقتلها وسلب حليها وهرب، وكان المتهم يتردد على منزل السيدة لقضاء مصالحها أثناء تغيب زوجها في الأرياف([4]).

وانتشرت جرائم سرقة السيارات، وخاصة أثناء سفر أصحابها، وقد كان المتهمون يسرقون السيارات لأسباب مختلفة، منها سرقة ما بداخل السيارة من أشياء ثمينة، أو سرقة إطاراتها ([5]).

أما بالنسبة للريف، فإن نمط السرقة يختلف، حيث غالباً ما تكون سرقة الماشية وبعض حوادث السطو على المنازل، لكن ليس بظاهرة كبيرة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في الريف وما تمثله جريمة تمس من يقوم بها في تعاملة مع الآخرين ومدى سوء سمعته، ولذلك نجد أنها غير منتشرة.

جرائم المخدرات:

انتشر هذا النمط بصورة تشكل خطورة على المجتمع في تلك الفترة، وخاصة التهريب عبر الصحراء في بطون الجمال وعبر الموانى مثل بورسعيد، الاسكندرية، السويس فهى تمثل المرتبة الثانية في النشر بعد جرائم السرقة، وغالبا ما تقوم بهذه الجرائم مجموعة من الأشقياء الخطرين، وبدو الصحراء وبعض الجنود في الموانى، لتسهيل عملية التهريب.

وقد نشر الأهرام خبراً عن: "العثور على مخدرات تم ضبطها في بورسعيد وتم جلب الكمية من فلسطين"([6]).، وكذلك خبراً عن قضية تهريب المخدرات في ميناء الاسكندرية (المتهم أومباش من الشرطة) اتجار زوجة في المخدرات بعد سجن زوجها ووجود كمية من الهروويين ببيتها([7]).

ويلاحظ انتشار أوكار التعاطى، وخاصة في المنازل فقد نشر الأهرام عن القبض (عن جماعة يتعاطون الحشيش في منزل أحدهم، وكذلك القبض على مجموعة ممن يجربون الحشيش في الأماكن العامة)([8]).

أما في الريف، فقد ظهرت زراعات الحشيش، خاصة في الصعيد، لطبيعتها

الزراعية ولوجود طلب عليها. وتجدر الإشارة إلى جرائم تهريب وتجارة المخدرات كانت منتشرة وتمثل ظاهرة خطيرة فى تلك الفترة، خاصة عن طريق القنطرة والقادمين من فلسطين بواسطة الجمال والقطارات.

•جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق:

لم يمثل هذا النمط من الجرائم "ظاهرة" فى تلك الفترة إلا فى حالات نادرة وفى المدن فقط، وتكاد تنعدم فى الريف، ويرجع ذلك إلى طبيعة العقاب التى ينالها، سواء الرجل أو المرأة.

وقد نشر فى الأهرام خبراً حول: "قيام عدة أشخاص بقتل امرأة وابنتها لتفريط الفتاة فى عفافها وتستر والدتها عليها"(٩). وكذلك نشرت جريمة بالقبض على شخص يشجع على الفساد، يهدد امرأة بالقتل لكى تطلق من زوجها ليلحقها بالعمل بالدعارة"(١٠).

ويتضح من هذا المثال أن هناك بعض الأشخاص كانوا يستغلون حاجة الأهالى المادية لإفساد أخلاقهم وارتكاب جرائم مخلة بالآداب.

جرائم القتل العمد:

يمثل هذا النمط من الجريمة ظاهرة، سواء على المستوى الريفى أو المستوى الحضرى، وقد تعددت الأسباب لارتكاب هذه الجريمة، فهى متعددة، ومن أهمها:

١-القتل من أجل السرقة، وخاصة من كبار السن الذين يعيشون بمفردهم، مما يشجع الجناة على قتلهم وسلب مجوهراتهم، وعلى سبيل المثال فقد نشرت الأهرام خبراً عن: "العثور على جثة عامل فى محل عصير قصب مقتولا وسرقة إيراد المحل"(١١).

٢-كذلك السطو المسلح على التجار وما ينتج عنه من قتل.

٣-كذلك قيام بعض الأبناء بقتل آبائهم من أجل بخلهم، أو حرمانهم من الميراث، وقيام أب بقتل زوجته وابنه لكى لا يدفع النفقة، وتوضح هذه الأمثلة مدى

صعوبة الأحوال المعيشية لهؤلاء الجناة.

٤-القتل بسبب الثأر، وهذا النمط منتشر، سواء فى الريف، أو الحضر، لأن الذين يرتكبون هذه الجرائم هم من النازحين من الريف إلى الحضر، ويتضح من ذلك مدى ما تمثله هذه الظاهرة من مشكلة لدى أصحابها.

٥-القتل من أجل الشرف "غسل العار" وينتشر سواء فى الريف أو الحضر، كما أن أغلب الذين يرتكبون هذه الجرائم من الحضر هم من النازحين من الريف، مثال ذلك:

قيام أحد الأشخاص بقتل أخته لشكه في سلوكها وهم من النازحين من الريف إلى الحضر([١٢]).

ضرب أفضى إلى الموت أو نشأت عنه عاهة:

ظهر هذا النمط نتيجة المشاجرات التى كانت تحدث بين الأهالى فى المناطق الحضرية لأسباب مختلفة، كالخلافات المالية والعائلية، والخلاف حول أسباب الرزق والتجارة والسكن والأولاد وغيرها، علاوة على دور الفتوات فى بعض الأماكن الشعبية.

وتظهر المشاجرات أيضاً فى الريف، لكن لأسباب مختلفة تدور غالباً حول مشاكل الرى والزراعة، أو بهدف الثأر والانتقام، وعادة ما كانت تستخدم العصى وتحدث مواجهات بين أسر أو قرى فى مواجهة بعضها البعض.

وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام مشاجرة بالعصى بين بعض الأشخاص فى قنا بسبب خلاف على بعض الشئون الزراعية([١٣])، وكذلك عن مشاجرة بين عائلتين فى طنطا أطلق فيها النار([١٤]).

جرائم الأسلحة والذخائر:

بعد الاطلاع على مدى انتشار هذه الجريمة، نجد أن الريف قد احتل مكانة بارزة فى جرائم احراز الأسلحة والذخائر وفى صحراء السويس، وذلك لاستخدامها فى جرائم الثأر والسطو المسلح على المسافرين فى الطريق، واتضح أن حمـ

التفتيش التى كان يقوم بها البوليس ينتج عنها دائما العثور على أسلحة وذخائر لدى المقيمين فى الريف.

جرائم اقتصادية:

لم تظهر هذه الجرائم على نطاق واسع إلا بعد مرور عامين أو أكثر على بدء الحرب العالمية الثانية، وكانت تتلخص فى بيع بعض الأقمشة الشعبية فى السوق السوداء أو اختلاس بونات البنزين الحكومى وبيعها فى السوق للجمهور، ولكنها لم تشكل ظاهرة، وتكاد تكون معدومة فى الريف، وعادة ما يقوم بمثل هذه الجريمة نسوة أو موظفين فى الحكومة. وقد نشرت الأهرام خبراً عن القبض على عصابة تخصصت فى تخزين البضائع وبيعها فى السوق السوداء([١٥]).

التزييف وتزوير العملة:

ظهر العديد من جرائم تزييف وتزوير العملة خلال هذه الفترة من ١٩٤٠-١٩٤٥ وكان أكبرها هو ما جاء فى الأهرام حول: "ضبط عصابة كبرى لتزييف أوراق البنكنوت وضبط ٢٠ ألف ورقة من ذات الجنيه([١٦]) والمتهمون عاملان فى مطابع وصاحب مقهى اشترى لهم آلة طباعة بالإضافة إلى شخصين لترويج الأوراق المزيفة".

ولا تظهر هذه الجريمة فى الريف، ومع ذلك ظهرت حالة تم القبض عليها وهى تقوم بتوزيع النقود المزيفة، "أى أن التزوير كان جريمة حضرية"، وإذا ارتكبت يجرى ترويج العملة المزيفة فى المدن والقرى.

تزوير أوراق رسمية:

ترجع أسباب هذه الجريمة كما أوضحتها الجرائم المنشورة فى صحيفة الأهرام إلى:

١-التحايل لتزويج الفتيات والفتيان من صغار السن بتزوير فى شهادة الميلاد.

٢-التزوير فى ختم قلم المرور لاستخراج الرخص.

٣-التزوير فى أذونات البنزين وذلك لاختلاس ثمنها.

٤-انتحال الشخصية بدافع السرقة أو للتحايل على القانون للزواج المبكر أو للتخلص من مشكلة أو حكم قضائى.

وعلى سبيل المثال تنشر الأهرام خبراً عن إحالة مأذون شرعى إلى محكمة الجنايات لاتهامه بتزوير قسائم الزواج(١٧) وعن قيام أحد الأشخاص بانتحال شخصية ضابط للزواج من فتاة.

•الرشوة:

من الجرائم التى لم تشكل خطورة أو ظاهرة فى هذه الفترة، إلا أن هناك حالات نادرة مثل رشوة رجل الرش لمنع التطعيم، أو جندى مرور لكى لا يحرر مخالفات، وكذلك رشوة بعض موظفى الحكومة، وكانت هذه الجرائم تنتشر فى المدن أكثر من الريف.

وعلى سبيل المثال اتهم مساعد شرطة (كونستابل) بأخذ رشوة حتى يؤجل تنفيذ حكم صادر ضد أحد الأشخاص(١٨).

الحريق العمد:

تعتبر هذه الجريمة من الجرائم التى لا تمثل ظاهرة أيضاً فى تلك الفترة، وهناك بعض الحالات الفردية التى حدثت فى الريف والحضر مثل قيام أحد الأشخاص بحرق دار محكمة طمعا فى حكم البراءة(١٩).

تسميم مواشى وإتلاف مزروعات:

يتركز ظهور هذه الجريمة فى الريف، وذلك نظراً لطبيعتها المرتبطة بنمط الإنتاج الزراعى، وقد اهتمت الأهرام بنشرها إلا أن قلة المساحة المخصصة للحوادث أثناء الحرب أظهرها-على ما يبدو- فى صورة أقل من حجمها، وعلى سبيل المثال تنشر الأهرام عن مقتل شخص بعد قيامه بإتلاف مزروعات الآخرين(٢٠).

جرائم العدوان على المال العام:

انتشرت هذه الجريمة، وشكلت ظاهرة بمقاييس تلك الفترة، بسبب سوء الحالة الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة، واتخذت أشكالاً متعددة، منها التزوير في أذونات البنزين الحكومي، وكذلك اختلاس مبالغ من خزائن الدولة وبعض المستودعات بما تملكه من أقمشة وغيرها. والملاحظ أن معظم الجناة يشغلون وظائف في الحكومة، وهم من متوسطي الدخل أو الفقراء تماماً، حتى أن المحكمة في بعض الحالات قد قدرت ظروف المتهم، وأمرت بمساعدته حيث إن سبب اختلاسه هو إعالته لأسرة مكونة من حوالي ٢٠ فردا كلهم في مراحل تعليمية مختلفة. وكذلك انتشرت سرقة الأسلاك التليفونية وشكلت ظاهرة أيضا حيث نشرت الأهرام أخبارا عن ذلك.

أما في الريف فلم تظهر هذه الجريمة إلا نادراً مما يؤكد الطبيعة الحضرية لهذه الجريمة.

جرائم الدعارة:

انتشر هذا النمط في الحضر عنه في الريف، وقد ساعد انتشاره وجود معسكرات الجيوش الإنجليزية، فهناك كثير من القضايا كانت عبارة عن تسهيل الدعارة لضباط الجيش البريطاني([٢١])، وأدى سوء الحالة الاقتصادية إلى انتشار هذه الظاهرة، وكان أغلب الذين يمارسون هذه الجريمة من المقيمين في الحضر، وهن من النساء الساقطات يتزعمهن أحد الأشخاص، وتنعدم هذه الظاهرة في الريف ويتضح من خلال الإحصاءات التي ذكرتها وزارة الداخلية مدى اهتمام الحكومة في تلك الفترة بمحاربة تلك الظاهرة من ناحية، وانتشارها من ناحية ثانية، وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام عن اكتشاف(٧٦) منزلاً للبغاء السري و(٥٤) محلاً للرقص، وإنقاذ(١٧) فتاة وشابا قاصرين من بؤر للدعارة([٢٢]).

ثالثا: تحليل انماط الجريمة في المرحلة الثانية (١٩٤٥-١٩٥٢):

جرائم الأموال (سرقات بظروف-سرقات بسيطة)

يلاحظ أن أغلب تلك الجرائم المنشورة فى الأهرام تدور حول سرقات بسيطة تقع فى المدن، خاصة النشل فى المواصلات العامة([٢٣])، وخطف حقيبة سيدة أو سرقة أموال أو قطع ذهبية من شقق ومنازل سافر أصحابها أو غادروها لأسباب مختلفة-وكانت نسبة ملفتة للنظر من هذه السرقات ترتكب بواسطة الفجر-علاوة على جرائم النصب والاحتيال وانتحال شخصية رجل البوليس والموظف وإيهام بعض المواطنين بإمكانية تعيينهم فى وظائف أو إلغاء أحكام صادرة ضدهم والاستيلاء على بعض الأموال([٢٤]).

لكن تظهر سرقات كبيرة، من خلال محاولات فردية أو تشكيلات عصابية كالسطو على محلات وقطع الطرق ومن الملفت للنظر إن سرقات السيارات ظهرت بوضوح فى هذه المرحلة، وذلك بهدف اللهو أو تفكيك أجزائها وبيعها، ويلاحظ أن نوعية السرقات التى وقعت فى القاهرة والاسكندرية تختلف عن سرقات المحافظات والقرى، حيث تنتشر سرقة المواشى وقطع الطريق وسرقة المحصول، وتكاد تنفرد مدن القناة والقاهرة والاسكندرية بانتشار جرائم السرقة والسطو على معسكرات الجيش البريطانى، ويمكن تقديم نموذج عن تلك السرقات، حيث قتل لص وألقى القبض على آخرين فى محاولتهم للسطو على المعسكر البريطانى وسرقة أدوات حديدية([٢٥]).

وكنموذج للسرقات البسيطة تنشر الأهرام خبراً عن سرقة ٣٥ سيارة وبيع أجزائها والقبض على العصابة التى قامت بذلك ([٢٦])، وكذلك سرقة نقود ومجوهرات من محل لبيع الذهب بالقاهرة وقد قدرت المسروقات بحوالى(١٠) آلاف جنيه ([٢٧]).

كما اعتقلت الشرطة عصابة تسرق جلوداً وتخفيها فى بئر([٢٨]) كذلك نشرت الأهرام خبرا فى ٨ فبراير عن لص يخدر فتاة ويسرق حليها([٢٩])، وعن اعتقال خادم سرق مخدومه أثناء غيابه([٣٠]).

جرائم المخدرات:

حفلت الأهرام بنشر محاولات التهريب عبر صحراء سيناء والبحر المتوسط، وتركزت هذه العمليات على تهريب الحشيش الذى يبدو الأكثر انتشاراً آنذاك، لكن يلاحظ أن الأفيون كان موجوداً، بينما بدأت الأهرام تنشر منذ عام ١٩٥٠ وحتى نهاية الفترة أخباراً عن ضبط هيروين، وكانت عمليات التهريب تتم بطرق بسيطة وباستخدام الجمال، وأحيانا بإخفاء المخدرات داخل بطون الجمال، وقد حدثت اشتباكات مسلحة بين عصابات تهريب المخدرات، وحرس الحدود وبوليس المخدرات. ويقل اهتمام الأهرام بنشر أخبار عن زراعة الحشيش فى مصر ومطاردة تجار المخدرات والمتعاطين مقارنة بجرائم التهريب. وكنموذج لجرائم المخدرات نشرت الأهرام خبرا عن ضبط مخدرات فى حفرة بصحراء سيناء تقدر قيمتها بحوالى ٥٧٠٠ جنيه ([٣١])، ونشرت أيضا عن إلقاء القبض على عصابة تخصصت فى التهريب والاتجار بالمخدرات بالقاهرة ويحوزتها مخدرات قيمتها ٥ آلاف جنيه ([٣٢]). بينما ضبط موظفو قسم القنطرة شرق ورجال السواحل وبوليس المخدرات مواد مخدرة من الحشيش والأفيون بلغت ١٥٤ كيلو جراما قيمتها ١٢٠ ألف جنيه ([٣٣])، ونشرت الأهرام أيضاً عن أعرابى فى مدينة العريش كان يحاول تهريب مخدرات فى بطون الجمال([٣٤]) أما عن الهيروين فقد كان نادراً كما سبقت الإشارة، إذ نشرت الأهرام خبرا عن ضبط مجموعة من الأشخاص يتعاطون السموم البيضاء فى مقهى بالقاهرة([٣٥]).

جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق:

تنشر الأهرام أخباراً محدودة عن جرائم أو قضايا تندرج تحت هذا النمط خاصة الاغتصاب، لكن وجدت بعض الجرائم سواء فى الريف أو المدن، وعلى سبيل المثال قام شاب بخطف فتاة وتخديرها والاعتداء عليها ثم إلقائها فى الطريق العام([٣٦]). ويلاحظ أن الأهرام تنشر مثل هذه الجرائم فى أخبار قصيرة، وبدون مبالغات أو إثارة.

جرائم القتل العمد:

تهتم الأهرام بنشر هذه الجرائم، سواء التي تقع بسبب السرقة أو خلافات عائلية أو مالية إضافة إلى القتل من أجل غسل العار، وبطبيعة الحال كانت جرائم الثأر أو القتل من أجل غسل العار ترتكب عادة في الريف أو بواسطة قرويين أو قرويين نزحوا واستوطنوا بالقاهرة والاسكندرية منذ سنوات قليلة، وكنموذج لبعض تلك الحالات تنشر الأهرام عن شخص يقتل حماة ابنة لأنها رفضت أن تتزوجه([37])، وعن آخر يقتل أخته لنزاع على منزل في القاهرة ورثاه عن الأب([38])، وتنشر الأهرام عن سقوط قتيلين في مشاجرة بالفيوم([39])، وتروى الأهرام قصة أخت تقتل أختها التي هاجرت من إحدى قرى الصعيد واحترفت البغاء في القاهرة، وقد ارتكبت الجريمة باستخدام سكين، وبعد أن سقطت جثة القتيلة جلست أختها تشرب من دمها([40]).

كما قام فلاح في أسيوط بقتل أحد المدرسين أخذاً بالثأر لعمه الذي قتل قبل ٧ سنوات ([41]).

ويلاحظ أن معظم جرائم القتال العمد تتم باستخدام وسائل وأساليب تقليدية كإطلاق الرصاص من مسدس أو بندقية أو استخدام آلة حادة. لكن في نهاية الأربعينيات تنشر الأهرام عن جرائم قتل استخدم فيها مدافع رشاشة([42])، ربما نتيجة تهريب هذه الأسلحة في المعسكرات التابعة للقوات الإنجليزية أو من الجيش المصري.

كما يلاحظ تعدد قتل أو محاولات قتل ضباط وجنود بريطانيين، فضلا عن محاولات قتل بعض السياسيين كأمين عثمان، وقتل بعض اليهود المقيمين في مصر كرد فعل لتطور الأحداث في فلسطين عام ٤٧و ١٩٤٨ الأمر الذي يدفع للتساؤل عن تصنيف تقارير الأمن العام لتلك الجرائم، وهل تدخل ضمن جرائم القتل العادية أم لا. والواقع أن أغلب عمليات القتل السياسي كانت لدوافع وطنية وباستخدام أساليب حديثة من بينها القنابل والمتفجرات، كما كان يقوم بها جماعات سياسية

منظمة، وكنموذج لتلك العلميات يمكن الإشارة إلى إلقاء قنبلة على سيارة أدت إلى إصابة ومقتل ثمانية جنود إنجليز([43]) وإطلاق الرصاص على ضابط بريطاني في التل الكبير وإصابته ([44]) وإلقاء([45]) قنابل على أماكن متفرقة بالقاهرة واعتقال طالبين يحمل أحدهما قنبلة([46]).

ضرب أفضى إلى الموت أو نشأ عنه عاهة:

ينتشر هذا النمط في المشاجرات التي تنشأ لأسباب مختلفة، أو في حالات السطو أو السرقة وحدوث اشتباكات بين اللصوص والمجني عليه. لكن الشائع أن تنشأ هذه الجريمة عن مشاجرات، ويلاحظ أن هذه المشاجرات تنتشر في الريف والحضر على حد سواء، لكن مع اختلاف الأسباب ففي الريف تلعب الخلافات بشأن الزراعة والري دورا كبيرا في إثارة مثل هذه المعارك التي تأخذ طابعا عائليا وأحيانا بين قريتين.

جرائم الأسلحة والذخائر:

تحتل هذه الجرائم مساحة كبيرة ضمن ما تنشره الأهرام عن الجريمة بأنواعها. وكانت الشرطة تضبط بنادق ومسدسات مع بعض الأشخاص الذين يتاجرون في الأسلحة، إضافة إلى قنابل ومتفجرات ومدافع رشاشة، وهذه الأسلحة ظهرت -كما سبقت الإشارة- نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن الجهل باستخدام هذه الأسلحة قد أدى إلى وقوع حوادث وانفجارات عديدة راح ضحيتها أشخاص أبرياء، وكنموذج على ذلك نشرت الأهرام خبراً عن ضبط (٥١) جهازاً للتفجير وقنابل في قرية من قرى شبين الكوم([47])، وكذلك ضبط عصابة تحاول سرقة سلاح من أحد المخازن([48])، وانفجار قطار مرسى مطروح لأن راكبا ألقى ٦ جوالات مملوءة من المتفجرات داخل القطار بهدف نقلها والاتجار فيها، وقد كشفت التحقيقات أنه لاصلة للحادث بالسياسية، وأشارت إلى أن أحد الأشخاص يتاجر في المتفجرات والتي تستخدم في المحاجر وصيد الأسماك([49]).

على أنه يلاحظ أن بعض أنواع الاتجار في الأسلحة والذخائر كانت بهدف

الاستفادة من النحاس والحديد، خاصة بالنسبة لدانات المدافع، وقد أدت هذه التجارة أيضا إلى حوادث خطيرة، منها على سبيل المثال انفجار قنبلتين فى مصنع للحديد بالاسكندرية، وقد ضبطت الشركة (١٠٠) دانة مدفع(*).

•جرائم اقتصادية:

ظهرت جرائم اقتصادية تدور حول مخالفة التسعيرة والتلاعب بحصص التموين من قبل بعض البقالين، وغش بعض السلع التموينية، علاوة على تهريب الأقمشة والآثار إلى خارج البلاد، وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام عن ضبط بقال يتلاعب فى حصص التموين (*)، وتاجر أوربى يغش البضائع التى يعرضها للبيع(*).

ويلاحظ أن الجرائم الاقتصادية كانت محدودة ربما، لضعف تدخل الدولة فى تلك المرحلة، وتقليدية نمط الإنتاج السائد، وسيادة النمط الزراعى.

التزوير وتزييف العملة:

نشرت الأهرام عدداً محدوداً من هذه القضايا، خاصة التلاعب فى شيكات(*)، وضبط بعض المزورين. وتجد الإشارة إلى وجود أخبار عن تزييف النقود المعدنية، وعلى سبيل المثال فقد نشرت الأهرام خبر القبض على عائلة تخصصت فى تزييف النقود المعدنية وعثرت الشرطة على الأدوات المستخدمة(*).

كذلك يلاحظ عدم ظهور هذا النمط فى الريف، وأن أغلب المتهمين من الرسامين أو عمال المطابع الذين يكونون تشكيلاً عصابياً بحثاً عن زيادة الدخل، أو الشعور بضائقة مالية ومن ثم اتجاههم نحو الجريمة.

تزوير أوراق رسمية:

يتسم هذا النمط الإجرامى بالبساطة من حيث أهداف مرتكبيه، أو الأسباب التى دفعتهم لذلك، وأغلب الأخبار المنشورة تتحدث عن تزوير فى شهادات ميلاد أو عقود زواج، خاصة فى الريف، وكذلك تلاعب فى بعض الأوراق الرسمية

بهدف الاختلاس، وقد نشرت الأهرام أن موظفا يزور استمارات بهدف اختلاس أدوية تارة بالاشتراك مع طبيب،([٥٥]) وكذلك ضبط فلاح يزور شهادات ميلاد ابنته التي بلغت ١٣ عاماً من أجل أن يزوجها من أحد الأثرياء([٥٦]).

الرشوة:

لم تكن هذه الجريمة منتشرة على نطاق واسع، ربما لأن الدخل من وظائف الحكومية كان يتناسب إلى حد كبير مع تكاليف المعيشة، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور جريمة الرشوة خاصة رشوة جنود وجنود الصف في الشرطة، ونشر الأهرام أن صف ضابط بالشرطة (كونستابل) اعتقل في سوهاج بتهمة تقاضى إتاوة شهرية من مجموعة من السائقين([٥٧])، ويلاحظ أن هذا النمط قد انتشر في عواصم المحافظات وفي بعض القرى، ولكن أغلبية الحوادث المنشورة وقعت في المدن خاصة القاهرة.

الحريق العمد:

نشرت بعض القضايا عن حرائق اتهم فيها بعض الأشخاص، إلا أن النسبة الأكبر من حوادث الحرائق التي نشرت في الأهرام كانت حرائق غير عمدية، وهناك احتمال بأن كثيراً من هذه الجرائم لم يستدل على الجناة فيها، ولذلك نشر أنها غير مقصودة.كثيرا من هذه الجرائم لم يستدل على الجناة فيها، ولذلك نشر أنها غير مقصودة.

تسميم مواشي وإتلاف مزروعات:

يلاحظ أن هذا النمط الريفي يتقلص في المرحلة الثانية من التحليل (١٩٤٥-١٩٥٣) مقارنة بالمرحلة الأولى، فعدد الحوادث التي نشرت محدودة ونادرة، ومنها على سبيل المثال: اتهام غفير نظامي بإتلاف زراعة القطن لأحد الأشخاص في قريته بمركز أسيوط لخلاف بينهما([٥٨]) ولم يرصد الباحث جريمة خاصة بتسميم الماشية ربما لأن الأهرام لم يهتم بنشرها.

جرائم العدوان على المال العام:

لم تحدث تغييرات كبيرة على هذا النمط فى هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة الأولى، وتتركز هذه الجريمة فى المدن وفى القطاعات الحكومية الإدارية، لعدم وجود شركات قطاع عام فى هذه المرحلة، ومن جهة أخرى فإن أغلب الحوادث المنشورة ترتبط بقيام موظفين صغار باختلاس بعض الأموال أو التلاعب فى العهدة الحكومية[٤٩].

الدعارة:

تنشر الأهرام أخباراً عن حملات الشرطة لضبط أوكار لممارسة البغاء تتركز فى القاهرة والاسكندرية، كما تشير بعض الأخبار إلى تردد ضباط وجنود الاحتلال البريطانى على الملاهى وبعض الفنادق والمنازل التى تدار لممارسة البغاء. وعلى سبيل المثال تنشر الأهرام عن ضبط وكر للبغاء فى القاهرة وإلقاء القبض على (٤) سيدات و(٣) رجال، وتنشر أيضا أن البوليس قد فتش خلال شهر أبريل ١٩٥٠ (٢٧٨) منزلاً مشبوهاً وأغلق (٢١) منزلا تدار للدعارة، وقبض على (٣٨) امرأة و(١١٥) رجلا بتهمة التحريض على الدعارة[٥٠].

رابعا: استخلاصات عامة:

١-شكلت الحرب العالمية الثانية بكل مضاعفاتها الاقتصادية والاجتماعية متغيراً هاماً فى تحديد أنماط الجريمة وتوزيعها بين الريف والحضر، وطبيعة المتهمين وأساليب وأدوات ارتكاب الجريمة، ويمكن القول إن الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وتدنى مستويات المعيشة قد دفعت بآلاف المواطنين لارتكاب الجرائم بأنواعها، خاصة السرقة بأنواعها، لكن مقارنة حجم ونوعية مصاحبات الحرب العالمية الثانية على الجريمة يتطلب قراءة فى إحصاءات الأمن العام قبل عام ١٩٤٠ وفيما نشرته الصحف عن الجريمة.

٢-يلاحظ أن أنماط الجرائم التى نشرتها الأهرام بعد الحرب العالمية الثانية لا يختلف كثيراً عما كانت تنشره أثناء الحرب باستثناء تراجع جرائم الدعارة،

وتسميم مواشي وإتلاف المزروعات ، وجرائم التموين، وهي ثلاثة أنماط مرتبطة بالحرب العالمية والتطور الاجتماعي. مقابل زيادة واضحة في جرائم الأسلحة والذخائر وحوادث العنف السياسي، وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء تسرب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى داخل البلاد بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة طبيعية لما خلفته الجيوش الأجنبية من أسلحة ومفرقعات وذخائر في الصحراء الغربية، إضافة إلى حرب فلسطين، ومن ناحية أخرى فإن تصاعد الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية دفع بعض الجماعات للقيام بعمليات عنف مسلح ضد الوجود الأجنبي في مصر، وضد المنشآت اليهودية في مصر بمناسبة حرب فلسطين.

وقد أدى إنتشار ورواج الأسلحة والذخائر، إلى استخدام معتادي الإجرام وبعض المواطنين مدافع رشاشة وقنابل في جرائمهم بعد أن كانوا يستخدمون فيها أسلحة أقل تطوراً.

٢-بالنسبة للفروق الريفية-الحضرية لأنماط الجريمة ودوافع ارتكابها وظروف المجني عليهم والجناة اجتماعياً، نجد أن هناك اختلافات واضحة. فبالنسبة لنمط الجريمة اتضح أن هناك اتفاقاً في بعض الأنماط، مثل جريمة السرقات، والسطو المسلح، والقتل العمد، والاتجار بالمخدرات، وهناك جرائم تكون معدومة في الريف، مثل الدعارة المنظمة، أو تزييف العملة، أو الاختلاس، وهناك جرائم معدومة في الحضر وهي جرائم سرقة الماشية وإتلاف المزروعات، وزراعة الحشيش، والمشاجرات التي تنتج عن الخلاف حول الري والشئون الزراعية.

أما الدوافع فنجد أنها مختلفة في الريف عنها في الحضر. ففي الريف نجد أن معظم الدوافع إلى القتل العمد هي الأخذ بالثأر، أو خلافات حول الشئون الزراعية مثل الري وغيره، أما في الحضر فينتشر القتل من أجل السرقة، أو الخصومات، أو قطع الطرق، والخلافات حول الميراث.

٤-نجد أن بعض الجنود العسكريين لهم مشاركة فى ارتكاب الجرائـــم، وخاصـة جرائم السطو المسلح، أو تهريب المخدرات، نظراً لانخفاض مستواهم المعيشى، وطبيعة عملهم التى قد تتيح لهم الفرصة للإنحراف.

٥-إن الجرائم التى كانت تمثل ظاهرة بمقاييس تلك الفترة هى السرقة، والاختلاس، والسطو المسلح، والقتل العمد، وتجارة المخدرات وزراعتها، وخاصة التهريب، والدعارة المنظمة، وجرائم التزييف وتزوير العملة. وتعكس هذه الجرائم مـدى صعوبة الظروف المعيشية للمجتمع خلال فترة الحرب وتأثير ذلك على معدلات الجريمة.

٦-إن أعلى نسبة من هذه الجرائم نشرت فى الأهرام فى الفـــترة ١٩٤١-١٩٤٢، بعدها بدأت الجرائم تقل نتيجة عدم نشرها بسبب أزمة الورق التى كانت تعـانى منها البلاد فى تلك الفترة.

٧-ظهرت جرائم التموين كنمط جديد من الجريمة أثناء الحرب العالمية، خاصة بيع كوبونات البنزين الحكومى إلى الجمهور فى السوق السوداء، أو بيـع الأقمشـة الشعبية فى السوق السوداء، أو تهريبها إلى خارج البلاد (فلسطين) وذلـك فـى الفترة من ١٩٤٢-١٩٤٥.

٨- تركزت جرائم المخدرات على تجارة وتهريب وتعاطى الحشيش يليه الأفيون، بينما لم يظهر الهيروين إلا نادراً، وكانت شبه جزيرة سيناء ومدينـة السـويس ومدينة القنطرة ومحافظة الشرقية وما حولها مناطق تقليدية لتهريب الحشـيش، بينما ندر ضبط محاولات للتهريب من خلال ميناء الاسكندرية. وكـانت أغلـب قضايا المخدرات تعتمد أساساً على كفاءة حرس الحدود، مع ملاحظة أن البـدو هم القاسم المشترك فى عمليات التهريب.

٩- بالنسبة لطبيعة المتهمين ودوافعهم فى أغلب الجرائم المنشورة فى الأهرام فإنها غير مبينة، نظراً لطبيعة صياغة وكتابة الخبر بطرق مختصرة، عـلاوة علـى عدم الكشف عن الجناة.

لكن فى ضوء المعلومات المتوفرة، يلاحظ أن نسبة كبيرة من المتهمين جاءوا من قطاع الخدمات، لاسيما الخدم فى المنازل، ثم الذين لاعمل لهم، فأخيراً الأشخاص الذين عانون من ضائقة مالية.

أما بالنسبة لمعتادى الإجرام والتشكيلات العصابية، فقد كان لها وجود ملحوظ، وتركز نشاطهم فى الدعارة، وتزييف وتزوير العملة، وقطع الطرق، والسرقة.

١٠- لوحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من المتهمين فى القضايا المختلفة قد وفدوا حديثاً من الريف إلى المدن، خاصة مدينة القاهرة، ويبدو أن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الريف المصرى آنذاك قد دفع بقطاعات كبيرة من الريف للهجرة بحثاً عن عمل، وقد فشل بعض هؤلاء المهاجرين فى التكيف مع ظروف الحياة فى المدينة، أو عانوا من مشكلات اقتصادية دفعت بهم إلى الانحراف، أو ارتكاب جرائم دفاعاً عن قيم تربو عليها كالشرف والثأر.

١١- ويتضح من تحليل مادة الجريمة المنشورة فى الأهرام أن الجنود البريطانيين وجنود الحلفاء شكلوا نسبة كبيرة بين متعاطى المخدرات بأنواعها والمتعاملين مع العاهرات، علاوة على كونهم هدفاً لكثير من عمليات الاغتيال السياسى فى القاهرة ومدن القناة.

أما بالنسبة للمواطنين المصريين، فان المجنى عليهم فى أغلب جرائم السرقة فى المدن جاءوا من بين أفراد الطبقات الوسطى بشرائحهم المختلفة. أما المجنى عليهم فى جرائم النصب والاحتيال فإن غالبيتهم من الوافدين إلى القاهرة بهدف الزيارة أو البحث عن عمل.

مراجع وهوامش الفصل الرابع

[١] - نجوى خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام ١٩٨٦).

[٢] - إبراهيم عبده ، الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٨١ (القاهرة: مؤسسة سجل العرب ١٩٨٢) ص٢٣٢.

٣ - الأهرام في ١٩٤/٣/١٨.

[٤] - الأهرام في ١٩/ ٣/ ١٩٤٠.

[٥] - نشر في الأهرام عدة حوادث لسرقة السيارات في ١٩٤١/٤/٤.

[٦] - الأهرام في ١٩٤١/٤/٥.

[٧] - الأهرام في ١٩٤٠/٥/١٢.

[٨] - الأهرام في ١٩٤٠/٣/١٦.

[٩] - الأهرام في ١٩٤٠/٣/١٩.

[١٠] - الأهرام في ١٩٤٠/٤/٢٥.

[١١] - الأهرام في ١٩٤٤/٣/٢٠.

[١٢] - الأهرام في ١٩٤٤/٣/٢٠.

[١٣] - الأهرام في ١٩٤٠/٦/٢.

[١٤] - الأهرام في ١٩٤٠/٦/٢٠.

[١٥] - الأهرام في ١٩٤٣/٦/١٠.

[١٦] - الأهرام في ١٩٤٠/٦/١٤.

[١٧] - الأهرام في ١٩٤٣/١٠/١٨.

[١٨] - الأهرام في ١٩٤٣/٩/١٦.

[١٩] - الأهرام في ١٩٤١/٥/٤.

[٢٠] - الأهرام في ١٩٤٠/٣/١٦.

[٢١] - الأهرام في ١٩٤٨/١١/١٢.

[٢٢] - الأهرام في ١٩٤٧/٣/١٦.

[٢٣] - الأهرام في ١٩٤٨/١٠/٢٠.

[٢٤] - الأهرام في ١٩٤٨/٩/١٤.

[٢٥] - الأهرام في ١٩٤٦/٨/٤.

[٢٦] - الأهرام في ١٩٤٧/١٠/٢٤.

[٢٧] -الأهرام في ١٩٥٠/٢/٢١.

[٢٨] - الأهرام في ١٩٥١/١/٥.

١٩ ـ الأهرام في ١٩٥١/٣/٨.
٢٠ ـ الأهرام في ١٩٤٩/٧/١٨.
٢١ ـ الأهرام في ١٩٤٥/١٢/٤.
٢٢ ـ الأهرام في ١٩٤٥/٦/١.
٢٣ ـ الأهرام في ١٩٤٥/٧/١٩.
٢٤ ـ الأهرام في ١٩٤٧/١٠/٢٢.
٢٥ ـ الأهرام في ١٩٥٢/١٢/١٣.
٢٦ ـ الأهرام في ١٩٥٢/٥/٧.
٢٧ ـ الأهرام في ١٩٤٥/٩/٢٦.
٢٨ ـ المصدر السابق.
٢٩ ـ الأهرام في ١٩٤٨/٨/٢٣.
٣٠ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٢/٢٢.
٣١ ـ الأهرام في ١٩٥١/٨/٧.
٣٢ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٧/١٩.
٣٣ ـ الأهرام في ١٩٤٦/٧/١١.
٣٤ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٤/٦.
٣٥ ـ الأهرام في ١٩٤٦/١٢/٢٥.
٣٦ ـ الأهرام في ١٩٤٧/٧/١٧.
٣٧ ـ الأهرام في ١٩٤٧/٥/٤.
٣٨ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٨/٢٣.
٣٩ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٩/٢٨.
٤٠ ـ الأهرام في ١٩٤٦/١/٤.
٤١ ـ الأهرام في ١٩٥١/٤/٢٣.
٤٢ ـ الأهرام في ١٩٤٩/٢/١٤.
٤٣ ـ الأهرام في ١٩٤٦/٩/٢.
٤٤ ـ الأهرام في ١٩٥٢/٦/٩.
٤٥ ـ الأهرام في ١٩٤٠/١٠/٨.
٤٦ ـ الأهرام في ١٩٤٩/١٠/١٣.
٤٧ ـ الأهرام في ١٩٤٧/٧/٦.
٤٨ ـ الأهرام في ١٩٥١/١١/٨.
٤٩ ـ الأهرام في ١٩٤١/٤/١.
٥٠ ـ الأهرام في ١٩٥٠/٦/١٠.

الفصل الخامس

عــروبة مــصر (١٩٤٤-١٩٥٢)
تأسيس جامعة الدول العربية نموذجا

د. محمد على شومان

استقبلت الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها ومواقفها قيام الجامعة العربية بقدر كبير من الترحيب والتفاؤل، وتعاملت مع هذا الحدث بوصفه نجاحاً مصرياً وعربياً فى مجال التعاون السياسى بين الأقطار العربية، بل ونظرت بعض الصحف إلى قيام الجامعة باعتباره تحقيقاً للوحدة العربية.

على أن تحليل الخطاب الذى قدمته الصحافة المصرية آنذاك يتطلب الإشارة إلى المناخ السياسى والفكرى الذى ساد المجتمع المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية، وانعكس تأثيراً وتأثراً على أوضاع الصحافة المصرية وما قدمته من أفكار وأطروحات حول عروبة مصر ودورها فى قيام الجامعة العربية من جهة، ومكانة ودور الجامعة فى النهضة العربية من جهة أخرى.

كان حزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية قد شكل الحكومة بعد حادثة ٤ فبراير الشهيرة عام ١٩٤٢، والتى حاصرت فيها قوات الاحتلال البريطانى قصر عابدين، وأرغمت الملك على تكليف حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة، ورغم ما انطوى عليه هذا الحادث من آثار ودلالات أثرت بالسلب على شعبية حزب الوفد.

اهتمت الحكومة الوفدية والصحف الوفدية بالاشتراك فى المحادثات التمهيدية التى أدت إلى توقيع بروتوكول الإسكندرية ١٩٤٤.

وبعد توقيع بروتوكول أقيلت الوزارة الوفدية، وأسند الملك تشكيل الوزارة إلى حزب الهيئة السعدية أحد أحزاب الأقلية التى عرفتها مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد جرى توقيع ميثاق الجامعة العربية والاحتفال بهذه المناسبة فى ظل الوزارة السعدية.

ورغم الصراع الحزبى بين الوفد والحزب السعدى أو غيره من الأحزاب والجماعات السياسية، فإن ما اتفق على تسميته سياسة مصر العربية كان محل اتفاق وتأييد كل الأحزاب والجماعات السياسية وبالتالى الصحف الناطقة باسمها لكن مع محاولة كل منها توظيف حدث قيام الجامعة لصالحها من خلال

التأكيد على أن الوحدة العربية هى من ضمن المبادئ التى تدعو إليها وتعمل من أجلها، والملاحظ أن الخطاب الصحفى الصادر عن صحافة الأحزاب أو الصحافة المستقلة وشبه المستقلة تعامل مع حدث قيام الجامعة العربية على أنه تجسيد للعروبه وتحقيق لآمال الشعوب العربية.

وبصفة عامة تأثر إدراك الصحافة لحدث قيام الجامعة العربية بمناخ الحرب العالمية الثانية ونتائجها المتوقعة على مصر والعرب، فقد جسدت مجريات الحرب ضعف الدول الصغيرة وسيادة فكرة الأحلاف العسكرية والسياسية، كما أن انقطاع أو سوء صلات مصر بالأسواق الدولية أدى إلى تزايد الاهتمام بتنمية ودعم العلاقات الاقتصادية بين مصر والأقطار العربية، بالإضافة إلى صلات اللغة والتاريخ المشترك والدين والآمال والآلام، من هنا تصاعدت الدعوة إلى التعاون السياسى بين مصر والدول العربية.

وأثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر أثناء الحرب العالمية الثانية على مواقف الصحافة المصرية، وعلى مستوى تطورها المادى والفنى، حيث فرضت الرقابة على الصحف والمجلات من سبتمبر ١٩٤٠ حتى يونيو ١٩٤٥، كما دفعت الأوضاع الاقتصادية الصحف المصرية على اختلاف مواقفها وإمكانياتها الفنية والمادية إلى تقليل عدد صفحاتها، وتخصيص أغلب صفحاتها لنشر أخبار ومجريات معارك الحرب العالمية[1]، وهو ما أثر بالسلب على مساحة وحجم الاهتمام بمادة الرأى، وبالتالى بالموضوعات التى تتعلق بعروبة مصر وعلاقاتها مع الدول العربية وحدث قيام الجامعة العربية، ومع ذلك لم تخل أى صحيفة أو مجلة مصرية من الترحيب بقيام الجامعة العربية وتحليل أبعاد هذا الحدث ونتائجه المرتقبة، وبطبيعة الحال تراوحت المساحة الممنوحة من صحيفة إلى أخرى بحسب مستواها المادى والفنى وانتمائها السياسى أو الحزبى، كما ظهرت بعض الاختلافات فى النظر إلى قيام الجامعة العربية وتقييم دورها المنتظر.

وترجع مثل هذه الاختلافات إلى تعدد وتنوع الصحف والمجلات التى كانت تصدر فى مصر عند توقيع ميثاق الجامعة العربية، وتباين إمكانياتهـــا الماديــة والفنيــة ومواقفها السياسية، خاصة موقفها من الفكرة العربية، وعلاقتها بالوطنية المصريـــة أو بالرابطة الإسلامية أو بالفكرة الشرقية. من هنا فقد وقع الاختيار علـــى عينة من قوالب الرأى فى سبع صحف وثلاث مجـــلات اعتـبرت وفـق معـــايير وإجراءات منهجية أهم الإصدارات الصحفية لتلك الفترة، ثم جرى تقســيمها إلــى صحافة حزبية، وصحافة غير حزبية، وصحافة اختصت بالدعوة للفكرة العربية[٢].

ونتناول فيما يلى بالعرض والتحليل مواقف مجموعات الصحـــف الثـلاث إزاء قيام الجامعة العربية ورؤيتها لمكانة ودور الجامعة والأهداف والآمـــال التـــى يجب أن تسعى إلى تحقيقها، وتعبر هذه المواقف والرؤى عـــن بعـض مكونـــات الخطاب القومى العربى الذى قدمته الصحافة المصرية قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

أولاً- خطاب صحافة الأحزاب والقوى السياسية:

رحبت صحيفة (المصرى) المرتبطة بحزب الوفد بقيـــام جامعـــة الــدول العربية، وأشادت بجهود الحكومات العربية الرامية إلى تنظيم وسائل التعاون بينها، وفى هذا الإطار امتدح عباس حافظ أعمال اللجنة التحضيريــــة لمؤتمـــر الوحـــدة العربية التى عقدت فى الإسكندرية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٤٤، وأكد أن الوحدة العربية حقيقة قائمة بالفعل،وبالتالى دعا إلـــى تنظيـــم وســـائلها وتدبـــر أساليبها، كما دعا العرب إلى مزيد من الاهتمام بقضية فلسطين، وخلص إلى حتمية انتصار الوحدة العربية وتحقيق استقلال وتقدم العـــرب[٣] . ويلاحـــظ أن الكـــاتب يتحدث عن المشاورات التمهيدية للجامعة العربية بوصفها مشروعاً للوحـــدة، وقـــد شاع هذا الاستخدام فى الصحافة المصرية آنذاك نتيجة أن المشاورات كانت تجرى تحت عنوان مشروع الوحدة العربية، ولم يكن قد تم الاتفاق على اسم جامعة الدول العربية.

وعندما اتفق على اسم الجامعة أشارت افتتاحية الوفد إلى أن الحلم أصبـــح

حقيقة، وأن الشعوب العربية تنتظر من الجامعة العربية تحقيق كثير من الآمال، ونوهت بسياسة حزب الوفد العربية ودور مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد في خدمة الجامعة، وأكدت بصياغات مختلفة فكرة زعامة وقيادة مصر للعرب[٤]، وكان محمود أبو الفتوح رئيس تحرير المصرى قد تناول هذا الفكرة قبل بدء مشاورات الإسكندرية، حيث قرر أن مصر قد أدت واجبها نحو كل قطر عربي، وستؤديه منذ أن تولت حكومة الوفد الأمور، وتبذل مصر كل جهودها في سبيل قيام أى صيغة عربية تؤلف بين البلاد العربية، وأشار أبو الفتح إلى الدور الكبير لمصطفى النحاس في تحقيق الوحدة العربية قاصداً بذلك دوره في المباحثات التمهيدية لقيام الجامعة العربية، ثم دعا أبو الفتح زعماء العرب إلى مساعدة النحاس في تحقيق الوحدة[٥]، وذلك في إشارة ضمنية إلى عدم قيام زعماء العرب بالدور المطلوب، واضطلاع النحاس بجل المجهود الرامى لتأسيس الجامعة العربية.

أما صحيفة "الدستور" لسان حال حزب الهيئة السعدية، فقد رحبت بظهور الجامعة العربية، وبدور الملك وبدور محمود فهمى النقراشي رئيس الوزراء المصرى آنذاك، ورئيس الهيئة السعدية، أى أن خطاب صحيفة الدستور حاول توظيف حدث قيام الجامعة العربية لصالح الرصيد الحزبى والسياسى للهيئة السعدية من جهة، والتقرب من الملك فاروق ودعم مكانته في مصر والوطن العربى من جهة ثانية[٦].

وفي هذا الإطار كتب محمد لطفي جمعة مشيداً بميثاق الجامعة وما تضمنه من نصوص تؤكد وجوب استقلال الدول العربية، ويشيع التفاؤل في أطروحات لطفي جمعة بشأن قوة العرب واتحادهم وانتصار العروبة الذى تحقق بقيام الجامعة العربية[٧].

واستقبلت صحيفة "السياسة" لسان حال حزب الأحرار الدستوريين - أحد أحزاب الأقلية - حدث توقيع ميثاق الجامعة العربية بوصفه حجر الأساس للتعاون السياسى بين الأقطار العربية، وتقول "السياسة" إن الجامعة العربية (أوجدت رابطة

رسمية بين بلاد المشرق العربى، وقد كان ذلك حلماً بعيداً أخذ يداعب أبناء البلاد العربية منذ الحرب العالمية الأولى (ببراهين تشكيل هيئات وأحزاب عربية ومصرية تنادى بالوحدة، فضلاً عن دعوة أدباء ومفكرين للعروبة من أمثال أحمد زكى باشا وعبد الرحمن شهبندر، وتخلص "السياسة" إلى أن هذا الحلم - تقصد قيام الجامعة العربية- يتحقق بفضل جهود الملك فاروق وساسة العرب[٨] . وتجدر الإشارة إلى العلاقة القوية التى ربطت حزب الأحرار الدستوريين وأحزاب الأقلية بصفة بالقصر فى مواجهة حزب الوفد[٩]، من هنا جاءت إشادة صحيفتى "الدستور" و"السياسة" بدور الملك فاروق.

وتنتقل صحيفة "السياسة" إلى تحليل تأخر تحقيق الوحدة العربية فى ضوء انشغال الشعوب العربية إثر الحرب العالمية الأولى بصوت الوطنية كل فى بلده، وترى أن هذا الانشغال كان أمراً منطقياً، فالمطالبة أولاً بحرية الشعوب تمهد للاتحاد العربى، الأمر الذى يفيد أولوية الاستقلال الوطنى قبل التعاون أو الوحدة السياسية فى الخطاب القومى العربى لصحيفة "السياسة"، لكن يلاحظ أن هذا الخطاب يتعامل مع ميثاق الجامعة العربية كتجسيد للوحدة العربية، والواقع أن هذا الموقف قد ساد الخطاب القومى العربى فى الصحافة المصرية، ربما بتأثير سيطرة العمل الرسمى العربى، ومناخ التفاؤل الذى أعقب الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية.

ولم يخرج موقف صحيفة "الكتلة الوفدية" لسان حال حزب الكتلة الوفدية - أحد أحزاب الأقلية - عن الترحيب بالجامعة العربية، وكان مكرم عبيد المعروف بتأييده للفكرة العربية قد شكل هذا الحزب إثر انشقاقه عن حزب الوفد عام ١٩٤٤، وقد طغت شخصيته وأفكاره على الحزب والصحيفة التى كانت محدودة التأثير[١٠] .

وقد نشرت "الكتلة الوفدية" مقالاً مهماً لعباس محمود العقاد إثر توقيع ميثاق الجامعة، بعنوان "يوم من أيام العروبة" رحب فيه بقيام الجامعة، وأكد أن "الجامعة العربية وليدة جهاد شريف يقرن بالعروبة"، وأوضح أن مصير الشرق العربى

والشرط الأوسط ارتبط بالجامعة العربية، بما يعنى أهمية الجامعة وارتفاع مكانتها. لكنه دعا إلى معرفة ماذا تريد الجامعة، وماذا يراد بها[11] . وقد كتب العقاد مقالاً آخر بمناسبة الإعلان عن هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية أثبت فيه أن الجامعةالشرقية ليست جامعة جغرافية، بل هى جامعة أدبية، وقد أثبتت أحداث الحرب أن اليابان لم تلتزم بالجوانب الأدبية فى الجامعة الشرقية، ويخلص العقاد إلى كون الجامعة العربية أفيد للعرب من الجامعة الشرقية[12] .

والواقع أن تمييز العقاد بين ماهو شرقى وعربى، وتفضيله للرابطة العربية يقدمان نموذجاً لتنامى إدراك أفراد النخبة المصرية فى الأربعينيات للفروق بين الدائرتين الشرقية والعربية وأولوية العمل فى الدائرة العربية، وتراجع اهتمام النخبة المصرية بالدائرة الشرقية والتى كان البعض يخلط بينها وبين الدائرة العربية.

لكن ترحيب صحيفة "الكتلة الوفدية" بقيام الجامعة العربية لم يخل من تحفظات وتساؤلات، وعلى سبيل المثال فقد ظهر مقال موقع باسم "حكيم" يشيد بعمق وقوة الصلات بين الشعوب العربية ممثلة فى اللغة والثقافة والتاريخ والأصل المشترك، بالإضافة إلى رابطة الكفاح المشترك التى يقول عنها "لقد جمعنا دم أذكى من دم الأجداد، وهو دم الجهاد والاستشهاد"، ويتابع "حكيم" مقاله بأن الوحدة العربية هى السبيل إلى الوحدة الوطنية، ثم يقرر "لتكن العروبة سبيلنا إلى الوطنية، كما يجب أن تكون الوطنية سبيلنا إلى العربية". لكنه يتساءل هل تنجح الجامعة العربية فى توحيد الناطقين بالضاد على اختلاف لهجاتهم، وتباين مصالحهم المادية، ويضيف "توجد مخاوف من فشل الجامعة فى تحقيق أهدافها"، ويبرهن على هذه الأطروحة بقوله "إن ميثاق الجامعة ينطوى على وفاق أكثر من اتفاق"[13] .

وإذا انتقلنا إلى صحافة أحزاب وقوى الرفض السياسى والاجتماعى التى كانت تصدر فى مصر إبان توقيع ميثاق الجامعة العربية، نجد صحيفتين هما "مصر الفتاة" لسان حال جماعة مصر الفتاة أكثر الأحزاب المصرية حماسة للوحدة العربية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومجلة "الأخوان المسلمون" التى كانت تعبر عن جماعة الأخوان المسلمون" .

وقد رحب الخطاب الصحفى للجماعتين بقيام الجامعة العربية، إلا أن كلاً منهما اعتبرت هذا الحدث تحقيقاً لمبادئها وانتصاراً يحسب لها، إذ وصفت افتتاحية مصر الفتاة" الوحدة العربية بأنها حقيقة واقعة، وأنه لم يعد هناك مصرى واحد يشك فى أن الوحدة العربية قادمة[14] . وعندما جرى التوقيع على ميثاق الجامعة أكدت افتتاحية ثانية لمصر الفتاة أن الجامعة العربية تجسد وحدة العرب، ووصفتها بأنها جامعة أمم تحل مشاكل الشرق، كما أن ظهورها دليل على تحقيق مبادئ مصر الفتاة[15] . من جانب آخر عنيت مصر الفتاة بالدعوة إلى تطوير عمل الجامعة العربية وجعلها جامعة شعوب، مع الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للوحدة العربية، والبدء بإلغاء الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية والاستفادة من بترول شبه الجزيرة العربية[16] .

ثانياً- خطاب الصحافة غير الحزبية :

تندرج تحت مسمى الصحافة غير الحزبية صحيفتا "الأهرام" و "المقطم"، رغم أن كلاً منهما لم يكن له انتماءات حزبية محددة، وكانت تدعى الاستقلال والحياد إزاء أدوار وأطراف الصراع الحزبى والسياسى فى مصر، إلا أن كلاً منهما كان له مواقف واضحة، فصحيفة الأهرام ناصرت الاحتلال البريطانى لمدة عامين، ثم هاجمته، وكانت سياستها عثمانية مصرية لا تتأخر عن محاباة فرنسا والدفاع عن مصالحها فى مصر[17] ، أما صحيفة المقطم فلم تقف إلى جانب الحركة الوطنية، وظلت تعكس السياسات البريطانية فى مصر، وتؤكد بشكل دائم على عدم وجود تناقض بين الأمانى المصرية والمصالح البريطانية[18] .

وبغض النظر عن اختلاف مواقف الأهرام والمقطم من القضايا الداخلية والخارجي، وأسباب ودواعى هذا الاختلاف، فإنهما اتفقتا على تأييد توجه مصر العربى، ورحبتا بقيام الجامعة العربية، واعتبرتا الجامعة تجسيداً حياً للوحدة العربية، وقد تابعت الأهرام باهتمام بالغ المحادثات التمهيدية للجامعة العربية، وأشادت فى افتتاحية خاصة بتوقيع ميثاق الجامعة، وقيام أول منظمة سياسية

وحدوية للعرب، لكن اهتمام الأهرام انصب على نشر أخبار اللقاءات والاجتماعات الخاصة بقيام الجامعة، علاوة على كلمات ممثلي الدول العربية[١٩] أي أنها لم تهتم بنشر مقالات أو أحاديث حول قيام الجامعة العربية.

لكن هذا الوضع تغير بعد الإعلان عن انتهاء الحرب العالمية الثانية وزيادة المساحة المخصصة للمقالات، حيث تظهر افتتاحية للأهرام تؤكد أن الجامعة العربية نشأت عن إيمان الأمة العربية بوحدتها وثقتها بمستقبلها، ثم تسعى افتتاحية الأهرام إلى تقديم ما يشبه القراءة أو التفسير الخاص للأهداف الواجبات التي يجب أن تسعى الجامعة إلى تحقيقها، ممثلة في تحقيق استقلال العرب ووحدتهم ونهضتهم، "على الجامعة أن تركز على انتزاع حقوق العالم العربي في الحرية والوحدة والاستقلال"[٢٠].

وتؤكد افتتاحية الأهرام أن الجامعة العربية تسعى إلى تحقيق ذلك، وأنها لا تخشى الموقف الدولي على خطورته، وتنفي ما يتردد حول بطء عمل الجامعة العربية، ببراهين عدم استكمال نظم الجامعة الأساسي الذي نص عليه الميثاق، بالإضافة إلى صعوبة المهام الملقاة على عاتق الجامعة[٢١] ، والملاحظ أن قراءة الأهرام لم تخل من التفاؤل والمبالغة أحياناً، ويمكن القول إن هذه الملاحظة تكاد تكون سمة عامة تميز الخطاب الذي استقبلت به الصحافة المصرية قيام الجامعة العربية.

ولا يختلف موقف المقطم عن الأهرام في الترحيب بالجامعة العربية وبجهود الساسة العرب الذين كانوا وراء نجاح محادثات الوحدة العربية، لكن المقطم تشير إلى تشجيع بريطانيا لوحدة العرب[٢٢] ، وتؤكد افتتاحية المقطم هذا المعنى أكثر من مرة، كما تشيد بدور مصر تحت قيادة الملك فاروق في قيادة الدول العربية نحو الوحدة، التي تحتاج إليها الشعوب العربية في مواجهة الأخطار التي تحيط بهم[٢٣] .

وكانت المقطم قد نشرت مقالاً لحمادة الناحل أكد فيه أن هناك عوامل

تاريخية وظروفاً دولية وروابط واحدة تدعم فكرة الوحدة بين الدول العربية ببراهين تاريخية ممثلة فى تفكير محمد على وبشير الشهابى فى لبنان للتعاون بينهما، وبراهين أخرى معاصرة ترتبط بظروف الحرب والحاجة إلى التكتل. ويضيف الناحل "لقد انتقلت فكرة الوحدة من طور الأفكار والمشاعر إلى طور التنفيذ"، ويقر الناحل بتشجيع إنجلترا للوحدة العربية، لكنه يؤكد فى المقابل على ضرورة العمل الشعبى لدعم الجهود الحكومية الرامية لقيام الوحدة. ويعرض الناحل للتصورات المختلفة بشأن الوحدة العربية، فهناك فريق ينادى بالوحدة المباشرة، وفريق ثان ينادى بالتعاون الثقافى والاقتصادى وعقد اتفاقيات سياسية[٢٤] .

ويعكس مقال حمادة الناحل اتجاهات الجدل والنقاش حول شكل وخطوات الوحدة العربية قبل توقيع ميثاق الجامعة العربية، فضلاً عن وجود اتجاه كان يدعو إلى حق الشعوب العربية فى العمل العربى المشترك، كذلك ناقشت المقطم علاقة بريطانيا بفكرة ودور الجامعة العربية، فتنشر فى نهاية عام ١٩٤٥ افتتاحية تدافع عن دور الجامعة العربية، وتؤكد أن "الجامعة العربية عنصر من عناصر السلام فى الشرق العظيم" وترى "أن مجلس الجامعة يمثل الحكومات وروح الشعوب ورغباتها"، وتنفى المقطم صحة الاتهام القائل بأن الجامعة وليدة اقتراح أنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا، ببراهين تاريخية وسياسية معاصرة أهمها حاجة الشعوب إلى التعاون ووجود روابط وصلات تاريخية وثقافية بين الشعوب العربية، وتخلص افتتاحية المقطم إلى أن الجامعة العربية قد أثبتت وجودها فى زمن قصير[٢٥] .

ثالثاً- خطاب صحافة اختصت بالدعوة للفكرة العربية :

يقصد بها الصحف أو المجلات التى أوقفت سياستها التحريرية على معالجة شئون الفكر القومى العربى، وقد عرفت مصر ثلاث مجلات تندرج تحت هذا التصنيف هى مجلة "الفتح" التى أصدرها محب الدين الخطيب بين عامى ١٩٢٦-١٩٤٨، ومجلة "الرابطة العربية" التى أسسها الصحفى السورى أمين سعيد عام ١٩٣٦، واستمرت فى الظهور حتى عام ١٩٤٨، ومجلة "الرابطة العربية" التى

أسسها الصحفي السوري أمين سعيد عام ١٩٣٦، واستمرت في الظهور حتى عام ١٩٤٨، ومجلة "الأنصار" لسان حال جماعة الأنصار والتي صدر العدد الأول منها في ١٩٤١/١/٢٦ وتوقفت في أول ذي الحجة ١٣٦٣ (هجرية)، ولم ينتظم صدور الأنصار لضعف إمكانيات الجماعة مادياً، كما تعثر إصدار الفتح خلال الحرب العالمية الثانية، وتقلص عدد صفحاتها، بينما انتظم صدور الرابطة العربية، مع ملاحظة وجود شكوك قوية حول علاقة الرابطة العربية وتبعيتها للسياسة البريطانية.

وكانت مجلة الفتح قد ارتبطت بفكر وشخصية مؤسسها ومالكها المناضل العروبي محب الدين الخطيب،الدمشقي المولد، الذي استقر في مصر وكان له دور بارز في الدعوة للفكرة العربية والدمج بينها وبين الوطنية والإسلام، في هذا الأطار كان من الطبيعي أن ترحب الفتح بقيام جامعة الدول العربية، وتعتبرها تجسيداً لما دعت إليه، وكتب محب الدين الخطيب مستبشراً بتوقيع ميثاق الجامعة العربية مؤكداً "أن الجامعة العربية ستفتح عهداً جديداً" وذكر الخطيب بالجهاد الطويل والشاق سبق ومهد لقيام الوحدة العربية، خاصة جهاد "جمعية العربية الفتاة" (وهي جمعية تأسست عام ١٩٠٩ من الطلاب العرب في باريس، وقد ساهمت بدور كبير في عقد المؤتمر العربي الأول بباريس عام ١٩١٣، وكان محب الدين الخطيب هو العضو المعتمد لهذه الجمعية في مصر)، وأشار الخطيب إلى أن الجامعة العربية تحقق وحدة العرب، وهي وحدة غالية ومطلوبة في ظل ظروف الصراع الدولي والمخاطر التي تواجه العروبة والإسلام(٣٦) . وتابع الخطيب أن الوحدة العربية ضرورة من ضروريات دعم الإخاء الإسلامي الذي يعتبر حجر الأساس في الفكر الإسلامي لقيام الجامعة الإسلامية.ثم تناول الخطيب دور الإسلام في تكوين وبلورة الوحدة العربية، إذا أعاد الرسول للبلاد السامية وحدتها القومية واللغوية، بما يفيد أن وحدة الأقطار العربية بالإسلام كانت عملية إحياء لوحدة طبيعية وثقافية كانت قائمة قبل ظهور الإسلام. ومضى الخطيب في تحليل علاقة العروبة بالإسلام، فعرف العروبة بأنها "أخلاق هذبها الإسلام" بمعنى أن العروبة "مجموعة

من السجايا والأخلاق إذا انتشرت بالقدوة والتعامل تجددت بها المعجـــزة" والتـــي يقصد بها معجزة استقلال ونهضة العرب ووحدتهـــم وتبليـــغ رســـالتهم الســـامية للإنسانية.

هكذا شرط الخطيب النهضة العربيـــة والوحـــدة الإســـلامية بتحقيـــق الوحـــدة الإسلامية، وقد أوضحت الفتح هذه العلاقة فى معرض إشادتها بتكتـــل الحكومـــات العربية فى الجامعة العربية، وتصف هذا التكتل بأنه من نعم الله، ببرهـــان أن دول العالم أصبحت تنظر إلى العرب بعين الاحترام، كما أن تكتل العرب فى الجامعـــة العربية يساعد على تحقيق الجامعة الإسلامية، وتدعو الفتح إلى التحرك نحو تحقيق أمنية الجامعة الإسلامية[٢٧] .

أما الرابطة العربية فقد تابعت الاجتماعات التحضيرية للجامعة العربية وأشادت بها، وكانت تطلق عليه اجتماعات الوحدة العربية، وقد أكدت مقالات عبـــد الغنـــى الرافعى رئيس تحرير الرابطة العربية على أهميـــة هـــذه الاجتماعـــات وتوقعـــت نجاحها، ونجاح مشروع الوحدة العربية وتحقيـــق الحلـــم العربـــى الكبـــير، حلـــم الوحدة(٢٨) ، كما أشار عبد الغنى الرافعى فى مقال ثان إلى المعانى نفسها، مـــع الأشادة بدور بريطانيا المؤيد والمشجع لتحقيق مشروع الوحدة العربية التى قصـــد بها فى الغالب الجامعة العربية[٢٩] .

وعندما وقع ميثاق الجامعة العربية بالغ خطاب "الرابطة العربية" فـــى الإشـــادة والترحيب بقيام الجامعة كما بالغ فى تعظيم أدوار ومهام الجامعة التـــى يمكـــن أن تؤديها فى المستقبل لصالح الشعوب العربية[٣٠] ، رأى خطاب الرابطة العربيـــة أن الجامعة العربية حققت الوحدة العربية، وجمعت الدول العربية المستقلة فـــى جســـم واحد، وأن هذا التجمع يضمن وحدة العرب، لكن خطاب الرابطة العربية يقـــرر أن الجامعة العربية تواجه مشكلات كبيرة، أهمها مشكلة فلسطين والصدام مع الـــدول الأجنبية، ويخلص إلى أنه بمقدار دعم العرب والمسلمين للجامعة العربيـــة يكـــون حجم نجاحها[٣١] .

الخلاصة

اتفقت الصحافة المصرية على الترحيب بتوقيع ميثاق الجامعة العربيــة، وقيام الجامعة العربية، واعتبرت هذه الخطوة بمثابة تحقيق التعاون السياسى بين الــدول العربية، وتجسيد لفكرة الوحدة العربية، على أن بعض الصحف والمجلات لم تميز بين التعاون السياسى والوحدة السياسية، واعتبرت قيام الجامعــة العربيــة تحقيقاً للوحدة العربية ذاتها، ومن ثم بالغت فى الأدوار والمهام التى يمكن للجامعة ان تقوم بها، ولم تنظر إلى الجامعة العربية كأداة ونموذج التعاون السياسى.

واهتمت الصحافة المصرية، خاصة الحزبية، بدور مصر فــى التمهيد لقيام الجامعة العربية، وسعت بعض الصحف والمجلات التى تعــبر عــن أحــزاب أو جماعات سياسية على توظيف قيام الجامعة العربية لصالحها، وذلك من خلال القول بأنها دعت أو سعت لقيام الجامعة العربية، وبغض النظر عن عمليــات التوظيــف السياسى أو الحزبى لصالح الملك أو الأحزاب السياسية وزعمائهــا فــإن خطــاب الصحافة المصرية عكس حالة من الإجماع على الترحيب بظهور الجامعة العربية، والاستبشار بها، فضلاً عن الاتفاق على توجه وسياسة مصر العربية، لكن الملاحظ أن هذه الحالة قد اهتزت بعنف إثر هزيمة ١٩٤٨ وتعثر التعاون العســكرى بيــن مصر والأقطار العربية، ومن ثم عكست الصحف وجود اتجاهــات دعــت إلــى مراجعة سياسة مصر العربية وتطوير جامعة الدول العربية.

هوامش الفصل الخامس

(١) خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص٢٩-٣٠.

(٢) تضمنت هذه المعايير والإجراءات اختيار الصحف والمجلات التي تعبر عن أحزاب وجماعات سياسية واحتكام عدد من ذوي الخبرة والمعاصرين، ثم سحب عينة من بعض موارد الرأي بطريقة مواد العينة العشوائية. أنظر التفاصيل في: محمد شومان، تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية ١٩٤٢-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٣) عباس حافظ، يوم خالد في تاريخ العروبة، المصري ١٩٤٤/٩/٢٥.

(٤) افتتاحية المصري، مشروع الجامعة العربية، كلمة انصاف، المصري في ١٩٤٥/٣/١٢.

(٥) محمود أبو الفتح، قضايا الافكار العربية في ذمة مصر وزعيمها. المصري في ١٩٤٤/٨/٩.

(٦) افتتاحية الدستور، يوم العروبة، الدستور في ١٩٤٥/٣/٢٣.

(٧) محمد لطفي جمعة، ميثاق الجامعة العربية، الدستور في ١٩٤٥/٤/٢٥.

(٨) افتتاحية السياسة، ميثاق العروبة حلم يصبح حقيقة في عصر الفاروق، السياسة في ١٩٤٥/٣/٥.

(٩) لمزيد من التفاصيل أنظر، يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، القاهرة الهلال، ١٩٨٤.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(١١) عباس محمود العقاد، يوم من أيام العروبة، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٣/١٥.

(١٢) عباس محمود العقاد، الجامعة الشرقية وحرب اليابان، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٥/١٤.

(١٣) حكيم، حكمة اليوم، الجامعة العربية، الكتلة الوفدية في ١٩٤٥/٦/٩.

(١٤) افتتاحية مصر الفتاة، جلالة الملك فؤاد ومصر الفتاة، في ١٩٤٤/١٠/١٢.

(١٥) افتتاحية مصر الفتاة، ميثاق الجامعة العربية، مصر الفتاة في ١٩٤٥/٣/٢٦.

(١٦) محمود فهمي، الوحدة العربية، مصر الفتاة في ١٩٤٥/٣/١٩.

(١٧) إبراهيم عبده، جريدة الأهرام، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة، ص ٩٠-٩٦.

(١٨) تيسير أحمد محمد أبو عرجة، جريدة المقطم وموقفها من الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٧٦، ص ٣٢٣.

(١٩) أنظر على سبيل المثال، كلمة وزير خارجية مصر، مباحثات الجامعة العربية، الأهرام في ١٩٤٥/٢/١٥.

(٢٠) افتتاحية الأهرام، الجامعة العربية، نظرتنا إليها الآن وفيما مضى، الأهرام في ١٩٤٩/٣/٧.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) افتتاحية المقطم، الجامعة العربية، المقطم في ١٩٤٥/٣/١٦.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر افتتاحيات المقطم خلال شهر مارس ١٩٤٥.

(٢٤) حمادة الناحل، الوحدة العربية، معناها ومبناها المقطم في ١٩٤٤/٩/٥.

(٢٥) افتتاحية المقطم، هذه الجامعة العربية، في ١٩٤٥/١٢/١.

(٢٦) محب الدين الخطيب، من هو العربي.. الفتح، عدد ٨٢١، ربيع الآخر ١٣٦٤هـ.

(٢٧) افتتاحية الفتح، إلى الجامعة العربية، الفتح، العدد ٨٥٨، شعبان ١٣٦٨هـ.

(٢٨) عبدالغني الرافعي، يوم عظيم في تاريخ العروبة وقوميتها، الرابطة العربية في ١٩٤٤/٩/١٦.

(٢٩) عبد الغني الرافعي، وحدة العرب أمر لابد منه، الرابطة العربية في ١٩٤٥/٢/٥.

(٣٠) افتتاحية الرابطة العربية، الجامعة العربية، والرابطة العربية في ١٩٤٥/٣/١٨.

(٣١) افتتاحية الرابطة العربية، الشعوب العربية جسم واحد، الرابطة العربية في ١٩٤٥/١١/٣٠.

الصحافة المصرية والتعددية الحزبية

(١٩٧٦- ١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم

الفصل السادس

الصحافة المصرية والتعددية الحزبية

(١٩٧٧-١٩٩٨)

د. محمد سعد إبراهيم

- الصحافة القومية فى حقبتى السبعينات و الثمانينات .
- الصحافة الحزبية فى حقبة السبعينيات و الثمانينيات .
- الصحافة المصرية فى حقبة التسعينيات .

المبحث الأول

الصحافة القومية فى حقبتى السبعينيات والثمانينات

السادات والصحافة القومية :

فى إطار التحول السياسى والأقتصادى والاجتماعى ، الذى بدأ فى السبعينيات، صدرت عدة قرارات تلخص التغيرات السلبية و الإيجابية التى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة . وأبرز هذه القرارات ، إلغاء الرقابة على الصحف فى فبراير ١٩٧٤ ، وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الأشراف على ما تنشره الصحف مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة(١) .

والواقع أن ماألغى هو الرقابة المباشرة على الصحف ، أى أن يكون فى كل صحيفة رقيب مقيم وأصبح الرقيب هو رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير ، وهما معينان بواسطة رئيس التنظيم السياسى ، الذى هو فى الوقت نفسه رئيس الجمهورية . كما كانت هناك ملاحظات يومية ، أو تعليمات ترسل لرؤساء التحرير من مكتب الصحافة بوزارة الإعلام ، يقال أن من المصلحة الوطنية مراعاتها فى النشر .. إلاأنه يمكن القول بأن الفترة الممتدة من أوائل عام ١٩٧٥ وحتى مارس ١٩٧٦ ، شهدت انفراجة فى حرية التعبير ، ودارت خلالها مناقشات واسعة حول قضايا هامة ، وكتب الكثيرون مدافعين عن وجهات نظر مختلفة ، خاصة بعد عودة الصحفيين والكتاب والمفكرين ، الذين أبعدوا منذ مارس ١٩٥٤ عن الكتابة مثل " أحمد أبو الفتح " ود". وحيد رأفت " كما أفرج عن "مصطفى أمين" وعاد "على أمين" من لندن وعين مديراً لتحرير "الأهرام" فرئيسا لتحريرها ، وعين "جلال الدين الحمامصى " رئيسا لتحرير " الأخبار " . إلا أن هذه المناقشات الواسعة وحرية النقد والحوار ، أثارت بعض المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم ، و أدت إلى انتكاسة هذه الانفراجة (٢) .

وقد عبر الرئيس السادات عن استيائه إزاء الممارسات الصحفية فى حديث

نشرته " الجمهورية " فى أكتوبر ١٩٧٥ فقال "إن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الأخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد إلغاء الرقابة عليها أن كـل شـىء فـى مصر خطأ وفاسد ومرتبك ، وأن الحياة لم تعد تطاق وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع ، فلم يعد باقياً الا أن تقوم ثورة تصحيح الأوضاع .

وهكذا بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم ، حتـى بلغـت مداها فى مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف منبهـاً إلى سوء استخدام الحرية ،-مشيراً إلى ما نشرته " أخبار اليوم " حول الرئيس عبد الناصر[٣] ، واتهم الرئيس السادات الصحافة ببلبلة الرأى العام ، والخـروج علـى الخط الوطنى ، خاصة بعد شكوى د ،عبد العزيز حجازى " رئيس الوزراء فـى ذلك الوقت من أن الوزراء لا يمكنهم العمل لأن الصحافة تنتقد كل شئ وأى شىء وتهاجم الوزراء ،وكان رأى الرئيس السادات أن هناك سياسة قومية[٤]

ولمواجهة ما وصف بأنه خروج على السياسة القومية ، أصـدر الرئيس السادات فى ١١ مارس ١٩٧٥ قراراً بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة ، الذى تولى مهمة إصدار تراخيص الصحف والصحفيين كما أصدر ميثاق الشرف الصحفى .

وفى مارس ١٩٧٦ اصدر الرئيس السادات قراراً بإعادة تشـكيل مجالس إدارات وتحرير المؤسسات الصحفية القومية . وكان الهدف الأساسى مـن هذه الإجراءات،إحكام سيطرة السلطة السياسية على الصحف ، ومعاقبة الصحفيين الذين يحاولون الخروج على الخط العام ، الذى يعتقد النظام الحاكم أنه من غير الصالح تجاوزها،أو الاجتهاد فى قضاياه .

ثم عادت العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة القومية الى التأزم ،فـى أعقاب أحداث ١٩،١٨ يناير ١٩٧٩ ، حيث جاءت المعارضة الصحفيـة للرئيس السادات من الصحف القومية غير اليومية . فقد اتخذتْ الطليعةُ و "روز اليوسف" نهجاً خارجاً عن خط الحكومة فى معالجة الأحـداث فعوقبـت الأولـى بسحب ترخيصها وإبعاد رئيس تحريرها وتحويلها الى مجلة علمية [٥] ، وعوقبت الثانية

باستبدال رئيس تحريرها برئيس تحرير موال للحكومة [٦] .

ومع التحول إلى التعددية الحزبية وظهور صحف أحزاب المعارضة ، لم يكن الرئيس السادات مستعداً لقبول خروج بعض الصحف المسماة بالقومية عن الخط العام ". وكان ينتظر دعمها لسياسته فى مواجهة حملات أحزاب المعارضة . إذا لم يحتمل الرئيس السادات نقد "مصطفى أمين " لهرولة النواب من حزب مصر إلى الحزب الوطنى لأنه حزب رئيس الدولة ، فأمر فى أغسطس ١٩٧٨ بمنعه من الكتابة لمدة ٤٠ يوماً وتوقف عموده اليومى " فكرة " ومقاله الأسبوعى " الموقف السياسى " [٧] .

وإزاء هذا التضييق على الصحف المسماة بالقومية ، لجأ بعض الكتاب والصحفيين إلى الكتابة فى صحف أحزاب المعارضة ، مثل "جلال الدين الحمامصى" و "كامل زهيرى" و "إبراهيم يونس" وغيرهم . كما تردد فى ذلك الوقت أن "مصطفى أمين " كان يدعم جريدة " الأحرار " ويوجه سياستها ، مما أثار مخاوف الحكومة والحزب معا ، حتى أبعد "صلاح قضابا" عن رئاسة التحرير .

وإذا كانت السلطة السياسية قد نجحت فى ممارسة ضغوطها على بعض صحف المعارضة ، فأنها لم تنجح فى تصديها لظاهرة الكتابة فى الصحف التى تصدر خارج مصر ، خاصة بعد تزايد الحملات في الخارج ضد سياستى السلام والانفتاح . وقد صاحب استفتاء مايو ١٩٧٨ ، وقانون حماية الجبهة الداخلية ، تحركاً حكومياً لمنع الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر خارج مصر من التعامل مع هذه الصحف . وقام المدعى الاشتراكى بالتحقيق مع بعض هؤلاء الكتاب [٨] . ولكن لم تتخذ أية إجراءات ضدهم ، وقام بعض المسئولين فى المؤسسات الصحفية القومية بمنع بعض الصحفيين من الكتابة مع عدم المساس بمرتباتهم [٩] .

وتوالت الإجراءات لتقييد حرية الصحافة ، فصدرت قوانين الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وحماية القيم من العيب ، وسلطة الصحافة ، مستهدفة إحكام

السيطرة على الصحافة ، ومنع الصحفيين المعارضين من الكتابة داخل مصر وخارجها ،واستعداء مؤسساتهم والمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين ضدهم. ورغم ذلك اتسع نشاط الصحفيين فى الخارج ، مما دعا الرئيس السادات لطلب تدخل نقابة الصحفيين ، وهدد فى خطابة بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس النقابة، باتخاذ عقوبات مشددة ضد الصحفيين المصريين العاملين بالخارج الذين لا يعودوا قبل ١٥ مايو ١٩٨١(١٠) .

وبلغ الصدام ذروته بين النظام الحاكم والصحافة ، عندماطرحت فكرة تحويل نقابة الصحفيين إلى نادٍ للمناقشة . وقد نجحت حملة الصحفيين فى إيقاف المشروع ، إلا أنها أخفقت فى تعديل نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠بشأن سلطة الصحافة . فبالرغم من تأكيده على أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة لا يجوز المساس بها ، إلا أن القانون صدر بمفهوم وفلسفة شمولية تتناقض ومرحلة التحول إلى التعددية الحزبية ، وأبرز دليل على ذلك تقييده لحرية إصدار الصحف . فبينما أطلقت حرية إصدار الصحف الحزبية ، حرمت تيارات سياسية أخرى من إصدار صحفها ، وأصبح من المتعذر ان لم يكن من المستحيل ظهور صحف مستقلة جديدة.

وفى سبتمبر ١٩٨١ ، نفذ الرئيس السادات تهديده ، فتم اعتقال عدد من الصحفيين المعارضين ، وتم نقل عدد كبير إلى أعمال غير صحفية ، الأمر الذى أوضح فشل التصور الذى وضعة النظام الحاكم لاحكام سيطرته على الصحافة .

نخلص مما سبق إلى أنه على الرغم من إلغاء الرقابة على الصحف وتراجع مفهوم التعبئة الإعلامية ، الذى ساد حقبتى الخمسينيات والستينيات ، إلا أن وضعية الصحافة القومية لم تتغير كثيرا،فقد أعيد تنظيم الصحافة بمفهوم شمولى يتناقض مع مرحلة التعددية الحزبية،وبدلا من أن تصبح المؤسسات الصحفية مؤسسات مستقلة، أصبحت مملوكة للدولة وخاضعة لسيطرتها وتوجيهها،الأمر الذى أتاح للنظام الحاكم استخدام قياداتها فى معاقبة الصحفيين المعارضين .

ورغم هامش الحرية المحدود ، الذى كان يتسع فى فترات قليلة ثـم ينكمـش لفترات أطول،فان الرئيس السادات بالغ فى وضـــع الضوابـط علــى الممارسـة الصحفية،فرفض إطلاق حرية إصدار الصحف،وإلزام المؤسسات الصحفية القومية بالخط العام لسياساته،وتعقب الصحفيين المعارضين متصوراً أن معـــارضتهم مـن قبيل الإثارة والتشكيك والهدم•

لقد كان المتوقع فى ظل التعددية ، أن تحصل المؤسسات الصحفية القومية على قدر كبير من الحرية والاستقلالية ، لتمارس دورها فى الرقابة على الحكومـة والأحزاب ، الا أن أساليب السيطرة الحكومية قد تعززت ، حتى صـــارت معظـم الصحف المسماة بالقومية تابعة للحكومة وحزبها مما ينفى عنها صفة القومية .

في إطار الإجراءات التي اتخذها الرئيس مبارك في بداية حكمه ، لإزالة آثار قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، وعقد مصالحة وطنية ، وتم الإفراج عن الصحفيين المتعلقين ، وأعيد الصحفيون المبعدون إلى مؤسساتهم الصحفية ،وتم الإفراج عن عدد من الأقلام الصحفية الممنوعة من الكتابة ، الأمر الذي ترك انطباعاً مؤداه أنه لا عودة مرة أخرى إلى الأساليب القديمة لإرهاب الصحفيين واعتقالهم .

بعد خمسة أسابيع فقط على تولى الرئيس مبارك الحكم ، وافق على عودة "جلال الدين الحمامصي" الى الكتابة في " الأخبار " ابتداً من يوم ٢٢نوفمبر ١٩٨١، وكان قد توقف عن الكتابة ، كما توقف عموده اليومي "دخان في الهواء" بعد فترة من أزمة كتابة " حوار وراء الأسوار " . وقد استقبله الرئيس مبارك يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٨١٠ واستناداً إلى ترحيب الرئيس مبارك بعودة الصحفيين العاملين بالخارج ، عاد "أحمد بهاء الدين" بعد هجرته الاختيارية إلى الكويت لأكثر من ٦سنوات بسبب عدم تحبيذه سياسة الرئيس السادات ومنعة من الكتابة ثلاث مرات في عهده [١١] .

وفي يوم ٣يناير ١٩٨٣صدر قرار جمهوري بإعادة ٣٠ صحفياً وإعلامياً إلى مؤسساتهم الصحفية،كما عاد عدد كبيز من الصحفيين العاملين في الخارج وبذلك انتهت مشكلة التفرقة بين الصحفيين من حيث انتماءاتهم السياسية داخل صحفهم وأصبحت بعض الصحف القومية ومنها "الأهرام" تتميز بتعدد الانتماءات والمعتقدات السياسية لكتابها وصحفييها،حيث تجمع الصحيفة الواحدة الكتاب المحافظين والماركسيين،وبين الحين والآخر تنشر وجهات نظرهم،بما يتمشى والمناخ العام السائد .

وفي مايو ١٩٨٤،عادت مجلة " الطليعة " الى الصدور على شكل كتاب غير دوري ، وترأس تحريرها"لطفي الخولي" ، وشعارها " طريق المناضلين إلى الفكر

الأدوى المعاصر " ولكى تحافظ " الطليعة " على استقلاليتها ، فقد استقر الرأى على دعوة المثقفين فى مصر والوطن العربى للمشاركة فـــى دعـم إصدارهـا ماديـاً ومعنوياً[12]، إلا أنها لم تنتظم فى الصدور . ويبدو أن فكرة عودتها قد تراجعت بعـد تخصيص "الأهرام" صفحة أسبوعية تحت عنوان "الحوار القومى" أشـرف عليهـا "لطفى الخولى" وشارك فى تحريرها عدد من الكتاب اليساريين والقوميين.

وكان الكاتب اليسارى "محمد سيد أحمد" قد عاد إلى كتابة تحليلاته السياسية فى "الأهرام" ابتداءً من ٩ يناير ١٩٨٥ وحذا حذوه "لطفى الخولى" فى ٢٠ فبراير ١٩٨٥ وفى ١٥ فبراير ١٩٨٦ عاد "محمد حسنين هيكـل" إلـى كتابـة مقالاتـه بصراحة" ولكن هذه المرة فى "أخبار اليوم"، وكان موضوع مقالاته الأولى "صنع القرار فى مصر". بيد أن عودة هيكل إلى الكتابة فى مصر وصحفها لم تدم طويلاً قد توقف عن الكتابة دون أن يخطر أحداً بذلك[13] .

وبدأت بعض الصحف والمجلات القومية، تمارس التعدديـة فـى معالجاتهـا وممارساتها فتحت مجلة "المصور" صفحاتها للحوار بين كافة الاتجاهات السياسية، وحذت حذو "الأهرام" فى استكتاب كتـاب ذوى انتمـاءات سياسـية متعـددة[14] ، وانعكست ممارسات الصحف الحزبية المعارضة على الصحف المسـماة بالقوميـة بطريق المنافسة، فظهرت المقالات والرسوم الكاريكاتورية النقدية، وأصبحت هناك تعددية داخل الصحيفة الواحدة، ولكن على نطاق محدود للغاية، حيث مارس حـق النقد بلا رقابة أو تدخل من رؤساء التحرير، عدد من كبار الكتاب أمثال "مصطفى أمين" و "جلال الدين الحمامصى" و "صلاح حافظ" فى "الأخبار" و "أخبار اليوم" و "لطفى الخولى" و "محمد سيد أحمد" و "فهمى هويدى" و "صلاح الدين حافظ" فـى "الأهرام" وكامل زهيرى" فى "الجمهورية" غير أن هذا التعدد، كان يعتمد فى معظم الأحيان على مدى تناسب وجهات النظر النقدية للمناخ العام، أو التوقيـت العـام، وكانت ممارسة التعددية، محكومة بتوجهات المؤسسات الصحفية القومية الملتزمـة بالخط العام لسياسات الحكومة.

فهل يمكننا القول أن العلاقة بين الصحافة القومية والسلطة السياسية قد تبدلت في عهد الرئيس مبارك من علاقة تبعية وإذعان إلى علاقة جدل وحوار؟.

لقد حدث تغيير ما، ولكن في الشكل وليس المضمون، وقد تمثل هذا التغير في ظهور هامش محدود من التعددية، داخل بعض الصحف، واتجاه المعالجة الصحفية إلى كشف السلبيات،وتناول القضايا النقدية، والتخلى عن أسلوب المواجهة والصدام مع الصحفيين المعارضين داخل الصحف المسماة بالقومية، وبالإضافة إلى الاستقرار النسبى داخل المؤسسات الصحفية، والذى تمثل فى عدم تغيير رؤساء مجال الإدارة ورؤساء التحرير إلا فى أضيق نطاق.

ولم يحدث تغيير جوهرى فى مضمون العلاقة بين الصحافة والسلطة فى عهد الرئيس مبارك، فقد استمرت نفس القواعد والأسس التى كانت تحكم هذه العلاقة فى عهد الرئيس السادات، واستمر العمل بالقوانين الاستثنائية التى صدرت فى أواخر السبعينيات، واستمر أسلوب الرقابة الذاتية من قبل رؤساء التحرير، وإن كانت الرقابة أكثر تسامحاً مع كبار الكتاب.

وهكذا ظل وضع الصحافة القومية غير محدد، سواء من الناحية السياسية، أو من حيث أساليب الملكية والإدارة، ومن ثم يصعب القول أن الصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، صحف قومية تعكس كل التيارات والاتجاهات الموجودة فى المجتمع، وتقوم بدور الرقابة على الحكومة والأحزاب وتدير الحوار بين كافة القوى السياسية، وتعبر عما يسمى بالإجماع الوطنى حول حدود المصالح الوطنية.

وعلى الرغم من اتساع هامش الحرية، إلا أن الصحافة القومية لم تعبر عن كافة الاتجاهات، بل كانت فى أغلب الأحيان تقاطع نشاط أحزاب المعارضة وتتجاهل أطروحاتها، علاوة على تبنيها الخط العام للحكومة وحزبها، من خلال الرد على ما تثيره صحف المعارضة من انتقادات، والدفاع عن سياساتها وتقديم التبريرات للمواقف الحكومية، وكانت كلما هدأت المواجهة بين السلطة السياسية

وصحافة والمعارضة، تخفف من مقاطعتها لنشاط المعارضة، وتشيد بعقلانية بعض صحف المعارضة.

وهكذا، ظلت الصحافة القومية تمارس عملها في بيئة سياسية تخضع للظروف والملابسات، فهي تبدو أحيانا بالطابع النقدي الملتزم، وفي معظم الأحيان تقوم بدور دفاعي وتبريري لسياسات الحكومة، وهي تحاول أن تكتسب ما تريده سعياً وراء الحصول على قدر من الحرية والاستقلالية، وفي الوقت نفسه تحاول المواءمة بين ممارستها للحرية والتزامها بتوجهات السلطة السياسية.

نخلص من هذا إلى القول أن العلاقة بين الصحافة القومية والسلطة السياسية في عهد الرئيس مبارك ظلت علاقة تبعية، مع هامش محدود من التعدد والحوار، وفق الملابسات والمناخ العام، وتتمثل علاقة التبعية في عدة محاور هي:-

- الملكية الحكومية المستترة للمؤسسات الصحفية القومية، فهي مملوكة للدولة من خلال مجلس الشورى وهذا المجلس يخضع لسيطرة الحزب الوطني الحاكم.
- تعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير وغالبية أعضاء مجالس الإدارات والجمعيات العمومية الذي يكفل توجيه الصحافة القومية وأحكام السيطرة عليها.
- تحكم المجلس الأعلى للصحافة في إصدار تراخيص الصحف.
- تحكم السلطة التنفيذية في عملية تدفق المعلومات.
- التدابير التي تجيز القوانين استخدامها ضد الصحف والصحفيين.
- تحكم السلطة التنفيذية في تدفق الإعلانات الحكومية.
- تحكم السلطة التنفيذية في أسعار المواد الخام التي تحتاجها المؤسسات الصحفية من ورق وأحبار وآلات طباعة.
- الدعم الذي يقدم لبعض المؤسسات الصحفية من خلال المجلس الأعلى للصحافة لإعانتها على الوفاء بمرتبات العاملين فيها.

الأداء المهني للصحافة القومية:

واجهت الصحافة القومية، في حقبتي السبعينيات والثمانينيات، العديد من التحديات

التى انعكست فى النهاية على أدائها المهنى، تمثلت هذه التحديات فى تبعيتها للسلطة السياسية التى تقدر حجم الحرية المسموح بها فى النشر، واعتبارات التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية المنقوصة، وسلسلة القوانين التى صدرت متضمنة لمزيد من القيود على الممارسة الصحفية، واختلال الهياكل الاقتصادية لمعظم المؤسسات الصحفية، والسباق التكنولوجى من أجل تحديث أدوات الطباعة، وتوزيع الانتماء المهنى والسياسى نتيجة هجرة الصحفيين إلى الصحافة العربية والجمع بين العمل فى المؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية ومكاتب الصحف العربية.

لقد كان على الصحافة القومية أن تؤكد ذاتها أمام الرأى العام كصحافة قومية مملوكة للدولة ومعبرة عن كل الاتجاهات، ولكنها أخفقت فى ذلك بسبب انحيازها الدائم للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

وكان عليها أن تواجه المتغيرات الجديدة المتعلقة بالتعددية السياسية والصحفية، ولكن على الرغم مما لديها من تشكيلة تعددية لصحفييها من اليمين واليسار والوسط، ورغم اجتهاد بعض الصحف فى توسيع هامش الرأى الآخر، إلا أنها ظلت تدور فى فلك صحافة الرأى الواحد، نتيجة لخضوعها لسيطرة السلطة السياسية التى تتولى تشكيلها ومساءلتها من خلال مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة.

وكان على الصحافة القومية ان تسعى للحاق بركب التقدم التكنولوجى الطباعي، وتحقيق التوازن الاقتصادى كمؤسسات اقتصادية مسئولة عن الربح والخسارة، فكانت النتيجة تفاقم ديون بعض المؤسسات وتزايد الاعتماد على دعم المجلس الأعلى للصحافة وتزايد الاهتمام بالمسائل الطباعية على حساب التطوير المهنى.

وفى ظل المنافسة مع الصحافة الحزبية والصحافة العربية، ونتيجة لتكدس أعداد الصحفيين، وعدم صدور صحف جديدة تستوعب هذه الأعداد المتزايدة تشوهت العلاقة بين الصحفيين ومؤسساتهم، وتوزعت انتماءاتهم بين عدة صحف

حتى أصبح البعض يكتب لعدة صحف متناقضة التوجه السياسي، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الأداء المهني، وزيادة الشك في مصداقية الصحف.

وإذا كانت ظاهرة الهجرة وتوزع الانتماء أكثر تفشياً بين جيل الشباب الصحفيين فقد برزت بين جيل قدامى الصحفيين ظاهرة التقلب السياسي للكتاب، الذين تنقلوا بأقلامهم من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، والذين دافعوا عن الشئ ونقيضه عبر أزمنة وعهود مختلفة، وتلك الظاهرة ألقت المزيد من ظلال الشك حول مدى استقلالية الصحافة القومية ومصداقيتها، كما انعكست على مستوى الأداء المهني وعلى وجه الخصوص في المعارك السياسية والشخصية التي نشبت بين الصحافة القومية وصحافة أحزاب المعارضة.

والملاحظ أيضا، اتجاه عدد غير قليل من محرري المؤسسات الصحفية القومية إلى جلب الإعلانات من مصادر أخبارهم، وهو ما يتنافى مع أخلاقيات المهنة وميثاق الشرف الصحفي، والغريب أن نقابة الصحفيين لم تتحرك للحد من خطورة هذه الظاهرة، ولم يعبأ بها المجلس الأعلى للصحافة، في الوقت الذي تسعى فيه بعض المؤسسات التي تشجيع محرريها على جلب الإعلانات مساهمة منهم في دعم اقتصادياتها أو على الأقل تدبير رواتب العاملين في تلك المؤسسات.

وهكذا، يمكننا القول أن الصحافة القومية أصبحت تواجه أزمة مهنية، نتيجة كل هذه التشوهات والتناقضات المرتبطة بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حقبتي السبعينيات والثمانينيات، الأمر الذي بدا بوضوح في ممارستها وعلاقاتها بالصحافة العربية.

لقد غلب على الممارسة الصحفية في الصحافة القومية الانحياز الكامل للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم، إلى درجة تبرير التجاوزات والأخطاء، والمشاركة في الحملات الحزبية للحزب الوطني ضد أحزاب المعارضة، وعلى النقيض تماماً لم تعبأ الصحافة القومية بنشر آراء ومواقف أحزاب المعارضة في القضايا المختلفة، بل عمدت أحيانا إلى التشكيك في مواقفها، وتشويه صورتها أمام الرأي العام.

وفى ظل الانحياز للسلطة التنفيذية والحزب الحاكم، فرضت الصحافة القومية على نفسها الرقابة الذاتية، فلم تنقل إلا ما يسمح به من أخبار ومعلومات، وآراء، مما أضر كثيراً بمواقفها وسياساتها، وجعلها عاجزة عن اتخاذ مواقف مستقلة ومن ثم فقدت دورها كأداة للإعلام الموضوعى المتوازن وكأداة للرقابة الشعبية، مما أهدر فرصة المشاركة فى تعميق الممارسة الديمقراطية.

ونتيجة لقصور المعالجة الصحفية، وغياب الرؤية المتكاملة لدور الصحافة فى إطار التعددية السياسية، أصبحت الصحافة القومية هدفاً للهجوم والسخرية والاتهام، ولم تفلح اجتهادات بعض الصحف فى مسايرة مناخ حرية الصحافة والتعددية فى تغيير صورة الصحافة القومية كصحافة خاضعة لسيطرة السلطة السياسية وتوجيهاتها.

وقد اتسمت المعالجة الصحفية بالميل إلى التحريف والتشويه والابتعاد عن الدقة والموضوعية، والاهتمام بالشكل دون المضمون، وإبراز موضوعات لا تشكل أهمية للقراءة، ولا تحمل أية مضامين ذات مغزى، إلا لكونها ذات مصدر رسمى أو مسئول، كما كانت المعالجة الصحفية فى أغلب الأحيان معالجة موسمية تفتقر إلى المتابعة وربط الفكر بالعمل والقدرة على التغيير[١٥] .

وفى إطار هذه التناقضات ظلت العلاقة بين الصحافة القومية والصحافة الحزبية علاقة غير صحية، حيث يغلب عليها طابع التصادم والعداء، وفى غياب الحوار والتفاعل، تلاشت الحدود بين النقد والتشهير، وبين المعارضة والابتزاز، وبين الالتزام بالمبدأ والتعصب، وبين الخلاف فى الرأى والاتهام بالخيانة والعمالة.

ولقد كانت التجاوزات من الطرفين معاً، مما عمق أزمة الثقة، وقلب المعارك السياسية إلى معارك شخصية، ونسف الحد الأدنى للاتفاق حول القضايا القومية، وفى مناخ يغلب عليه الشك المتبادل فى صدق النوايا تتدنى لغة الحوار وتنعدم المصداقية، ويزداد الرأى العام حيرة وبلبلة، وهكذا غياب الاحترام المتبادل بين الصحافة القومية والصحافة الحزبية، وسادت لهجة التشكيك والسخرية لدى

معظم ما نشب بينهما من مناقشات أو حملات وتغلبت الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات العامة، ومن ثم تشوه مفهوم كل طرف لدوره ومسئولياته.

وفى إطار تطرف الصحف المملوكة للدولة فى الدفاع عن وجهة النظر الرسمية، وتضخيم ومباركة إجراءات الحكومة والمسئولين بلا مبرر أحياناً، وبطريقة مفتعلة، تتجه الصحف الحزبية إلى التطرف فى النقد، وإبراز سلبية هذه الإجراءات، وإزاء ذلك أصبحنا أمام مسلكين متعارضين.. صحف رسمية يحكمها توجه عام يسعى إلى التأييد والمساندة، وصحاف حزبية معارضة يحكمها توجه عام يسعى إلى النقد والتشكيك فى سلامة ما يتخذ من إجراءات وقرارات، وفى كلا التوجهين تنتفى الموضوعية، وتغيب الحقيقة ويسود الغموض معالجات هذه الصحف للقضايا والمشكلات القومية الهامة [١٦].

المبحث الثاني

الصحافه الحزبية فى حقبتي السبعينيات والثمانينيات

السادات و الصحافة الحزبية

واكب الانفتاح الاقتصادى ، الذى حدث فى منتصف السبعينيات انفتاح سياسى، وهذا كله، كان لابد ان يؤدى الى انفتاح إعلامى.. إذ لا يعقل منطقيا، ان يصبح النظام السياسى و الاقتصادى نظاما اشتراكيا ديمقراطيا ، ويظل النظام الإعلامى نظاما اشتراكيا شموليا[١٧] غير ان هذا الانفتاح الإعلامي ظل مرهوناً بواقع التعددية الحزبية المحكومة بشروط وضوابط ، ومن ثم كانت الصحف الحزبية تقوى وتضعف ، وتظهر و تحتجب فوق الملابسات السياسية ، والعلاقة بين الصحافة و السلطة السياسية .

وهناك من الدلائل ما يشير إلى الحذر من الإقدام على تعددية صحفية ، والخوف من إطلاق حرية إصدار الصحف. ففى أعقاب انتخابات مجلس الشعب ، التى أجريت فى نوفمبر ١٩٧٦ إلى أساس تعدد الأحزاب ، دار جدل حول إمكانية توزيع الصحف المسماة بالقومية على الأحزاب . وقد استقر الرأى على عدم المساس بوضع تلك الصحف ، على أن يسمح للأحزاب بإصدار صحفها . وعلاوة على تقييد حرية إصدار الصحف ، وضعت قيود للحد من التوسع فى إصدار الصحف الحزبية ، كاشتراط إن يكون للحزب عشرة نواب فى مجلس الشعب حتى يصدر صحيفة[١٨] وفرض العزل السياسى على قوى بعينها ، ومن ثم حرمانها فى حقها فى إصدار صحفها.

وقد كانت صحيفة (مصر) لسان حال حزب العرب الاشتراكى ، أول صحيفة حزبية تصدر فى مصر ، بعد إلغاء الأحزاب وصحفها فى يناير ١٩٥٣، وقد صدرت فى ٢٨ يونيو ١٩٧٧ إلا أنها توقفت فى ٥ سبتمبر ١٩٧٨، بعد قيام الحزب الوطنى يوم ٤ أغسطس ١٩٧٨[١٩]، وهذا الانزواء المبكر لصحيفة الحزب

الحاكم ، الذى استبدل اسمه ، ولم تتبدل سياسته ، يعكس مدى التردد والحذر من جانب السلطة السياسية ، وإدراكها لضعف حزبها وجريدته .

وفى ٢ يوليو ١٩٧٧ ، صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، فأجاز تأسيس أحزاب جديدة ، بشروط ليست هينة ، وأجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر[٢٠]، وقد أصدر حزب الأحرار العدد الأول من صحيفة "الأحرار" فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧، وفى أول فبراير ١٩٧٨، صدر العدد الأول من "الأهالى" لسان حال حزب العمل الاشتراكى، وفى ١٢ مارس ١٩٨١، صدرت "مايو" لسان حال الحزب الوطنى الديمقراطى.

ويلاحظ تأخر الحزب الوطنى الديمقراطى فى إصدار جريدته "مايو" فترة تجاوزت عامين ونصف عام، ولا يمكننا تفسير هذا التأخير، بضعف إمكانات الحزب، أو صعوبات في استصدار الترخيص، وإنما يعود هذا فى الأساس إلى اعتماد الحزب على الصحف المسماة بالقومية، وهى صحف يومية أوسع انتشاراً من الصحف الحزبية المعارضة الأسبوعية، الأمر الذى يعكس صورة من صورة اختلال العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الحزبية.

وإذا كان الحزب الوطنى لم يستشعر الحاجة، إلى صحيفة ناطقة بلسانه، إلا بعد ١٩ شهراً، فإن أحزاب المعارضة سارعت إلى إصدار صحفها[٢١] وواجهت مشكلة اختيار رئيس التحرير، حيث كان هناك توجس إزاء رغبة السلطة السياسية فى وجود صحافة معارضة، الأمر الذى جعل عدداً من الصحفيين يعتذر عن رئاسة تحريرها[٢٢]، كما ترددت المؤسسات الصحفية القومية – فى البداية – فى طبع صحف المعارضة والسماح لمحرريها بالعمل فى تلك الصحف[٢٣] .

ركزت "الأحرار" فى معالجاتها على كشف أخطاء الحكومة، وتعقب ممارسات النظام الشمولى، وتوسعت فى عرض وجهات نظر نواب المعارضة فى مجلس الشعب، ولما تكرر هجومها على الحكومة، لجأ الحزب الحاكم إلى اتهامها بالتشكيك، وتقديم بلاغات ضدها إلى نيابة أمن الدولة[٢٤]، وهكذا تأزمت العلاقة بين

السلطة السياسية وحزب الأحرار، وبعبارة أدق بين الحكومة وصحيفة "الأحرار"، وانتهت الأزمة بتوقف الجريدة فى الصدور، خلال الفترة من ٢٣ أغسطس ١٩٧٨ حتى ٣١ مايو ١٩٧٩، حيث صدرت الجريدة بعد أن تم تغيير رئيس تحريرها "صلاح قبضايا"، الذى انتهج سياسة تحريرية أغضبت الحكومة، ولم تلق مساندة الحزب، الذى تراجع دوره، ، كحزب معارض، الأمر الذى انعكس على معالجات صحيفته، ومن ثم صنفت معارضة الحزب وصحيفته بالمعارضة المستأنسة.

أما جريدة "الاهالى" فكانت فى نظر الرئيس السادات، أنها تحث على الصراع الطبقى، وتهدد السلام الاجتماعى، مما دعا النيابة العامة إلى مصادرة عدة أعداد منها، والمطالبة بتعطيلها لعدة أعداد متتالية[٢٥]، وترجع إجراءات ملاحقة "الأهالى" إلى أن معارضته كانت معارضة جذرية لنظام الحكم وتوجهاته، على عكس جريدة "الأحرار" التى اختلفت مع السلطة السياسية فى قضايا ثانوية، فى حين دعت توجهات السلام والانفتاح الاقتصادى.

وعلى الرغم من اشتداد معارضة "الاهالى"، إلا أن الحزب وصحيفته حرصاً على التمسك بقدر من السرية، تمثل ذلك فى استخدام معظم كتاب "الأهالى" توقيعات مستعارة، بدلاً من أسمائهم الحقيقية، وليس من سبب لهذا الإجراء، سوى تحسب قيادات الحزب لاحتمالات التحول إلى العمل تحت الأرض فتتحول معها تلك النشرات إلى منشورات[٢٦].

وإذا كان حزب الأحرار، قد رضخ للضغوط، وأقصى رئيس تحرير جريدته، فإن حزب التجمع، اضطر إلى إيقاف جريدته، عندما بلغ الصدام ذروته، حيث احتجبت "الأهالى" عن الصدور فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨، بعد صدور ٣٢ عدداً فقط، وكان ذلك ضمن قرارات الحزب بتجميد نشاطه السياسى، وظلت "الأهالى" متوقفة، حتى استأنفت الصدور فى ١٩ مايو ١٩٨٢.

ورغم أن الممارسة الصحفية أحزاب المعارضة، كانت أمراً طبيعياً، فى

ظل المناخ الذى تستوجبه التعددية السياسية والصحفية، إلا أن وجهة نظر السلطة السياسية، كانت ترى فى تلك الممارسة، تجاوزاً لحدود حرية الصحافة، واعتبارات المصالح القومية العليا، وطبقا لشهادة "جمال العطيفى" وزير الإعلام فى ذلك الوقت فإن التجاوزات المتمثلة فى نشر الأخبار المضللة والمقالات المثيرة والتجريح، لم يكن أسلوب صحف الأحزاب المعارضة وحدها، بل كان أسلوب جريدة حزب الأغلبية "مصر" وبعض الصحف القومية، حتى وصل الأمر إلى حد الإرهاب الفكرى، وكان رأى "العطيفى" أن هذه التجاوزات لا تمثل ظاهرة خطيرة، ولا يمكن علاجها من خلال الممارسة ذاتها، أو باللجوء إلى القضاء، إلا أن السلطة السياسية لجأت إلى أسلوب شبه قضائى، هو أسلوب الضبط الإدارى للجريدة، ثم عرض الأمر على القضاء دون إجراء تحقيق أو محاكمة(٢٧).

وكانت أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ الهاجس الذى يلازم السلطة السياسية، كلما اشتدت حملات صحف المعارضة، ومن ثم تعمقت أزمة الثقة بين السلطة وصحف المعارضة، تتابع الأحداث والتطورات، فقد قوبلت معاهدة السلام مع إسرائيل بمعارضة فى الداخل، وحملات فى الخارج، وعاد حزب الوفد ليفجر الصراع على السلطة، ويثير مخاوف الحزب الحاكم من العودة إلى نظام ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهذا الصراع، وتلك المخاوف، كانت من قبيل المبالغات لتأليب الرأى العام ضد عودة حزب الوفد.

وفى هذا الإطار، عمدت السلطة إلى تعزيز دائرة نفوذها، ولأحكام سيطرتها على الصحافة، بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات، التى تهدف إلى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة أبرزها قانون حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (١٩٨٠)، وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية(٢٨).

استهدف قانون حماية الجبهة الداخلية، حظر الكتابة فى الصحف على أحد

من يثبت أنه يدعو أو يشترك فى الدعوة إلى مذاهب تنطوى على أفكار تنكر الشرائع السماوية أو تتناقض مع أحكامها، وهو أمر بالغ الصعوبة فى التطبيق، ومن ثم فتح الباب أمام التحكم فى إطلاق التصنيفات[٢٩]. وكان من الواضح، أن مجموعة القوانين الاستثنائية، تستهدف فى الأساس استبعاد حزب الوفد، وتحجيم حزب التجمع، والحيلولة دون عودة الأخوان المسلمين، ولعل هذا ما يفسر، دعم الرئيس السادات لحزب العمل وصحيفته فى أول الأمر غير أن هذا التعاطف انقلب إلى خصومة على إثر تخلى حزب العمل عن تأييد معاهدة السلام، وسعى صحيفته "الشعب" إلى تأكيد ذاتها كصحيفة معارضة، ونفى اتهام حزبها بالمعارضة المستأنسة، وواجهت الحكومة حملات "الشعب" بضغوط غير مباشرة، من خلال إجراءات التمويل والطبع والإعلان، حتى احتجبت الجريدة عن الصدور يوم ديسمبر ١٩٧٩، بعد الحملة على صفقة التليفونات، وعادت "الشعب" إلى الصدور يوم ٨ يناير ١٩٨٠، وانتقلت طباعتها من "الأخبار" إلى "الأهرام"[٣٠] وهو ما يشير إلى الضغوط التى واجهتها الجريدة خلال فترة طباعتها فى "الأخبار".

ورغم الضغوط، واصلت "الشعب" حملاتها، مركزةً على قضايا السلام والانفتاح والديمقراطية، وفتحت صفحاتها لرموز المعارضة من الوفديين واليساريين والأخوان المسلمين، ومن ثم أصبحت الجريدة – التى قام حزبها بدعم رئيس الحزب الحاكم – صحيفة المعارضة الرئيسية، وظلت "الشعب" تصدر بانتظام حتى العدد (١٢٢) الصادر فى ٢٥ أغسطس ١٩٨١ الذى تمت مصادرته، ثم صدرت فى أول سبتمبر ١٩٨١، وكان هذا العدد آخر أعدادها، فى عهد الرئيس السادات، حيث صدر قرار بسحب ترخيص "الشعب" فى ٥ سبتمبر، ضمن الإجراءات التى اتخذت ضد المعارضة وصحفها.

وهكذا، بلغت الأزمة بين السادات وصحف المعارضة ذروتها فى سبتمبر ١٩٨١، وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية، التى تمثلت فى اعتقال عدد كبير من الصحفيين

وفصلهم من أعمالهم[٣١] .

ويمكن تلخيص الاتجاهات العامة لنظام السادات إزاء الصحافة الحزبية فى النقاط التالية[٣٢] .

-التناقض الواضح فى أغلب الأحيان بين السياسة المعلنة حول حرية الصحافة والممارسة الفعلية.

- كانت السلطة السياسية تنادى باستمرار بأن هناك أهدافاً قومية لاخلاف عليها ولا معارضة عندها، ولا يجوز أن تكون حولها اجتهادات.

- الشكوى الدائمة، واتهام الصحافة الحزبية بأنها تبرز صورة سيئة لمصر، وتركز على السلبيات وتتجاهل الإنجازات، وتصور مصر على أنها بلد منهار.

- إصدار عدد كبير من القوانين والتشريعات لتقييد حرية الصحافة.

- مصادرة بعض أعداد صحيفتى"الأهالى" و "الشعب" وسحب ترخيص "الشعب".

-اتخاذ إجراءات ضد الصحفيين مثل الاعتقال والتحفظ والاستجواب أمام مباحث أمن الدولة والمدعى العام الاشتراكى والنقل إلى أعمال غير صحفية.

- محاولة الضغط على نقابة الصحفيين من أجل المساس بجدول قيد الصحفيين على أسس سياسية.

نخلص مما سبق، إلى أن المناخ السياسى العام فى عهد الرئيس السادات تأرجح، بين الرغبة فى إطلاق مظاهر الحرية والديمقراطية، وبين الخوف من عواقبها، والحرص على تشديد قبضة الدولة، وكان الرئيس السادات يريد حرية صحافة بضوابط وشروط، كما كان يريد ديمقراطية محكومة بضوابط وشروط، فى مقدمتها عدم الخروج على الخط العام للسلطة السياسية، وقد حاول من أجل تقديم هذا النموذج الذى تصوره، من خلال دعمه لتأسيس حزب العمل، غير أن هذا التصور أخفق سياسياً وصحفياً، وكان على صحيفة حزب العمل أن تثبت وجودها، وتؤكد عدم تبعية حزبها للسلطة، ومن ثم اشتدت حملاتها، حتى وقع الصدام وانتهى الأمر بسحب ترخيصها.

ويتضح مما سبق، أن الرئيس السادات لم يكن يثق كثيراً في نوايا المعارضة، ومما زاد الوضع تعقيداً، أنه بالغ في تقديم اعتبارات الاستقرار السياسي والاقتصادي على ما عداه، حتى قاده ذلك إلى إغلاق الصحف الحزبية، ومصادرة الآراء المعارضة، فبدلا من أن يعالج تجاوزات الممارسة الصحفية بالممارسة والحوار، معتمداً على صحيفته "مايو" والصحف المسماة بالصحف القومية، لجأ إلى القوانين الاستثنائية والإجراءات الإدارية، الأمر الذي يتناقض مع متطلبات التعددية السياسية والصحفية.

ولكن الموضوعية تقتضي القول بأن التحول إلى التعددية الصحفية، من خلال ظهور الصحف الحزبية، وإتاحة هامش أوسع من حرية التعبير، إنجاز يحسب للرئيس السادات، غير أن هذا الإنجاز لم يترسخ، ولم يقنن، بل تضاءل، بدعوى متطلبات المرحلة الانتقالية.

وإذا كان التباين بين أيديولوجيات الأحزاب محدوداً، وإذا كان هناك إطاراً يحدد القوى التي لها حق تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف، فإن الممارسة الصحفية لصحف المعارضة تكشف عن وجود معارضة جذرية للتوجهات الأساسية للحكم، وتقدم جريدتا "الأهالي" و "الشعب" نموذجاً للمعارضة الجذرية، حيث تدعو "الأهالي" إلى التغيير الاجتماعي الشامل وفق المفهوم الاشتراكي، بينما تدعو "الشعب" إلى التغيير الشامل وفق المفهوم الإسلامي.

ونخلص من هذا إلى القول أن الصحافة الحزبية في مصر نقلت الصحافة المصرية إلى طور صحافة التعدد، إلا أن هذا التحول لم يكتمل، بسبب حرمان بعض القوى السياسية من إصدار صحفها، وعدم ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، بصورة تتيح لصحفها أن تعكس كل اتجاهات الرأى داخل هذه الأحزاب.

مبارك والصحافة الحزبية

وفى إطار الإجراءات التى اتخذها الرئيس مبارك لنزع فتيل التوتر، وتهدئة المناخ السياسى، فى أعقاب أحداث سبتمبر ١٩٨١تم الإفـــراج عــن الصحفيــن المعتقلين، وأعيد الصحفيون المبعدون إلى أعمالهم، وسمح بمعاودة صدور صحف أحزاب المعارضة، ففى ٤ مايو ١٩٨٢ عادت "الشعب" إلى الصدور، وفى ١٩ مايو عادت "الأهالى" إلى الصدور، بعد توقف لمدة ٤٣ شهراً، غير أن اجراءات التهدئة، لم تمتد إلى القواعد والأسس، التى تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياســـية، فقد استمر العمل بالقوانين، التى صدرت فى عهد الرئيـــس الســـادات، وإن كـــانت الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ قد شهدت مزيداً مــــن الإنفـــراج والحـــوار والتهدئة.

وفى ٢٢ مارس ١٩٨٤، صدرت جريدة "الوفد" لسان حال حــــزب الوفـــد الجديد، وظلت تصدر أسبوعية، قرابة الثلاث سنوات، حتى صدرت يومية فـــى ٨ مارس ١٩٨٧، لتكون بذلك أول صحيفة حزبية يومية معارضة منــــذ ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢، وفى ١٢ مايو ١٩٨٤ صدرت "الأمة" لسان حال حـــزب الأمـــة، وبذلــك أصبح لكل حزب من الأحزاب الستة صحيفته.

ويمكننا القول، أن الرئيس مبارك لم يكن له سابق تجربة مــــع الصحافـــة، كالرئيسين عبد الناصر والسادات، فالأول كتب لبعض الصحف وهو طالب وأثنـــاء رئاسته لتنظيم الضباط الأحرار، والثانى رأس مجلس إدارة جريــــدة "الجمهوريـــة" ومن ثم تجنب الرئيس مبارك تكرار سلبيات تجربة العلاقة بين الصحافة والسلطة، فى عهدى الرئيسين عبد الناصر والسادات، فقد كان حريصاً على الاستماع لـــلرأى العام ومتابعة ما تقوله الصحف، كما تجنب العلاقة الخشنة مع الصحافة التى ميزت العهدين السابقين[٣٣] .

وتمتعت صحف الأحزاب فى عهد الرئيس مبـــارك بهـــامش أوســـع مـــن الحرية، التى كانت متاحة فى عهد الرئيس السادات، فلم تخضع الصحف للرقابـــة

السابقة على النشر، ولم يمارس الإرهاب ضدها ، رغم تشددها فى الهجوم على سياسات الحكومة وحزبها، ونقدها أحياناً لقرارات وتصريحات رئيس الدولة[٣٤].

وحاول الرئيس مبارك الظهور بموقف المحايد بين الصحف القومية والحزبية، رغم رئاسته للحزب الوطنى، وعلى الرغم من أن الموقف الثابت، الذى سلكته مؤسسة الرئاسة، إزاء صحف أحزاب المعارضة، تلخص فى تجنب الصدام خاصة عندما ترتفع حرارة النقد فى صحف المعارضة، إلا أن هذا الموقف سرعان ما كان يتطور إلى التلويح باستخدام القوانين المتاحة، فضلاً عن التجاهل المتعمد فى معظم الأحيان لما ينشر فى تلك الصحف.

وعلى عكس الرئيس السادات، حرص الرئيس مبارك على إقامة علاقات ودية مع صحف أحزاب المعارضة من خلال الاجتماع بهم [٣٥] ومرافقته فى رحلاته العربية والخارجية، إلا أن هذين التقليدين كانا يتوقفا فى فترات اشتداد الخصومة وحملات النقد.

وكان الرئيس مبارك حريصاً على التأكيد – فى معظم خطبه – أن الصحافة المصرية تتمتع بحريتها بلا رقابة ظاهرة أو مستورة إلا حكم القضاء، وأن الممارسة الصحفية هى التى تدعم حماية حرية الصحافة، وتشارك فى صيانتها، وتشكل ضمانة لاستمرارها[٣٦] وكان اعتقاده أن ما تنشره صحف المعارضة شهادة للنظام وليست عليه، لأن قوة النظام تكون بقدر ما يتيح من حريات[٣٧] ، وكان يرى أن حرية الصحافة ترتبط بالتزام أساسى، يتمثل فى المصلحة القومية العليا[٣٨] ، ولعدم وجود تحديد دقيق لمفهوم المصلحة القومية العليا، سواء فيما بين النظام والأحزاب أو النظام والصحافة، فقد كانت انتقادات صحف المعارضة، فى أغلب الأحيان، تفسر على أنها تجاوزات، تستهدف الإثارة وضرب الاستقرار السياسى والاقتصادى.

ولقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ توتراً ملحوظاً فى العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وارتبط هذا التوتر فى الأساس بالتطورات

السياسية، وتصاعد أحداث العنف، وتحالف المعارضة فى مجابهة الحزب الحاكم، وفى هذا المناخ، صعدت صحف المعارضة حملاتها ضد الحكومة، وتوجهت بالنقد إلى السياسة العسكرية وممارسات القضاء، وارتفعت دعوات تطالب بمشروعية التظاهر والإضراب والعصيان المدنى.

فى مواجهة هذه الحملات، اتهم الرئيس مبارك بعض صحف المعارضة، بالتشكيك وهز الثقة فى الاستقرار، من خلال إثارة الشائعات حول التبعية الاقتصادية والقواعد العسكرية الأجنبية[٣٩] ، ووصف الرئيس مبارك الدعوة إلى الإضراب فى مواقع الإنتاج بالهوس الفكرى الذى يستهدف الفرقة وهز الاستقرار، مؤكداً أن من يتآمر ضد نظام الحكم فهو يتآمر على كيانه، وأن من يشكك فى بناء الدولة فهو يشكك فى وجوده، وكان النظام السياسى فى مفهومه، يعنى كل المؤسسات الدستورية، والتجمعات الديمقراطية من أحزاب ونقابات، ومن ثم فمن يعارض نظام الحكم فإنه يعارض نفسه[٤٠] ، وهذا المفهوم، بقدر ما يشير إلى المشاركة والمسئولية الجماعية، بقدر ما يحدد للنقد خطاً معيناً ينبغى ألا يتجاوزه أحد، وفى هذا الإطار، قد يفسر النقد على أنه أثارة وتشكيك وتهديد للاستقرار السياسى والاقتصادى.

وهكذا كلما اشتدت حملات صحف أحزاب المعارضة، كان يجرى التلويح بأن النظام يتسامح فى المعارضة، ويصبر على تجاوزاتها، وأنه فى الإمكان اللجوء إلى الإجراءات التى تكفلها القوانين الاستثنائية، ما لم ترتفع الممارسة الى مستوى الديمقراطية وتحديات التنمية والاستقرار، فحرية الصحافة – فى مفهوم الرئيس مبارك – يجب أن تكون لها حدود، والديمقراطية تعالج نفسها بنفسها، بمعنى أنه إذا تعرضت سلامة الدولة للخطر، فإن سلامتها فوق القانون، ومن ثم يجب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التى تراها لازمة، ويجب على الشعب أن يستجيب لهذا، لأنه يعلم أن الحكومة تقصد المصلحة، العامة لا مصلحتها الذاتية[٤١] .

ورغم حدة انتقادات الرئيس مبارك لصحف المعارضة، إلا أنه كان يرى

تجاوزات البعض تمثل الاستثناء فى الممارسة الصحفية، وأكد أن كثيراً مما ينشر، يعرض القائمين على إصدار صحف المعارضة للمساءلة الجنائية، إلا أنـه اختـار أسلوب الصبر والانتظار، تقديراً لحقيقة أن الصالح القومى سيتغلب يوماً[٤٢].

وعلى صعيد الممارسة، لجأت الحكومة إلى الإجراءات الإدارية، فى أضيق نطاق، فقد صودر عدد "الوفد" الصادر يوم الأربعــاء ١١ أبريـل ١٩٨٤، لنشـر الجريدة خبرا عنوانه "اختفاء الأسلحة والمستندات التى ضبطت فى قضيـة تنظيـم الجهاد"، وقد أصدرت المحكمة قراراً بإلغاء أمر الضبــط والإفـراج عـن العـدد المضبوط، بعد تأكدها من عدم ابلاغ "الوفد" بقرار حظر النشر الذى أصدره النائب العام يوم ١٠ أبريل ١٩٨٤[٤٣]، كما تم التحفظ على العدد من كتـاب الأهـالى" : "لماذا نعارض مبارك؟" والذى يحتوى على كل افتتاحيات "الأهالى" والمقالات التى اعترضت على قرارات أو مواقف أو تصريحات للرئيس مبارك خلال الفترة مـن ١٩ مايو ١٩٨٢ حتى منتصف سبتمبر ١٩٨٧، وتبلغ نحو مائة افتتاحية ومقـال، وقد أفرجت الإدارة عن هذا الكتاب بعد انتهاء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٨٧[٤٤].

ويلاحظ أيضاً، توسع النيابة العامة فى استخدام قرارات حظر النشر، الأمر الذى يعد فى جوهره، فرضاً للرقابة على الصحف، وانتقاصاً من حق القارئ فـى معرفة المعلومات، ففى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ حتى ١٥ نوفمـبر ١٩٨٨، صدر ٤٨ قراراً بحظر النشر عن عدد من أهم القضايا موضع التحقيق، وتتصـل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع، مثل تمرد الأمن المركزى، ومحاولات اغتيال حسن أبو باشا ونبوى إسماعيل ومكرم محمد أحمد وثورة مصر، ومن المعتقـد أن السمة الأساسية لقرارات حظر النشر، أنها تمس عدداً من رمـوز الدولـة وكبـار المسئولين وعلاقتهم بقضايا الفساد، وكانت قرارات حظر النشر تصـاغ بطريقـة غامضة، لا تتيح لمن يقرأها من المسئولين عن النشر معرفـة المطلـوب حظـر نشره. وقد حققت النيابة مع عدد من المسئولين بـالصحف الحزبيـة والقوميـة،

لمخالفتهم لبعض هذه القرارات، بنشرهم أخبار عنها، بسبب نقص التفاصيل التي ترد في قرار حظر النشر، علاوة على ذلك فإن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر، ولا يحدد مدة سريانها، ولا يقدم لها حيثيات توضح أنه يتخذها لأسباب تتعلق بالنص القانوني الذي يعطيه هذا الحق(٤٥) .

وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تصاعد الصدام بين الصحافة والسلطة السياسية ممثلة في وزارة الداخلية، حيث تعرض عدد من الصحفيين لاعتداءات مختلفة، تتراوح بين مداهمة منازلهم، ومصادرة أوراقهم وكتبهم والاعتداء على سياراتهم، والاعتداء عليهم أثناء تأدية مهامهم في مواقع الأحداث، ومصادرة أوراقهم وأفلام التصوير، والاحتجاز دون تحقيق، والاعتقال والضرب والتعذيب، والتصديق على أحكام بالسجن صادرة عن محاكم الطوارئ، والتوقيف في المطار لساعات طويلة، والتفتيش والمنع من السفر، والمنع من الانتقال إلى مدينة أخرى، وتوجيه وزير الداخلية في ذلك الوقت زكي بدر الإهانات للصحافة والصحفيين، ومنعه مندوبي صحف المعارضة من تغطية أخبار وزارته.

ولجأت الحكومة كذلك إلى تحريك بعض مواد قانون العقوبات ضد الصحف والصحفيين، وبالذات الاتهام بنشر ما يتضمن مساساً برؤساء الدولة (٤٦) ، ومساندة لموقف الحكومة في مجابهة انتقادات صحف المعارضة، قامت المجلس الأعلى للصحافة بتقديم بلاغات ضد بعض الصحف والصحفيين لنيابة أمن الدولة العليا في قضايا النشر(٤٧) .

وإلى جانب هذه الإجراءات كانت الحكومة تلجأ إلى ممارسة الضغوط على صحف المعارضة، من خلال الطبع والإعلانات والتلويح باستصدار قرار يمنع المحررين في المؤسسات الصحفية القومية من العمل في الصحف الحزبية، والتهديد باستصدار مشروع قانون جديد بشأن تشديد العقوبة على الصحفيين، بهدف إبعاد أقلام الصحفيين عن قضايا الفساد،المتورط فيها عدد من كبار المسئولين بالدولة(٤٨)

ويمكن تلخيص الاتجاهات العامة لنظام الرئيس مبارك إزاء الصحافة

الحزبية فى النقاط التالية:-

-التأكيد المستمر على أن الحرية الصحافة حدودها وضوابطها، المتمثلة فى المصلحة القومية العليا وحماية الاستقرار .

- اتهام بعض الصحف المعارضة بالإثارة والتشكيك والتحريض على الفوضى وهز الاستقرار.

- التوسع فى استخدم قرارات حظر النشر بمعدل قرار كل شهر.

- مصادرة أحدى أعداد "الوفد" و التحفظ على كتاب "الأهالى".

- ملاحقة عدد من الصحفيين المعارضين والتحرشبهم أثناء تأدية مهامهم.

- التلويح باستخدام إجراءات إدارية، وتشديد العقوبات كلما اشتدت حملات النقد.

-الابتعاد عن الصدام، والسعى إلى إقامة علاقات ودية مع صحافة المعارضة، فى محاولة لدفع اتهام التفرقة بين الصحف المسماة بالقومية والصحف الحزبية.

نخلص مما سبق، إلى أن عهد الرئيس مبارك شهد هامشاً أوسع فى حرية الرأى والتعبير، بالمقارنة بعهد الرئيس السادات، إلا أن نفس القواعد والأسس التى تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة، ظلت على حالها دون تغيير، الأمر الذى أعطى النظام فرصة التلويح باستخدام القوانين المتاحة، كلما تصاعدت حدة الهجوم لصحف المعارضة.

وعلى الرغم من تجنب نظام الرئيس مبارك العلاقة الخشنة مع صحافة المعارضة، وسعيه إلى إقامة علاقات ودية مع رؤساء تحريرها، إلا أن هذه العلاقة لم تستثمر فى إجراء حوار حول كيفية تقنين حرية الصحافة وترسيخ مفهوم صحافة التعددية.

ويمكن القول أن صحف أحزاب المعارضه، أصبحت فى عهد الرئيس

مبارك، المظهر الرئيسى للديمقراطية، إلا أن مدى فعالية الممارسة الصحفية، وتجاوزها نطاق حرية التعبير لم تتأكد بعد، بسبب تجاهل السلطة السياسية لماتطرحه صحف المعارضة من أفكار وسياسات للإصلاح السياسى والاقتصادى، لانشغال الصحافة الحزبية فى معارك سياسية، غلب عليه الطابع الشخصى فى أغلب الأحيان.

وهكذا تتأكد الحاجة، إلى تغيير جوهرى فى صيغة العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة الحزبية، بحيث تكون هناك ثقة متبادلة بين الطرفين، فلا تتشدد السلطة فى تمسكها بالقوانين المقيدة للحريات التى صدرت فى أواخر السبعينيات، ولا تتطرف صحف المعارضة فى نقدها إلى درجة التحريض على مقاومة نظام الحكم.

العلاقة بين الأحزاب والصحف الحزبية

ليس من السهل تحديد ما إذا كان ارتباط الصحيفة بحزب ما هو الذى يزيد من أهمية الحزب فى المجتمع، أم أن الحزب هو الذى يزيد من أهمية الصحيفة، إلا أن هناك أدلة قوية على صحة النظرية التى تقول أن سيطرة حزب ما على صحيفة ما يؤدى إلى تدعم مكانة هذا الحزب فى المجتمع، فالعديد من الحركات السياسية قد سعت إلى إصدار صحفها منذ بداية تشكيلها، وفى هذا الشأن قال لينين "إن تشكيل حزب سياسى بدون صحيفة تمثله يظل مجرد كلمات.

وفى مصر، تتأكد صحف هذه النظرية، فبدلا من ان يكون ظهور الحركات والأحزاب السياسية سابقاً لظهور صحفها، كانت الصحف أسبق من أحزابها، حيث نشأت أحزاب العقد الأول من القرن العشرين فى أحضان الصحف، فكانت "اللواء" بداية الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل، وكانت "المؤيد" تجمعاً تحول إلى حزب الأصلاح الدستورى، وكانت "الجريدة" منطلقا لتأسيس حزب الأمة.

ومع التحول إلى نظام التعددية الحزبية فى السبعينات، أصبحت الصحف الحزبية أداة رئيسية لاتصال الأحزاب بالجماهير، ومن ثم سعى كل حزب إلى أن

تكون له صحيفة أو أكثر، تعبر عن آرائه وعن منظوره الخاص للقضايا والاحداث المختلفة، وفى الوقت الذى حجبت فيه تراخيص الصحف عن بعض القوى السياسية، توسعت معظم الاحزاب فى استصدار تراخيص صحف جديدة، رغم الصعوبات المالية التى تواجهها صحفها الرئيسية، فحزب الأحرار أصبح له ثلاث صحف أسبوعية هى "الأحرار" و "النور" و "الحقيقة" وصحيفة شهرية هى "شباب الأحرار" ، ولحزب التجمع صحيفة أسبوعية هى "الأهالى" وعدد من الصحف والمجلات الشهرية هى "أوراق عمالية" و "أدب ونقد" و "اليقظة العربية" و "أهالى بحرى"، وللحزب الوطنى ثلاث صحف أسبوعية هى "مايو" و "اللواء الإسلامى" و "شباب بلادى" وقد توقفت فى عام ١٩٨٩. ولحزب الوفد صحيفة يومية هى "الوفد" بجانب عدد من الصحف الإقليمية هى "صوت الوفد" بالشرقية و "الوفدى" فى بورسعيد و "الوفديين" بالجيزة و "وفد الدلتا" بالغربية، و "وفد الفيوم" بالفيوم و "وفد الصعيد" بالوجه القبلى، ولحزب الأمة صحيفتين هما "الأمة" و "مصر اليوم".

ورغم تعدد إصدارات أحزاب المعارضة، إلا أن التوازن الإعلامى يظل مختلاً بينها وبين الحزب الوطنى، الذى يمتلك وسائل متعددة للاتصال بالجماهير، فى مقدمتها الصحف المسماة بالقومية والراديو والتليفزيون، فى حين تبقى الصحافة هى الوسيلة الرئيسية لأحزاب المعارضة لممارسة النشاط الإعلامى.

وتشترك الصحف الحزبية كلها فى انخفاض معدلات توزيعها، الأمر الذى يضع حدوداً على مدى انتشار الدعاية الحزبية وسط الجماهير[٤٩] ، كما تعانى تلك الصحف من ضعف السيولة النقدية، وقلة المصادر التمويلية، التى تسمح بالاستعانة بخبرات صحيفة وكوادر جديدة أو التحول من الإصدار الأسبوعى إلى الإصدار اليومى.

والعلاقة بين الصحيفة والحزب بوجه عام، تتأثر بعدة اعتبارات منها: وزن الحزب وأيديولوجيته، ونمطه القيادى، ومدى تماسكه، ومدى الديمقراطية التى يمارسها الحزب فى مستوياته المختلفة، فكلما زاد وزن الحزب فى النظام السياسى،

كلما زاد التزام الصحيفة بتوجهات الحزب، وكلما كانت أيديولوجية الحزب أكثر وضوحاً، كلما كان التطابق كبيراً بين سياسة الحزب وتوجهات صحيفته، في حين أن الأحزاب التي ليس لها أيديولوجية واضحة، تتغاضى عن مسألة التزام صحفها بتوجهات الحزب، وفي الأحزاب التي تعتمد على قيادة كاريزمية، يزداد التزام الصحف بتوجهات أحزابها، أما الأحزاب التي تدار بأسلوب ديمقراطي، فيضعف إلى حد ما الالتزام الحزبي، وتتعدد الآراء والتوجهات داخل الحزب والصحيفة، كما تتأثر العلاقة بين الصحيفة والحزب بمدى استقرار النظام الحزبي، ومدى عمق الصراع الأيديولوجي بين الأحزاب .

وإذا تتبعنا العلاقة بين الصحافة الحزبية المصرية والأحزاب، نلاحظ أن العلاقة بين الحزب وصحيفته علاقة عضوية، فالحزب هو الذي يمتلك الصحيفة، ويمولها ويختار رئيس تحريرها، ويحدد سياستها التحريرية، ومن ثم تحل سلطة الحزب محل سلطة الدولة، ويصبح الحزب في نظر صحيفته، السلطة التي تقدر حجم الحرية المسموح بها، وتحدد دور الصحيفة وأولويات معالجاتها، ونلاحظ أيضا أن العلاقة بين الأحزاب وصحفها، تتعرض لتعقيدات وتناقضات وأزمات نتيجة تزايد قبضة الحزب والصراع الذي يحتمل داخل الأحزاب بين الفصائل المختلفة وسعي كل منها إلى السيطرة على صحيفة الحزب.

على صعيد الإشراف الحزبي، لا تمتلك الأحزاب آليات للأشراف على صحفها، باستثناء حزب التجمع الذي يحدد في لائحته خضوع صحيفته لإشراف الأمانة العامة للحزب من خلال مجلس الإدارة ومجلس التحرير ومجلس المستشارين، كما توجد لائحة للنظام الأسي لصحافة الحزب تكفل تحقيق الاشراف الفعلي للحزب على صحيفته(٥٠) ، وفي ظل غياب الاطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الأحزاب وصحفها، أصبحت المشكلة التي تواجه الصحف الحزبية بشكل أو بآخر تتمثل في خضوعها لسيطرة فئة صغيرة داخل الحزب، مما يثير التساؤل حول مدى تمثيل تلك الصحف فعليا لأحزابها(٥١) .

وتمثل مسألة اختيار رئيس التحرير قضية شائكة فـــى علاقـــة الصحـــف الحزبية بأحزابها، ففى الغالب ينفرد رئيس الحـــزب بتعييـــن رئيـــس التحريـــر، والاستثناء أيضا فى حزب التجمع، الذى يعطى لجنته المركزية حق اختيار رئيـــس التحرير الذى يصبح عضواً بالأمانة العامة للحزب[٥٢] ، إلا أن هذا التنظيم، لم يمنع خضوع جريدة "الأهالى" لسيطرة التيار الماركسى داخل الحزب، مما أثار حـــواراً واسعاً حول مدى تمثيل الجريدة لخط الحزب، وانتهى بتغييـــر قياداتهـــا[٥٣] ، وقـــد عكس هذا التغيير التحول فى مواقف الحزب باتجـــاه اســـتقطاب شـــرائح الطبقـــة المتوسطة وتعديل سياساته للتوافق معها، كما تعكس الصراعات داخل الحزب بيـــن التيار الماركسى و رئيس الحزب، الذى هدد بالتنحى، إذا لم يتم التغيير[٥٤] .

وعلى النقيض من ذلك، شهدت جريدة "الاحرار" تغيـــيرات فـــى قياداتهـــا، ارتبطت فى الأساس بالتقلبات السياسية التى مر بها الحزب، الأمر الذى يعكس عدم وضوح التوجه الأيديولوجى للحزب، ففى البداية، قبل الحـــزب شـــروط "صـــلاح قبضايا" بعدم تدخل الحزب فى شئون التحرير، فكانت النتيجة وصف "الأحرار" بأنها جريدة تصدر حزبياً، مما دعا بعض قيادات الحزب إلى المطالبة بتبعيـــة الجريـــدة للجنة الثقافة والإعلام[٥٥] ، ثم أبعد "قبضايا" عن رئاســـة التحريـــر، فـــتراجع دور جريدة "الأحرار" وانتابها الضعف لعدة سنوات، حتى تولى "محمود عوض" رئاســـة التحرير فى ٩ ديسمبر ١٩٨٥، ليرتفع توزيع الجريدة من ٣٠ ألف نسخة إلى ١٤٠ نسخة[٥٦] ، وخلال أقل من أربعة شهور، شهدت "الأحـــرار" تغيـــيراً حـــاداً فـــى مضمونها وتوجهها السياسى، ولكن سرعان ما أقيل "محمود عوض" ليحـــل محلـــه "محمد عامر" وقد جاء هذا التغيير مواكباً للتغير الذى شهده الحزب نفسه، بدخـــول بعض العناصر الإسلامية والتحالف مع حزب العمل والأخـــوان المســـلمين، ممـــا انعكس مباشرة على الجريدة، التى حولت مسارها للدفاع عـــن التيـــار الإســـلامى والهجوم على العلمانية[٥٧] .

وفى إطار التحالف حزب العمل مع الإخوان المســـلمين، شـــهدت جريـــدة

"الشعب" تغييرات واسعة فى مضمونها وتوجهاتها، وإن كان التمهيد لهذا التحالف بداء بتولى "عادل حسين" رئاسة تحرير "الشعب" فى ٣ ديسمبر عام ١٩٨٥، فبعد أن كانت "الشعب" خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٥ منبراً للاشتراكيين، أصبحت منبراً أساسياً لقيادات التيار الإسلامى بوجه عام وقيادات الأخوان المسلمين بوجه خاص.

وإذا كان حزب التجمع، تمكن من التخلص من سيطرة الماركسيين على جريدته، فإن التيار الاشتراكى داخل حزب العمل أخفق فى مواجهة التيار الإسلامى، الذى أحكم قبضته على جريدة "الشعب" حتى أصبحت نموذجاً للجريدة الملتزمة أيديولوجياً.

وواجه الحزب الوطنى أيضا مشكلة خروج جريدته "مايو" عن خط الحزب، خلال فترة رئاسة إبراهيم سعدة لتحرير الجريدة، فقد أبعد "سعدة" وعين بدلا منه "صبرى أبو المجد" فى ٢٤ يناير ١٩٨٤، وجاء هذا القرار بعد إثارة "إبراهيم سعدة" لقضية نجاح "جمال السادات" فى هندسة القاهرة، وهجومه على "صوفى أبو طالب" رئيس مجلس الشعب الذى كان وقتها رئيسا لجامعة القاهرة.. وفى ١٤ فبراير ١٩٨٥، عاد إبراهيم سعدة "لرئاسة تحرير" "مايو" إلى جانب عمله رئيسا لتحرير "أخبار اليوم"[٥٨].

وتشير عملية أبعاد "إبراهيم سعدة" عن رئاسة تحرير "مايو" ثم عودته إلى أن العلاقة بين الصحيفة والحزب تخضع للظروف والملابسات أكثر من خضوعها للتوجه الأيديولوجي للحزب.

أما جريدة "الوفد" فقد اتسمت العلاقة بينها وبين الحزب بالتطابق والالتزام، ويرجع هذا إلى اسناد رئاسة تحريرها لقيادات وفدية[٥٩] وخضوع الجريدة للإشراف المباشر لرئيس الحزب "فؤاد سراج الدين" الذى يرسم الخطوط الرئيسية لسياستها[٦٠]، وهذا الارتباط بين الجريدة وشخصية رئيس الحزب، قطع الطريق على بعض الفصائل الوفدية المختلفة مع القيادة الحالية للوفد، الأمر الذى لم يتح

الفرصة لتعدد الأراء والتوجهات داخل جريدة الحزب.

وقد انعكست القدرة السياسية والمالية لحزب الوفد على جريدته، فتحولت بعد ثلاث سنوات من صدورها إلى جريدة يومية، وأصبحت أفضل الصحف الحزبية من النواحي التحريرية والفنية والإدارية، فى حين لم تتأثر جريدة "مايو" بالقدرة السياسية والمالية للحزب الوطنى، الذى تخضع له تقريبا معظم امكانيات الدولة، لعل الأثر الوحيد يتمثل فى تدفق الاعلانات الحكومية بشكل كبير ومنتظم، إلا أن إمكانات الجريدة الفنية والمهنية ظلت محدودة، مما أدى إلى تدهور توزيعها خاصة بعد إبعاد "إبراهيم سعدة" عن رئاسة التحرير، ومن ثم تبدو العلاقة عكسية بين القدرة السياسية والمالية للحزب الوطنى، وإمكانات جريدته المهنية والفنية، بناءا على ذلك أن الحزب الحاكم يعتمد بشكل أساسى على الصحف المسماة بالقومية، ولا يعتبر "مايو" القناة الرئيسية لنشاطه الإعلامى.

وفى حزب الأمة، انعكست القدرة السياسية والمالية للحزب بوضوح على جريدته "الأمة"، فأصبحت تصدر بصفة غير منتظمة، بعد أن كانت تصدر أسبوعياً، وشهدت تقلبات وتناقضات عديدة فى توجهاتها ومضمونها، نتيجة لتناقضات قيادة الحزب، وعدم وضوح الخط العام الذى يحكم حركة الحزب السياسية.

الأداء المهني للصحافة الحزبية

يرتبط الاداء المهنى للصحافة الحزبية، بوضعيتها، ومدى استقلاليتها، وحجم الضغوط والقيود المفروضة على الممارسة الصحفية، لذا من الضرورى أن نأخذ فى الحسبان هذه الاعتبارات عندما نجرى عملية تقويم للوضع المهنى للصحف الحزبية.

ويمكن القول ان الصحف الحزبية لها طبيعة خاصة ومختلفة كثيراً عن الصحف المسماة بالقومية، فهى صحف فقيرة فى إمكانياتها المالية والتقنية والبشرية، فلا موارد كافية لديها، ولا مطابع أو أجهزة، وعدد صحفييها محدود، ويعمل فى ظروف من التضييق وحجب المعلومات.

وإعداد الكوادر الصحفية الخاصة بالصحف الحزبية يتوقف علــى قدرتهــا المالية، الأمر الذى يرتبط بشكل أساسى بالإعلانات كمورد رئيســى لدخــل تلــك الصحف، وتدعيم الموارد المالية لهذه الصحف مسألة صعبة، فــى ظــل إحجــام شركات القطاع العام على نشر أعلاناتها فى الصحف الحزبية المعارضة، وتــردد بعض شركات القطاع الخاص خوفاً من المخاطرة واغضاب السلطة.

وعلى الرغم من أن دعم الدولة لأحزاب المعارضة وصحفها، مبدأ معمول به فى بعض الدول الديمقراطية العريقة[٢١] إلا أن مجلس الشورى – الذى آلت إليه أموال وممتلكات الاتحاد الاشتراكى – لم يقنن عملية دعم الأحزاب بالصورة التــى تدعم الممارسة الديمقراطية، وتحمى أحزاب المعارضة من محــاولات الاخــتراق الخارجى، فالدعم الذى يقدمه المجلس لبعض الأحزاب هزيل، ولا يغطى تكــاليف إصدار عدد واحد من صحيفة حزبية[٢٢] .

ومن هنا لجأت الصحف الحزبية إلى الاعتماد بشكل أساسى على محــررى المؤسسات الصحفية القومية، مما أثار مشكلة ازدواج العمــل الصحفــى، وفقــدان الانتماء والولاء لدى الصحفيين الذين يجمعون بين العمل فى صحف قومية، ورغم أن هذه المشكلة قائمة حتى قبل ظهور الصحف الحزبية، إلا أنها استخدمت كوسيلة للضغط على صحف المعارضة، ففى أوائل عام ١٩٨٨، أصدر المجلس الأعلــى للصحافة قراراً يحظر على الصحفيين الجمع بين العمل فى المؤسسات الصحفيــة القومية والصحف الحزبية، الأمر الذى اعتبرته الأحزاب مؤامرة ضــد صحفهــا، وقرر رؤساء الأحزاب احتجاب صحفهم عن الصدور احتجاجا على هذا القرار، إلا أن الأزمة تم تداركها بعد تدخل نقابة الصحفييــن، والاجتمــاع برئيــس المجلــس الأعلى[٢٣] ، حيث تم الاتفاق على استمرار المؤسسات الحصفية القومية فى توفــير ما تحتاجه الصحف الحزبية من خبرات مهنية وفنية،على أن تنتهى تلك الصحــف من إعداد الكوادر الحصفية الازمة حتى نهايــة عــام ١٠٨٨، كمــا تــم الاتفاق علىالسماح بعدد محدود من الصحفيين والفنيين بالعمل فىالصحف الحزبية، علــى

الا يتجاوز أثنى عشر صحفياً فى الصحيفة الحزبية اليومية، وستة صحفيين فى الصحيفة الحزبية الأسبوعية[٦٤] ورغم محاولة المؤسسات الصحفية القومية التأكيد على أن هذه المشكلة قضية مهنية، تتعلق بفقدان الانتماء وتزايد خسائرها، إلا أن البعد السياسي كان أكثر وضوحاً، بدليل التلويح بالقرار، ثم سحبه وعدم إثارة هذه المشكلة، عندما تأسست جريدة "مايو" واستعانت بعدد كبير من محرر المؤسسات الصحفية القومية[٦٥] .

وبجانب القصور المالى والمهنى والفني، تواجه الصحف الحزبية المعارضة مشكلة حجب المعلومات الرسمية، حيث نجد بعض الوزارات أو بعض الوزراء، أو بعض المسئولين فى الأجهزة الحكومية، يرفضون تزويد مندوبى صحف المعارضة بالمعلومات، الأمر الذى يحدث تعتيماً على أعمال الحكومة، مما يضر برؤية المواطن والمجتمع، ويحجب رقابته عليها .

وتتحمل الاحزاب نفسها جانباً من المسئولية عن هذا القصور المهنى والفنى لصحفها، فهى لم تهتم كثيراً بالتربية السياسية والحزبية لكوادرها الصحفية، بل ان معظم محررى الصحف الحزبية غير اعضاء بالأحزاب التى تصدر صحفهم، علاوة على أتجاه تلك الصحف إلى الاعتماد بشكل أساسى على محررى المؤسسات بالصحف القومية وضغط النفقات الخاصة بتعيين محررين جدد[٦٦] .

وعلى الرغم من قصور الامكانات المهنية والفنية للصحف الحزبية، إلا أنها ساهمت في اثراء الممارسة الصحفية من خلال قدر الحرية المتاح لها، مما انعكس على ممارسات الصحف المسماة القومية، التى اتجهت إلى معالجة القضايا المثارة بأساليب جديدة يغلب عليه الطابع النقدى، فضلا عن مناخ الصراع الحزبى والمنافسة الصحفية، قد أتاحا الفرصة لتوسيع دائرة الحوار، رغم ما شاب ذلك من تجاوزات عديدة.

وساهمت صحف أحزاب المعارضة فى ممارسة الدور الرقابى على أعمال الحكومة، من خلال كشف سلبياتها، وتعقب الانحراف والفساد وإثارة قضايا جديدة

ليس بوسع الصحف المسماة بالقومية إثارتها أو معالجتها، مثل قضايا الإصلاح السياسي والدستوري، وتوسيع نطاق الديمقراطية، وإلغاء القوانين الاستثنائية، والتعذيب فيالسجون وتزوير الانتخابات، والاضراب والتظاهر والاعتصام والاتفاق العسكري، والتبعية الاقتصادية، والتطبيع مع إسرائيل، والفساد، والفتنة الطائفية.

ورغم الدور النشط لصحف المعارضة في معارضة الحكومة وسياساتها، إلا أنه لا ينبغي أن نبالغ في قيمة هذه الدور وآثاره الفعلية، فمن ناحية ظلت قدرة هذه الصحف محدودة في الانتشار، فضلا عن استغراقها في الأمور السياسيه، والدخول في حلبة المهاترات وتصفية الحسابات الشخصية، وعدم الالتزام بخط ايديولوجي ثابت وواضح[٦٧] ، ولقد كانت السمة الغالبة للنقد هي التركيز على جوانب القصور المختلفة في السياسات والممارسات الحكومية، والاهتمام بالقاء الضوء على تلك الجوانب بشكل مثير ومبتسر أحياناً، الذي كثيراً ما يكون على حساب الدراسة الموضوعية للقضايا المختلفة في سياق الواقع المصري وتعقيداته الكثيرة، وبالغت هذه الصحف في تسييس القضايا الفنية، التي يفترض أن يلعب الخبراء والمتخصصون دوراً أساسياً في حسمها، مثل قضايا بناء المفاعلات النووية، وتجديد توربينات السد العالي، وإنشاء الصوب الزراعية، وفي ظل هذه المبالغة، يصعب على الرأي العام، تبين أوجه الصحة أو الخطأ الفني بشأنها[٦٨].

ويؤخذ على الصحف الحزبية، ميلها إلى المبالغة والتهويل، فيما يثار من قضايا وما يطرح من مشكلات، من باب الرغبة في الإثارة وجذب الاهتمام، الامر الذي تنعدم في إطاره معايير الموضوعية والنزاهة السياسية، والنتيجة الطبيعية لذلك هي بلبلة الرأي العام وحيرته وشكوكه،خاصة أن تلك المبالغة، يقابلها في الصحف المسماة بالقومية ميل إلى التهوين من خطورة القضايا إلى درجة اللامبالاة وعدم الاكتراث.

كما يلاحظ المغالاة في المعارك الشخصية، إلى درجة القذف والتشه

ونشر الشائعات، الأمر الذى أساء كثيراً على مصداقية أغلب صحف المعارضة والتفسير الأقرب إلى الصحة لهذه التجاوزات، أنها نتيجة طبيعية للتحول إلى التعددية الحزبية بعد فترة تجاوزت الربع قرن من الحكم الشمولي، وفى ظل هذا التحول، فإن الخبرة فى الممارسة الصحفية لم تترسخ بعد، فى فهم معنى الممارسة الديمقراطية، وتقدير مسئوليات الصحافة الحزبية فى مرحلة التحول.

وكلما تقلصت القيود والضغوط التى تواجه الصحافة الحزبية، كلما توافرت ضمانات الممارسة الصحفية السليمة، التى تكفل انطلاق الصحف الحزبية فى اداء دورها بفعالية واستقلالية، كلما تقلصت تلك التجاوزات، فمن البديهى أن الصحفى لا يستطيع أن يمارس دوره المهنى فى خدمة الديمقراطية، إلا كان يعمل فى إطار مناخ ديمقراطى صحيح، وكان ينتمى إلى صحيفة تتيح له حرية التعبير والمشاركة فى إطار نظام ديمقراطى داخلى.

وفى النهاية يبقى السؤال : هل يمكن اعتبار الصحافة الحزبية المصرية صحافة تعددية؟.

إن الصحافة التعددية تتسم بتعدد المضامين والأنماط والاتجاه السياسى وتسودها الملكية الشخصية، وتعكس وجهات نظر متعددة، وتصنيف الصحف كصحافة تعددية، يتوقف على طبيعة النظام السياسى، ووضع الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة، واتجاه الحكومة تجاه الصحافة، وبقدر التغير الذى يطرأ على هذا النظام، بقدر ما يتطور دور الصحافة، وتنتقل من تصنيف إلى آخر[٦٩]، والعامل الأساسى فى صحافة التعدد هو وجود معارضة حرة فى مواجهة السلطة الحاكمة، وعندما تكون أحزاب المعارضة ممثلة لسياسات مختلفة ومتناقضة، تصبح صحافتها صحافة تعدد، أما إذا كانت أحزابا مصطنعة فإن الأمر يختلف[٧٠] .

ويرى البعض ان الاختلافات السياسية بين الاحزاب المصرية وصحفها ضئيلة، ومن ثم بقيت الصحف متشابهة فى جوهرها السياسى ومتباينة فى أسلوبها، رغم التحول إلى التعددية الحزبية، فإن الصحف الحزبية تعبر عن وجهات نظرها

فى إطار الخط الوطنى المرسوم لها، وأن النزعة السياسية لتلــك الصحـف هــى المراوغة والمناورة، فى إطار الاحتفاظ بنفس الخط العام، وينتهى أصحــاب هـذا الرأى إلى أن الصحافة المصرية خرجت من فئة صحافة التعبئة، على أنها لم تدخل بعد فى إطار صحافة التعدد بمفهومها الصحيح[٧١] .

قد نتفق مع هذا الرأى إذا طبقنا معيار صحافة التعدد فى الدول الديمقراطية العريقة، ولكن نختلف معه، إذا قارنا وضع الصحافة المصريــة فــى السبعينيات والثمانينيات، بوضعها فى الخمسينات والستينات، أو إذا قارنا الصحافة المصريــة بوضع الصحافة العربية، فالثابت أن تحولاً قد حدث مع ظهور الصحف الحزبيــة، حيث أصبح هناك تعدد فى الآراء والمعالجات وانعكس أسلوب المعالجة الصحــف الحزبية على أساليب المعالجة فى الصحف المسماة بالقومية، ومن ثم يبقى التحـول إلى صحافة التعدد، مرتبطاً بوضع الأحزاب ومدى الحريــة المتاحــة لصحفهـا، وقدرتها على أداء دورها بفعالية واستقلالية.

المبحث الثالث

الصحافة المصرية فى حقبة التسعينيات

شهدت حقبة التسعينيات العديد من الإصدارات الصحفية الجديدة، فقد صدرت مؤسسة الأهرام سبعة صحف جديدة هى: الأهرام الرياضى، ونصف الدنيا، والأهرام المسائى، والأهرام ويكلى، وعلاء الدين، والأهرام إبدو، والأهرام العربى.

وأصدرت مؤسسة أخبار اليوم ست صحف جديدة هى: أخبار الرياضة، وأخبار الحوادث، وأخبار النجوم، وأخبار الأدب، وأخبار السيارات، وبلبل.

كما أصدرت مؤسسة دار التحرير صحيفتين جديدتين هما: حريتى، وعقيدتى، وصدرت حماية المستهلك، عن دار التعاون ورأى الشعب عن دار الشعب.

وزاد عدد الصحف الحزبية الرئيسية إلى أربع عشرة صحيفة، حيث صدرت جريدة "النيل" عن الحزب الاتحادى الديمقراطى، والخضر عن حزب الخضر، ومصر الفتاة عن حزب مصر الفتاة، وجريدة مصر عن حزب مصر العربى، والعربى عن الحزب العربى الناصرى، والوطن العربى عن حزب العدالة الاجتماعية، والتكافل عن حزب التكافل، وعالم الديمقراطية عن حزب الشعب الديمقراطى.

وبجانب الصحف الحزبية الرئيسية، صدرت عشرات الصحف الحزبية الإقليمية المتخصصة منها، اليسار ومصر اليوم والأسرة العربية والمواجهة والفلاح المصرى والعروبة وآفاق عربية وحديث المدينة وأخبار الصعيد وشمال الوادى ورواد الدلتا ووفد الفيوم.

وفى أطار تزايد عدد الشركات المساهمة الصحفية، صدرت سبع صحف مستقلة جديدة هى: الميدان، والنبأ، والأسبوع، وصوت الامة، والملاعب العربية

والزمان ووجهات نظر.

كما صدر ما يزيد على ٢٤٠ صحيفة من الصحف الحاصلة على تراخيص أجنبية من قبرص ولندن وباريس منها الدستور واللواء العربي، وهنا القاهرة، والحرية، والأنباء الدولية، والقمة، والنهضة العربية، والبلاغ، والبلاغ الجديد، والمستقبل، وصوت الجنوب، وأخبار المحافظات، وأخبار الشرقية، والنداء الدولي، وأخبار أسوان، وجماهير البحيرة، والعدالة العربية، وكل العرب، والثورة الاقتصادي، وحرس الوطن، ومصر الغد، وشباب الجيل الدولية، والملايين، وعيون مصر، والملتقى الدولي، والحوادث والمجتمع، وصوت الرياضة، ورأى الأمة، والرأى العام المصرى، والراية الدولية، والتحول، اليوم الدولية، وأخبار مصر، والشروق الدوليين والمواجهة، والأسبوع السياسي، والبرلمان الدولية، وأستاذ العرب، والرأى، والاقتصاد العالمي، والعرب والعالم، والأنباء العربية، والإعلاميين الدولي، والوقائع، والعهد، وحماية المستهلك، والأنباء الجديد، واليوم العالمية، وكل الدنيا، ومبارك المصريين، وحديث المدينة الدولي، وشباب مصر، والصحافة، والصحوة العربية، وأسرتي، والاقتصاد الدولي، والجامعة العربية، ووبرلد توريزم، والعالم، والكلمة، والرياضي الجديد، والأجيال، والنداء العربي، والأمة العربية، وأخبار العرب، وأخبار الأسبوع، والوطن، والاقتصادى العربي، وأنباء الشرق الأوسط، والعهد، وحول العالم، والفرسان، والمؤيد، والنهار، والأنباء الرياضية، والساعة، وصوت الحرية، وصدى الأسبوع، وآفاق عالمية، وأهداف، وصوت يوليو، وأخبار البرلمان، والعالم العربي، والمغربي العربي، والخبر.

وبصدور جريدة الأحرار اليومية فى ١٩ أبريل ١٩٩٤، ارتفع عد الصحف اليومية إلى سبع صحف هى: الأهرام، والأخبار، والجمهورية، والمساء، والأهرام المسائى، والوفد، والاحرار.

وفى إطار هذا التعدد، اتسع هامش حرية الصحافة، وبوجه خاص فى الصحف القومية، حيث تعددت الأقلام المعبرة عن الرأى الآخر، بل أن بعض

رؤساء تحرير الصحف القومية بدأوا يستثمرون هذا الهامش، ولكـــن فـــى إطـــار الالتزام بثوابت التوجهات الحكومية، يدلنا على ذلك العمود الأسبوعى الذى يكتبـــه إبراهيم سعدة فى "أخبار اليوم" بتوقيع أنور وجدى.

وكما تأثرت الصحف القومية بالصحف الحزبية، تأثرت الصحف القوميـــة والحزبية معاً بمعالجات الصحف المستقلة التى انتهجت طريق صحافـــة الإثـــارة، وبرزت فى هذا المجال صحف "الوطن العربى" و "النبـــأ" و "حديـــث المدينـــة" و "المواجهة"، ووصل توزيع بعضها إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف نسخة، فى الوقـــت الذى تدهور فيه توزيع الصحف القومية والحزبية، حتى بلغ توزيع إحدى الصحف اليومية الحزبية سبعة آلاف نسخة، وتوزيع إحدى الصحف الأســـبوعية الحزبيـــة عشرة آلاف نسخة.

وهكذا، ارتبطت التعددية الصحفية بـــتراجع توزيـــع الصحـــف القوميـــة والحزبية، ورواج صحف الإثارة والصحف المستقلة، باســـتثناء فـــترات موســـمية ارتفع فيها توزيع بعض الصحف الحزبية، مثل "الأحرار" التى وصل توزيعها عام ١٩٨٢ إلى ٢٢٠ ألف نسخة و "الوفد" التى بلغ توزيعها فى عام ١٩٨٤ ٧٥٠ ألف، نسخة إبان حرب الخليج عام ١٩٩١، وخلال الحملة التى قادتها ضد وزير الداخلية السابق حسن الألفى عام ١٩٩٧.

وفى إطار المناخ المتوتر بين الحكومة والصحافـــة، واتســـاع الحمـــلات الصحفية ضد قضايا الفساد، اتخذت الحكومة صحافـــة الإثـــارة ذريعـــة لتصفيـــة حساباتها مع بعض الصحف والأقلام، واتسمت إجراءاتهـــا وقراراتهـــا بـــالتخبط والتناقض، حيث أصدر وزير الإعلام صفوت الشريف قراراً بالغاء ترخيص طبع وتوزيع ٦٠ صحيفة صادرة بتراخيص أجنبية، ثم أصدرت هيئة الاستثمار قـــراراً بحظر طباعة ٣٢ صحيفة من مطابع المناطق الحرة، ثم عادت الحكومة وأفرجـــت عن الصحف المحظورة، بل وشارك التليفزيون فى الإعـــلان عـــن بعـــض هـــذه الصحف، التى يغلب عليها الطابع التجارى، ولا تمثل اتجاهاً سياسياً معيناً.

وفى الوقت الذى لم يتعرض فيه لحد لصحف الإثارة، أصدر وزير الإعلام فى ٢٧ فبراير ١٩٩٨ قراراً يفض تمنع طبع وتوزيع جريدة الدستور فى مصر، بدعوى قيام الصحيفة بنشر تقرير حول تهديد الجماعات الإرهابية باغتيال ثلاثة من كبار رجال الإعمال الأقباط.

كما صدر بنقل الكاتب الصحفى عادل حموده نائب رئيس تحرير مجلة "روز اليوسف" إلى الأهرام، فى أعقاب حملة قادتها بعض الأقلام فى جريدتى "الوفد" و "الأهرام" ضد روز اليوسف باعتبارها نموذجاً لصحف للإثارة، ولتعاطفها مع جريدة "الدستور" التى تعد امتداداً لمدرسة روز اليوسف الصحفية.

وسبق ذلك صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المعدل القانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٠، الذى استحدث قيداً جديداً على حرية إصدار الصحف، حيث منحت المادة (١٧) مجلس الوزراء سلطة الموافقة والرفض على تأسيس الشركات المساهمة الصحفية الجديدة، الأمر الذى يتنافى مع أحكام المواد ٤٠ و ٦٨ و ٤٧ و ٢٠٩ من الدستور، ويتعارض مع أحكام قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

فبعد أن كانت الشركة المساهمة الصحفية تكتسب شخصيتها الاعتبارية ويتم شهرها بعد مضى ١٥ يوماً من قيدها فى السجل التجارى، جاء القانون الجديد ليستثنى الشركات الصحفية وشركات الأقمار الصناعية وأنظمة الاستشعار عن بعد كما استثناها من الرفض المسبب للترخيص، ولم يحدد المدة التى يبت فيها فى طلب التأسيس.

وقد جاء القانون ٣ لسنة ١٩٩٨ ليحد من عدد الصحف المستقلة الصادرة عن الشركات المساهمة، التى زاد عددها إلى ثمان شركات فى ظل قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

نخلص مما سبق إلى أن التعددية الصحفية أسهمت فى توسيع هامش حرية الصحافة، وتفعيل دور الصحافة فى الرقابة على السلطة التنفيذية، إلا أنها أفرزت

صحافة الإثارة، ووفرت للحكومة مبرراً لاتخاذ إجراءات جديدة مقيدة لحرية الصحافة.

أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥":

لم يطرأ تغيير جوهرى على مضمون التطور الديمقراطى فى مصر، خلال الثمانينيات والتسعينيات فقد تم الإبقاء على نفس الأدوات القانونية المقيدة للتعددية والحريات واستمر العمل بأحكام قانون الطوارئ، وحافظ الحزب الوطنى الحاكم على أغلبية برلمانية تتجاوز نسبة إلى ٨٠٪ استناداً إلى زعامة رئيس الدولة لـه، واندماجه الكامل فى أجهزة الدولة، بصورة تحول دون تداول السلطة بين الأحزاب.

ويقتضى الإنصاف أن نشير إلى بعض مظاهر التحول فى أساليب إدارة أزمة التعددية الحزبية، والتى تمثلت فى التهدئة والمصالحة فى أوائل الثمانينيات، والإلتزام بأحكام مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد الأحزاب من خمسة أحزاب إلى أربعة عشر حزباً، وحل مجلس الشعب مرتين (عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠) وتعديل قوانين الإنتخاب، والعودة إلى نظام الإنتخاب الفردى.

ومع تصاعد العنف السياسى فى أواخر الثمانينيات، دخلت التعددية مرحلة جديدة من المواجهة والصراع بين السلطة السياسية والجماعات الدينية، واتسعت دائرة الصراع لتشمل النقابات المهنية (المحامين-المهندسين-الاطباء) ونوادى هيئات التدريس بالجامعات، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب العمل، بدعوى مساندة هذه القوى للجماعات الدينية، وتبريرها للإرهاب.

وفى إطار تصاعد العمليات الإرهابية، واتساع حملات بعض الصحف الحزبية المعارضة ضد الفساد، لجأت السلطة السياسية إلى المحاكمات العسكرية[٢١]، وفرض الحراسة على نقابتى المهندسين والمحامين، وحل نوادى هيئات التدريس، وإصدار القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن ديمقراطية التنظيمات النقابية، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل أحكام قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ونقابة الصحفيين.

وقد بدأ التفكير في إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في سبتمبر ١٩٩٤، حيث أثيرت قضية اختراق بعض الدول لبعض الصحف الحزبية المعارضة، وعدم انطباق سياسات تلك الصحف مع برامج أحزابها، وتجددت المطالبة بمعاقبة الصحف التي تسئ إلى سمعة مصر[٧٢].

واستمرت المشاورات حول مشروع القانون حتى أول مايو ١٩٩٥، حيث تم تشكيل لجنة قضائية في مجلس الوزراء، وانتهت من إعداده في ٢٠ مايو، وأرسلت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب تلغرافات لأعضائها لحضور اجتماع ٢٧ مايو دون تحديد جدول الأعمال، وخلال ساعتين وافقت اللجنة على مشروع القانون، الذي أحيل إلى مجلس الشعب بعد أربع ساعات فقط، لتجئ الموافقة عليه في أقل من ساعتين يوم الأحد ٢٨ مايو ١٩٩٥ وبحضور ٤٥ نائباً، وبينما كان عدد النواب المسجلين بهذه الجلسة ١٦٠ عضواً، كان من المفروض قانوناً حضور أكثر من نصف الأعضاء أي ٢٢٧ عضواً.

وهكذا، أثارت طريقة إصدار القانون، العديد من الطعون بعدم دستوريته شكلاً لعدم بلوغ النصاب القانوني في الجلسة التي أقر فيها، ولعدم عرضه على كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة، وموضوعاً لما شابه من أحكام مخالفة للمواد ٤٧ و ٤٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من الدستور.

أهداف القانون:

في معرض تبريرها لتعديلات هذا القانون، أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أهمية التوازن بين كفالة حرية الرأي والتعبير، وبين مراعاة صالح الوطن والمواطن، وأهمية إعادة النظر بتشديد العقوبات في جرائم النشر، مما يتناسب مع خطورتها ويشكل ردعاً تعجز عن تحقيقه "العقوبات الهينة الخفيفة" المقررة في قانون العقوبات، مقارنة بتشريعات أعرق الديمقراطيات في فرنسا وسويسرا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، حيث زعمت المذكرة أن تشريعات تلك الدول صارت في حركة تزداد فيها شدة وصرامة بمقدار توغل هذه الدول في طريق الديمقراطية.

وأضافت المذكرة أن هذا القانون يعيد إلى التشريع العقابي توازنه مع مسيرة الحرية ودعم الديمقراطية، وقد أصبح للكلمة أثر عميق المدى على آحاد الناس وجموعهم، وعلى أمنهم العام الخاص، وعلى مصالحهم الجوهرية، وعلى كيان الدولة ككل، مما صار لزاماً معه، العمل في صون ذلك جميعاً، ووضع التخوم بين الصعود الرحب للحرية، وبين العدوان والتعدى باسمها، لأن الرايات العالية التي تحملها لا يصح حالياً أن تتحول إلى معاول للطعن في سمعة الوطن، وشرفه وعرضه أو المساس بحرمة الحياة الخاصة، أو النيل من سلامة الدولة بتكدير السلم العام، أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، أو إزدراء مؤسسات الدولة، أو الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها[٢٣] .

وعلى ضوء ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون وتقرير لجنة الشئون التشريعية والدستورية بمجلس الشعب، فقد توخى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ثلاثة أهداف أساسية هي:-

- وجود تهديد للديمقراطية يتمثل في التجريح والتطاول والافتراء والكذب والتلفيق والغش والخداع.
- حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحرمتها.
- عدم دستورية تمييز الصحفيين، بحظر حبسهم إحتياطياً فيالجرائم التي تقع بواسطة الصحف، ومخالفة ذلك لنص المادة(٤٠) من الدستور التي تقرر المساواة بين المواطنين.

تعديلات القانون:

حددت المذكرة الإيضاحية للقانون ثلاثة محاور للتعديلات التي تم إدخالها على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية ونقابة الصحفيين هي:

(١)المحور الأول: ويتمثل في التوسع في إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم مثل نشر البيانات أو الشائعات المغرضة أو الدعيات المثيرة، إذا كان من شأن ذلك إثارة الفزع بين الناس، أو إلحاق الضرر بالمصلحة

العامة، أو إزدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها، وإذا كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو ينشأ عنه هذا الضرر.

(٢)المحور الثانى: ويتمثل فى تشديد العقوبات فى الجرائم التى رأى المشرع أن عقوباتها لا تتناسب مع خطورتها، فبعد أن كانت العقوبة إما الحبس أو الغرامة أو كلاهما معاً، أصبح الجمع بين الحبس والغرامة وجوبياً فى كثير من المواد.. ورفعت عقوبة الحبس من ٢٤ ساعة كحد أدنى إلى سنة، ورفع الحد الأقصى من الحبس سنتين إلى الحبس فترة تتراوح ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة، كما زاد الحد الأدنى للغرامة من ٢٠ جنيهاً إلى خمسة آلاف جنيه، والحد الاقصى من ٥٠٠ جنيه إلى عشرين ألف جنيه.

وهكذا، حرص المشرع على الإرتفاع بقيمة الغرامة بصور غير مسبوقة، حيث ضوعف الحد الأدنى ٢٥٠ مرة والحد الأقصى ٤٠ مرة، وهى عقوبة تعجيزية رادعة تدفع إلى أيثار السلامة وعدم التعرض لما يقع من تقصير أو أهمال.

(٣)المحور الثالث: فى إلغاء المادة (١٣٥) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (٦٧) من قانون نقابة الصحفيين بشأن عدم جواز حبس الصحفى احتياطيا فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف،إلا إذا كانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات (إهانة رئيس الجمهورية أو الطعن فى الأعراض أو التحريض على إفساد الأخلاق).

وقد تناول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بالتعديل والإلغاء أربعاً وعشرين مادة من مواد قانون العقوبات، ومادة واحدة فى كل من قانون الإجراءات الجنائية، وقانون نقابة الصحفيين، وجاءت أحكامه متناقضة مع ما سبق أن طالب به المؤتمر العام الثانى للصحفيين، وجاءت أحكامه متناقضة مع ما سبق أن طالبه المؤتمر العام الثانى للصحفيين، الذى أوصى عام ١٩٩٠ بإلغاء وتعديل العقوبات المغلظة

فى قانون العقوبات، وخاصة المواد ١٠٢ و ١٠٢ مكرر ١٧١،١٧٤،١٧٦،١٧٨،١٧٩،١٨١،١٨٢،١٨٤،١٨٥،١٩٢،١٩٥،١٩٦،١٩٧،١٩٨،١٩٩،٢٠٠،٢٠١.

وقد أثار القانون ردود فعل مضادة، تمثلت فى احتشاد ١٥٠٠ صحفى، فى أول تجسيد جماعى لرفض القانون، فى المؤتمر الذى عقد فى الاول من يونيو، واحتجاب صحف الوفد والشعب الأحرار والعربى والاهالى والحقيقة والخضر خلال الفترة من ٢-٧ يونيو[٧٤] واعتصام ألف صحفى بمقر نقابة الصحفيين بمشاركة عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية يوم ٦ يونيو، وانعقاد الجمعية العمومية غير العادية للنقابة يوم ١٠ يونيو، التى وصفها محمد حسنين هيكل بأنها "حشد قتال" فى مواجهة قانون يعكس أزمة سلطة شاخت فى مواقعها وهى تشعر أن الحوادث تتجاوزها.

وهددت الجمعية العمومية غير العادية الاولى[٧٥] بالدعوة إلى الإضراب العام واحتجاب الصحف عن الصدور يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٥، وقررت إعداد مذكرة قانونية ورفعها لرئيس الجمهورية، والطعن فى دستورية القانون.

وقبل ثلاثة أيام، من موعد الإضراب والإحتجاب، اجتمع الرئيس مبارك بمجلس نقابة الصحفيين يوم ٢١ يونيو ١٩٩٥، وتم الإتفاق خلال الاجتماع على تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون متكامل للصحافة، يتضمن كل القوانين والمواد المتعلقة بالصحافة وشئونها،وإحالة مذكرة النقابة إلى المحكمة الدستورية العليا لتفسير بعض النصوص التى تضمنها القانون، كما صدر كتاب دورى من النائب العام، يتضمن الضوابطالتى ينبغى على أعضاء النيابة العامة أن يراعوها فى تطبيق تعديلات القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وقضى هذا الكتاب ألا يطلب الصحفى للتحقيق عن طريق الشرطة أو قلم المحضرين، وإنما عن طريق نقابة الصحفيين وألا يصدر قرار الحبس الإحتياطى إلا بأمر من النائب العام أو النائب العام المساعد أو المحامى العام الاول.

وفى ٢٤ يونيو ١٩٩٥، عقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين اجتماعها الثانى لتؤكد رفضها للقانون استناداً إلى أن الإلتزامات التى قدمتها الحكومة عقب اجتماع الرئيس مبارك بمجلس النقابة لا تزيل المخاطر، ولا تفى بمطالب الجمعية الأولى، ومن ثم وافقت على تعليق قرار احتجاب جميع الصحف القومية والحزبية، على أن يحدد مجلس النقابة موعداً آخر للإضراب أو الاحتجاب، إذا ما وصل الحوار أو إعداد القانون الجديد للصحافة إلى طريق مسدود.

مذكرة نقابة الصحفيين:

إذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، تعكس رؤية سلطوية تستند إلى أن توسيع نطاق التجريم وتغليظ العقوبات، من شأنه أن يؤدى إلى التوازن بين حرية الصحافة والمصلحة العامة والحرمات الشخصية، فإن المذكرة التى أعدتها نقابة الصحفيين وقدمتها للرئيس مبارك، تعكس رؤية ليبرالية تستند إلى أن القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لا يواكب التطور الديمقراطى، وإنما يقضى على الهامش المتاح لحرية الصحافة.

وقد تضمنت المذكرة تفنيداً لمبررات القانون وتعديلاته نوجزه على النحو التالى: (٧٦)

(١) أدخل القانون ضمن الأفعال المؤثمة حالات عديدة، جاء تعبيره عنها بعبارات مطاطة غير محددة على وجه الدقة مثل "الشائعات المغرضة" و"الدعايات المثيرة" و "إثارة الفزع" و "الإزدراء" و "الإضرار بالاقتصاد القومى" الأمر الذى يخالف الأسس التى يلزم مراعاتها فى القوانين الجزئية؛ ويفتح المجال متسعاً للمساءلة وتوجيه الإتهامات فى آلاف الحالات.

(٢) ألغى القانون ما هو مستقر قضاءً منذ أكبر من ٦٠ عاماً، وهو أنه يكفى لاثبات حسن النية اعتقاد الصحفى بصحة الواقعة، فقد قضى التعديل على هذه القرينة، واستوجب أن يقدم الصحفى الأدلة المثبتة والمؤيدة لكل

ينشره، رغم ما هو مسلم به، من أنه يستحيل أن تكون لديه هذه الأدلة الأمر الذى يعنى حتمية إدانة الصحفى.

(٣) يحقق القانون للأشخاص العامين الحماية والسلامة من النقد، ومن ثم يصبح أداء الصحافة لرسالتها متعذراً مع ما فرض من قيود ثقيلة وعقوبات جنائية شديدة.

(٤) صعوبة إيجاد معيار فاصل بين ما يعتبر دخلاً فى حرية الحياة الخاصة وما لا يعتبر كذلك مما يثير اللبس، ويزيد الأمر تعقيداً.

(٥) لا يفرق القانون بين الجرائم التى تصدر من مجرمين، يوصف سلوكهم دائماً بالإنحراف وبين جرائم طائفة أناط بها الدستور والقانون تكوين الرأى العام.

(٦) يبالغ القانون في تشديد العقوبات وتقدير الغرامات على نحو غير مسبق مما يجعل النتيجة الحتمية هى شيوع السلبية، وقتل الحماس، وقصف الأقلام، فى معظم الأحيان إيثاراً للسلامة، وتحاشياً للتعرض لعقوبات بالغة الخطورة.

(٧) حظر الحبس الإحتياطى للصحفيين فى جرائم النشر، ليست ميزة، ولا تمثل إخلالاً بمبدأ المساواة، بين المواطنين، وإنما هى (مكنة) قررها المشرع للصحفى ليتمكن من أداء مهنته، دون خشية من ذلك الإجراء الذى يصيبه قبل أن تتم محاكمته، وهى (مكنة) تنتهى حتماً ووجوباً بصدور حكم فى الدعوى.

(٨) عدم إتاحة الفرصة الكافية لدراسة القانون ومناقشته، وعدم عرضه على مجلس الدولة أو نقابة الصحفيين ومن ثم فإن إهدار كل الخطوات الأساسية لما يعيب هذا القانون بخاصة أنه لم يتسم بطابع لم يستدعى هذه السرعة فى الإجراءات والتسرع فى إصداره.

(٩) عدم دستورية من مواد القانون ومخالفتها للمواد ٤٧ و ٢٠٧ و ٢٠٨ من

الدستور، وقد جاء رد المحكمة الدستورية العليا على مذكرة نقابة الصحفيين، بعدم اختصاص المحكمة بالتصدى لمسألة مدى دستورية القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لعدم وجود نزاع بين أو خلاف فى التطبيق لنصوص القانون، كما أوضح تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة عدم اختصاص مجلس نقابة الصحفيين بمسألة العقوبات، وأن النيابة والمحاكم هى جهة الاختصاص الوحيدة فى هذا الشأن[٢٧].

وانعقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين خلال الفترة من ٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥، الذى يمثل نهاية لمرحلة الإحتجاج وبداية لمرحلة الحوار والتفاوض، من أجل صدور قانون جديد للصحافة، غير ان هذا الحوار جرى فى مناخ يشوبه التوتر وعدم الثقة، ومن ثم تواصلت اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، فبلغت تسعة اجتماعات كان أولها اجتماع العاشر من يونيو ١٩٩٦.

وبلغ الصدام ذروته، فور انتهاء لجنة إعداد قانون تنظيم الصحافة من وضع مشروعها، وإحالته إلى مجلس الشورى، فقد جاء مشروع القانون غير ملبياً للمطلب الأساسى لنقابة الصحفيين والمتمثل فى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، كما جاءت مناقشات مجلس الشورى ولتستفز مشاعر الصحفيين، حيث شن عدد من الأعضاء حملة شديدة ضد كل ما يمت الصحافة بصلة، وشملت الحملة تلويث سمعة الصحفيين، ومحاولة تصويرهم على غير الحقيقة، بأنهم باحثون عن الإمتيازات، وأنه لا حق لهم فى التدخل فى شئون التشريع، ووصل الأمر إلى حد المقارنة بين الصحفيين وتجار المخدرات الذين لم يؤخذ رأيهم عند وضع قانون المخدرات.

وفى إطار هذا التصعيد والتربص بحرية الصحافة، انعقد الاجتماع الثامن للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين يوم ١٢ يونيو ١٩٩٦، ليعلن إستقالة مجلس النقابة والنقيب، واستمرار الاعتصام الاحتجاجي، وتأجيل النظر فى ميثاق الشرف الصحفى إلى أن يتم إصدار تشريع جديد، على الوجه الذى يلقى قبول الجمعية

العمومية، وطالب الأعضاء بتنظيم مسيرة إلى مجلس الشعب يوم السبت ١٥ يونيو ١٩٩٦، إلا أن الجمعية العمومية قررت الإكتفاء بإرسال وفد يمثل جميع التيارات وأعضاء مجلس النقابة، وعدد من رؤساء التحرير، وشيوخ المهنة وشبابها لمقابلة اللجنة العامة لمجلس الشعب، بعدما أعلن أبراهيم نافع نقيب الصحفيين قبول الرئيس مبارك إحتكام النقابة إليه.

وفى يوم السبت ١٥ يونيو ١٩٩٦، اجتمع الرئيس مبارك بوفد نقابة الصحفيين، واستجاب لمطلبهم بإلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، لتلغى آثار القانون ٣٠ لسنة ١٩٩٥، وتعود العقوبات إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القانون[٧٨].

وعلى الرغم من أن مبادرة الرئيس مبارك قد وضعت أنصار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ فى مأزق حرج، إلا أنهم سارعوا بمجاراة الأجواء الإحتفالية بحرية الصحافة، وانقلبت تبريراتهم لتوسيع نطاق التجريم وتشديد العقوبات، إلى الإشادة بمبادرة الرئيس مبارك التى جاءت إستجابة لرغبة شعبية، وتعبيراً عن طبيعة النظام المنحاز للحرية والديمقراطية!!.

وهكذا، تتضح لنا سيادة مبدأ شخصانية السلطة، وانتفاء الأسلوب المؤسسى فى إصدار القوانين، تدلناعلى ذلك طريقة إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، والمسارعة بإعداد مشروع تنظيم الصحافة بناء على مبادرة شخصية من الرئيس مبارك، ثم إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بمبادرة شخصية أيضاً.

وانتهت الأزمة بعد عام كامل، شهد سلسلة من القضايا والتحقيقات التى تمت بموجب أحكام القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث بلغت عدد القضايا ثلاثاً وثلاثين دعوى، وعدد التحقيقات التى أجريت أمام النيابات المختلفة تسعة وثلاثين تحقيقاً.

مثل خلالها تسعة وتسعون صحفياً أمام النيابات والمحاكم المختلفة، وكان من بينهم خمسة وعشرون من رؤساء التحرير ومجالس الإدارات[٧٩].

وكان الحكم النهائى الوحيد، الذى صدر بموجب هذا القانون، ضد رئيس

تحرير جريدة "الشعب مجدى أحمد حسنين" حيث أصدرت محكمة مستأنف بولاق حكماً بحبسه سنة مع إيقاف التنفيذ وغرامة قدرها خمسة عشر ألف جنيه، والملاحظة الهامة هنا أن حملة "الشعب" ضد صاحب الدعوى لم تتأثر بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، فقد اتسع نطاقها مع الحرص على توثيق المعلومات بالمستندات والصور[٨٠] الأمر الذى يشير إلى أن التشريع الجزائى رغم ما يتضمنه من عقوبات مغلظة لا يمثل العلاج الأمثل فى مثل هذه الحالات التى تقتضى اللجوء إلى الحوار واستخدام حق التصحيح.

نخلص مما سبق إلى ان القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، جاء غير مواكب لمرحلة التطور الديمقراطى والاقتصادى التى تمر بها مصر، فبدلاً من توسيع هامش حرية الصحافة ومراجعة التشريعات على نحو يساير هذا التطور، جاء القانون ليفرض مزيداً من القيود على حرية الرأى العام فى الحصول على المعلومات، ويوفر الحماية للأشخاص العامين، ويضيق الخناق حول ملاحقة الفساد، فى الوقت الذى تستعد فيه البلاد لإنتخابات مجلس الشعب علم ١٩٩٥.

وقد تعاملت نقابة الصحفيين مع القضية على أنها قضية نقابية ومهنية، مع أنها قضية سياسية فى المقام الاول والاخير، ومن ثم كانت حركتها حركة مهنية ليست أسيرة لحزب سياسى أو اتجاه سياسى معين، واستمدت هذه الحركة قوتها من وحدة الصحفيين بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم، واعتمادها على مسلك مزدوج فى معالجة الأزمة، يجمع بين الحوار والتفاوض وبين الإجراءات الاحتجاجية من إضراب واعتصام واحتجاب وطعن فى دستورية القانون.

وبوجه عام، فقد جاء هذا القانون معيباً فى طريق إصدار، وفى أحكامه، وفى صياغاته المطاطة، فضلاً عن عدم ملائمته للتطور الديمقراطى، وعدم استجابته للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقودنا إلى القرن الحادى والعشرين.

قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦:

جاء التفكير فى إصدار هذا القانون كمخرج من مأزق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وكان التصور الذى اتفق عليه خلال اجتماع الرئيس مبارك بمجلس نقابة الصحفيين يوم ٢١ يونيو ١٩٩٥، هو صياغة قانون متكامل يتضمن كل القوانين والمواد المتعلقة بالصحافة وشئونها إلا أن تطورات أزمة القانون ٩٣ قد أجهضت هذا التصور، ليصدر فى النهاية قانون جديد، لا يختلف كثيراً فى فلسفته وتوجهاته عن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.

وطوال الفترة التى استغرقها إعداد مشروع القانون، لم ينحصر الخلاف بين ممثلى نقابة الصحفيين وفريق القانونيين داخل لجنة إعداد القانون، فقد نشب الخلاف الأول حول تشكيل اللجنة التى تضمنت فى البداية ثلاثين عضواً بينهم ثلاثة عشر صحفياً، ثم ارتفع العدد إلى أربعة وثلاثين عضواً ليزيد عدد الصحفيين إلى سبعة عشر صحفياً[٨١] ، ورغم هذا التشكيل المتوازن إلا أن سير الاجتماعات والمناقشات عكست وجود خلاف حاد بين القانونين الذين تمسكوا بفلسفة قانون سلطة الصحافة، والصحفيين الذى تطلعوا إلى قانون جديد متكامل، يوسع نطاق حرية الصحافة على نحور يواكب التطور الديمقراطى.

وانتهت لجنة إعداد قانون الصحافة المشكلة من جانب المجلس الأعلى للصحافة من وضع مشروع القانون فى مارس ١٩٩٦، الذى تجاهل النص على إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وأغفل معظم مطالب الجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين التى طالبت بإدخال تعديلات جوهرية عليه، استناداً إلى نصوص مشروع القانون المقدم من النقابة، والذى يعبر عن موقف جموع الصحفيين[٨٢].

وكما تجاهلت لجنة المجلس الاعلى للصحافة مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين، تجاهل مجلس الشورى كافة التعديلات التى اقترحها ممثلو الصحفيين أثناء مناقشة مشروع القانون، ورغم ما أثاره هذا التجاهل من ردود فعل غاضبة فى أوساط الصحفيين، جاء تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية

بمجلس الشورى ليؤكد أن مشروع تنظيم الصحافة قد جاء فى وقته ملبياً لمبادرة رئيس الجمهورية بضرورة وضع تنظيم (حضارى ومتوازن) لسلطة الصحافة وأن أحكامه تحقق التوازن الدقيق بين حرية الصحافة وبين حماية المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات المواطنين وحرمة الحياة الخاصة(٨٣).

واشار تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب حول مشروع القانون، إلى أن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، مضى عليه ستة عشر عاماً حدثت خلالها (تطورت ديمقراطية عميقة) بقيادة الرئيس مبارك، وأنه من المنطقى أن يبادر سيادته بالتوجيه نحو وضع (تنظيم حضارى ومتوازن) للصحافة، يحمى الصحفيين، والكتاب (الشرفاء) حتى يباشروا أعمالهم فى حرية وصدق، وفى إطار (الحرية المسئولة) التى لا تتعارض مع قيم المجتمع وحريات الأفراد، وأكد التقرير ان (الضوابط) التى يتضمنها مشروع القانون، تهدف إلى ممارسة الحرية المسئولة للصحافة، التى تستهدف إقامة توازن عادل بين حق المجتمع وحق الصحفى وحق الفرد(٨٤).

أما المذكرة الإيضاحية للقانون، فقد أوضحت أن مشروع القانون يأتى تعميقاً للديمقراطية ويكفل لصحافة مصر عبور القرن الحادى والعشرين، ويواكب التغيرات التى طرأت على الأمة والمجتمع الدولى، وأن مشروع القانون أخذ حظه الوفير من الدراسة والتمحيص والوقوف على مختلف الاتجاهات، وحقق التوازن المنشود بين حقوق الصحفيين واستقلالهم وحريتهم، وبين حريات المواطنين وكرامتهم وحرمة حياتهم الخاصة، مما يعنى أن، حرية الرأى

والتعبير والنشر، إنما هى حرية مسئولة تؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتحافظ على الامن القومى وعلى وحدة الامة، وتصون كرامة المواطن وخصوصياته(٨٥) وفى هذا الإطار تبرز ثمة تساؤلات هامة:

-هل واكب قانون تنظيم الصحافة ما تحقق من (تطورات ديمقراطية عميقة)؟.

- وهل جاء هذا القانون بفلسفة جديدة مغايرة لفلسفة قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠؟.

- وهل أفرزت أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ تشريعاً حضارياً ومتوازناً؟.

- وهل يعد مفهوم (الحرية المسئولة) إمتدادا لمفهوم سلطة الصحافة؟.

- وما هى الحدود الفاصلة بين الضوابط والقيود، وبين الصحفيين الشرفاء والصحفيين الذين لا تمتد إليهم حماية القانون؟.

وللإجابة على هذا التساؤلات، سنعرض لجوانب التقدم التى حققها القانون، والمطالب التى لم يحققها، للوقوف على مدى مواكبته للمتغيرات الجديدة، ومدى استجابته لمقترحاته إطلاق حرية الصحافة، ومدى تحقيقه التوازن بين المصالح المتعارضة المتعلقة بحرية الرأى والتعبير.

وسنعتمد فى تحديدنا لحسنات القانون ومثالبه، على مقارنة أحكامه بأحكام قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، والأحكام التى تضمنتها مشروعات القوانين التى أعدت من قبل نقابة الصحفيين، ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، والنائب أيمن نور(٨٦) وكذلك القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرين الثانى والثالث للصحفيين، والاجتماعات التسعة للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين.

ملامح التقدم في قانون تنظيم الصحافة

تضمن قانون تنظيم الصحافة رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٦ خمسة أبواب، وثلاثة عشر فصلاً، وإحدى وثمانين مادة، وقد أبقى القانون على معظم أحكام القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى الأبواب الثانى والثالث والرابع والمتعلقة بإصدار الصحف وملكيتها، والصحف القومية، والمجلس الأعلى للصحافة، مما يشير إلى الأبقاء على فلسفة القانون السابق، القائم على استمرار تبعية المؤسسات الصحفية القومية للسلطة السياسية.

ويمكننا أن نحدد جوانب التقدم الذى حققها القانون على النحو التالى:
إلغاء الحبس الأحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وهـــو مـــا نصت عليه المادة(٤١).

-إقرار الحق فى الحصول على المعلومات، وحظر القيود التى تعيق تدفقها، وترتيب آلية خاصة لضمان هذا الحق وهو ما نصت عليـــه المادتان (٨ و ٩).

- توفير حماية خاصة للصحفيين تماثل فى قوتها الحماية التى يرتبها القانون للموظف العام، بما يصل إلى الجمع بين العقوبـــة المدنيـــة والجنائية لجرائم إهانة الصحفى أو التعدى عليه بـــالضرب (مـــادة ١٢).

-إقرار مبدأ الولاية الكاملة لنقابة الصحفيين، فيمـــا يتعلـــق بتـــأديب أعضائها بتطبيق قانون نقابة الصحفيين وميثاق الشرف الصحفـــى وهو ما نصف عليه المواد (٣٤،٣٥،٣٦،٣٧).

- عدم جواز فصل الصحفى مـــن عملـــه إلا بعـــد إخطـــار نقابـــة الصحفيين بمبررات الفصل، فإذا استنفذت النقابة مرحلة التوفيـــق بين الصحيفة والصحفى دون نجاح تطبق أحكام قانون العمل (مادة ١٧).

- عدم جواز القبض على الصحفى بسبب جريمة من الجرائم التـــى تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة، وعدم جواز تفتيش محل عمله أو التحقيق معه لهذا السبب إلا بواسطة أحـــد أعضـــاء النيابة العامة وبحضور ممثل للنقابة (مادة ٤٣).

-إقرار حق الصحفى فى فسخ عقده مع الصحيفة التى يعمل بها، إذا طرأ تغير جذرى على سياسة الصحفية، أو تغيرت الظروف التـــى تعاقد فى ظلها، بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمه على فسخ العقـــد

قبل الامتناع عن العمل بثلاثة أشهر على الأقل (مادة ١٣).

- ضبط السياسات الإعلانية للصحف، لضمان اتساقها مع المبادئ والأخلاق الأساسية للمجتمع، وعدم إفسادها للصحفيين وهو ما نصت عليه المادة (٣٢).

- إلزام جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية.

- زيادة نسبة تمثل الصحفيين المنتخبين في مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، حيث خفض عدد الأعضاء المعينين في مجلس الإدارة إلى ستة أعضاء بدلاً من ثمانية أعضاء (مادة ٦٤).

- إقرار مبدأ جواز المد للصحفي بعد سن الستين، وحتى سن الخامسة والستين وهو ما نصت عليه المادة (٦١)

نخلص مما سبق إلى أن قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦، قد نص على العديد من الحقوق الجديدة للصحفيين، التي لم يكن منصوصاً عليها في قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠، وتبنى المواد الخاصة بحقوق الصحفيين الواردة في مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين، وكذلك مشروع القانون الذي أعده مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

ورغم اهتمام القانون بتحقيق التوازن بين حقوق الصحفيين وواجباتهم، إلا أنه أبقى على فلسفة قانون سلطة الصحافة، فلم يتعرض للقضايا الأساسية للصحافة المصرية المتعلقة بحرية إصدار الصحف، وعلاقة المؤسسات الصحفية القومية بالسلطة التنفيذية.

الجوانب السلبية في القانون:

تضمن قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ العديد من القيود والضوابط التي تعوق إطلاق حرية الصحافة، ولا تواكب المتغيرات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة، وتتمثل هذه القيود والضوابط فى النقاط التالية:-

-جواز محاكمة الصحفى أمام المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة.

- تقييد ضمانة عدم جواز الحبس الإحتياطى للصحفى فى جرائم النشر بنص المادة (١٧٩) من قانون العقوبات الخاصة بجريمة إهانة رئيس الجمهورية رغم عدم وجود مدلول قانونى محدد للفظ "الإهانة".

- الإبقاء على العقوبات السالبة للحرية فى جرائم الرأى والنشر، وعدم إستجابة القانون لمطلب نقابة الصحفيين بالاكتفاء بالغرامة، والعقوبات التأديبية وإلغاء مواد قانون العقوبات التالية: (٨٠،٨٦ مكرر فقرة ثالثة ٩٨ مكرر فقرة رابعة ٩٨ب، ١٠٢ مكرر ١٧١،١٧٢،١٧٤،١٧٨،١٧٨ مكرر ١٧٩،١٨١،١٨٢،١٨٤،١٨٤،١٨٦) ، فهناك توجه عام فى الفكر القانونى بإلغاء العقوبات السالبة للحرية، واستبدالها بعقوبات مالية، باعتبار ان العقوبات السالبة للحرية تهدف إلى تحقيق الردع والترويع والانتقام. ففى بريطانيا ألغيت العقوبات السالبة للحرية منذ عام ١٨٨١، وفى فرنسا صدر قانون فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٨ ألغى قانون العقوبات السالبة للحرية ومنع الحبس فى الجرائم السياسية، واعتبر جرائم الصحافة جرائم سياسية(٨٧).

- الإبقاء على مسئولية إثبات كذب الخبر المنشور فى الصحف على الصحفى، وكان مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين قد طالب بنقل عبء الإثبات على من يطعن على الخبر المنشور بالكذب أو على النيابة العامة.

- الإبقاء على المسئولية المفترضة لرؤساء التحرير رغم مخالفتها

للأصول العامة، وحرم المحكمة الدستورية العليا القـــاضى بإلغـــاء مسئولية رؤساء الأحزاب عما ينشر فى الصحف الحزبية.

- جواز فرض الرقابة على الصحف فى حالة الطـــوارئ أو زمـــن الحرب (مادة ٤٥).
- عدم النص على عدم جواز تفتيش منزل الصحفى بسبب جريمـــة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة.
- إغفال النص على معاقبة من يعيق تداول المعلومات أو من يقـــدم للصحف معلومات كاذبة.
- مصادرة حق الأشخاص الطبيعيين فى إصدار الصحف وملكيتها.
- الإبقاء على تبعية المؤسسات الصحفية القومية للسلطة التنفيذية[٨٨].
- عدم تقييد حق النائب العام فى حظر النشر فى التحقيقات الجنائية، بجعله مسبباً وإجازة الطعن فيه أمام محاكم الجنايات.
- عدم الفصل بين سلطة الإتهام (النيابة) وسلطة التحقيـــق، ليكـــون التحقيق من اختصاص قضاة التحقيق وحدهم.
- عدم وجود حدود فاصلة ودقيقة، بين حرمة الحياة الخاصة لعامـــة الأفراد وحرمة الحياة الخاصة للأشخاص العامين.
- عدم ترك عقد العمل بين الصحفى والصحيفة ســـارياً دون مـــدة محدودة حماية لمستقبل الصحفى.
- منح المجلس الأعلى للصحافة حق إصدار ميثاق الشرف الصحفى الذى تعده نقابة الصحفيين.
- إختلال توازن تمثيل الأعضاء المنتخبين مع الأعضاء المعينين من قبل مجلس الشورى فى الجمعيـــات العموميـــة ومجـــالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، حيث تبلغ نســـبة تمثيـــل الأعضـــاء المنتخبين فى الجمعيـــة العموميـــة ٤١,٦٪ وفـــى مجلـــس الإدارة ٤٦,١٪.

- الإبقاء على الوضع الراهن للمجلس الأعلى للصحافة كأداة توجيه حكومية، وإغفال اقتراح نقابة الصحفيين بتحويل المجلس إلى هيئة شعبية تتمتع بالشخصية الاعتبارية(٨٩).
- عدم تحديد الأمور التى من شأنها المساس بأمن الصحفى كضمان لحماية الصحفى ضد أى تدخل من السلطة السياسية، مثل تعرضه للضغط والإكراه، أو حرمانه من الكتابة أو الترقية أو العلاوة او تهديده أو ابتزازه(٩٠).
- عدم وجود مدلول قانونى محدد لعبارة (إعتبارات الصالح العام) مما يفتح الباب أمام تفسيرها على أنها المبادئ التى تصون أمن السلطة السياسية وليس أمن المجتمع بأسره.

نخلص مما سبق إلى أن قانون تنظيم الصحافة أغفل العديد من الإقتراحات التى تضمنتها مشروعات القوانين التى أعدت من قبل نقابة الصحفيين ومركز المساعدة القانونية، وعدد من النواب المعارضين والمستقلين، كما أغفل جانباً كبيراً من مطالب المؤتمرين الثانى والثالث للصحفيين والجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، وبدلاً من إعداد تشريع متكامل يعيد صياغة القوانين المنظمة لشئون الصحافة، من صحافه ومطبوعات وعقوبات وإجراءات جنائية وغيرها، أكتفى القانون الجديد بإفراد فصل مستقل لحقوق الصحفيين، وفصل آخر لواجبات الصحفيين، فى حين أبقى على فلسفة قانون سلطة الصحافة بأبوابه الثانى والثالث والرابع، المتعلقة بالقضايا الأساسية للصحافة المصرية.

وهكذا جاء القانون غير ملبياً لطموحات الصحافة المصرية وهى تتأهب لدخول القرن الحادى والعشرين، ولعل هذا يرجع إلى صدوره فى ظروف أزمة مماثلة لظروف صدور قانون سلطة الصحافة، فقد صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى أعقاب أزمة تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد، بعد رفضها شطب الصحفيين المعارضين لنظام الرئيس السادات والمتواجدين بالخارج، وصدر

القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة فى أعقاب أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، التى صادفت اشتداد الحملات الصحفية ضد الفساد [٩١] والاستعداد لإنتخاب مجلس الشعب عام ١٩٩٥، ومن ثم لم تكن الأجواء مهيئة فى الحالتين لصدور تشريع متوازن ومواكب لمقتضيات التطور الديمقراطى.

وإذا كان الهدف الرئيسى لنقابة الصحفيين، طوال أزمة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وهو إسقاط هذا القانون الذى لقب بقانون اغتيال حرية الصحافة [٩٢]، فإن هدف الحكومة كان محاولة التخفيف من آثار هذا القانون، ولحتواء مظاهر الغضب فى صفوف الصحفيين، وكانت النتيجة صدور تشريع متكامل وغير متوازن، تجهت مواده المستحدثة لعلاج آثار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وكان الأجدى، الاكتفاء بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦ الذى ألغى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وتأجيل مشروع تنظيم الصحافة، حتى يأخذ نصيبه من الدراسة المتأنية والمتعمقة، وحتى يحقق أهدافه فى التكامل والتوازن ومواكبة تحولات القرن الحادى والعشرين، لأن ما تحقق من تقدم بعد ستة عشر عاماً من قانون سلطة الصحافة، جاء متواضعاً وغير مواكباً لما يجرى من متغيرات.

وإذا قارنا أحكام تنظيم الصحافة بأحكام القوانين الأخرى التى صدرت خلال التسعينات، سنلاحظ تطابق فلسفة هذا القانون مع فلسفة قانون ديمقراطية التنظيمات النقابية الذى ينال من استقلالية النقابات المهنية، وتعديلات قانون الجامعات والعمد التى تحولت من نظام الانتخاب إلى نظام التعيين. فى حين تناقض هذه الفلسفة مع فلسفة التشريعات الاقتصادية، التى أطلقت حرية النشاط الاقتصادى بشكل غير مسبوق، من خلال فتح المجال أمام الأجانب لتملك أكثر من ٤٩٪ من أسهم البنوك المشتركة، ومنح امتياز مدته ٩٠عاماً للأجانب فى إنشاء الطرق السريعة والمتميزة وإدارتها واستغلالها وصيانتها، وبيع شركات القطاع العام، والموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة جديدة.

ولا يمكننا فى الوقت تفسير القيود التى تضمنها قانون تنظيم الصحافة

بمعزل عن تصاعد العنف والإرهاب [٩٣]، واستمرار حالة الطوارئ وتقييد حرية الاجتماع، وركود النشاط الحزبي، وتقلص التمثيل النيابي للمعارضة (٣,١٪ في برلمان ١٩٩٥ مقابل ١٩,٨٪ في برلمان ١٩٨٧) والمحاكمات العسكرية للمدنيين، وفرض الحراسة على النقابات المهنية، وإغلاق نوادي هيئات التدريس، وانفلات النشاط الاقتصادي، والضغوط المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، فكل هذه المتغيرات أنصبت في اتجاه معاكس لحرية الصحافة، فكانت النتيجة صدور تشريع يبقي على فلسفة "الحرية العرفية" التي تمارس وفق تسامح رئيس الدولة، الذي أصبح عنصراً حاكماً في تقدير حجم الحرية الممنوح للصحافة.

الصحافة الحزبية:

في إطار التوتر بين الصحافة والسلطة السياسية، صدر القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٣، الذي أسهم فيتعدد القضايا الصحفية أمام المحاكم، وعندما صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٦، الذي ألغى أحكام القانون السابق، لم يتعرض لنص المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات التي تقضي بمعاقبة الصحفي في حالة ارتكابه جريمة قذف الشخص العام دونما تعويل على حسن نية الصحفي، استناداً إلى العبارة التي أضافها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهي "ولا يغني عن ذلك اعتقاد الصحفي بصحة هذا الفعل".

ولقد كرست محكمة النقض مبدأ النقد المباح حتى ولو استخدم الصحفي كثيراً من الشدة وقوارص الكلم، طالما أن انطلق النقد من حسن النية، واستشهد الصالح العام ويبرز في هذا الإطار الحكم الذي أصدرته محكمة النقض بتبرئة صحفي، كانت محكمة الجنايات قد قضت بإدانته بتهمة إهانة رئيس الوزراء في ذلك الوقت (سعد زغلول زعيم الأمة) لأنه نشر مقالات نسب فيه إليه "الجهل وقصر النظر والبعد عن الفطنة"، كما نسب إلى أعضاء مجلس النواب "الانحطاط والدناءة في أخلاقهم والطمع والجشع"، وجاء حكم النقض ليبرئ الصحفي ويحمل كل كلامه على محمل النقد المباح، على الرغم من المبالغة والرغبة في التشهير بالفعل ذاته[٩٤] .

وجاءت العبارة التى استحدثها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتوسع نطاق انطباق العقوبة على الصحفى، يدلنا على ذلك صدور أربعة أحكام نهائية بحبس ستة صحفيين خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أشهر ففى ٢٤ فبراير ١٩٩٨، أصدرت محكمة شمال القاهرة حكمها ضد كل من مجدى أحمد حسن رئيس تحرير جريدة "الشعب"، ومحمد هلال الصحفى بنفس الجريدة بالحبس سنة مع الشغل بتهمة قذف وسب علاء الألفى نجل وزير الداخلية السابق.

وفى ١٦ مارس ١٩٩٨، أصدرت محكمة جنح مستأنف السيدة زينب حكمها بحبس جمال فهمى الصحفى بجريدة "العربى" ستة أشهر مع الشغل بتهمة قذف وسب ثروت أباظة رئيس اتحاد الكتاب السابق.

وفى ٢٠ مايو ١٩٩٨، أصدرت محكمة جنح مستأنف عابدين حكمها بحبس عمرو ناصف ثلاثة أشهر بتهمة قذف وسب ثروت أباظة فى جريدة "الأحرار".

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨، أصدرت محكمة جنايات جنوب القاهرة حكمها بالحبس لمدة عام مع وقف التنفيذ لكل من مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة "الأسبوع" ومحمود بكرى نائب رئيس التحرير بتهمة قذف وسب محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية فى جريدة "الأحرار".

وهكذا، نلاحظ توالى صدور أحكام نهائية بحبس الصحفيين فى الصحف الحزبية، سواء فى قضايا قذف وسب الشخص العام أو قذف وسب الشخص العادى، الأمر الذى يمثل سابقة جديدة منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفى إطار مناخ التوتر أيضاً، حدثت سلسلة من الاعتداءات المجهولة ضد كل من جمال بدوى رئيس تحرير "الوفد" السابق ومجدى أحمد حسن رئيس تحرير "الشعب" ومحمد عبد القدوس عضو مجلس نقابة الصحفيين.

كما برزت الانقسامات الحزبية كمتغير جديد لإضعاف الصحف الحزبية وإغلاقها، سواء بفعل صراعات حزبية داخلية تعكس هشاشة البنية التنظيمية، أو بفعل تدخل عناصر خارجية، فقد شهد حزب مصر الفتاة سلسلة من الانشقاقات،

وأصبح لكل جناح منشق جريدة ناطقة بلسانه، وانتهى الأمر بتجميد نشاط الحـــزب ووقف الجريدة.

وفى ٢٩ أغسطس ١٩٩٦، صدرت صحيفتان باســم "الأحــرار" الأولــى برئاسة تحرير مصطفى بكرى الذى أقاله مصطفى كامل مــراد رئيس الحــزب بدعوى خروجه عن الالتزام الحزبى، والثانية برئاسة تحرير صلاح قضايا الــذى سبق أن تولى رئاسة التحرير فى عام ١٩٧٧، ثم تكررت الأزمــة فــى أكتوبـر ١٩٩٨، نتيجة الصراع على خلافة مصطفى كامل مراد،حيث عقدت ستة مؤتمرات عامة للحزب، وانتخب كل منها رئيساً جديداً للحزب، ليصبح لحزب الأحرار ســتة رؤساء هم: الحمزة دعبس، ورجب حميدة ، وطلعت السادات، ومحمد فريد زكريا، وحلمى سالم، وياسر رمضان، فى الوقت الذى استمرت فيه الجريدة فى الصــدور، دون الإنحياز لأى من الفرق المتناحرة.

وتسببت الانشقاقات فى إيقاف جريدة "الوطن العربى" التى سجلت أعلى رقم توزيع بين الصحف الحزبية، حيث عقد الجناح المناوئ لرئيس الحزب محمد عبـد العال مؤتمراً عاماً بمساندة أحد رجال الأعمال وأنتخب أمين الشباب رئيساً للحزب، وصدرت جريدتان تحملان أسم "الوطن العربى" الأمر الذى حسمته بشكل مؤقـــت لجنة الأحزاب، بقرارها تجميد نشاط الحزب وإيقاف جريدته لحين بت القضاء فــى النزاع القائم على رئاسة الحزب.

كما تعرضت أحزاب أخرى لخطر الانشقاقات الحزبية، ولكن صحفهــا لــم تتأثر بتلك الانشقاقات مثل حزب العمل وحزب الأمة وحزب الخضــر والحــزب العربى الناصرى.

وهكذا، اجتمعت الانشــقاقات الحزبيــة، وهشاشــة الأحــزاب، وانعـدام الديمقراطية داخلها والضغوط الداخلية والخارجيــة، لتضعـف مكانــة الصحـف الحزبية، التى كان لها دور بارز فى الدفاع عن قضايا الحريات وكشــف قضايـا الفساد، الأمر الذى يوضح أن أزمة تلك الصحف جزء لا يتجزأ من أزمة النظـــام الحزبى باختلالاته وتناقضاته.

البطالة الصحفية:

على الرغم من تعدد الاصدارات الصحفية الجديدة، خلال حقبة التسعينيات، إلا أن مشكلة تكدس الصحفيين داخل الصحف القومية والحزبية، زادت حدته بشكل غير مسبوق،علاوة على تضخم أعداد الصحفيين تحت التمرين،الذين أمضوا فترات تدريب تتراوح بين عامين وتسعة أعوام، دون صدور قرارات بتعيينهم،أو تدخل نقابة الصحفيين لقيدهم وحمايتهم باعتبارهم العصب الأساسي لأجهزة التحرير بمختلف الصحف.

لقد قفز عدد الصحفيين المقيدين بجداول نقابة الصحفيين من ٨٣٨ صحفياً في عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٢٩ صحفياً في عام ١٩٩٠ ثم إلى ما يزيد عن أربعة آلاف صحفي في عام ١٩٩٨ مما يعني انضمام ١٥٠ صحفياً جديداً للنقابة سنوياً، وزيادة أعداد الصحفيين بمعدل خمسة أضعاف خلال أربعة عقود.

وتزداد المشكلة تعقيداً، في إطار التوسع في افتتاح أقسام الإعلام الجديدة بالجامعات الإقليمية والخاصة، حيث شهدت حقبة التسعينيات افتتاح ثلاث كليات خاصة للإعلام، ومعهدين عاليين، وسبعة أقسام جديدة بجامعات عين شمس وحلوان، والمنصورة والمنوفية والمنيا وأسيوط وجنوب الوادي، بالإضافة إلى ثلاث شعب جديدة للإعلام بأقسام الاجتماع في بنات عين شمس وآداب طنطا وآداب بنها.

وعلى الرغم من أن معظم الصحف القومية الحزبية تعمل بربع طاقتها التحريرية، معتمدة في الأساس على جهود المحررين تحت التمرين إلا أن السنوات الأخيرة شهدت توسعاً ملحوظاً في نقل موظفي إدارات الأمن والإعلانات وشئون العاملين إلى القطاع التحريري، فضلاً عن بروز تقليد جديد في أغلب المؤسسات الصحفية القومية بتعيين أبناء الصحفيين والقيادات الإدارية، الأمر الذي إنعكس سلباً على مستوى الأداء الصحفي، وأضاف جيلاً جديداً من محدودي الموهبة والكفاءة الصحفية.

وعلى صعيد القيادات الصحفية، استمرت قيادات الثمانينيات فى مواقعها، مما قلل من فرص الجيل الوسيط فى تولى مسئوليات التطور والتجديد، ولعل الاستثناء الوحيد، يتمثل فى التشكيلات الصحفية الأخيرة التى صدرت فى أبريل ١٩٩٨، حيث أسندت رئاسة تحرير الصحف المتخصصة لعدد من القيادات الصحفية المنتمية لجيل الوسط، ففى مؤسسة أخبار اليوم تولى محمود صلاح رئاسة تحرير "آخر ساعة" ومحمد بركات "أخبار الحوادث" وآمال عثمان "أخبار النجوم"، وسليمان قناوى "أخبار السيارات" ومؤنس زهيرى "بلبل"، وفى دار التحرير تولى محمد نور الدين رئاسة "حريتى" وجمال هليل "الكورة والملاعب"، وفى مؤسسة الأهرام تولى أسامة سرايا رئاسة تحرير "الأهرام العربى" وسبقه إبراهيم حجازى فى رئاسة تحرير "الأهرام الرياضى".

وفى إطار التكدس، والبطالة، وتدنى أرقام التوزيع، وتضاءل الفرص أمام القيادات الصحفية الجديدة، برزت ظاهرة الصحف المصرية الصادرة بتراخيص أجنبية، كبديل لإثبات الذات، وتقديم صحافة جديدة، وتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى، غير أن تلك الصحف يغلب عليها الطابع التجارى، ومن ثم فإنها لا تمثل مخرجاً لأزمة الجماعة الصحفية المتضخمة.

ويبقى السؤال: هل تنجح رياح الخصخصة فى تصحيح أوضاع الصحف القومية، وإنعاش السوق الصحفية، أم أن الوضع الراهن مرشح للاستمرار فى ظل بدائل هامشية ورثت نفس مشاكل الصحف القومية؟.

مراجع وهوامش الفصل السادس

(١) عواطف عبد الرحمن، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، ص٧١.

(٢) على الدين هلال وآخرون،تجربة الديمقراطية فى مصر، ص ١٣٨.

(٣) عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٧١.

(٤) على الدين هلال، المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٢.

(٥) تم أبعاد لطفى الخولى وحال محله صلاح جلال وتحولت "الطليعة" إلى مجلة "الشباب وعلوم المستقبل".

(٦) تم تعيين مرسى الشافعى رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير خلفا لعبد الرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ.

(٧) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٨) من بين الذين أجرى التحقيق معهم محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وصلاح عيسى .

(٩) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(١٠) الحريات الصحفية فى الوطن العربي، الاتحاد العام للصحفيين العرب، اللجنة الدائمة للحريات الصحفية، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٣.

(١١) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(١٢) خليل صابات، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(١٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(١٤) نفس المرجع سابق، ص ٢٠٣.

(١٥) من بين هؤلاء الكتاب يحيى الجمل ومحمود السعدنى وخالد محمد خالد وصافيناز كاظم.

(١٦) عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(١٧) جمال العطيفى، مرجع سابق، ص ٥٦٤.

(١٨) تم العدول عن هذا الشرط بعد صدور قانون حماية الجبهة الداخلية عام ١٩٧٨.

(١٩) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢٠) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق ص ٦٧.

(٢١) صدرت "الأحرار" بعد ٤ شهور من إصدار قانون الأحزاب والسماح للصحاف الحزبية بالصدور وصدرت "الأهالي" بعد ٧ شهور.

(٢٢) اعتذر جلال الدين الحمامصى وقبل المشاركة فى الإعداد والتوجيه وتراجع سمير عبد القادر بعد تعيينه نائبا لرئيس تحرير "الأخبار" بينما استأذن عبد السلام داود فى الاجتماع بالرئيس السادات ليسمع منه شخصيا رغبته فى وجود صحيفة معارضة وليتلقى توجيهاته.

(٢٣) رفض موسى صبرى رئيس مجلس إدارة الأخبار فى أول الأمر الأذن لمحررى "الأخبار" بالعمل فى "الأحرار" ثم عاد ومنح بعضهم أجازة بدون مرتب وتردد فى طبع "الأحرار" ثم عاد ووافق.

(٢٤) صلاح لبشايا، صحفى ضد الحكومة (القاهرة: كتاب الحياة، ١٩٨٠) ص ٢٩-٤٥.

(٢٥) نفس المرجع السابق، ص ٨٠-٩٢.

(٢٦) جمال العطيفى، مرجع سابق، ص ٥٦١-٥٦٢.

(٢٧) عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص ٧٢-٧٣.

(٢٨) جمال العطيفي، مرجع سابق، ص ٥٦٣.

(٢٩) خليل صابات وسائل الإعلام نشأتها وتطورها، الطبعة الخامسة (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٨٧) ص ١٨٩.

(٣٠) عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٣١) ليلى عبد المجيد، الصحافة المصرية والتجربة الديمقراطية في تجربة الديمقراطية في مصر، ص ١٨٦-١٨٩.

(32) Martin Ochs, the African press, the American University in Cairo press, 1986, p 113.

(٣٣) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٣٤) في ٣٠ مايو ١٩٩٨٨ عقد الرئيس مبارك أول اجتماع مع رؤساء تحرير الصحف المعارضة.

(٣٥) خطاب الرئيس مبارك أمام مؤتمر الصحافة الدولي الرابع والثلاثين في القاهرة في ٤ مارس ١٩٨٥.

(٣٦) خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ٦ نوفمبر ١٩٨٣.

(٣٧) خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ٨ مارس ١٩٨٦.

(٣٨) خطاب الرئيس مبارك في مؤتمر العام الرابع للحزب الوطني الديمقراطي في ٢٠ يوليو ١٩٨٦.

(٣٩) خطاب الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب في ١٢ نوفمبر ١٩٨٦.

(٤٠) نفس المرجع السابق

(٤١) خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال في ١ مايو ١٩٨٨.

(٤٢) رمزى ميخائيل جيد، مرجع سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

(٤٣) بيان لجنة الحريات بنقابة الصحفيين الصادر يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٧ والذي دعا إلى عقد مؤتمر الدفاع عن حصانة الصحفي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٨٧.

(٤٤) بيان لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في ٣١ أكتوبر ١٩٨٧، لمزيد من التفاصيل أرجع إلى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "حرية الرأي في التعبير في مصر" ٢٧ يونيو ١٩٩٠.

(٤٥) وجه هذه الاتهام لصحيفتي "الأهالي" و "صوت العرب" التي سحب ترخيصها لهذا السبب.

(٤٦) بيان لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في ٣١ أكتوبر ١٩٨٧.

(٤٧) أعد عدد من نواب الحزب الوطني في أبريل ١٩٨٨ مشروع قانون ينص على حتمية الحبس الوجوبي للصحفي الذي يدان بتهمة القذف والتشهير وعدم ترك الخيار للقاضي مفتوحا ليختار وفق القانون بين الغرامة والحبس لمدة تصل إلى عامين ولكن المشروع استبعد بعد حملة صحف المعارضة عليه.

(٤٨) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، ص ٤٧٧.

(٤٩) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٥٠) التقرير الاستراتيجي العربي العام ١٩٨٧ ، ص ٣٤٢ .

(٥١) حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، ص ٣٠٤.

(٥٢) في ٣١ مارس ١٩٨٨ قبل الحزب استقالة حسين عبد الرازق وتولى لطفي واكد الأمين العام المساعد للحزب رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير وتم اختيار محمود المراغي رئيسا للتحرير .

(٥٣) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ٤٧٧.

(٥٤) صلاح قبضايا، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٣.

(٥٥) خليل صابات، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٥٦) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، ص ٣٧٧.

(٥٧) خليل صابات، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٢.

(٥٨) تولى رئاسة تحرير "الوفد" مصطفى شردي وكان عضوا بالهيئة العليا للوفد ونائبا للحزب عن دائرة بورسعيد ثم خلفه جمال بدوي وهو عضو بلجنة الإعلام بالحزب.

(٥٩) على درغام، حزب الوفد وفقدان التوازن، ص ٣٨.

(٦٠) في السويد تدفع الخزانة العامة دعماً مالياً مباشراً إلى كل حزب من الأحزاب وتحدد نسبة دعم كل حزب بعدد الأصوات التي حصل عليها في آخر انتخابات عامة.

(٦١) يحصل حزبا العمل والأحرار على دعم مالي شهري لا يتجاوز ٧ آلاف جنيه ويحصل حزب الأمة على دعم مالي غير منتظم خاصة في مواسم الانتخابات.

(٦٢) التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، ص ٤٧٧.

(٦٣) بيان نقابة الصحفيين الصادر في ١٩٨٨/١/٦.

(٦٤) في اجتماع الرئيس السادات بأسرة تحرير "مايو" شكرهم على تضحيتهم، بالانتقال لجريدة جديدة مستقبلها غير معروف وطلب مضاعفة مرتباتهم ورغم ذلك لم ينتقل أحد منهم، وجمعوا بين مرتبات صحفهم ومرتبات "مايو" التي تأسست برأسمال ٥ ملايين جنيه.

(٦٥) تمتنع معظم صحف أحزاب المعارضة عن صرف العلاوة السنوية لمحرريها الذين يشكون كذلك من عدم مساواتهم بزملائهم في المؤسسات الصحفية القومية من حيث الزيادات والبدلات.

(٦٦) عبد الفتاح إبراهيم، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٦٧) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦، ص ٣٧٨.

(68) Wilima A. Rugh, the Arab Press News Media and Political in the Arab World, Croom Helm London, 1979.p.32.

(69) Ibid, P.163.

(70) Ibid, p.49.

(٧١) أحيل إلى المحاكمة العسكرية عدد من قيادات الأخوان المسلمين الذين اعتزموا خوض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥، وعدد من مؤسسي حزب الوسط (١٣ شخصاً) من أساتذة الجامعات والقيادات النقابية في القضية رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٩٦، وقد قضت المحكمة ببراءة خمسة والسجن ثلاث سنوات لسبعة والسجن سنة مع وقف التنفيذ لمتهم واحد.

(٧٢) طالب عبد العظيم رمضان بمعاقبة جريدة "الأحرار" مشيداً بإغلاق جريدتي "صوت العرب" و "الأسرة العربية" وذلك في بلاغ ناقشه المجلس الأعلى للصحافة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤.. وفي حديث للرئيس حسني مبارك أجراه إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام ونشر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤ سأله نافع "لا أريد أن أفسد هذا الحوار الممتع بسؤال ثقيل، ولكنه ملح على شخصياً، ويتعلق بسلوك الصحف التي تسمي نفسها صحف المعارضة المصرية. لقد استخدمت هذه الصحف كل ما استطاعت أن تحصل عليه من أسلحة الدمار لتشويه سمعة مصر،

هل من كلمة توجه إلى هؤلاء؟"، فأجاب مبارك: "أكرر ما قلته لهم اتقوا الله أنني أرحب بالنقد ولا أضيق بـــه.. حافظوا على هذا البلد الأمين ولا تنشروا الضلال".. وتلى ذلك صدور حكم قضـــائي بطـرد حــزب الأحــرار وجريدته من مقره الرئيسي في ١٩ شارع الجمهورية.

(٧٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٥.

(٧٤) جاء الاحتجاب تنفيذاً لقرار لرؤساء أحزاب المعارضة يوم ١٩٩٥/٥/٢٨ حيــث احتجبــت الأحــرار والوفــد والشعب يوم الجمعة ٦/٢ و "الأهالي" الأربعاء ٦/٧.

(٧٥) انعقدت الجمعية العمومية غير العادية الأولى لنقابة الصحفيين يوم السبت ١٠ يونيـو ١٩٩٥ بحضــور ٢٦٢٣ عضواً وقد تقرر اختيار هذا اليوم ليكون عيداً سنوياً للصحفيين.

(٧٦) نقابة الصحفيين، الصحفيون في مواجهة القانون ٩٣: وثائق الأزمة، إعداد رجائي الميرغني، تقرير مقدم إلــى المؤتمر العام الثالث للصحفيين الذي عقد خلال الفترة ٥-٧ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٧٤-٨٧.

(٧٧) الوفد العدد ٥٩٣ بتاريخ سبتمبر ١٩٩٥.

(٧٨) الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرراً بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

(٧٩) تقرير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، الشعب العدد ١٠٦٢ بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٩٦.

(٨٠) ارجع إلى جريدة "الشعب" خلال الفترة من ١٤ مايو ١٩٩٦ حتى الفترة ٧ يونيو ١٩٩٦.

(٨١) تقرر ضم كل من كامل زهيري ومحمود التهامي ومحمود المراغي وعبد العال الباقوري، بعد أن كان التشكيل الأول للجنة خالياً من ممثلي الصحف الحزبية المعارضة.

(٨٢) شارك في إعداد مشروع القانون الذي قدمته نقابة الصحفيين إلى لجنة إعداد القانون كل من د. أحمد كمال أبــو المجد و د. نور الدين فرحات والمستشار سعيد الجمل.

(٨٣) تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى وهيئة مكتبية لجنة الثقافة والإعلام والســياحة عــن مشروع قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ص٧٩.

(٨٤) تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعة بمجلس الشعب حول مشــروع القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ص ٤-٦.

(٨٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٦.

(٨٦) أحيلت إلى مجلس الشعب ثلاث مشروعات قوانين: الأول من النائب خالد محي الدين و ١٦ عضــواً ورفــض لمخالفته المادة (١٦١) من اللائحة الداخلية للمجلس، والثاني مقدم من النائب أيمن نور، والثالث مقدم من النائب عبد المنعم العليمي، وقد وافقت عليهما لجنة الثقافة والإعلام والسياحة من حيث الشكل وأدرجا ضــمن تقريــر اللجنة حول مشروع قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، أغفلت الاقتراحـــات المقدمــة مــن نقابــة الصحفيين بشأن تعديل بعض مواد المشروع.

(٨٧) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، معركة حرية الصحافة (دراســة نقديــة للقــانون ٩٣ لســنة ١٩٩٥ والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة (القاهرة: مركز المساعدة القانونية، ١٩٩٥) ص ٤٠.

(٨٨) نصت المادة (٥٥) من قانون تنظيم الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على ان الصحف القومية مستقلة عــن الســلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب دون الإشارة إلى نص المادة (٥٦) من مشروع قانون نقابــة الصحفيــين التــي

أضافت: "ولا يجوز إخضاعها لإشراف أو توجيه من أي جهة".

(٨٩) المادة (٤٤) من مشروع القانون المقدم من نقابة الصحفيين.

(٩٠) حددت المادة (٩) من مشروع قانون مركز المساعدة القانونية الأمور التي تمثل مساساً بأمن الصحفي.

(٩١) أثارت صحف "الشعب" و"الأهالي" و "الوفد" و "العربي" خلال شهري أبريل ومايو ١٩٩٥ قضايا الصفقات والعمولات غير المشروعة التي تناولتها تحقيقات رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسهل حشيش، والأغذية الفاسدة، والأبراج السكنية المخالفة، وشاركت في جانب من هذه الحملات مجلة "روزاليوسف" و جريدة "أخبار اليوم" وكانت الحكومة قد استخدمت رسالة ابنة أحد المسئولين لرئيس الجمهورية حول معاناتها النفسية وانفصالها عن خطيبها بعد ما نشرته الصحف حول التحقيق مع والدها في تبرير إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

(٩٢) أطلقت الصحف مسميات عديدة للقانون ٩٣ منها "قانون حبس الصحفيين" و "قانون حماية الفساد" و "القانون المشبوه" و "قانون الغضب".

(٩٣) بلغ عدد الضحايا حوادث الإرهاب خلال الفترة (٩٠-١٩٩٦) ٩٩٩ قتيلاً في حين بلغ عدد المعتقلين ١٦ ألفاً و ٧٠٨ معتقلين طبقاً لتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان (الأهالي ١٩٩٦/٧/٣١).

(٩٤) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٦.

فهرس المحتويات

(تم بحمد الله)

على امتداد سبعة عقود كاملة ، تواصل عطاء المدرسة البحثية المصرية فى مجال تاريخ الصحافة ، حتى بلغ عدد الرسائل العلمية التى إجازتها كلية الإعلام - جامعة القاهرة فى هذا التخصص ما يزيد على ٨٠ رسالة ماجستير ودكتوراه غير أن العقدين الأخيرين شهداً تراجعاً ملحوظاً ، وإحجاماً من جانب الباحثين عن خوض هذا المجال ، اعتقاداً منهم أن مواكبة ثورة المعلومات ، وتكنولوجيا الاتصال ، تقتضى إسدال الستار على ذلك المتحف البحثى !!

وهذا الكتاب ، محاولة لرد الاعتبار لبحوث تاريخ الصحافة بوصفها لا تزال مجالاً بحثياً هاماً يتسع لموضوعات جديدة ، بمناهج جديدة وأدوات جديدة تسبر غور العديد من الظواهر الصحفية من منظور أشمل وأعمق يربط الحاضر بالماضى ويستشرق المستقبل بدروس الماضى والحاضر ...

وتكمن أهمية هذا الكتاب فى أنه يتتبع ويحلل التطور السياسى والتشريعى والفكرى والمهنى والتقنى للصحافة المصرية على امتداد سبعة عقود ، فضلاً عن تبنيه لنهج التلاقى الفكرى ، والجهود البحثية المشتركة ، أملاً فى أن تعقب هذه الدراسة دراسات جديدة ، تعتمد على التكامل العلمى بين الباحثين الإعلاميين وزملائهم فى مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية .

الناشر

ISBN 977-287-596-7

9 789772 875967



دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ريحان - عابدين- القاهرة

☎ ٢٧٩٥٤٢٢٩

www.sbhegypt.org

e-mail:sbh@link.net